جامعة المدينة العالمية
Al-Madinah International University

فقه اللغة

GARB5393

كتاب المادة
Master Textbook

المحتويات

التعريف بفقه اللغة ومنهج العلماء في اللغة

عناصر الدرس

فقه اللغة من الناحية اللغوية والاصطلاحية

١. "فقه اللغة" من الناحية اللغوية:

أ. معنى كلمة "فقه":

فقه اللغة مركب إضافي، يتكون من جزءين:

الجزء الأول: "فقه".

والجزء الثاني "لغة".

أما الفقه: فجذره ثلاثي "ف" و"ق" و"هـ" هذا الجذر الثلاثي يدور حول معنًى عام، هو الفهم، وقد جاء في (لسان العرب) لابن منظور: "والفقه في الأصل الفهم؛ يقال: أوتي فلانٌ فقهًا في الدين أي: فهمًا فيه. وفقه فقهًا بمعنى: علم علمًا.

ومن الآيات القرآنية المشتملة على كلمات مأخوذة من هذا الجذر الثلاثي - أعني: "ف، ق، هـ"- قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ [التوبة: ١٢٢].

ومن الأحاديث التي اشتملت على اللفظ المأخوذ من الجذر نفسه قوله ﷺ: ((لعن الله النائحة والمستفقهة)) ومعنى المستفقهة -كما ذكر ابن منظور-: "هي التي تجاوب النائحة في قولها؛ لأنها تتلقفه وتتفهمه فتجيبها عنه".

إن ارتباط الفقه بالفهم نبّه عليه نفرٌ من أئمة اللغة، منهم -غير ابن منظور-: ابن فارس، والزمخشري، ثم إن الزمخشري نبهنا إلى حقيقةٍ مهمةٍ حين قال: "والفقه

حقيقةً: الشق والفتق، والفقيه: العالم الذي يشق الأحكام، ويفتش عن حقائقها، ويفتق ما استغلق منها". ثم قال: "وما وقعت من العربية فاؤه فاء، وعينه قافًا، جلُّه دال على هذا المعنى، ومثل لذلك بقوله: فقح الجرو، وفقر الفسيل، وفقست البيضة".

فقح الجرو أي: فتح عينيه أول ما يفتح وهو صغير، والمعروف أن الجرو هو الولد الصغير من فصيلة الكلب أو السباع.

وفقر الفسيل: حفر لها موضعًا تغرس فيه، والمعروف أن: الفسيل جمع فسيلة، وهي النخلة الصغيرة تقطع من الأم أو تقلع من الأرض فتغرس، أو هي جزءٌ من النبات يفصل عنه ويغرس.

وفقست البيضة: كسرتها.

إذن؛ فالفقح والفقر والفقس كُلُّهَا تدل على الفتك والشق، وهذا المعنى العام دل عليه "الفاء والقاف".

وبناء على ذلك: سمي الفقيه بهذا الاسم؛ إذ هو العالم الذي يشق الأحكام ويفتش عن حقائِقِهَا، ويفتق ما استغلق منها، هذا هو الجزء الأول من هذا المركب الإضافي.

ب. معنى كلمة "اللغة":

أما الجزء الثاني وهو اللغة من الناحية اللغوية فنبدأ الحديث عنه بذكر وزنه؛ "اللغة" وزنها "فعة" وأصلها "لغوة" حذفت لامها -أعني: الواو- حينما تحذف اللام من "لغوة" تسير "لغة" ولكنه -ولكن هذا الرأي- وُجِّهَ إليه اعتراضٌ مفاده: أن فيه جمعًا بين المعوض والمعوض عنه؛ لذلك كان الأصح القول بأن أصل

"اللغة" "لغوٌ" أو "لغيٌ" حذفت اللام سواء كانت واوًا أو ياءً، ثم عوَّض عنها حذف بالهاء، هذا وزنها.

أما الفعل الذي أخذت منه كلمة "اللغة" فـ"لغا يلغو لغوًا" "لغا يلغو" على وزن "دعا يدعو" فاللام واو، والمصدر لغو، وقيل: إن الفعل "لغا يلغى" بوزن "سعى يسعى"، واللام واو أيضًا، والمصدر "لغو" كذلك.

وهنالك صورة ثالثة للفعل هو: "لغي يلغى" بوزن "رضي يرضى" واللام ياء، أما المصدر فلغا وملغاة.

إذن: للفعل صور ثلاث، ويرتبط الفعل -مهما اختلفت صورته في الماضي أو المضارع، أو اختلف مصدره- بالكلام، سواء كان الكلام صوابًا أو خطأً، ففي الحديث الشريف ((من قال يوم الجمعة والإمام يخطب لصاحبه: صه، فقد لغا)) أي: تكلم أو خاب، ويتضح المعنى أيضًا في قول الله ﷻ: ﴿ وَٱلَّذِينَ لَا يَشۡهَدُونَ ٱلزُّورَ وَإِذَا مَرُّواْ بِٱللَّغۡوِ مَرُّواْ كِرَامٗا ﴾ [الفرقان: ٧٢] واللغو هنا الباطل، ويتضح المعنى نفسه أيضًا في قول رؤبه أو العجاج:

وَرَبِّ أسرابِ حَجيجٍ كُظَّمِ ❖ عَنِ اللَغا وَرَفَثِ التَكَلُّمِ

واللغا هنا هو: الكلام الباطل، والرفث من قول العرب: رَفَثَ فلانٌ في كلامِهِ يرفث رفثًا ورفوثًا صرح بكلام قبيح.

وترتبط الألفاظ المأخوذة من الجذر الثلاثي السابق ذكره بالصوت، من ذلك اللغو بمعنى: النطق أو الكلام غير المعقود عليه، كما مر في الآية الكريمة، أو نباح الكلب.

ومن الألفاظ التي ترتبط بالصوت أيضًا -التي تشارك اللغة في المعنى اللغوي نفسه- اللغى بمعنى الصوت، وأيضًا لغو الطير، أي: أصواتها، يقال: الطير تلغى بأصواتها، أي: تنغم.

وأما جمعها -أعني جمع اللغة- : فلغات ولغا ولغون.

فالجمع الأول جمع تأنيث، والثاني : جمع تكسير، والجمع الأخير ملحق بجمع المذكر السالم.

٢. "فقه اللغة" من الناحية الاصطلاحية :

أما مفهوم فقه اللغة بوصف كونه علمًا فهو : العلم الذي يبحث في اللغة العربية، مفرداتها، وتراكيبها، وخصائصها اللغوية.

وقد رأى الدكتور عبد الله ربيع محمود : أن علماء العربية القدامى وضعوا أيديهم على علمٍ جديدٍ، وفرعٍ من فروعِ المعرفة اللغوية، سماه بعضهم الخصائص، وسماه آخرون : أصول النحو، وسمَّاهُ فريقٌ ثالثٌ : فقْه اللُّغَةِ، وقد استخدم هذا المصطلح -أعني فقه اللغة- عند القدماء والمحدثين، والحق : أنه يعاني بعض الاضطراب في استعمالاته مثل غيره من مصطلحات كثيرة تحتاج إلى حسمٍ قبل أن يستفحل الخطب، فقد تعددت دلالات هذا المصطلح على النحو الذي أبينه كالآتي :

أولًا : أُطلق مصطلح "فقه اللغة" على بعضِ البحوثِ اللغوية التي تعد أصولًا للغة، مثل : حياة اللغة، ونشأتِهَا، وحقيقتها، وقيمتها، وفصيحها، ومذمومها، وبعض خصائص اللغة النحوية والصرفية والبلاغية والأسلوبية، ويمثل هذا الاستعمال ابن فارس المتوفى في ثلاثمائة وخمسة وتسعين من الهجرة، وذلك في كتابه (الصاحبي في فقه اللغة، وسنن العرب في كلامها).

ثانيًا : أطلق المصطلح على بعض مجموعات من الألفاظ، والاستخدامات اللغوية المنظمة فيما يشبه المعجم المصنوع على أساس المعاني والموضوعات، ويمثل هذا

الاستعمال أبو منصور الثعالبي المتوفى في ٤٣٠ من الهجرة في كتابه (فقه اللغة وسر العربية) وقد تابع الثعالبي في هذا الاستعمال بعض اللغويين المحدثين، مثل: الأستاذين حسين يوسف موسى، وعبد الفتاح الصعيدي في كتابهما (الإفصاح في فقه اللغة) وهو معجمٌ قائمٌ على أساسِ المعاني والموضوعات على نسق (المخصص) لابن سيده المتوفى في ٤٥٨.

ثالثًا: استعمل المصطلح بمعنى البحوث اللغوية المتصلة بالعربية والساميات، ويشبه هذا ما صنعه الدكتور علي عبد الواحد وافي في كتابه (فقه اللغة).

رابعًا: استعمل المصطلح كذلك بمعنى البحوث المتصلة بفلسفة اللغة، كالكلام في أصل اللغة ونشأتها، وتنوع اللغات وتفرعها إلى لهجات، وبعض القوانين العامة للغة، كالقياس والاطراد والشذوذ... وما إلى ذلك، ومفردات اللغة، كدراسة الاشتقاق والترادف والاشتراك اللفظي والفصيح والمعرب والإبدالي والقلبي وما إلى ذلك، ثم يضاف إلى تلك البحوث ما اصطلح على تسميته بمتن اللغة، وهذا ما فعله الدكتور كمال بشر في كتابه (قضايا لغوية).

خامسًا: استعمل المصطلح أيضًا ترجمة للمصطلح الأجنبي "فولولوجي" "philology" وممن فعل هذا من الأجانب "هانزفير" في معجمه المسمى بـ(قاموس العربية المكتوبة الحديثة) وممن أيده من المعاصرين الدكاترة: صبحي الصالح، ومحمد أحمد أبو الفرج، ويدخل في هذا الفريق أيضًا الدكتور عبده الراجحي.

سادسًا: استعمل المصطلح أيضًا مرادفًا لعلم اللغة "linguistic" وممن فعل هذا الأستاذ محمد الأنطاكي في كتابه (الوجيز في فقه اللغة).

والملاحظ أن مصطلح فقه اللغة يختلط كثيرًا بالمصطلحين الأخيرين وأعني بهما : الـ : "فولولوجي" "philology" وعلم اللغة ، وينبغي أن أظهر الفرق بين مصطلحنا وبين هذين المصطلحين.

أما الـ : "فولولوجي" "philology" فهو مصطلح غربي ، ودلالته هنالك متعددة ، فقد يراد به : دراسة الكلمات من حيث قواعدها وقوانينها ونقد النصوص الأدبية القديمة ، وتحقيق المخطوطات ، وفك الرموز.

وقد يراد به : دراسة النشاط العقلي لأبناء اللغة الواحدة.

وقد يراد به : علم اللغة أيضًا "linguistic" معنى هذا : أن مجال الفولولوجي في الغرب أوسع من فقه اللغة عندنا ، ولا يلتقي مع الفولولوجي إلا حينما يطلق الفولولوجي على دراسة الكلمات فإنه يلتقي حينئذٍ مع جانب واحد من جوانب فقه اللغة ؛ وحينئذٍ يكون فقه اللغة أعم وأوسع مجالًا من الفولولوجي ؛ لأن فقه اللغة على أرجح الآراء ، يعني بالألفاظ وبالظواهر اللغوية التي تعرض لها ، كما يعنى بكل ما يتصل بحياة اللغة ونشأتها وتطورها وتفرعها إلى لهجات وعلاقتها بغيرها من اللغات ولهجاتها ، كما يعني بالأحكام العامة للغة كالاطراد والشذوذ... إلى آخره.

هذا عن الفارق بين فقه اللغة والفولولوجي.

أما الفارق بين فقه اللغة وعلم اللغة "linguistic" فإن علم اللغة يدرس لغة الإنسان على نحو علمي بوصف كونها سلوكًا بشريًّا عامًّا ، وظاهرة اجتماعية عامة ، وليس بوصف كونها لسان قوم معينين كالعرب مثلًا كما هو موضوع فقه اللغة.

وهذا هو الفارق بين المصطلحين، وهذا الفارق يحقق هدفين:

الأول: الإبقاء على فقه اللغة بوصف كونه مصطلحًا عربيًّا أصيلًا.

والآخر: عدم الخلط بينه وبين مصطلح علم اللغة بمعناه الحديث، يعني "linguistic".

التأليف في فقه اللغة

لقد مر التأليف في فقه اللغة عند علماء العربية بمراحل، يمكن إجمالها فيما يلي:

المرحلة الأولى: بدأت بوضع بذور لعلوم العربية التي اختلطت ولم تستوِ على سوقها قبل القرن الثالث الهجري، والمتأمل في مؤلفات هذه الحقبة يلحظ كثيرًا من المبادئ والقضايا التي تعد أساسًا للكثير من مباحث فقه اللغة، نلمح هذا في كتب الخليل بن أحمد المتوفى في مائة وخمس وسبعين هجرية، وأبي عبيدة المتوفى في مائتين وتسعة، والأخفش الأوسط المتوفى في مائتين وعشرة، وأبي زيد الأنصاري المتوفى في مائتين وخمس عشرة، والأصمعي المتوفى في مائتين وست عشرة، وابن السراج المتوفى في نفس سنة وفاة الأصمعي أيضًا، وأبي عبيد القاسم بن سلام المتوفى في مائتين وأربع وعشرين، وابن السكيت المتوفى في مائتين وأربع وأربعين... وغيرهم.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة ذات مستوى رفيع في الدراسات اللغوية، وتبدو واضحة في نهاية القرن الرابع الهجري على يد العبقريين المتعاصرين: أبي الفتح عثمان بن جني المتوفى في ثلاثمائة واثنين وتسعين، وأحمد بن فارس المتوفى في ثلاثمائة وخمس وتسعين، وقد اتَّضحت لديهما معالم فقه اللغة بالمعنى الحديث

في كتابيهما (الخصائص) وهو لابن جني و(الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها) وهو لأحمد بن فارس.

المرحلة الثالثة: وتمثل عودة فقه اللغة بعد كتابي ابن جني وابن فارس إلى سابق عهده، فتنافرت قضاياه في كتاب الثعالبي المتوفى في أربعمائة وخمس وعشرين (فقه اللغة وسر العربية) فإنه لم يضمنه إلا بعض المباحث القليلة التي يمكن أن تتعلق بهذا العلم، كما تناثرت قضاياه كذلك في كتاب ابن سيده المتوفى في أربعمائة وثمان وخمسين (المخصص).

كما تشتمل تلك المرحلة أيضًا على كتبٍ تختص بموضوع الألفاظ الدخيلة في اللغة العربية، مثل كتاب الجواليقي المتوفى في خمسمائة وتسع وعشرين (المعرّب) والذي أكمله البشبيشي المتوفى في ثمانمائة وعشرين في كتابه (التنزيل والتكميل لما استعمل من اللفظ الدخيل) وكتاب شهاب الدين الخفاجي في القرن الحادي عشر الهجري (شفاء الغليل فيما ورد في كلام العرب من الدخيل).

كما تشتمل تلك المرحلة أيضًا على كتاب السيوطي المتوفى في العام الحادي عشر بعد التسعمائة (المزهر في علوم اللغة وأنواعها) ويتسم هذا الكتاب بطابع الجمع وحسن الترتيب، وقد اعتبره بعض الدارسين من ألْصَقِ المؤلفات بفقهِ اللغةِ علمًا مستقلًّا قائمًا بذاته، إلا أن الباحث لم يجد فيه فكرة جديدة أو قضية لم يتناولها البحث من قبل.

المرحلة الرابعة: وتمثل النهضة اللغوية الحديثة التي قدم لها أحمد فارس الشدياق بكتابيه (الجاسوس على القاموس) و(سر الليال في القلب والإبدال) وقد أثمرت هذه المرحلة جهودًا رائعة في خدمة العربية والدراسة اللغوية بشكل عام.

وقد ساعدها عدة عوامل، منها: إنشاء المجامع اللغوية العربية، وإيفاد البعثات إلى أوربا وأمريكا، والتعرف على لغات كثيرة قديمة وحديثة، فأتاح للعلماء فرصة الدراسة والمقارنة لكثير منها، ودعوة المستشرقين لتدريس المناهج الحديثة في الجامعات المصرية والعربية، ومن العوامل أيضًا: معطيات العلوم ذات الصلة باللغة ومنها علما الاجتماع والنفس.

وقد قدمت هذه النهضة كثيرًا من الدراسات في فقه اللغة وعلم اللغة بعضها يتسم بالمناهج القديمة، وكثير منها ينتفع بالمنافع الحديثة ويحاول الإفادة منها في دراسة العربية، ومن أشهر هذه الآثار العلمية المجلات وأعمال المؤتمرات اللغوية وبحوثها التي تصدر عن المجامع اللغوية العربية، وكتب أخرى كثيرة، وسوف نذكر بعضها في ثنايا المحاضرات بمشيئة الرحمن.

مناهج دراسة اللغة

إن مناهج فقه اللغة لا تبتعد عن مناهج الدراسة اللغوية بصفة عامة، إن العلوم المختلفة -سواء كانت طبيعية أو اجتماعية- تحتاج دراستها إلى منهج، واللغة ظاهرة اجتماعية، بل أخطرُ الظواهر الاجتماعية، واستخدام المنهج العلمي في دراستها وتدريسها من عوامل تيسير تعليمها وتعلمها.

وتختلف مناهج دراسة اللغة باختلاف الأغراض التي يجري البحث في اللغة من أجل تحقيقها، وأشهر هذه المناهج الحديثة أربعة:

المنهج الأول -والذي تقوم عليه بقية المناهج-: المنهج الوصفي:

هذا المنهج يتناول لغةً واحدةً، أو لهجةً واحدةً في زمنٍ بعينِهِ ومكانٍ بعينِهِ، من الجوانب الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، ويدخل في نطاق هذا المنهج

إعداد المعاجم التي تسجل الألفاظ الواردة أو المستخدمة في أحد مستويات الاستخدام اللغوي، مثل: إعداد المعاجم التي تسجل الألفاظ الواردة في ديوان بعينِهِ أو في لهجَةٍ واحدةٍ بعينِهَا.

المنهج الثاني: المنهج التاريخي:

وهو يتناول اللغة من حيث تطورها وتغيرها عبر القرون، فلا يتقيدُ بزمنٍ بعينِهِ، يتناول تطورها وتغيرها عبر القرون من الجوانب المعروفة للغة: الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، كما يتناول هذا المنهج أيضًا قضية انتشار لغة من اللغات وأثر هذا الانتشار في بنية اللغة، كما يتناول مستويات الاستخدام اللغوي في حياة كل لغة وأثر ذلك في بنيتها وأهميتها الحضارية ومكانتها بين اللغات، ولا يستغني هذا المنهج عن المنهج الأول، أعني: الوصفي، ولكنه يتميز بالحركة؛ ولهذا يوصف المنهج الوصفي بأنه منهج ساكن، والمنهج التاريخي بأنه منهج حركي.

المنهج الثالث: المنهج المقارن:

يتناول هذا المنهج التقابلات المطردة أو المنتظمة بين لغتينِ أو أكثر داخل العائلة اللغوية الواحدة من الجوانب السابق ذكرها -أعني: الصوتي والصرفية والنحوية والدلالية- محاولًا الكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما أملًا في الوصول إلى العناصر اللغوية الأقدم أو ما يسمى باللغة الأم أو باللغة الأصلية التي تشعبت منها لغات هذه الأسرة اللغوية أو تلك.

ويقسم اللغويون منذ القرن التاسع عشر الميلادي اللغات المختلفة إلى مجموعات:

- فهناك مجموعة لغات الهندية الأوربية التي تضم لغاتِ المنطقةِ الممتدةِ من الهند إلى أوربا.

- وهناك مجموعة اللغات السامية التي تضم -بجانب العربية- اللغات الأكادية، والكنعانية، والآرامية، والحبشية.

وقد تعددت الأسس التي قام عليها تصنيف لغات البشر إلى مجموعات.

المنهج الرابع: المنهج التقابلي:

وهو يعد أحدث لمناهج اللغوية، حيث يقابل بين نظامين لغويين غير مندرجين في مجموعة لغوية واحدة من النواحي السابق ذكرها أيضًا، أعني: الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، ويهدف إلى إثبات الفروق الموضوعية بين النظامين، والتعرف على الصعوبات الناجمة عن ذلك، والتغلب عليها في تعليم اللغات المختلفة، ويمكن تحويل نتائج هذه الدراسة إلى برامج تطبيقية مع الاستعانة بكل الوسائل التعليمية الحديثة.

وقد اتسع هذا المنهج عند بعض الباحثين المعاصرين ليشمل المقابلة بين لغتين اثنتين أو لهجتين أو لغة ولهجة، أي: بين مستويين لغويين متعاصرين، وفي هذا الاتساع مسوغ لعد هذا المنهج من مناهج فقه لغة.

ويمكن تخصيص فقه اللغة بناءً على المنهج المتبع في دراسة الظاهرة، فإذا انتهج الباحث في دراسته للغة المنهج الأول -المنهج الوصفي- حين إذن يسمى فقه اللغة بفقه اللغة الوصفي، وإذا انتهج المنهج الثاني -أعني المنهج التاريخي- فإن فقه اللغة في هذه الحالة يمكن أن يسمى بفقه اللغة التاريخي، وإذا انتهج الباحث المنهج الثالث -أعني المقارن- فإن فقه اللغة يمكن أن يسمى بفقه اللغة المقارن، وكذلك بالنسبة للمنهج الأخير -أعني التقابلي- فإن فقه اللغة يمكن أن يسمى بفقه اللغة التقابلي، وهو في كل هذه المناهج يعتمد على المنهج الوصفي، كما يتناول كل فرع من فروع اللغة أعني: الفروع الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية.

وفي ختام الكلام عن المناهج أود أن أشير إلى أن فقه اللغة -شأنه شأن الدراسات اللغوية الأخرى- يفيد من أجهزة القياس والوسائل الإحصائية، ونتائج علم التشريح، وعلم وظائف الأعضاء، وعلم فيزياء الصوت، كما يفيد عمومًا من نتائج الدراسات الاجتماعية والنفسية والتاريخية والجغرافية؛ إذ ترجع العلاقة بين علمي اللغة والنفس إلى طبيعة اللغة بوصف كونها أحد مظاهر السلوك الإنساني، كما ترجع العلاقة بين علم اللغة والاجتماع إلى أن اللغة أهم مظاهر السلوك الاجتماعي، فهي ظاهرة اجتماعية حضارية.

كما تفيد الدراسات اللغوية -وبالطبع يفيد فقه اللغة- من علم الجغرافيا في إعداد الأطالس اللغوية لوضع حدودٍ لغويةٍ للهجاتِ المختلفةِ، وإذا كانت الدراسات اللغوية تفيد من هذه العموم فإنها أيضًا تفيد من نتائج الدراسات اللغوية؛ ولصلة الدراسات اللغوية بكل هذه العلوم توصف بأنها أكثر العلوم الدقيقة إنسانية.

تلك هي أشهر المناهج المتبعة في دراسة اللغة بصفة عامة، ويفيد منها أيضا فقه اللغة.

انتهاج العلماء المنهج الوصفي دون المنهج التاريخي

لقد درس العرب لغتهم على أساس المنهج الوصفي في الغالب، و يظهر هذا جليًّا في المستويات الصوتية والصرفية والدلالية والمعجمية.

وقد يؤخذ عليهم مآخذ، منها:

- أنهم ابتعدوا عن هذا المنهج في دراستهم الصرفية والنحوية، واقتربوا بصورةٍ كبيرةٍ من المناهجِ الفلسفيةِ والمنطقيةِ التي وفدت إليهم مع تراث اليونان.

- أن الناحيةَ المعياريـة اتـضحت عنـدهم، فهـم لا يـصفون واقـع النظـام اللغوي، وإنما يعرضون بعض القواعد، فإذا مـا وجـدوها غـير سـارية في بعض نصوص اللغة لجأوا إلى التقدير والتأويل، فإذا لم يجدوا طلبهم منه وصفوا تلك النـصوص بالـشذوذ، والخـروج عـن النظـام العـام، وكانـت هذه النصوص أصدق وأصح ما ينسب إلى العربية.

- أنهم خلطوا في المستويات اللغوية الـتي استنبطوا منهـا قواعـدهم، فهـم يأخذون عن أكثر من قبيلـة، ويلتقطـون الـشواهد مـن كـل مـستوى، ولا شكَّ أن هذا قد جعل معظمَ القواعد التي هدوا إليها مضطربة في وضعها.

- أنهم اقتصروا في عملية الجمع اللغوي علـى مستوى لغـويٍّ معيـنٍ، هـو مستوى اللغة الفـصحى، والـتي كـان مـن أهـم مـصادرها القـرآن الكـريم والحديث النبوي الشريف، وكـلامُ الفـصحاء مـن قبائـلَ معينـةٍ حـصروها في المناطق البادية من شبه الجزيـرة العربيـة، معللـين ذلـك: بـأنَّ الحـواضـرَ وأطـراف الجزيـرة لا تمثـل لغتهـا لغـة العـرب تمثيلًـا صـحيحًا؛ لتعرضـها لمؤثرات أجنبية، فأخذ اللـسان العربـي مـن: قـيس، وتمـيم، وأسـد، ثـم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ لا من قبيلة لخـم ولا من جذام؛ لأنهم كـانوا مجـاورين لأهـل مـصر والقـبط، ولا مـن قـضاعة ولا من غسان ولا من إياد؛ لأنهم كانوا مجـاورين لأهـل الـشام وأكثـرهم نصارى يقرءون في صلاتهم بغير العربيـة، ولا من تغلـب ولا مـن النمـر؛ لأنهم كانوا مجاورين لليونانية، ولا من بكر؛ لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس، ولا من عبد القيس؛ لأنهـم كـانوا مجـاورين للبحـرين مخـالطين للهند والفرس، ولا من أزد عمان؛ لمخالطتهم للهند والفـرس، ولا مـن

أهل اليمن أصلًا ؛ لمخالطتهم الهند ولولادة الحبشة فيهم ، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ، ولا من ثقيف ، وسكان الطائف ؛ لمخالطتهم سكان الأمم المقيمين عندهم ، ولا من حاضرةِ الحجاز ؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين بدءوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم.

وعلى قدر ما كان لاختيار الفصحى من أهمية في الدلالة على إدراكهم لاختلاف المستويات اللغة في هذه الفترة المتقدمة من الزمن ؛ فإن الاقتصار على تلكَ اللغة في هذه الأماكن أضاع علينا كثيرًا من مظاهر اللهجات الأخرى ، ورصد التغيير الذي طرأ عليها عبر العصور.

وما رآه بعض اللغويين عيبًا أو مأخذًا يؤخذ على علمائِنَا القدماء فإن فريقًا آخر من الباحثين يرى : أن جهد المتقدمين في هذا التحديد المكاني في جمع المادة اللغوية ، وتصنيفها يمثل المنهج الوصفي الواقعي التقريري البعيد عن المناهج المنطقية الفلسفية ، ويقترب في جوهرها من كثير من المنهج الوصفي الحديث.

ويؤكد أن الدرس اللغوي تأثر بالفقه ، وعلم الكلام عند المسلمين ، ومن مصادر إسلامية تختلف عن الفلسفة اليونانية والمنطقية الأرسطي اختلافًا جوهريًّا.

ويرى آخرون : أن العلماء القدماء لم يقتصروا في جمع المادة على البدو ، كما ظهر من نص السيوطي في (الاقتراح) وإنما أخذوا عن أقوام لم تكن لهم بالبادية أي صلة ، ويذكرون من هؤلاء عمر بن أبي ربيعة ، وجرير ، والفرزدق ، وبشار ، ورؤبة ، والعجاج ، ويخرجون بنتيجةٍ مؤدَّاهَا : أن الأخذ عن الحواضر -قل أو كثر- يؤكد بأن مصادر اللغات ، وجمعها كانت متنوعة أهليها وبيئاتهم

وثقافتهم، كما يعني هذا الأخذ، وهو ثابت مقرر، أن المقولة الشائعة بأنه: لا يؤخذ عن حضري قط الذي أطلقها الفارابي، وتبعه غيره كالسيوطي في (المزهر) مقولة فيها نظر وتحتاج إلى تفسير أو توجيه جديد.

ويرجع الباحثون أنفسهم قلة اهتمام القدماء باللهجات وعدم اعتمادها مصدرًا أساسيًّا من مصادر التقعيد والاحتجاج، وإن كان لها واقع ملموس في أعمالهم على جميع المستويات؛ للاستئناس والاستشهاد إلى أمرين:

الأول: وضع قواعد معيارية مطردة، ولا يكون ذلك بالطبع إلا بالأخذ من لغة موحدة.

الثاني: الحفاظ على كتاب الله ولغته الموحدة، والقضاء على القابلية التي قد ينميها منح اللهجات البيئية الخاصة نوعًا من الامتياز عن طريق الاعتداد بها، بحسبانها كيانًا خاصًّا يعتمد عليه عند تقنين ضوابط العربية.

على أية حال: فإن الثابت المقرر أن منهجهم الوصفي على المستويين -المعجمي والدلالي- قد اتسم بدقةِ التحري في أخذِ اللغةِ وروايتها، مهما أخذ عليهم تأثرهم بالمناهج الفلسفية في دراسة بعض البحوث مثل نشأة اللغة والعلاقة بين اللفظ والمعنى، وانتهاجهم المنهج المعياري والتحكمي عند الحديث عن بعض الموضوعات، مثل الحديث عن سلائق العرب، وعن أن الأعرابي إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله بعده، وأيضًا: انتهاجهم المنهج الذاتي في علاجِ بعضِ القضايا مثل الحديث عن أفضلية العربية دون بحثٍ ومقارنةٍ بينها وبين غيرها من اللغات.

أما بالنسبة لما عرف حديثًا المنهج التاريخي: فإن علماءنا العرب القدماء لم يدرسوا اللغةَ العربيةَ على أساسِهِ، وقصروا درسهم على فترةٍ زمنيةٍ معينةٍ حيث أوقفوا الاستشهاد في علوم اللغة لمنتصف القرن الثاني الهجري تقريبًا.

وقصروا درسهم على فترة زمنية معينة ؛ وسبب هذا القصر : حرصهم على درس اللغة الصحيحة التي نزل بها القرآن الكريم ما يعين على فهم نصوصه فهمًا صحيحًا يتسق مع الخصائص الحقيقة لهذه اللغة ، مع إدراكهم في الوقت نفسه أن اللغة تتغير تبعًا لتغير المجتمع ، ويدلنا على ذلك : ما كتبه ابن فارس عن الأسباب الإسلامية المؤثرة في تغيير العربية ، ولكنهم مع ذلك كانوا يوفرون جهدهم كله لدراسة لغة القرآن الكريم ؛ إذ كان هدفهم من هذه الدراسة صونه من التحريف واللحن ، فلم يشغلهم البحث التاريخي في اللغة.

وهذا لا يجعلنا نعيب على قدمائنا منهجًا يهدف إلى حياة الأمة بسماتها الخاصة التي تميزها عن غيرها من الأمم ، على أننا لا نعدم النظرة التاريخية عند هؤلاء العلماء الذين عنوا بالتنبيه على الغلط وتصحيحه في كتب عرفت بكتب لحن العامة والخاصة ، والتي بدأت بالكسائي المتوفى بالحادي والثمانين بعد المائة من الهجرة ، واستمرت عبر القرون.

إن علماءنا القدماء : لم يدرسوا لغتهم على أساس هذين المنهجين ، فلم يدرسوا العربية في ضوء الساميات مع أن بعضهم كان يعرف بعضها إلى جانب العربية ، خاصة العبرية التي كان يتقنها يهود الأندلس ، ومنهم من اشتغل بالبحث في العربية ، وكذلك السريانية واليمنية والحبشية.

وقد فَطِنَ الخليلُ بن أحمد إلى العلاقة بين الكنعانية والعربية ، وعرف أبو عبيد القاسم بن سلام اللغة السريانية ، وأدرك ابن حزم الأندلس المتوفى في العام السادس والخمسين بعد الأربعمائة من الهجرة علاقة القربى بين العربية والعربية والسريانية ، وعرف السهيلي المتوفى في الحادي والثمانين بعد الخمسمائة علاقة القربى بين العربية والسريانية ، أما أبو حيان الأندلس المتوفى في الرابع والخمسين بعد السبعمائة فأدرك العلاقة بين الحبشية والعربية.

كما يعرف بعض اللغويين العرب القدماء لغات لا تنتمي إلى الأصل التي تنتهي إليه العربية، فسيبويه فارسي يعرف العربية والفارسية، وكذلك أبو علي الفارسي -ابن فارس- وكان ابن جني يعرف الرومية إلى جانب العربية، والصاغاني كان يعرف الهندية معرفة دقيقة؛ إذ هي لغته الأصلية.

والأسباب في عدم اهتمام هؤلاء العلماء وغيرهم بالمقارنات والمقابلات الجادة بين العربية وغيرها يرجع إلى: حبهم الشديد للعربية إلى حد التعصب، ونظرتهم إليها بوصف كونها أفضل مما سواها؛ ولذا لا نجد في كثير من كتبهم -مثل كتب اللغة، أو التجويد، والقراءات، وغريب الحديث والأثر- إلا إشارة طفيفة إلى لغات أجنبية.

وغالبًا ما تظهر هذه الإشارات عند التعرض لكلمة مشكوك في عروبتها، فيقوم العالم ببيان الفرق بين نطقها في لغتِهَا الأصلية، وما آلت إليه في العرب، وقد جمع أبو منصور الجواليقي المتوفى في العام الأربعين بعد الخمسمائة قدرًا من هذه الألفاظ في مصنف مستقل سماه (المعرب من الكلام الأعجمي) وتبعه نفر من العلماء سنشير إليهم في أثناء الحديث عن هذه الظاهرة.

القول بتوقيفية اللغة العربية وأفضليتها

هل العربية لغة توقيفية؟

لقد أجاب عن هذا ابن فارس في أول باب عقده في كتابه (الصاحبي) بعنوان: باب القول على لغة العرب: أتوقيف أم اصطلاح؟.

وقال: إن لغة العرب توقيف، ودليل ذلك قوله جل ثناؤه: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمۡ عَلَى ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ ﴾ [البقرة: ٣١] ثم فَسَّرَ المقصود بالأسماء

قائلًا: كان ابن عباس يقول: علمه الأسماء كلها، وهي هذه الأسماء التي يتعارفها الناس من دابة وأرض وسهل وجبل... وأشباه ذلك من الأمم وغيرها، ونقل عن بعض العلماء عن مجاهد قوله: علمه اسم كل شيء، ونقل أيضًا عن آخرين: إنما علمه أسماء الملائكة، ونقل عن غيرهم أيضًا: علمه أسماء ذريته أجمعين، ولكنه ذهب إلى ما ذهب إليه ابن عباس، ثم ساق اعتراضًا يمكن أن يوجه إلى ما ذهب إليه مفاده: أن الله قال ﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ﴾ ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ ولم يقل: عرضهن أو عرضها، ثم أجاب قائلًا -والله أعلم-: لأنه جمع ما يعقل، وما لا يعقل فغلب ما يعقل، وهي سنة من سنن العرب، ويعني بها باب التغليب.

ثم ذكر دليلين آخرين على توقيفية العربية:

الأول: إجماع العلماء على الاحتجاج بلغةِ القومِ فيما يختلفونه فيه أو يتفقون عليه، ثم احتجاجهم بأشعارهم، ولو كانت مواضعة واصطلاحًا لم يكن أولئك في الاحتجاج بهم في أولى مِنَّا بالاحتجاج بنا لو اصطلحنا على لَغةِ اليوم، ولا فرق.

الدليل الآخر: لم يبلغنا -كما يقول- أن قومًا من العرب في زمان يقارب زماننا أجمعوا على تسمية شيء من الأشياء مصطلحين عليه، فكنا نستدل بذلك على اصطلاح قد كان قبلهم، وقد كان في الصحابة } وهم البلغاء والفصحاء من النظر في العلوم الشريفة ما لا خفاء به، وما علمناه مصطلح على اختراع لغتهم، أو إحداث لفظة لم تتقدمهم، ومعلوم أن حوادث العالم لا تنقضي إلا بانقضائه، ولا تزول إلا بزواله، وفي كل هذا -كما يقول ابن فارس-: دليل على صحة ما ذهبنا إليه من هذا الباب.

ثم يرى أن العربية لم تنشأ دفعة واحدة، وإنما بدأت توقيفًا في عهد آدم واكتملت في عهد محمد ﷺ إذ يقول: ولعل ظانًّا يظن أن اللغة التي دللنا على أنها توقيف إنما جاءت جملة واحدة وفي زمان واحد، وليس الأمر كذلك، بل وقف الله -جل وعز- آدم # على ما شاء أن يعلمه إياه مما احتاج إلى علمه في زمانه، وانتشر من ذلك ما شاء الله، ثم علّم بعد آدم # من عرب الأنبياء -صلوات الله عليهم- نبيًا نبيًا ما شاء أن يعلمه، حتى انتهى الأمر إلى نبينا محمد ﷺ فأتاه الله -جل وعز- من ذلك ما لم يأتِهِ أحدٌ قبله تمامًا على ما أحسنه من اللغة المتقدمة، ثم قر الأمر قراره فلا نعلم لغة من بعده حدثت.

وقال بالتوقيف أيضًا في الخط العربي، وفي علوم العربية، والذي دفع ابن فارس إلى القول بالتوقيف -كما يقول أحد الباحثين المعاصرين-: ميله إلى التشيع وإلى المنهج الكوفي في الدرس اللغوي، فالمتشيع يرى في الإمام مصدرًا للمعرفة، والمدرسة الكوفية اعتمدت على الرواية، أي: على النقل أكثر من اعتمادها على النظر العقلي، وكِلَا المذهبين جدير بأن يدفع ابن فارس إلى القول بالتوقيف.

هل اقتصرت نظرة التوقيف على العربية، أم اتسعت لتشمل لغات البشر عامة؟

لقد اتسعت تلك النظرة على ما ذكرَهُ ابن جني عن أصحابه، حيث قال: قيل بأن الله ﷻ علّم آدم أسماء جميع المخلوقات بجميع اللغات: بالعربية، والفارسية، والسريانية، والعبرانية، والرومية، ... وغير ذلك من سائر اللغات، فكان آدم وولده يتكلمون بها، ثم إن ولده تفرقوا في الدنيا، وعلق كل منهم بلغة من تلك اللغات فغلبت عليه، واضمحل عنه ما سواه لِبُعْد عهدهم بها.

ولابن جني رأي في تخصيص الأسماء وحدها، غير ما ذكرناه عن ابن فارس آنفًا، حيث قال: اعتمد على ذلك من حيث كانت الأسماء أقوى القبل الثلاثة،

ولا بد لكلّ كلامٍ مفيدٍ من الاسم، وقد تستغني الجملة المستقلة عن كل واحد من الحرف والفعل، فلما كانت الأسماء من القوى والأولوية في النفس والرتبة على ما لا خفاء له جاز أن يكتفي بها مما هو تالٍ ومحمود في الحاجة إليه عليها.

ولم يسلّم بهذه النظرية التوقيفية علماء كثيرون قدماء ومحدثون؛ إذ نرى بعضهم يدلل على أن الإنسان هو مصدر اللغة، وهو واضعها وصانعها ووصل إليها بالاصطلاح والمواضعة، ونرى: آخرون يدللون على أن الإنسان هو صانع اللغة، ولكنه وصل إليها بالمحاكاة والتقليد لكل ما وقع على سمعه من أصوات الطبيعة والحيوانات والطيور والأحداث، وقد استدلوا بلغة الطفل، واللغات البدائية، حيث تعتمد هذه اللغات على المحاكاة والتقليد، والاستعانة بالإشارات الجسمية واليدوية.

وقد اعترض عليهم: بأن الطفل أمامه لغة كاملة وما عليه إلا أن يتقنها، أما الإنسان الأول فهو أمام اختراع تام لوسيلة يتفاهم بها، وأن بعض الشعوب البدائية يتكلمون لغة تكاد تخلو من مثل هذه الكلمات التي تشبه أصواتها ما تدل عليه.

ونرى آخرين يدللون على أن الإنسان مزود بغريزة صار بواسطتها قادرًا على التعبير عن المدركات الحسية والمعنوية، قد استدلوا على ذلك بالأصول الخمسمائة المشتركة بين اللغات الهندية الأوربية الدالة على معانٍ كلية وغير محاكية للأصوات.

وقد اعترض عليهم بأن العقلية الإنسانية لم تصل إلى الرقي الذي يمكنها من استعمال ألفاظ ومعانٍ كليةٍ إلا بعد زمنٍ طويلٍ، وما هذه الأصول المشتركة إلا

بقايا لغة إنسانية راقية وصلت إليها الإنسانية بعد فترةٍ طويلةٍ من الرقي العقلي، وهكذا تتعدد الرؤى وتختلف المذاهب.

وعلى الرغم من تضافرِ جهودِ العلماءِ طيلةَ العصور المختلفة؛ فإن أمر هذه القضية لم تقل فيها بعد الكلمة التي يقرها منهج البحث؛ وذلك لأنه لم يقل رأي إلا وتعقبه آخر يبطله، ووصل الأمر بهذه القضية إلى عدم مناقشتها حيث قرر أعضاء الجمعية اللغوية في باريس إغلاق البحث فيها، وهو ما نَبَّهَ عَلَيْهِ من قبلهم نفر من علماء العربية، منهم: ابن حزم وابن السبكي وغيرهما.

وأرى أنه: من الخطأ الإصرار على رأي بعينه، والتعصب له، فلا ننحاز كلية إلى الرأي القائل بأن اللغة نشأت توقيفًا، أو إلى الرأي القائل بأن اللغة نشأت اصطلاحًا ومواضعة، أو نشأة محاكاة وتقليدًا... إلى غير ذلك من الآراء؛ إذ لا يستبعد أن تكون اللغة قد نشأت عن تلك الروافد المتعددة والنظريات المختلفة، فيجوز أن يكون بعضها قد نشأ توقيفًا من الله، وبعضها نشأ اصطلاحًا ومواضعة من البشر، وبعضها نشأت تقليدًا ومحاكاة للأصوات، وهكذا.

هل العربية خير اللغات؟

إن مسألةَ تفضيلِ العربية عن غيرها من اللغات قول يكاد يجمع الباحثون عليه من علماء العربية، لقد قال به الإمام الشافعي المتوفى في العام الرابع بعد المائتين للهجرة، والجاحظ المتوفى على رأس المائتين، والفارابي المتوفى على رأس الثلاثمائة، وابن جني، وابن فارس، وأبو منصور الثعالبي، والسيوطي.

ولك أن تقرأ بعض ما ذكره ابن فارس في باب القول في أن لغة العرب أفضل اللغات وأوسعها في الصفحة السابعة عشرة من كتاب الصاحبي؛ إذ يقول في هذا

الباب: وإن أردت أن سائر اللغة تبين إبانة اللغة العربية فهذا غلط؛ لأنَّا لو احتجنا إلى أن نعبر عن السيف وأوصافه باللغة الفارسية لما أمكننا ذلك إلا باسم واحد، ونحن نذكر للسيف بالعربية صفاتٍ كثيرة، وكذلك الأسد والفرس وغيرهما من الأشياء المسماة بالأسماء المترادفة، فأين هذا من ذاك؟ وأين لسائر اللغات من السعة ما للغة العرب؟

ولا نكاد نجد إنكارًا لهذه الفكرة عند القدماء -كما نعرف- إلا عند الفقيه الأندلسي أبي محمد بن حزم، ورأى: أن الله أخبرنا أنه لم يرسل رسولًا إلا بلسان قومه، فبكل لغة نزل كلام الله ووحيه.

قد رضي الشيخ أمين الخولي كلام ابن حزم، وعدّ القول بكمال العربية وتفضيلها خطرًا يمنع التقدم اللغوي، ورأى أن هذا التفضيل نابع من تعصب علماء العربية تعصبًا قوميًّا ودينيًّا.

والحق: أن تفضيل العربية لم يقم على أساسٍ قوميٍّ أو ديني فقط كما زعم الشيخ أمين الخولي، وإنما قام على أساس فكري ولغوي، مثل ما فعل ابن جني وغيره في القديم، وعباس العقاد وغيره في الحديث.

إن مسألة تفضيل لغة أو أخرى على أساس قومي أو ديني مسألة فطرية وفكرية قديمة، ولا تخلو منها الحياة العلمية في عصرنا الحديث، فقديمًا فضل اليونانيون لغتهم، وفعل اليهود مثلهم، ولا يزالون يتحدثون عن أولية العبرية، وحديثًا نرى الأوربيين يفعلون، فهل نطلب من العربي وحده أن يكون بدعًا بين جميع أبناء الأمم؟ فلا يرى للغته فضلًا ولا يحس نحوها بمزيد من التقرير؟ وهل دفع الدين علماء العربية إلى ازدراء اللغات الأخرى أو احتقارها؟

أما علماء الدرس اللغوي الحديث في الغرب فإن معظمهم يرفض القول بأفضلية لغة من اللغات أو بأفضلية لغة على سائر اللغات.

على أننا لا نعدم من يتحدث من الأوربيين عن فضل مجموعة من اللغات، كما فعل شليجل حين صنف لغات البشر إلى ثلاث مجموعات، وضمن المجموعة الأولى: العربية، ومجموعة من اللغات الأوروبية وسمَّاهَا لغاتٍ متصرفةً أو تحليلية؛ لأنها بلغت من التطور والنمو ما لم تبلغه أيُّ لغةٍ أخرى؛ لأمرين:

الأول: أن معاني كلماتها تتغير عن طريق التغير والتصرف في أبنيتها.

أما الآخر: فهو أن أجزاء الجمل ترتبط عن طريق أدواتٍ وروابط مستقلة تدل على مختلف العلاقات.

الاشتقاق وأنواعه

عناصر الدرس

قبـــول العربيـــة للنمـــو ومعنـــى الاشـــتقاق

١. العربية لغة قابلة للنمو:

نَمَا الشيءُ ينمو نماءً ونموًّا أي: زاد وكثر، يقال: نَمَا الزرعُ، ونَمَا الولدُ، ونَمَا المال، العربية تنمو، وتكثر على المستويين الأدبي والعلمي؛ فهي لغةٌ أدبيةٌ تستوعب أحاسيس الأدباء والشعراء، وفي الوقت نفسه هي لغة علمية تمد العلماء بالألفاظ والتعابير الدقيقة التي تحتاج إليها العلوم المعاصرة.

ولقد انبهر باللغة الأجنبية نفرٌ في ديارِ العربِ، وأصبحوا ذيولًا لأعداءِ العربيةِ، ورددوا ما ردَّدَهُ هؤلاء، وهو: أن العربية إن صلحت لأن تكون لغة فقه وأدب وشعر؛ فإنها لا تصلح أن تكون لغة علم، ولغة طب؛ لافتقارها إلى الألفاظ العلمية، والتعابير الدقيقة التي تحتاج إليها العلوم المعاصرة.

إن هذا الاتهام لا يكون إلا جهلًا بتاريخ الأمة، أو عدوانا على ثقافته فالعربية كانت ولا تزال لغة أدبية وعلمية، فبشقها الأدبي نظم بها الشعراء، وكتب بها البلغاء، وخطب بها الخطباء.

وبشقها العلمي عبر بها العلماء، ووصفوا الأشياء لتعيين حقائقها في مجالات عديدة في التدريس أو التأليف في الرياضيات، والطب، والفيزياء، والكيمياء، والفلك، والحيوان، والنبات، والكائنات الدقيقة، والهندسة بفروعها، والأرض، والطاقة وسائر التقنيات، بالإضافة إلى علوم اللغة، والنحو، والصرف، والحديث، والتراجم، أو في مجالات تخزين المعلومات في الحاسبات الآلية المعاصرة.

إنها اللغة التي كتب بها علماؤنا في القديم في شتى فروع العلم منها جابر بن حيان المتوفى سنة مائة وثمان وتسعين كتب بها في الكيمياء، وأبو عبيد الله محمد بن موسي الخوارزمي المتوفى سنة مائتين وست وثلاثين من الهجرة، كتب بها في الجبر والمقابلة، وأبو بكر الرازي المتوفى سنة ثلاثمائة وإحدى عشرة، كتب بها كتابه الشهير (الحاوي لصناعة الطب) وعلي بن عباس المتوفى سنة ثلاثمائة وأربع وثمانين كتب كتابه (كامل الصناعة الطبية) والحسن بن الهيثم المتوفى سنة أربعمائة واثنتين وعشرين كتب فيها في البصريات، وكتابه (المناظير) مشهور، وكذا صنع ابن الوافد الأندلسي في الأدوية، ولا ننسى الشيخ الرئيس ابنَ سينا المتوفى سنة أربعمائة وثمان وعشرين، كتب بها (القانون) في الطب، وكذا صنع ابن البيطار المتوفى سنة ٥٤٦ من الهجرة كتب كتابه الشهير (نزهة المشتاق) في اختراق الآفاق، وهو المرجع الجغرافي الأول لأوربا في عصر النهضة، وغير هؤلاء العلماء كثير.

وكتب بها رواد النهضة الحديثة في القرن قبل الماضي، منهم الجراح الشهير محمد علي البقلي، كتب بها في الجراحة، ومحمد الشافعي، وسالم سالم، وكتب بها في الأمراض الباطنية، وعلي رياض في الصيدلة والسموم، ومحمد ندى في النبات والحيوان والجيولوجيا والطبيعة، ومحمد بيومي كتب بها في الحساب، والجبر، والمثلثات، والهندسة الوصفية، ومحمود الفلكي كتب بها في التقويم، والمقاييس، والفلك... وغير هؤلاء العلماء كثير.

إذن اللغة العربية لغة مطواعة لا تستعصي على أحاديث الأدباء، وفي الوقت نفسه لا تتأبى على أفكار العلماء، والمعروف أن اللغة الأدبية تعتمد على الصور البلاغية، والدلالات الراقية، واللغة العلمية تتميز بأن ألفاظها حسية، ودلالتها

محددة، وجملها كثيرة، وتعبيراتها دقيقة، ولا يقتضي الأسلوب فيها تدخل عنصر ذاتي يحول طابعه من علمي إلى أدبي، إنها اللغة الجامعة بين الأدب، والعلم، وفي هذا رد كاف على من يزعم أن العربية لا تصلح؛ لأن تكون لغة علم؛ فهي لغة حية، لم تكن أبدًا بعيدة عن العلم.

واستطاعت أن تواجه علوم الأقدمين في القرن الثاني الهجري، وما تلاه من قرون؛ حيث ترجم القدماء حضارات الأمم القديمة، ودرسوها، وتمثلوها، ثم لم تمض فترة طويلة حتى صاروا مبدعين، وقادة للعالم، كما استطاعت العربية نفسها أن تواجه علوم المحدثين في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلاد؛ حيث استمر التدريس العالي، والتأليف بالعربية، في مصر مثلًا استمر نحو ستة عقود، واستمر أيضًا تدريس الطب في الجامعة الأمريكية في بيروت، إلى أن هبت رياح الاحتلال على أمة العرب؛ فانطفأ المصباح، ولم ينجُ من هذا التيار -فيما أعلم- إلا دمشق التي حرصت على الحفاظ على العربية في تعليمها درسًا، وتأليفًا من سنة ١٩١٩ إلى اليوم في جميع الفروع، والاختصاصات؛ حتى حين قدم المستشرقون إلى ديار العرب لتدريس العلوم الحديثة حين اقتضت الضرورة بذلك درسوا وألفوا بالعربية، حتى أولئك الذين لم يتقنوا العربية كان علماؤنا يعربون مؤلفاتهم، ويحضرون معهم في قاعات الدروس لترجمة دروسهم إلى العربية، وكانت العربية مطواعة لهؤلاء المترجمين، بل إن أعضاء البعثات العلمية الأولى التي ذهبت، أو أوفدت إلى فرنسا لدراسة العلوم الحديثة لم يفكروا مطلقًا بعد عودتهم في إلقاء دروسهم على الطلاب باللغة الأجنبية، وقدموا إلى المكتبة العربية رصيدًا من معرباتهم، ومؤلفاتهم، وقد شارك علماء اللغة في هذه النهضة العلمية؛ فكان منهم خبراء، ومتخصصون في تحرير الكتب العلمية وتصحيحها، ونذكر من هؤلاء الشيخ محمد عمر التونسي الذي وضع معجم (الشذور الذهبية في الألفاظ الطبية) والشيخ إبراهيم بن عبد الغفار الدسوقي الخبير بمصطلحات

العلوم الرياضية، والشيخ رفاعة الطهطاوي، وأحمد فارس الشدياق، وبطرس البستاني، وغيرهم كثير.

فالتاريخ الطويل للعلوم يدل عَلَى أن العربية لغةٌ حيةٌ تنمو، واللغة الحية هي التي ينقل عنها العلوم الحديثة إلى اللغات الأخرى، وهي ليست حية بتراكيبها، وقدرتها على الاستيعاب، واشتقاقاتها فقط، بل إن حياة اللغة مرهونة بحياة أهلها الذين غزوا العالم في المضمار الحضاري، والتقدم العلمي.

٢. معنى الاشتقاق:

من عوامل نمو اللغة الاشتقاق:

وهو أحد العوامل التي تجعل اللغة تنمو وتكثر، وهو عامل ذاتي، لكي يتحقق نماء اللغة لا بد من توفر عوامل، والاشتقاق واحد من هذه العوامل، فما معنى الاشتقاق؟ الاشتقاق هو الأخذ، والاشتقاق الذي نقصده أخذ كلمة من كلمة أو أكثر مع التناسب في اللفظ، والمعنى، وهذا التعريف يدخل فيه أنواع الاشتقاق التي عرفها القدماء والمحدثون، ويعد الاشتقاق عاملًا رئيسًا من عوامل نمو العربية؛ إذ يسهم في تكثير ثروتها، واتساعها لكل ما يأتي به الاختراع العلمي، والاكتشاف الحديث هذا هو معنى الاشتقاق.

موقف العلماء من الاشتقاق وتراث الاشتقاق

ما موقف علمائنا من الاشتقاق في لغتنا؟ هل يؤيدونه عاملًا من عوامل نمو اللغة؟ هل العربية تقبله؟

أترك أبا القاسم بن عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفى سنة ٣٤٠ من الهجرة يحدثنا عن موقف العلماء من الاشتقاق حين قال في كتابه (اشتقاق أسماء الله):

اعلم أن للناس في الاشتقاق ثلاثة أقوال، ويقصد بالناس هنا العلماء، أما الخليل وسيبويه، وأبو عمرو بن العلاء، وأبو الخطاب، وعيسى بن عمر، والأصمعي، وأبو زيد، وأبو عبيدة، والجرمي، وقطرب، والمزاني، والمبرد، والزجاج، وسائر من لم نسمعه من البصريين من أهل اللغة؛ فإنهم يقولون: بعض الكلام مشتق، وكذلك من الكوفيين الكسائي، والفراء، وأبو عمرو الشيباني، وابن الأعرابي، وثعلب، ومن تابعهم يقولون بهذه المقالة؛ لأنه -كما يذكر الزجاجي- محال أن يكون كله مشتقًّا، إذا كان لا بد للمشتق من أصل يُنْتَهَي إليه غير مشتق؛ لأنه لو كان كل مشتق له أصل آخر اشتق منه إلى ما لا نهاية؛ لوجب من ذلك وجود ما لا يتناهى موقوفًا عند آخره بوجود الكلمة التي يقال إنها مشتقة، وهذا محال، انتهى كلام الزجاجي.

وواضح من عبارته: أنه ذكر رأي الجمهور في الاشتقاق، وهو أن بعض الكلام مشتق، وبعضه أصل، وواضح أيضًا أنه ذكر رأيًا ثانيًا، وهو أن كل كلام العرب مشتقٌّ، وقد رد عليه -كما ذكر.

أما الرأي الثالث الذي ذكره: قال: وذهب قوم من أهل النظر إلى أن الكلام كله أصل، وليس منه شيء اشتق من غيره. ثم يقول: واستدلوا على بطلان الاشتقاق بأن قالوا: بأن العرب تتكلم بطباعها، ولم تعرف الاشتقاق، ولا الإعراب، ولو كان العربي يشتق الكلام، ويستعمل الإعراب مستغلًّا، ومستنبطًا لاحتاج إلى موقف على ذلك، واحتاج الذي قبله إلى آخر، إلى ما لا نهاية، وهذا محال؛ فكل واحد منهم إنما يتكلم بطبعه، ولولا ذلك ما كان حجة يلزم قبول قوله؛ فهذه حجة من دفع الاشتقاق وأنكره. انتهى كلام الزجاجي.

ولكنه لم ينسَ أن يرد على هذا الفريق، وذكر في ثنايا رده أن العرب لم تكن تعرف اشتقاقًا، ولا قواعد إعراب، ثم قال: ولكنا نقول: إن المتكلمين بلغة العرب على ثلاثة أصناف: فصنف منهم يتكلمونها غير عارفين بأوضاعها وأسبابها وحكمتها سوى النطق بها عادة فقط. وآخرون أضافوا إلى النطق بها ومشاركة الأولين في اعتياد النطق بها ضربًا من العلم به والفحص، والكشف عنها، وحفظ غرائبها وشاذها. وصنف ثالث ممن تكلم بهذه اللغة تعليمًا وأخذًا، واتباعًا للأولين، طلبوا مقاييسها؛ لأنهم لم يمكنهم ضبطها، وحصرها حفظًا، ثم يقول: وهذه الطائفة هم علماء هذه اللغة الذين عنوا بحفظها وجمعها، ونقلها، وتتبعها، والفحص عن أسرارها فصاروا أئمةً في هذا العلم قدوةً يحتجُّ بقولِهِم، كما كان يحتج به من الأولين المطبوعين.

ثم ذكر: أن هؤلاء العلماء مَيَّزُوا بين بعضِ الكلامِ وبعض، فقالوا: إن منه أصولًا أسماء للأشخاص والأعيان الأول، واقعة أولًا للفصل بين بعضها وبعض نحو: رجل، وفرس، وثوب، وعين، وقدر... وما شابه ذلك، ومنها أسماء وضعت أعلامًا باتفاق، يدل كل اسم منها على شخص بعينه، نحو زيد، وجعفر، وبكر... وما أشبه ذلك، ومنها أسماء مبهمة، ومضمرة، ومنها أسماء مشتقة مأخوذة من الأفعال نحو أسماء الفاعلين، والمفعولين، مثل ضارب، ومضروب.

ومنها الجموع والتثنية التي استدلوا على كونها ثواني للآحاد بما في دليل العقول على ذلك، ومنها أسماء رأوا فيها حروفًا تسقط في حال وتثبت في حال أخرى؛ فعلموا أن لها أصلًا لا زائد فيها، منه أخذت، ثم نظروا في الأسماء الأعلام فعلموا أنها ثواني بعض النكرات فرأوا أكثرها من أسماء قد سبقتها في التنكير؛ فنقلت إلى التعريف فدلت عقولهم على أن التنكير قبل التعريف.

ومنها أسماء تحدث في أوان الأسباب الموجبة لها فرأوا لها أسماء مشتقة من معاني قد تقدمتها، وهذا في الشريعة والدين والقرآن موجود، منها الدين ؛ فإن العرب لم تعرفه قبل الإسلام على أنه ما أتت به الشريعة، وكانت تعرف للدين وجوها منها الطاعة والجزاء والعبادة والملك.

ومن الأمثلة التي حدث فيها اشتقاق معنوي واتسعت لمعنى جديد بأثر الإسلام: الصلاة، والزكاة، والصيام، والكفر، والشرك، والفاسق، والمجرم، والظالم، والمؤمن، والمسلم، والقرآن، والوضوء، والتيمم ؛ فكل هذه الأسماء مشتقة في الأسماء كما يذكر الزجاجي موضوعة على أصول متقدمة لها، قد عرفها من خوطب به.

ولقد أوضح الزجاجي أيضًا أنه لا بد لمن نظر في العربية من معرفة الاشتقاق، والقول به ضرورة فيما ينصرف، وما لا ينصرف، وفي التصاريف، والجموع، والمصادر، ولقد ساق هذا الشيخ أدلةً على أن بعض العرب قد عرف الاشتقاق، وتعلمه، وجاء في أشعارهم، وفي هذا رد على ما ذكره من أهل النظر الذين يزعمون أن العرب لم تعرف الاشتقاق، ولا الإعراب.

ساق الزجاجي شعرًا يرد به على هؤلاء من ذلك قول حسان بن ثابت الأنصاري في النبي ﷺ :

شَقَّ لَهُ مِنِ اسمِهِ كَي يُجِلَّهُ ❖ فَذو العَرشِ مَحمودٌ وَهَذا مُحَمَّدُ
نَبِيٌّ أَتانا بَعدَ يَأسٍ وَفَترَةٍ ❖ مِنَ الرُسلِ وَالأَوثانِ فِي الأَرضِ تُعبَدُ
فَأَرْسَلَهُ فِينَا سِرَاجًا وَهَادِيًا ❖ يَلُوحُ كَمَا لَاحَ الْحُسَامُ الْمُهَنَّدُ

يقول الزجاجي: فقال حسان: شق له من اسمه محمدًا ؛ فأخبر أن اسمًا مشتقًّا من آخر، وصرح به، وأنشده النبي ﷺ وهو أفصح العرب والصحابة ؛ فلم

ينكره النبي # ولا قال له أحد: ما معنى الاشتقاق؟ فإنا لا نعرفه، ولا نفعله، بل تلقوه بالقبول.

ومن ذلك أيضًا أن من العرب -كما يقول الزجاجي- مَنْ إذا ضرب امرأتَهُ المخاضُ خرج على وجهه؛ فإذا استقبله شيء سمَّى ولده به؛ لذلك تسموا بالنمر، والأسد، والكلب... وما أشبه ذلك، وكانوا أيضًا يسمون أولادهم بالأسماء البشعة، ومماليكهم بالأسماء الحسنة، ويقولون أسماء أولادنا لأعدائنا، وأسماء ممالكينا لنا.

ويزيد الزجاجي أمثلة يثبت أن العرب ما كانت تجهل الاشتقاق، يقول: ومن ذلك أيضًا تسمية أبي بكر بالصديق، وعمر بالفاروق، ولا يمكن لأحد أن يدَّعِي أن هذا غير مشتق؛ لأن أبا بكر الصديق سُمِّيَ بهذا لكثرة تصديقه للنبي ﷺ وفِعِّيل من أبنية المبالغ، ثم يقول: وعمر سمي بالفاروق؛ لأنه فرق الله بإسلامه بين الكفر والإسلام، وكان الإسلام قبل إسلامه ضعيفًا، والمسلمون يعبدون الله سرًّا؛ فقال عمر: لا يعبد الله سرًّا، وجاهرَ المشركين بذلك.

يقول الزجاجي -في ختام كلامه المهم-: فهذا معنى الاشتقاق في القرآن، والشريعة، والدين، والأعصار، وهو المذهب الذي نحاه أهل العربية، وقاسوا عليه كما طلبوا مقاييس النحو، والعروض، والقوافي... وغير ذلك من علوم العربية.

تراث الاشتقاق في العربية:

لقد حظي هذا الموضوع بعنايةٍ كثيرٍ من علماء العربية منذ القرن الثاني الهجري، إلى الآن، ولقد عالجه العلماء في مؤلفاتهم اللغوية عبر العصور، مثل: ابن جني

في كتابه الشهير (الخصائص) وابن فارس في كتابه الشهير أيضًا (الصاحبي) والسيوطي كذلك في (المزهر) إلى العصر الحديث، ومن أبرز علمائه الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه (من أسرار اللغة) والدكتور صبحي الصالح في كتابه (دراسات في فقه اللغة) والأستاذ عبد الله العلايلي في كتابه المعروف بـ(مقدمة لدراسة لغة العرب) وغيرهم كثير.

كما عالجه العلماء في مؤلفات أفردوها لهذا العامل المهم، وقد أتت عوادي الزمن على كثير مما ألفه علماؤنا القدماء، ولم يبق لنا منه إلا القليل، وقد كتب الدكتوران رمضان عبد التواب، وصلاح الدين الهادي مقدمة لكتاب (اشتقاق الأسماء) للأصمعي حوت مجموعة من التراث الاشتقاقي في الصفحتين السادسة والأربعين، أو فيما بين الصفحتين ٤٦ إلى الصفحة ٥٢ من طبعة الخانجي سنة ١٤٠٠ للهجرة الموافق سنة ١٩٨٩، ومن أبرز الكتب التي خصصها علماء العرب للاشتقاق، وذكرها الدكتوران في تلك المقدمة كتاب (الاشتقاق) لأبي علي محمد بن المستنير بن أحمد المعروف بقطرب المتوفى سنة مائتين وست من الهجرة، وكتاب (الاشتقاق) لأبي الحسن سعيد بن مسعده المعروف بالأخفش الأوسط المتوفى سنة مائتين وخمسة عشرة، وكتاب (الاشتقاق) لأبي سعيد عبد الملك الأصمعي المتوفى سنة مائتين، وستة عشرة، وهو مطبوع في القاهرة سنة ألف وأربعمائة من الهجرة، وأيضًا كتاب (اشتقاق الأسماء) لأبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي المتوفى سنة مائتين وإحدى وثلاثين من الهجرة، وكتاب (اشتقاق الأسماء) لأبي الوليد عبد الملك القيرواني المتوفى سنة ٢٥٦ من الهجرة، وكتاب (المشتق) لأبي الفضل أحمد بن أبي طاهر طيفول المتوفى سنة ٢٨٠ من الهجرة، وكتاب (الاشتقاق) لأبي عباس محمد بن يزيد المبرد المتوفى سنة ٢٨٥ من الهجرة، وكتاب (الاشتقاق) لأبي طالب المفضل ابن سالم بن عاصم اللغوي

المتوفى على رأس الثلاثمائة تقريبا، وكتاب (الاشتقاق) لإبراهيم بن سهل أبي إسحاق الزجاج المتوفى سنة ثلاثمائة وإحدى عشرة من الهجرة، وكتاب (الاشتقاق) لأبي بكر محمد بن سهل السراج المتوفى سنة ٣١٦ من الهجرة، وقد نشر هذا الكتاب مرتين الأولى في بغداد، والأخرى في دمشق سنة ١٩٧٣ من الميلاد، وكتاب (اشتقاق أسماء القبائل) لأبي بكر بن الحسن بن دريد الأسدي المتوفى سنة ثلاثمائة وإحدى وعشرين من الهجرة، وقد نشر هذا الكتاب مرتين: الأولى في ألمانيا سنة ١٨٥٤ من الميلاد، والأخرى بالقاهرة سنة ١٩٥٨ من الميلاد، وكتاب الاشتقاق الصغير لأبي محمد عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه المتوفى بعد الثلاثمائة والثلاثين من الهجرة، وكتاب (الاشتقاق الكبير) لابن درستويه الذي سبق ذكره، وكتاب (الاشتقاق) لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس المتوفى سنة ثلاثمائة وسبع وثلاثين من الهجرة، وكتاب (الاشتقاق لأسماء الله ﷻ) لأبي جعفر النحاس أيضًا، وكتاب (أسماء الله تعالى وصفاته المستنبطة من التنزيل وما يتعلق بها من اللغات والمصادر والتأويل) لأبي القاسم عبد الرحمن بن أبي إسحاق الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧، والمطبوع في بغداد، ودمشق، وكتاب (الاشتقاق) لأبي عبد الله أحمد بن خالويه المتوفى سنة ٣٧٠ من الهجرة، وكتاب (الاشتقاق الكبير) لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني المتوفى سنة ثلاثمائة وأربع وثمانين من الهجرة، وكتاب (الاشتقاق الصغير) للرماني أيضًا، و(اشتقاق الأسماء) لأبي القاسم يوسف بن عبد الله الزجاجي المتوفى سنة أربعمائة وخمسة عشرة من الهجرة، و(اشتقاق الأسماء) لأبي عبيد البكري الأندلسي المتوفى سنة أربعمائة وسبع وثمانين من الهجرة، وكتاب (أسماء المواضع والبلدان) لعلي بن محمد الخوارزمي المتوفى سنة خمسمائة، وستين من الهجرة، و(الاشتقاق) لأبي بكر بن أحمد بن عبد الله الوائلي البكري الأندلسي،

المتوفى سنة ستمائة وخمس وثمانين من الهجرة، و(العلم الخفاق في علم الاشتقاق) للسيد محمد صديق خان المتوفى سنة ألف وثلاثمائة وسبع من الهجرة، و(الاشتقاق والتعريب) لعبد القادر المغربي المتوفى سنة ألف وثلاثمائة وخمس وسبعين من الهجرة، وهو مطبوع في إسطنبول سنة ألف ومائتين وست وتسعين من الهجرة، و(الاشتقاق) لعبد الله أمين، وهو مطبوع في القاهرة سنة ألف، وتسعمائة، وست، وخمسين من الميلاد، و(الاشتقاق) للدكتور فؤاد حنا، وهو مطبوع في بيروت سنة ألف وتسعمائة وثمان وستين.

هؤلاء العلماء وغيرهم كثير عنوا بهذه الظاهرة، وبذلوا فيها جهدًا كبيرًا وأفردوها بالتصنيف والتأليف، بالعلاوة على مئات العلماء الذين شرحوا هذه الظاهرة، وفصلوا القول فيها في ثنايا كتبهم، ومؤلفاتهم الجامعة، ومنهم -كما قلت- خصائص ابن جني، و(الصاحبي) لابن فارس، و(المزهر) للسيوطي، وكتب المحدثين كثيرة أيضًا لا يخلو كتاب لغوي من الحديث عن الاشتقاق بوصف كونه عاملا رئيسًا من عوامل نمو لغتنا العربية.

أنواع الاشتقاق:

أنواع الاشتقاق: دار الحديث حول نوعين من الاشتقاق في مؤلفات القدامى من اللغويين العرب هما: الاشتقاق الصغير، والاشتقاق الكبير، ولكن المحدثين وسعوا من دائرته فلم يقصروه على هذين النوعين المعروفين في كتب التراث، بل إن بعضهم ذكر تسمية أخرى لهذين النوعين المعروفين؛ ليميزهما عن تسميات أخرى لم تأتِ في التراث، فما سمي قديمًا بالاشتقاق الصغير؛ سمي حديثًا بالاشتقاق الأصغر، أو بالاشتقاق العام، وما سمي قديمًا بالاشتقاق الكبير سمي حديثًا بالاشتقاق الأكبر، وبعضهم يسير على التسمية القديمة؛ فيسمى الاشتقاق

الكبير باسمه المعروف في كتب التراث، ثم زاد المحدثون تسمية أخرى هي الاشتقاق الكبار، وأطلقوه على ظاهرة النحت.

إذن أدخلوا النحت في الاشتقاق موسعين من دائرة هذا العامل، وسموه بالاشتقاق الكُبَّار، ومن أراد أن يتوسع في ذلك؛ فليقرأ كتاب (الاشتقاق) للأستاذ عبد الله أمين، ويقرأ أيضًا (فقه اللغة) للدكتور عبد الواحد وافي تحديدًا في الصفحتين الثامنة والسبعين بعد المائة، والثمانين بعد المائة أيضًا، و(دراسة في فقه اللغة) للدكتور صبحي الصالح في الصفحتين الرابعة والسبعين بعد المائة، والسادسة والثمانين بعد المائة، وكتاب (الاشتقاق) لعبد القادر المغربي من الصفحة العاشرة إلى الصفحة الثانية عشرة.

معنى الاشتقاق الصغير وسر تسميته

يتحدث عنه ابن جني في كتابه (الخصائص) وبالتحديد الجزء الثاني في الصفحة الرابعة والثلاثين بعد المائة، يقول ابن جني: فالصغير -يقصد الاشتقاق الصغير- ما في أيدي الناس وكتبهم، كأن تأخذ أصلًا من الأصول؛ فتقرأه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغه ومبانيه، وذلك كتركيب السين، واللام، والميم، فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه نحو: سلم، ويسلم، وسالم، وسلمان، وسلماء، والسلامة، والسليم -وهو اللديغ، أطلق عليه تفاؤلًا بالسلامة- وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته، كتركيب "الضاد، والراء، والباء" و"الجيم، واللام، والسين" و"الزاي، والباء، واللام" على ما في أيدي الناس من ذلك. انتهى كلام ابن جني.

ومعنى هذا أن اللون من الاشتقاق يشترط أن يتحد فيه المشتق، والمشتق منه حروفًا وترتيبًا، وقدرًا مشتركًا من المعنى؛ فالرابطة المعنوية العامة لمادة "العين، والراء، والفاء" على سبيل المثال- التي تفيد انكشاف الشيء وظهوره تتحقق في جميع الألفاظ المأخوذة منها، نحو: عرف، وعرَّف، وتعرف، وتعارف، وعَرف، وعُرف، وأعراف، وعراف، وتعريف، وعرفان، ومعرفة... إلى آخره.

وحين تحتفظ المشتقات بقدر معنوي مشترك تنفرد كل صيغة بمعنى خاص زائد على هذا القدر يرتبط به؛ لذلك أوضح السيوطي هذا الاشتقاق حين قال عنه في كتابه (المزهر في علوم اللغة وأنواعها) في الجزء الأول من الصفحة السادسة والأربعين بعد الثلاثمائة، إلى الصفحة السابعة والأربعين بعد الثلاثمائة أيضًا، قال -عن هذا الاشتقاق الصغير- أنه: أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها؛ ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفًا، أو هيئة؛ كضارب من ضرب، وحذِر من حذر، ثم قال: وطريق معرفته تقليب تصاريف الكلمة؛ حتى يرجع منها إلى صيغة هي أصل الصيغ دلالة اطراد أو حروفا غالبة، ومثل لذلك بقوله: كضرب؛ فإنه دال على مطلق الضرب فقط، أما ضارب، ومضروب، ويضرب، وأضرب؛ فكلها أكثر دلالة، وأكثر حروفًا، وضرب الماضي مساو حروفًا، وأكثر دلالة، وكلها مشتركة في الضاد، والراء، والباء وفي هيئة تركيبها. انتهى كلامه.

أقول: إن هذا الضرب من الاشتقاق يقوم على ملاحظة الأصالة والفرعية في الألفاظ؛ ولذا حده أكثر النحويين بأنه: إنشاء فرع من أصل يدل عليه نحو: أحمر؛ فإنه منشأ من الحمرة، وهي أصل له، وهي فيه دلالة عليه، انظر في هذا كتاب (الممتع في التصريف) لابن عصفور في صفحتي الحادية والأربعين، والثانية

والأربعين، بتحقيق الدكتور قباوة طبعة بيروت، وأما المشتق فيقال للفرع الذي صيغ من الأصل؛ لأنك تطلب معنى الأصل في الفرع، وكأنك تشتق الفرع لتخرج منه الأصل، وكأن الأصل مدفون فيه، وأما المشتق منه؛ فهو الأصل؛ إذن المشتق فرع، والمشتق منه أصل.

لماذا سمي هذا الاشتقاق بالصغير؟ لقد سمي هذا الاشتقاق بالصغير؛ لكون العلم به يحتاج إلى تأمل قليل؛ بسبب اشتراك المشتق، والمشتق منه بالحروف وترتيبها، وهو بهذا الاسم يتميز عن الاشتقاق الكبير الذي سيأتي شرحه بمشيئة الله.

ما لا يدخل في الاشتقاق الصغير وما يدخل فيه

١. ما لا يدخل في الاشتقاق الصغير:

لا يدخل الاشتقاق والتصريف:

الأمر الأول: الأسماء الأعجمية التي عجمتها شخصية، مثل إسماعيل ونحوه؛ لأنها نقلت من لغة قوم ليس حكمها حكم هذه اللغة. إذن الأسماء الأعجمية لا يدخلها الاشتقاق.

الأمر الثاني: الأصوات، كغاق ونحوه؛ لأنها حكاية ما يصوت به، وليس لها أصل معلوم، والمعروف أن غاق حكاية صوت الغراب؛ إذن الأصوات لا يدخلها الاشتقاق.

الأمر الثالث: الحروف، وما شبه بها من الأسماء المتوغلة في البناء نحو من وما؛ لأنها لافتقارها بمنزلة جزء من الكلمة التي تدخل عليها؛ فكما أن جزء الكلمة

التي هي حرف الهجاء لا يدخلها تصرف ؛ فكذلك ما هو بمنزلته ، ولك أن تراجع ابن عصفور في كتابه (الممتع في التصريف) في الصفحة الخامسة والثلاثين.

أيضًا لا يدخل الاشتقاق في الأسماء النادرة نحو لفظ : طوبالة ، توبالة للنعجة ؛ فإنها لندورها لا يحفظ لها ما ترجع إليه.

ولا يدخله الاشتقاق أيضًا في اللغات المتداخلة ، أعني اللهجات نحو الجون للأسود والأبيض للتناقض الذي بينهما ، ولا يمكن رد أحدهما إلى الآخر.

ولا يدخل الاشتقاق أيضًا الأسماء الخماسية لامتناع تصرف الأفعال منها ، وليس لها من أجل ذلك مصادر بناء على رأي البصريين ، انظر في هذا (الممتع في التصريف) أيضًا لابن عصفور في الصفحتين السابعة والأربعين ، والثامنة والأربعين.

كما لا يدخل الاشتقاق أيضًا في أكثرِ أسماء الأجناس ، نحو: تراب ، وحجر ، وماء إلى آخره ؛ لذلك رأى ابن عصفور ، وهو المعتقد بأن أصل الاشتقاق وجله ، إنما يكون من المصادر ، رأى أن أصعب الاشتقاق وأدقه يكون في أسماء الأجناس ؛ لأنها أسماء أول ، أوقعت على مسمياتها من غير أن تكون منقولة في شيء ؛ فإن وجد فيها ما يمكن اشتقاقه ؛ حمل على أنه مشتق ، إلا أن ذلك قليل فيها جدا ، بل الأكثر أن تكون غير مشتقة. راجع المرجع السابق ، وهو (الممتع في التصريف) لابن عصفور ، في الصفحتين الثامنة والأربعين ، والتاسعة والأربعين.

ومن أسماء الأجناس القليلة التي يمكن أن يكون منها مشتقًّا -كما ذكر ابن عصفور- لفظ غراب ؛ فإنه يمكن أن يكون مأخوذا من الاغتراب ؛ فإن العرب تتشاءم به ، وتزعم أنه دال على الفراق ، وكذلك لفظ : جرادة ، هذا اللفظ يمكن أن يكون مشتقًا من الجرد ؛ لأن الجرد واقع منها كثيرًا ، والجرد هو القشر والإزالة.

انظر (الممتع في التصريف) أيضًا لابن عصفور في الصفحتين الثامنة والأربعين، والتاسعة والأربعين.

إذن الأسماء الأعجمية، والحروف، وما أشبهها تعد أصولًا غير مأخوذة من غيرها؛ لذا لا يعقل، أو يستساغ أن يكون إبراهيم مأخوذ من أبرهة إذا أتى بالبرهان، وإسماعيل من أسمع؛ لأن القائل بذلك يخبط خبط عشواء، ويسير في ضلالة عمياء -كما ذكر الدكتور إبراهيم نجا في كتابه (فقه اللغة) في الجزء الرابع الصفحة التاسعة والستين.

وقد حاول بعض العلماء: أن ينكروا أعجمية كل لفظ ما دام القرآن قد نزل به ورد كل لفظ أعجمي إلى أصل عربي؛ فقالوا: الفردسة: السعة، وصدر مفردس: واسع، واستنتجوا من ذلك أن اشتقاق الفردوس من هنا جاء، والحق أن هذا غلو خرج فيه القول على ما أخذوا به أنفسهم من التشدد في الاشتقاق من الأعجمي؛ إذ جعلوا مثل هذا الأخذ بمنزلة من يدعي أن الطير ولد الحوت، إلا أنهم عكسوا الآية، فبدلًا من أن يعترفوا بأن الفردسة مشتقة من الفردس المعربة جعلوا الفردوس مشتقة من الفردسة، ولم يزيدوا بذلك على أن صيروا الأصل فرعًا، والفرع أصلًا. انظر كتاب (دراسات في فقه اللغة) للدكتور صبحي الصالح من الصفحة التاسعة والسبعين بعد المائة إلى الصفحة السابعة والثمانين بعد المائة.

ومعنى هذا أن الأعجمي غير مشتق من العربي، ولكن يصح أن يغير ويخضع للإعراب والاشتقاق، ويقال: درهمت الخبازى، صارت كالدرهم؛ فاشتق من الدرهم، وهو اسم أعجمي، وقيل: رجل مدرهم..

ويجوز الاشتقاق من الحروف، وذلك إذا صارت أسماء، أما إذا لم تصر أسماء؛ فلا يشتق منها، وشاهدها على ذلك الحديث الآتي: ((إن طول الصلاة وقصر

الخطبة مئِنة من فقه الرجل)) أخرجه مسلم في الجمعة في باب "تخفيف الصلاة والخطبة" في الصفحة التاسعة والستين بعد المائة، وأبو داود في الصلاة في باب "إقصار الخطب عن أبي وائل"، ولفظ مسلم قال: خطبنا عمار فأوجز وأبلغ؛ فلما نزل قلنا: يا ابا اليقظان، لقد أبلغت وأوجزت؛ فلو كنت تنفست فقال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((إن طولَ صلاة الرجل وقصر خطبته مئنة من فقهه؛ فأقصروا الخطبة، وأطيلوا الصلاة، وإن من البيان سحرًا)) وأخرج أيضًا ابن الأثير في (جامع الأصول) كما أخرجه الشيباني في (تيسير الوصول إلى جامع الأصول) كما أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في (غريب الحديث، وأخرجه الخطابي في (غريب الحديث) في الجزء الثاني في الصفحة التاسعة والخمسين إلى الستين بعد المائتين، وأخرجه أيضًا البيهقي في (سننه الكبرى) ، وأخرجه ابن أبي شيبة في (مصنفه) وذكره الهيثمي في (معجمه) عن ابن مسعود مرفوعًا.

قال أبو عبيد في تفسير لفظ ((مئنة)) الوارد في هذا الحديث الشريف، قال أبو عبيد: قال أبو زيد: قوله: ((مئنة)) كقولك: مخلقة لذلك، مجدرة لذلك، محراة... ونحو ذلك. قال الأصمعي: قد سألني شعبة عن هذا فقلت: مئنة هي علامة لذلك، خليق بذلك. قال أبو عبيد: يعني أن هذا مما يعرف به فقه الرجل يستدل به عليه، وكذلك كل شيء دلك على شيء فهو مئنة له، واستشهد على هذا المعنى بقول الشاعر -وهو المرار-:

فَتَهَامَسُوا شَيْئًا فَقَالُوا عَرِّسُوا ❖ مِنْ غَيْرِ تَمْئِنَةٍ لِغَيْرِ مُعَرَّسِ

هذا البيت ذكره ابن منظور في (لسان العرب) في "الهمزة، والميم، والنون" وفي "الميم، والهمزة، والنون" ذكره في هذين الوضعين.

يقول أبو عبيد: قالوا ذلك القول في غير موضع تعريس، ولا علامة تدلهم عليه؛ حيث يفسر لفظ تمئنة في البيت الشعري.

انظر (غريب الحديث) لأبي عبيد.

وقال الخطابي: والغلط أن أبا عبيد جعل مبنى مئنة من "المأن" على وزن الشأن، أي: أن مئنة مشتقة من المأن، وقال: وزعم بعض أهل النظر أنها -أي أن ((مئنة)) في الحديث- مبنية على أنية الشيء بمعنى الإثبات له، وتحرير أن يقال: إنه كذا.

وقد التقط ابن الأثير هذا الرأي الأخير، وزاده وضوحًا حين قال: وحقيقة المئنة أنها مَفْعِلَة من معنى "أن" أو "إن" التي للتحقيق والتأكيد غير مشتقة من لفظها؛ لأن الحروف لا يشتق منها، وإنما ضمنت حروفها دلالة على أن معناها فيها، ولو قيل إنها اشتقت من لفظها بعد ما جعلت اسمًا؛ لكان قولًا.

انظر كتاب (النهاية) لابن الأثير الميم، والهمزة، والنون.

إذن الحروف لا يشتق منها إلا إذا صارت اسمًا، واستدلوا على ذلك بلفظ مئنة الوارد في حديث النبي الله ﷺ.

٢. ما يدخل في الاشتقاق الصغير:

يدخل في الاشتقاق الصغير مجموعة من الأمور أوجزها، ثم أفصل القول فيها: يدخل فيه المشتقات الصرفية والنحوية، ويدخل فيه أسماء الأعيان، ويدخل فيه المصادر الصناعية، ويدخل فيه ما يسمى بالاشتقاق اللغوي؛ فهذه أربعة أنواع تدخل في الاشتقاق الصغير.

وأبدأ بالمشتقات الصرفية والنحوية: لقد عرف الصرفيون الاشتقاق بأنه أخذ شيء من غيره ليدل على ذات وحدث، له ارتباط بتلك الذات. والمقصود بالارتباط اتصال ما، سواء أكان على جهة الوقوع منها، أو عليه أو فيها، أو

بواسطتها، والمشتق بهذا التحديد يشمل اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة، ولكن نَحْوِيّ البصرة عرفوا الاشتقاق بأنه: أخذ شيء من المصدر ليدل على حدث وصاحبه؛ فيشمل بهذا أربعة أنواع فقط: هي اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، أما أسماء الزمان، والمكان، والآلة؛ فهي عندهم من الجوامد.

انظر (اللغة العربية خصائصها وسماتها) للدكتور عبد الغفار هلال.

وبناء على ذلك، فالجمود ضد الاشتقاق، والجامد ما لم يؤخذ من غيره على الصفة السابقة، وذلك بأن يدل على ذات فقط، مثل: رجل، وفرس، أو معنًى فقط، مثل: علم، وشجاع، وكأن المشتقَّ بِهَذَا المعنى متفرع عن الجامد؛ فكأنك تشتق، وتستخرج منه معنى الأصل.

والمعروف: أن علماء الصرف والنحو قد اختلفوا في أصل المشتقات؛ فيرى البصريون: أن المصدر أصل المشتقات لبساطته؛ حيث يدل على الحدث فقط، بخلاف الفعل؛ لأنه يدل على الحدث والزمن، ويرى الكوفيون: أن الفعل هو الأصل؛ لأن المصدر يجيء بعده في التصريف فيقال مثلًا: ضرب يضربُ ضربًا.

انظر (الإنصاف في مسائل الخلاف) لابن الأنباري.

على أية حال: إن هذا النوع من الاشتقاق قياسي؛ إذ لا يعقل أن يُسمع عن أصحاب اللغة جميعُ المشتقات في كلِّ مادةٍ من موادِ اللغةِ، وإنما المشتقات تنمو وتكثر عند الحاجة إليها، ولعل علماء مجمع اللغة العربية في القاهرة كانوا على ذكرٍ منه حين قرروا تكملةِ المادةِ التي وردت عن العرب ناقصة التصرف، وذلك إذا لم يرد بعضها، ولم يرد بعضها الآخر.

انظر مجموع قرارات مجمع اللغة العربية في القاهرة في الصفحة الثامنة عشرة في الطبعة الثانية، سنة ألف وتسعمائة وإحدى وسبعين.

ولم يخالف في قياسية هذا النوع من الاشتقاق إلا بعض قدامى اللغويين، ومنهم ابن فارس الذي رأى أنه لا قياس على كلام العرب في الاشتقاق، وإن كل كلام العرب توقيف، نراه يقول في كتابه (الصحابي) وهذا -أي الاشتقاق- وهذا أيضًا مبني على ما تقدم من قولنا في التوقيف؛ حيث يرى أن اللغة توقيف من الله وإلهام. يقول: فإن الذي وقفنا على أن الاجتنان الستر هو الذي وقفنا على أن الجن مشتق منه، وليس لنا اليوم أن نخترع، ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياسًا لم يقيسوه؛ لأن في ذلك فساد اللغة، وبطلان حقائقها، ونكتة الباب أن اللغة لا تؤخذ قياسًا نقيسه الآن نحن. انتهى قوله.

والحق: في أن هذا القول غلو وإسراف في منع القياس على ما اشتقه العرب، علاوةً على ما فيه من فساد الاعتقاد باشتقاق المعنوي من الحسي؛ فإن الاجتنان مأخوذٌ من الجن، وليس العكس. انظر (فصول في فقه اللغة) للدكتور رمضان عبد التواب.

النوع الثالث -من الأنواع التي تدخل في الاشتقاق الصغير-: أسماء الأعيان، يعبر عن أسماء الأعيان بالجواهر، أو الأجناس، والمعروف: أن الجوهر ما يقوم بنفسه، ويقابله العرض، وهو ما يقوم بغيره والجنس ما يدل على كثيرين مختلفين بالأنواع؛ فهو أعم من النوع، فالحيوان جنس، والإنسان نوع كما يقول علماء المنطق.

على أية حال: يعبر عن أسماء الأعيان بالجواهر، أو الأجناس نحو: رجل، ونسر، وناقة، وتيس إلى آخره، وقد رأى نفرٌ قليلٌ من العلماء من القديم أن

اسم العين آصل من المصدر الذي هو اسم معنى، ومن هؤلاء ابن جني، الذي قال في كتابه (الخصائص): إن المصدر مشتق من الجوهر كالنبات من النبت، والاستحجار من الحجر، وقد عاب بعض المحدثين على القدماء اختلافهم في أصل الاشتقاق بين الاسم والفعل، ورأى أن موازنة العلماء في أصل الاشتقاق ينبغي أن تكون بين المصادر، وأسماء الأعيان، ورأى أن أسماء الأعيان هي أصول الاشتقاق، وهي موضوعة قبل أن توضع المصادر؛ فالإبل موضوعة قبل التأبل، والتأبل هو اتخاذ الإبل، والأرض قبل التأرض، والتأرض هو اللصوق بالأرض، والحضن قبل الاحتضان، الحضن هو الصدر مما دون الإبط إلى الكشح، والضلع قبل التضلع، والبحر قبل التبحر، والسماء قبل السمو.

انظر (دراسات في فقه اللغة) للدكتور صبحي الصالح في الصفحتين الحادية والثمانين بعد المائة، والثانية والثمانين بعد المائة.

وقد اشتق العرب أفعالا ومصادر من أسماء الأعيان، فمنها ما يدل على عضو من أعضاء الإنسان، فمن الرأس اشتقوا رأسته رأسًا إذا ما أصبت رأسه، ومن البطن اشتقوا: بطنته إذا ما أصبت بطنه، إلى آخره. راجع في هذا الفصلَ الذي عقده ابن سيده في كتابه المعروف بـ(المخصص) وعنون لهذا الفصل بعنوان "أفعال الضرب المشتقة من أسماء الأعضاء".

ومنها ما يدل على أقارب الإنسان، فمن الابن اشتقوا التبني، تقول: تبنى فلان فلانًا، أي: اتخذه ابنًا، ومن الأب التأبي، يقال: تأبَّى فلانًا اتخذه أبًا، ومن البعل البعال، والمباعلة، البعل هو الزوج والزوجة، وباعل مباعلةً، وبعالًا اتخذ زوجًا، أو لاعب زوجته، وقالوا: باعل القوم قومًا آخرين تزوج بعضهم من بعض، ومن الأخ آخى، وتأخَّى أي: اتخذ أخًا.

ومنها ما يدل على أسماء الأمكنة ؛ فمن الحرم اشتقوا : أحرم القوم إذا دخلوا في الحرم ، وأيمن إذا أتوا اليمن ، وقدسوا إذا أتوا بيت المقدس... إلى آخره.

ومنها ما يدل على أسماء الأزمنة ؛ فقالوا : أخرفوا إذا دخلوا في الخريف ، وأشتوا إذا دخلوا في الشتاء ، وأربعوا إذا دخلوا في الربيع ، وأصافوا إذا دخلوا في الصيف ، وهكذا أفجروا ، وأظهروا - أفجروا إذا دخلوا في الفجر ، وأظهروا إذا دخلوا في الظهر - إلى آخره ، وآصلوا ، وابتكروا.

ومنها ما يدل على الطير ، فمن النسر اشتقوا استنسر ، وفي المثل : إن البغاث بأرضنا يستنسر. البغاث : طائر أبغث اللون بطيء الطيران ، يقال : بغث لونه يبغث بغثًا : كان فيه بقع بيض وسود ، إن البغاث بأرضنا يستنسر ، والمراد من المثل : من جاورنا عز بنا ، وفي المثل أيضًا استنسر البغاث أي : زعم الضعيف أنه صار قويًّا ، ومنها ما يدل على الحيوان ، فقالوا : استنوق الجملُ - أي صار كالناقة في ذلها - ويقال لمن ذل بعد عز استنوق الجمل أيضًا.

ومن التيس قالوا : استتيست الشاة... إلى آخره ، وقد سبق أن ذكرنا أن بعض البصريين - مثل ابن عصفور - كاد يقطع بأن أسماء الأعيان أصل للمصادر. انظر (الممتع) وقد أخذ مجمعُ اللغة العربية بمبدأ الاشتقاق من أسماء الأعيان بالضرورة في لغةِ العلومِ قياسًا على صنيعِ العربِ مع اتباع قواعدهم في ذلك ؛ فأجاز التصنيع أخذًا من الصناعة ، والتركيز في معنى التجفيف والتجميع ، والحصر للماديات ، أو المعنويات ، فقالوا : الشراب مركز ، وركز فلان فكره في الموضوع إلى آخره. انظر مجلة مجمع اللغة العربية الجزء الأول الصفحة السادسة والثلاثين ، وكذلك في الصفحة الثانية والثلاثين بعد المائتين إلى الصفحة الثانية والستين بعد المائتين أيضًا ، وانظر أيضًا مجموعة القرارات العلمية في الصفحتين السابعة ، والثامنة.

ففي هذا القرار سد للحاجة الشديدة إلى إيجاد أفعال، وصفات من غير المصادر كأسماء الأعيان والجواهر المحسوسة في علوم الطبيعة والكيمياء والطب، وفي الصناعات المختلفة؛ فيقال مثلًا: مبلر من البلور، والمعروف: أن البلور، أو البلور حجر أبيض شفاف، وكذا يطلق على نوع من الزجاج، ويقال مثلًا: مكهرب من الكهرباء، ويقال أيضًا: ممغطس من المغناطيس، وهو حجر يجذب الإبر، ونحوها من خفيف الحديد لخاصة فيه، وهو لفظ معرب سجله مجمع اللغة العربية في معجمه.

النوع الثالث من الأنواع التي تدخل في هذا الاشتقاق الصغير المصادر الصناعية: وهي التي تصاغ بإضافة ياءٍ مشددةٍ، وتاءُ تأنيثٍ إلى اسم الجنسِ، نحو: الجاهلية، والألوهية، والحيوانية... إلى آخِرِهِ، وقد أقرَّهُ أيضًا مجمع اللغة العربية كذلك؛ حيث يُفيد هذا المصدر بالتعبير عن الهيئات، والأحوال الدقيقة التي تتصل بحقائق الأجناس. انظر مجلة مجمع اللغة العربية الجزء الأول صفحة الثالثة والخمسين، وكذلك الصفحة الحادية عشر بعد المائتين، وكذلك الخامسة عشر بعد المائتين أيضًا، وانظر مجموعة القرارات العلمية من الدورة الأولى إلى الدورة الثانية والعشرين في الصفحة الحادية والعشرين.

النوع الرابع -مما يدخل في الاشتقاق الصغير- : الاشتقاق اللغوي:

إذا كان علماء الصرف والنحو ضيقوا مفهومَ هذا الاشتقاق الصغير حين ضيقوا على أنواع معينة من المشتقات -كما سبق- فإن اللغويين قد توَّسَّعوا فيه بحيث شمل الأنواع الثلاثة المتقدمة غيرها، أي: يشمل جميع ما تصرف من المادة، والكشف عن العلاقة بين معانيها؛ فـ"العين، واللام، والميمُ" يصاغ منها الماضي، والمضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر الرباعي، كما

يـشتق منهـا صـيغ أخـرى كـالإعلام، والتعلـيم، وغيرهـا، فوجهـة كـل مـن الـصرفيين، واللغـويين مختلفـة، فالـصرفيون يعتمـدون في دراسـتهم للاشـتقاق والكـشف عـن قواعـده علـى وزن الكلمـة وصـورتها؛ فالقاعـدةُ عنـدهم لاسـم الفاعل مثلا: أنه يأتي من الفعل الثلاثي عن زنة "فاعل" وعلى غير الثلاثـي علـى زنة إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة، وكسر مـا قبـل الآخر، مثـل حامـد، وشاكر، من حمد، وشكر، ومقبل، وأكرم، من أقبل، وأكرم.

أمـا اللغـويين لا يعتمـدون علـى الهيئـة، والـصورة، ولا ينظـرون إلى الحركـات، والسكنات، وإنما إلى عملية توليدِ لفظٍ من آخَرَ، مع وجودِ صـلةٍ معنويـةٍ للدلالـة على المعنى الجديد؛ فالجيم، والفاء، والنون مثلًا أصل، أو جذر يدل معناه حول الـستر، والغطاء، واشـتق منـه الجفـن -جفـن العـين- وغمـد الـسيف، والـشجر الطيب الرائحة، والجفنة الرجل الكريم، إلى آخـر تلـك الألفـاظ الـتي يجمـع بينهـا على الرغم من اختلاف صـورتها، ومعناهـا علاقـة معنويـة، أو قـدر مـشترك مـن المعنى العام، وهو الغطاء والستر.

انظـر في (فقـه اللغـة) للـدكتورين عبـد الله ربيـع محمـود، وعبـد العزيـز عـلام، في الصفحة الثالثة والعشرين بعد المائة، والصفحة الرابعة والعشرين بعد المائة.

إن هذا الاشتقاق الصغير بأنواعه التي ذكرتهـا هـو الـشائع في اللغـة، وعليـه عامـة مفرداتها، وهو أكثر الأنواع وجودًا في العربية ومعانيهـا، وعليـه العامـل الكـبير في تنمية ثرواتها اللفظية.

تابع: الاشتقاق وأنواعه

عناصر الدرس

فكرة ابن فارس ومن تأثر بها في ربط المادة بمعنى عام

حاول ابن فارس أن يؤكدَ الفكرةَ الدلاليةَ المرتبطةَ بالاشتقاقِ الصغيرِ حين تعود تصاريف المادة اللغوية إلى معنًى مشتركٍ يربط بينها، والحق: أن ابن فارس أول من طبَّقَ هذه الفكرة على موادٍ كثيرةٍ وأفرد لها معجمًا سمَّاهُ (المقاييس) أما الفكرة نفسها فقد سبقه إليها نفرٌ من اللغويين المتقدمين، من أمثال: الخليل بن أحمد، وابن دريد، والزجاج، وأبي بكر بن السراج... وغيرهم، إذا كان الخليل وابن دريد وغيرهما من جامعي اللغة ومصنفي المعاجم قد نظروا إلى الجذور أو المواد اللغوية نظرتهم إلى العائلات وأبنائها المفردات، فوضعوا ألفاظ كل عائلة لغوية في مكانٍ واحدٍ من المعجم، فإن ابن فارس قد نَظَر في المعاني الخاصة لتلك الألفاظ، وحاول أن يتصيدَ من مجموعِهَا معنًى عامًّا تدور في فلكه، ولكنه في بعض المواد لم يستطع أن يردَّ ألفاظًا إلى معنًى عامٍّ واحدٍ فردَّهَا إلى اثنين أحيانًا وإلى ثلاثة وإلى أربعة.

ومن أمثلة النوع الأول: حيث استطاع ابن فارس أن يرد ألفاظه إلى معنى عام واحد: تركيب الجيم والعين والدال، أدار ابن فارس كلمات هذا الجذر حول تقبض في الشيء، وجعل منه الشعر الجعد، وهو خلاف السبْط، أو السبِط، بسكون الباء وكسرها، وجعل منه أيضًا النبات الجعد، وأيضًا الرجل الجعد الأصابع، كناية عن البخل، وجعل منه أيضًا أبا جعدة للذئب؛ كناية بذلك عن بخله، وجعل أيضًا من ذلك الجعدة لنبات، قال: ولعله نبت جعدًا.

انظر (مقاييس اللغة) الجيم والعين والدال، في الجزء الأول الصفحتين الثانية والستين والثالثة والستين بعد الأربعمائة، الطبعة الثانية، سنة ألف وثلاثمائة

وتسع وثمانين الموافق لسنة ألف وتسعمائة وتسع وستين، بتحقيق الشيخ عبد السلام هارون، وطباعة المصطفى الباب الحلبي.

ومن أمثلة النوع الثاني: الذي لم يستطع ابن فارس إلا أن يرد كلمات جذره إلى نوعين من المعاني: الباء والدال والعين، فقد أدار كلمات هذا الجذر حول معنيين: الأول ابتداءُ الشيءِ وصنعه لا عن مثال، والآخر الانقطاع، وجعل من المعنى الأول قولهم: أبدعت الشيءَ قولًا أو فعلًا، وجعل منه أيضًا البديع، وهو اسم من أسماء الله الحسنى، وجعل منه أيضًا البدعة، مثل قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ ﴾ [الأحقاف: ٩] أي: ما كنت أولًا، وجعل من المعنى الثاني قول العرب: أبدعت الراحلة إذا كلَّت وعطبت، وفي الحديث ((أن رجلًا أتاه فقال: يا رسول الله، إني أُبدع بي فاحملني)) حيث يقال: أبدع بفلان، أي: عطبت راحلته وكلت وبقي منقطعًا عن الرفقاء.

انظر (مقاييس اللغة) الباء والتاء والعين، الجزء الأول الصفحتين التاسعة والعاشرة بعد المائتين.

ومن أمثلة النوع الثالث: الذي لم يستطع ابن فارس إلا أن يرد معاني الكلمات في مواده إلا إلى ثلاثةِ معانٍ: الخاء والراء والسين، فقد أداره حول جنس من الآنية، وعدم النطق، ونوع من الطعام، فمن كلمات المعنى الأول: الخرس، وهو الدنُّ الذي هو وعاء ضخم كان يتخذ للخمر ونحوها، ويقال لصانعه: الخراس، ومن كلمات المعنى الثاني: الخرَس، وهو ذهاب النطق، ومن كلمات المعنى الثالث: الخرْس والخُرْسة، وهو طعام يتخذ للنفساء من النساء، ويؤيد هذا ما جاء في الحديث الشريف في صفة التمر ((هو صمتة الصبي وخرسة مريم)) صمتة الصبي، أي: ما يلهى به ليسكت، وخرسة مريم، أي: الطعام الذي

كانت تتخذه حينما جاءها المخاض، حيث قال تعالى في "سورة مريم" ﴿ وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ تُسَٰقِطۡ عَلَيۡكِ رُطَبٗا جَنِيّٗا ﴾ [مريم: ٢٥].

انظر (مقاييس اللغة) الخاء والراء والسين، الجزء الثاني الصفحتين السابعة والستين والثامنة والستين بعد المائة.

ومن أمثلة النوع الرابع: الذي لم يستطع ابن فارس إلا أن يرد معاني الكلمات فيه إلا إلى أربعة: الباء والراء والميم، فقد أداره حول إحكام الشيء، والضجر والضيق به، واختلاف اللونين، وجنس من النبات، وجعل من المعنى الأول: إبرام الأمر، والمبرم أي: المغزل، ومن المعنى الثاني قولك: برمت بالأمر، أي: عييت به، ومن المعنى الثالث: البريم، وهو اسم للصبح أول ما يبدو لاختلاط بياضه بسواد الليل، ومن المعنى الأخير: البرم الذي يطلق على حبوب العنب في بدء ظهورها.

انظر (مقاييس اللغة) الباء والراء والميم.

وقد رأى ابن فارس: أن المعاني أو الأصول المتعددة قد تتقارب أحيانًا، وتعود إلى أصلٍ ومعنًى عامٍّ، إذ قال: في الظاءِ والفاءِ والراءِ: الظاءِ والفاءِ والراءِ أصلان صحيحان يدل أحدهما على القهر والفوز والغلبة، والآخر على قوة الشيء، ولعل الأصلين يتقاربان.

معنى هذا أن ابن فارس: يحاول قدر طاقته أن يرجع ما تعدد من معان عامة أو أصول متنوعة إلى معنًى عامٍّ واحدٍ.

ولم يَرُقْ للدكتور صبحي الصالح صنيع ابن فارس في إرجاع التصاريف إلى أكثر من معنى عام، فقال: قول ابن فارس بتعدد الأصل لا يبدو لنا إلا لونًا من الترف

العقلي أو التزيد العلمي، وإنما أراد به ذلك العلامة الجليل أن يُظْهِرَ قوة ساعده في تلمس الفروق الدقيقة بين المفردات التي يرجح البحث العلمي المنهجي أنها تفرعت من أصلٍ واحدٍ لا من أصولٍ متفرقةٍ.

انظر (دراسات في فقه اللغة) للدكتور صبحي الصالح الصفحة السادسة والسبعين بعد المائة.

وقد تعقب الدكتور صبحي العلامةَ ابن فارس في مادةِ العينِ والراءِ والفاءِ، ورأى أنها تعود إلى أصلٍ واحدٍ، وهو انكشاف الشيء وظهوره، ورأى أن هذه الدلالة الحسية الحقيقة هي التي ينشأ عنها الدلالة المعنوية المجازية، وهي السكون والطمأنينة، ويعود إلى تلك الدلالة أيضًا ما سماه ابن فارس بتتابع الشيء متصلًا بعضه ببعض، والمتصفح لهذا الجذر -أعني العين والراء والفاء- عند ابن فارس يرى أنه قد استشهد على السكون والطمأنينة بنحو عشر كلمات، منها: المعرفة، والعرفان؛ لأن من أنكر شيئًا توحش منه ونبا عنه، والعَرف، وهي الرائحة الطيبة؛ لأن النفس تسكن إليه، وتعريف الضالة واللقطة؛ ليعرف صاحبها، والاعتراف بالشيء كأنه معروف له وإقرار به.

واستشهد ابن فارس على المعنى الآخر وهو تتابع الشيء متصلًا بعضه ببعض بعرف الفرس الذي سمي بذلك؛ لتتابع الشعر في عنقه، وفي مجيء القطا عرفًا عرفًا بعضها خلف بعض، وَرَدَّ إلى عرفِ الفرسِ المعرفة، وهي الأرض المنقادة المرتفعة بين سهلين.

انظر المادة في (مقاييس اللغة) وراجع أيضًا (دراسات في فقه اللغة) للدكتور صبحي الصالح الصفحتين السادسة والسبعين والسابعة والسبعين بعد المائتين.

على أية حال إن هذه الفكرة -أعني فكرة المقاييس، أو فكرة رد معاني المواد إلى معانٍ كلية قد تأثر بها بعض العلماء الذين أتوا بعد ابن فارس منهم: الصاغاني في (العباب) والزبيدي في (تاج العروس) والمعجميون في مجمع اللغة العربية بالقاهرة في (المعجم الكبير) الذي صدرت منه مجموعة من الأجزاء.

صعوبات الاشتقاق الصغير

يصعب أحيانًا رد بعض الألفاظ المتفقة في الجذر الثلاثي، وفي ترتيبه إلى معنى عام مشترك، وقد عرفنا أن ابن فارس حاول تلمس هذا المعنى العام في مواد كثيرة، لكنه وجد صعوبات فرد بعض المواد إلى اثنين وثلاثة وأربعة، وقد اعترف العلامة ابن جني أيضًا بصعوبة هذه الفكرة حين قال في كتابه (الخصائص) في الجزء الثاني الصفحة الثامنة والثلاثين بعد المائة:

لا ندعي بالاشتقاق الأصغر أنه في جميع اللغة، والاشتقاق الصغير سماه أيضًا أصغر، كما هو واضح من العبارة، وترجع هذه الصعوبات إلى أمور كثيرة أهمها ما يلي:

الصعوبة الأولى: رجوع بعض المعاني إلى عادات وحوادث قديمة نسيت فجهل أمرها، ومن أمثلة ذلك قول العرب: بنى فلان على أهله، بمعنى دخل عليها أو زُفت إليه، فلا يدخل هذا الفعل في إطار المعنى العام لمادة الباء والنون والياء الآن، وبالبحث التاريخي نعرف أن المعرِس العربي كان يبني لأهله خباءً؛ ثم تنوسي هذا المعنى الآن، ولعل من وسائل هذا النسيان حذف المفعول وهو الخباء، فلو لم نعرف هذه المادة القديمة لم نتمكن من رد هذا اللفظ إلى المعنى العام.

مثال آخر: قول العربي: رفع عقيرته، إذا صوت، العقيرة: هي الساق المقطوعة، رفع عقيرته إذا صوت، قال ابن جني: فلو ذهبت تشتق هذا بأن تجمع بين معنى الصوت ومعنى العين والقاف والراء لبعد عنك وتعسفت، وأصله: أن رجلًا قُطعت إحدى رجليه فرفعها ووضعها على الأخرى ثم صرخ بأعلى صوته، فقال الناس: رفع عقيرته.

انظر (الخصائص) لابن جني الجزء الأول الصفحة السابعة والستين.

وكذلك إذا نظرت من حيث الظاهر إلى كلمتي الجار بمعنى الساكن الملاصق، والجور بمعنى الظلم، فلا تجد صلة بينهما، ولكن بالبحث عن تاريخ اللفظين عند العرب نجد أن الجار هو من يدخل في حماية القبيلة فيسكن في جوارها، أي: بالقرب منها وفي حمايتها فيجيرونه. من أجاره: إذا رفع عنه الجور، وهو الظلم والتعدي، والهمزة فيه للسلب، نظير أشكى، أي: أزال شكواه.

انظر (فقه اللغة وخصائص العربية) لمحمد المبارك الصفحتين السابعة والسبعين، والثامنة والسبعين.

الصعوبة الثانية: دخول بعض الألفاظ في نطاق مادة غير مادتها الأصلية نتيجة تغير صوتي حدث فيها:

ومن أمثلة ذلك: كلمة النَّوْصة بمعنى الغسلة، فلا صلة بين معناها وبين النون والواو والصاد التي تدل على معنى عام وهو التأخير والفرار، ولكن بالبحث يتبين أن النون في النَّوصة مبدلة من الميم، فأصلها الموصة.

الصعوبة الثالثة: تعدد المعنى للفظ الواحد سواء على سبيل الاشتراك أو التضاد، فمن الاشتراك قولهم: الخال التي تدل على عدة معان، منها: أخو الأم، والشامة في الوجه، والبعير الضخم، والسحاب، فأي رابط بين هذه المعاني؟

ومن التضاد قولهم: القشيب للجديد والقديم، وأيضًا السامد بمعنى اللاهي في لغة اليمن، والحزين في لغة طيء، وأيضًا الوثب بمعنى الجلوس في لغة حمير، وبمعنى القفز عند سائر العرب.

فهذه صعوبات ثلاث، راجع كتاب (فقه اللغة العربية) للدكتور إبراهيم محمد نجى، وكذا (اللغة العربية سماتها وخصائصها) للدكتور عبد الغفار هلال، الصفحات مائة، ومائة وستة، ومائة وثمانية.

فوائد الاشتقاق الصغير

الفائدة الأولى: الاشتقاق عامل رئيس من عوامل نمو الألفاظ العربية؛ إذ بوساطته نولد ألفاظًا جديدة من مادة قديمة للدلالة على معان جديدة، ولم ينقطع سيل الألفاظ الجديدة في اللغة العربية منذ ظهور الإسلام إلى الآن، ومن أمثلة ذلك: الجهاد، والزكاة، والتجريح، والتعديل، والشعوبية، والإذاعة، والإنسانية، إلى آخره.

الفائدة الثانية: الاختصار في التعبير، فالاشتقاق يجعل اللغة العربية جسمًا حيًّا تتوالد أجزاؤه، ويتصل بعضها ببعض بأواصَرَ قويةٍ وواضحةٍ، ولو عُدم الاشتقاق لصارت مفردات اللغة مفككة منعزلة.

يوضح ابن عصفور في كتابه (الممتع في التصريف) الصفحة الثانية والخمسين هذه الميزة بقوله:

وإنما بسطت القول في الاشتقاق؛ لغموضه، وكثرة المنفعة به في كلمه؛ لما فيه من من الاختصار والتقريب والفهم والحفظ، أما الاختصار: فإنه يستغني بالكلمة

المشتقة عن كلام كثير، ألا ترى كيف تدل بالتاء من "تَفعَلُ" على معنى المخاطبة والاستقبال، ولو جُعل لكل معنًى لفظ يبين به لانتشر الكلام، ولما فيه من الاختصار عد من أكبر آلات البيان، وأما الفهم: فلما فيه من المناسبة والاقتصار بالمشاكلة، وأما الحفظ: فسببه -ما ذكرنا من الاختصار- انتهى كلامه.

الفائدة الثالثة: الدلالة على أصول الألفاظ وربطها بمعنى عام، فيمكننا بوساطة الاشتقاق أن نربط الكلمة بأخواتها، وأيضًا أفراد المجموعة التي تنتسب إليها، وذلك مما يثبت معناها ويوضحه؛ ولذلك وصفه ابن عصفور في النص السابق بأنه من أكبر آلات البيان، ونقل ابن عصفور عن أبي محمد بن السراج قوله:

من الفائدة في الاشتقاق: أنه ربما سمع العالم الكلمة لا يعرفها من جهة صيغتها فيطلب لها مخرجًا منه، فكثيرًا ما يظهر، وعلى هذا أكثر العلماء في تفسير الأشعار وكلام العرب في الأمثال والأخبار، انتهى كلامه.

ونضيف شيئًا من كلامِ رسولِ اللهِ ﷺ والصحابة، والتابعين، ونسوق بعض الأمثلة التي كشف علماء الحديث والأثر عن معناها في الحديث النبوي بواسطة هذا الاشتقاق:

ذكر في وصف مجلس رسول الله ﷺ ((لا تؤبن فيه الحُرُم)) أخرجه ابن قتيبة في كتابه (غريب الحديث) في الجزء الأول الصفحة السابعة والثمانين بعد الأربعمائة، وكذا الزمخشري في (الفائق) في الجزء الثاني في الصفحة السابعة والعشرين بعد المائتين، كما ذكره ابن الأثير كاملًا في كتابه (منال الطالب) في الصفحة السابعة والتسعين بعد المائة، وأخرجه عن الحسن بن علي بن أبي طالب عن هند بن أبي باهلة التميمي، قال ابن الأثير في كتابه: (النهاية في غريب الحديث والأثر) في مادة الهمزةِ والباءِ والنونِ في الجزءِ الأولِ الصفحة السابعة عشرة.

أي لا يُذكر بقبيح، كان يصان مجلسه ﷺ عن رفث القول، يقال: أبنت الرجل، إذا رميته بخلة سوء، فهو مأبون، قال: وهو مأخوذ من الأُبن، وهي العقد تكون في القسي تفسدها وتعاض بها، انتهى كلامه.

مثال آخر: ذُكر في حديث الحديبية ((أنه ﷺ أهدى في عمرتها جملًا كان لأبي جهل في أنفه خشاش من ذهب)) أخرجه أبو داود عن ابن عباس > في المناسك في باب الهدي، وأخرجه أحمد في (المسند) وابن ماجه، ونصه عند أبي داود ((أهدى النبي ﷺ عام الحديبية هدايا فيها جمل لأبي جهل في رأسه برة من فضة)) وقال أبو المنال: من ذهب، والبرة حلقة من في أحد جانبي البعير لتدليله، وأخرجه أيضًا ابن الأثير في (جامع الأصول) في الجزء الثالث في الصفحة الثانية والثمانين بعد الثلاثمائة، قال ابن الأثير في نهايته في مادة الخاء والشين في الجزء الثاني الصفحة الرابعة والثلاثين:

الخشاش عود يجعل في أنف البعير يشد به الزمام؛ ليكون أسرع لانقياده، والخشاش يرادف البرة التي جاءت في بعض روايات الحديث، ثم قال: وهو مشتق من خش في الشيء إذا دخل فيه؛ لأنه يدخل في أنف البعير.

المثال الثالث: ذُكر في حديث الصلاة على النبي ﷺ ((وبارك على محمد وعلى آل محمد)) أخرجه البخاري عن أبي سعيد الخدري في الدعوات، في باب الصلاة على النبي ﷺ وكذا في تفسير "سورة الأحزاب" في باب قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٥٦] أخرجه النسائي أيضًا في أكثر من موضع في "باب الصلاة على النبي" مثلًا، كما أخرجه في السهو كذلك، وأخرجه ابن الأثير في (جامع الأصول) في الجزء الرابع الصفحة الثالثة بعد الأربعمائة، ونصه ((قلنا: يا رسول الله، هذا

السلام عليك، فكيف نصلي عليك؟ قال: قولوا: اللهم صل على محمد عبدك ورسولك كما صليت على إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم)) قال ابن الأثير في(نهايته) في مادة الباء والراء والكاف: بارك على محمد، أي: أثبت له وأدام ما أعطيته من التشريف والكرامة، وهو من قول العرب: برك البعير إذا ناخ في موضع فلزمه، قال: وتطلق البركة على الزيادة، والأصل الأول، أي: أن البركة من قول العرب: برك البعير إذا ناخ في موضع فلزمه.

حديث آخر: قوله ﷺ: ((إن الشمس تطلع بين قرني شيطان)) هذا جانب من حديث متوسط الطول، أخرجه مسلم في "صلاة المسافرين" في "باب السلام" وأخرجه أبو داود في "الصلاة" وأخرجه النسائي في "المواقيت" في باب "النهي عن الصلاة بعد العصر" وأخرجه أيضًا ابن الأثير في (جامع الأصول) في الجزء الخامس في الصفحة السابعة والخمسين بعد المائتين، قال ابن الأثير في (نهايته) في مادة الشين والطاء والنون:

إن جعلت نون الشيطان أصلية كان من الشطن، أي: البعد، أي: بعد عن الخير، أو من الحبل الطويل، كأنه طال في الشر، وإن جعلتها زائدة كان من شاط يشيط إذا هلك، أو من استشاط غضبًا إذا احتد في غضبه والتهب، قال: والأول أصح.

حديث آخر: قوله ﷺ: ((إن الله وضع عنكم عبية الجاهلية)) هذا طرف أو جانب من حديث أخرجه أبو داود في" الأدب في باب التفاخر بالأحساب" والترمذي في "المناقب" في باب "فضل الشام واليمن" وهو آخر حديث في كتاب الترمذي، كما أخرجه أحمد في (مسنده)، ولفظ الترمذي قال رسول الله ﷺ:

((لينتهين أقوام يفتخرون بآبائهم الذين ماتوا إنما هم فحم جهنم)) أو ((ليكونن أهون على الله من الجعلان الذي يدهده الخرء بأنفه، إن الله قد أذهب عنكم عبية الجاهلية وفخرها بالآباء، إنما هو تقي أو فاجر شقي، الناس كلهم بنو آدم، وآدم خلق من تراب)) والجعلان: جمع جعل، وهو حيوان كالخنفساء يكثر في المواضع الندية، وأخرج الحديث أيضًا ابن الأثير في (جامع الأصول) يقول ابن الأثير في (نهايته) في مادة العين والباء وهو يفسر العبية، قال:

يعني الكبر، وتضم عينها وتكسر، أي يقال: عُبية الجاهلية، وعِبية الجاهلية، وهي حينئذ توزن على فُعُّولة، أو فُعِّيلة، قال: فإن كانت فُعُّولة فهي من التعبية؛ لأن المتكبر ذو تكلف وتعبية، خلاف من يسترسل على سجيته، وإن كانت فُعِّيلة فهي من عباب الماء، وهو أوله وارتفاعه، والعرب تقول: عب المتاع والجيش، بمعنى عبأه وهيأه، ورأى الخطابي في كتابه (غريب الحديث) الجزء الأول في الصفحة التسعين بعد المائتين أن اللفظ أصله مهموز من العبء، وهو الحمل الثقيل، ولكن الهمزة قد تُركت فيه، كالبرية، والذرية.

الاهتمام بالاشتقاق الكبير وتفسيره

الاهتمام بالاشتقاق الكبير:

يرجع الفضل في الاهتمام بهذا الاشتقاق إلى العلَّامة أبي الفتح عثمان بن جني، وقد أَطْلَقَ عليه كبيرًا مرة وأكبرَ مرة أخرى -كما جاء في كتابه (الخصائص) في الجزء الثاني في الصفحتين الثالثة والثلاثين والرابعة والثلاثين بعد المائة، وقد ذكر أن أستاذه أبا علي الفارسي قد استعان به، لكنه لم يسمه، قال ابن جني: هذا

موضع لم يسمِّهِ أحد من أصحابنا، غير أن أبا علي -رحمه الله- كان يستعين به، ويخلد إليه، مع إعواز الاشتقاق الأصغر، لكنه مع هذا لم يسمه، وإنما كان يعتادُه عند الضرورة، ويستروح إليه، ويتعلل به، وإنما هذا التلقيب لنا نحن، فَتَعْلَم أنه لقب مستحسن -انتهى كلامه. إذن التسمية راجعة لهذا العلامة "عثمان بن جني".

تفسير الاشتقاق الكبير:

يقول أبو الفتح عثمان بن جني: وأما الاشتقاق الأكبر: فهو أن تأخذَ أصلًا من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنًى واحدًا تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه -وإن تباعد شيء من ذلك عنه، رد بلطف الصنعة والتأويل إليه- كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد - انتهى كلامه. انظر الخصائص.

وإن اختصرنا كلام ابن جني في تفسير هذا الاشتقاق الكبير -الذي سمَّاه أيضًا بالأكبر- نقول: إنه أخذ كلمة من أخرى مع اتحاد الحروف واختلاف ترتيبها، هذا الاشتقاق الكبير -أو الأكبر كما سماه ابن جني أيضًا- هو ما يعرف في بعض كتب المحدثين بـ"تقليبات المادة" وهي تسمية أيضًا مأخوذة من التراث القديم.

انظر في فقه اللغة للدكتورين؛ عبد الله ربيع محمود، وعبد العزيز علام الصفحة السابعة والعشرين بعد المائة.

وهذا التفسير للاشتقاق الكبير يحتاج إلى أمثلة تُوضحه، ونأخذ مثالًا من الأمثلة التي ذكرها العلامة ابن جني -مع شيء من التوضيح- نأخذ تقليب "الجيم، والباء، والراء" هذا التقليب؛ أين وقع يعطي معنى القوة والشدة، ويمكن تقليبه

إلى ستة تقليبات ؛ التقليب الأول : "الجيم والباء والراء" التقليب الثاني : "الجيم والراء والباء" التقليب الثالث : "الباء والجيم والراء" التقليب الرابع : "الباء والراء والجيم" التقليب الخامس "الراء والجيم والباء التقليب السادس والأخير: "الراء والباء والجيم".

وكل تقليب من هذه التقليبات يحوي كلماتٍ وألفاظَ كلها -كل هذه الكلمات التي يشتمل عليها هذا العدد من التقليبات- تدل على القوة والشدة، وأبدأ بذكر كلماتٍ للتقليب الأول، وهو الجيم والباء والراء، وذلك في ضوء ما ذكره العلامة أبو الفتح عثمان بن جني، فمن هذا الجذر قول العرب: جَبَرت العظم والفقير إذا قويتهما وشددت منهما، ومن التقليب نفسه الجَبْر يطلق على الملك لقوته وتقويته لغيره.

ومن التقليب الثاني -أعني الجيم والراء والباء- رجل مجرِّب إذا جرسته الأمور، ونجزته، وجرسته الأمور -أي: جربته وأحكمته- فقويت منته واشتدت شكيمته، ومنه أيضًا الجراب -وهو الوعاء الذي يحفظ فيه الزاد ونحوه- لأنه يحفظ ما فيه، وإذا حُفِظَ الشيء ورُوعِيَ اشتد وقوي.

ومن التقليب الثالث -أعني الباء والجيم والراء- الأبجر والبُجْرة، وهما للقوي السرة، ومنه قول علي ﷺ: "إلى الله أشكو عجري وبجري" يقول ابن جني: تأويله همومي وأحزاني، ومما يؤيد هذا أن العرب تقول -أيضًا-: أفضيت إليه بعُجَرِي وبُجَرِي -أي: أطلعته على معايبي وأمري كله- لثقتي به. يقول ابن جني: وطريقه أن العجرة كل عقدة في الجسد، فإذا كانت في البطن والسرَّة فهي البجرة، ويزيد ابن جني الأمر وضوحًا فيقول: إن السرة إذا غلظت ونتأت اشتد مسها وأمرها.

ومن أمثلة التقليب الرابع -أعني: الباء والراء والجيم- البرج لقوته في نفسه وقوة ما يليه به، ومنه أيضًا -من التقليب نفسه- البَرَجَ لنقاء بياض العين وصفاء سوادها، يقول ابن جني: هو قوة أمرها، وأنه ليس بلون مستضعف.

ومن كلمات التقليب الخامس -أعني الراء والجيم والباء- قولك: رجبت الرجل -إذا عظمته وقويت أمره- ومنه رجب لهذا الشهر المعروف، يقول ابن جني: لتعظيمهم إياه عن القتال فيه، ومن ذلك أيضًا الرجبة، يقول ابن جني: إذا كَرُمت النخلة على أهلها فمالت، دعموها بالرجبة -وهو شيء تسند إليه لتقوى به- ومن التقليب نفسه أيضًا الراجبة؛ أحد فصوص الأصابع، وهي مقوية لها.

أما التقليب السادس فهو الراء والباء والجيم، والأمثلة التي ذكرها ابن جني: الرباجيّ وهو الرجل يفخر بأكثر من فعله، واستشهد بقول الشاعر:

وتلقاه رباجيًّا فخورًا مُجْمَعُ ❖ ....

تأويله-كما يقول- أنه يعظم نفسه -أي أن الرجل الرباجي يعظم نفسه- ويقوي أمره.

ومن الأمثلة التي ذكرها ابن جني للتدليل على فكرته -أعني فكرة التقليبات أو فكرة الاشتقاق الكبير أو الأكبر كما يسميه أيضًا- تركيب "القاف والسين والواو" حيث يقول في الصفحة السادسة والثلاثين بعد المائة، ومن ذلك تراكيب "القاف والسين والواو" "والقاف والواو والسين" ""والواو والقاف والسين" "والواو والسين والقاف" "والسين والواو والقاف" وأُهْمِل "السين والقاف والواو" معنى ما قاله ابن جني أن الكاف والسين والواو تقلب إلى ستة تقليبات، المستعمل منها عند العرب خمسة تقليبات، والسادس مهمل -أي: لم يروَ منه كلمات عن العرب؛ وهو "السين والقاف والواو".

يقول ابن جني: وجميع ذلك إلى القوة والاجتماع، وذكر أمثلة لهذه التقليبات المستعملة، منها: القسوة، وهي تعود إلى التقليب الأول؛ القاف والسين والواو يقول: القسوة هي شدة القلب واجتماعه؛ ألا ترى إلى قوله -أي إلى قول الشاعر-:

يا ليت شعري والمنى لا تنفع ❖ هل أغدونْ يومًا وأمري مُجْمَعُ

يقول ابن جني: أي: قوي مجتمع، ومنها: القوس، وهذا مثال مردّه إلى التقليب الثاني "وهو القاف والواو والسين".

يقول ابن جني: ومنها القوس لشدتها واجتماع طرفيها، والمعروف أن القوس آلة على هيئة هلال ترمى بها السهام؛ تذكر وتؤنث، وتجمع على أقواس وقِسِيّ، يقول ابن جني: ومنها الوقس وهو راجع إلى التقليب الثالث "وهو الواو والقاف والسين" يقول: ومنها الوقس لابتداء الجرب، وذلك لأنه يجمع الجلد ويُقْحِلُه -أي: يجعله قحلًا يابسًا- يقول ابن جني: ومنها الوسق، وهو راجعٌ إلى التقليب الرابع -أعني: الواو والسين والقاف- يقول: ومنها الوسق للحمل، وذلك لاجتماعه وشدته ومنه استوسق الأمر -أي: اجتمع- ﴿ وَٱلَّيۡلِ وَمَا وَسَقَ ﴾ [الانشقاق: ١٧] -أي: جمع- ثم ذكر ابن جني لفظ "السوق" وهو عائد إلى التقليب الخامس -أعني السين والواو والقاف- يقول: ومنها السوق، وذلك لأنه استحسان، وجمع للمسوق بعضه إلى بعض، وعليه قال -أي: قال الراجز-:

مستوثقات لو يجدنَ سائقا ❖ ....

حقق الشيخ النجار هذا الرجز، ونسبه إلى العجاج، وقال -كما في (لسان العرب)- في الواو والسين والقاف، وذكر قبله قول العجاج: "إن لنا لإبلًا حقائقَا" "مستوثقات لو يجدن سائقا". قال ابن جني: فهذا كقولك مجتمعات لو يجدن جامعًا، انتهى كلامه.

ومن الأمثلة الأخرى التي ذكرها دعمًا لفكرة الاشتقاق الكبير "السين والميم واللام" يقول ابن جني في كتابه (الخصائص) في المجلد الثاني في الصفحة السابعة والثلاثين بعد المائة، ومن ذلك تقليب "السين والميم واللام" "والسين واللام والميم" "والميم والسين واللام" "والميم واللام والسين" "واللام والميم والسين" "واللام والسين والميم"؛ إذن هذه ستة تقليبات، وكلها مستعملة -أي: وارد منها ألفاظ عن العرب- يقول ابن جني: والمعنى الجامع لها المشتمل عليها الإصحاب والملاينة يقول: ومنها الثوب الثمل، وهو الخلق، والثمل راجع إلى التقليب الأول، يقول: وذلك لأنه ليس عليه من الوبر والزئبر ما على الجديد، فاليد إذا مرت عليه للمس لم يستوقفها عنه جدة المنسك، ولا خُشنة الملمس.

ثم ذكر مثالًا آخر للتقليب نفسه، قال: والثمل الماء القليل، كأنه شيء قد أخلق وضعف عن قوة المضطرب، وجمة المرتقب، ولذلك قال -أي: قال الشاعر-:

حوضًا كأن ماءه إذا عسل ❖ من آخر الليل رويزي سمل

يقول الشيخ محمد النجار في تحقيقه لهذا الرجز كأنه يصف إبلًا أو قطًّا وردت الماء، ويقال: عسل الماء إذا حركته الريح فاضطرب، ثم قال: والرويزي تصغير الرازي ويعني به الثوب الأخضر، ويشبه الماء به، ثم يقول ابن جني: ومنها السلامة، ولا يخفى أن اللفظ راجع إلى التقليب الثاني -أعني السين واللام والميم- يقول ابن جني: وذلك أن السليم ليس فيه عيب تقف النفس عليه، ولا يُعترض عليها به، ثم يقول ابن جني: ومنها المَثْل والمَثَل والمَثِيلُ، كله واحد، ولا يخفى أن هذه الألفاظ الثلاثة تعود إلى التقليب الثالث -وهو الميم والسين واللام- والمعنى الواحد الذي يأتي جامعًا لهذه الألفاظ هو مجرى الماء، يقول ابن جني: وذلك أن الماء لا يجري إلا في مَذْهَبٍ له، وإمام منقاد به، ولو صادف حاجزًا

لاعْتَاقه فلم يجد متسربًا معه، وهذا يلتقي مع ما ذكره صاحب (القاموس) حين ذكر أن المسلَ يأتي في معنى السيلان.

يقول ابن جني: ومنها الأملس والملساء، وواضح أن اللفظين يعودان إلى التقليب الرابع -وهو الميم واللام والسين- يقول ابن جني: وذلك أنه لا اعتراض على الناظر فيه والمتصفح له، ثم يقول ابن جني: ومنها اللمس، وواضح أن اللفظ يعود إلى التقليب الخامس وهو "اللام والميم والسين". يقول ابن جني وذلك أنه إن عارض اليد شيء حائل بينها وبين الملموس لم يصح هناك لمس، فإنما هو -يعني طبعًا اللمس فإنما هو- إهواء باليد نحوه ووصول منها إليه؛ لا حاجز ولا مانع، ولابد مع اللمس من إمرار اليد وتحريكها على الملموس، ولو كان هناك حائل لاستوقفت به عنه، يقول ابن جني أيضًا: ومنه الملامسة، وواضح أن هذا يعود إلى التقليب الخامس أيضًا، واستشهد على اللفظ وهو الملامسة بقوله تعالى - ﴿أَوْ لَـٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [المائدة: ٦] قال: أي: جامعتم، وذلك أنه لا بد هناك من حركات واعتمال، وهذا واضح -كما يقول- وأما التقليب الأخير وهو اللام والسين والميم فمع أنه قد نص على أنه مهمل إلا أنه مع ذلك قد عثر له على بعض الألفاظ المسموعة عن العرب؛ حيث قال: قد قالوا: نسمتُ الريح إذا مرت مرًّا سهلًا ضعيفًا، والنون أخت اللام معنى ذلك أنه يقال: نسمت الريح، ولسمت الريح، ثم قال أيضًا: ألسمت الرجل حجته إذا لقنته وألزمته إياه، واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

لَا تلسمَنَّ أَبَا عِمْرَانَ حُجَّتَهُ ❖ وَلَا تَكُونَنْ لَهُ عَوْنًا على عُمَرَ

يقول ابن جني: فهذا من ذلك -أي: سهلتها وأوضحتها. انتهى كلامه.

وهذه الفكرة قد شغلت ابن جني، وذكر لها أمثلة أخرى في كتابه (الخصائص) حيث أوضح في الجزء الثاني في الصفحة السابعة والثلاثين بعد المائة، وكذا في

الجزء الأول في الصفحة الثالثة عشرة، أوضح أن تقاليب "الكاف واللام والميم" تدور حول القوة والشدة، وتقاليب "القاف والواو واللام" تدور حول الإسراع والخفة.

ثم يدعونا ابن جني إلى الملاطفة في استخراج المعنى العام الذي تتجمعُ حوله تقاليب الأصل؛ إذ نراه يقول -في الجزء الثاني في الصفحة السابعة والثلاثين بعد المائة- : فإنْ شذَّ شيء من شعب هذه الأصول عن عقده ظاهرًا رُد بالتأويل إليه، وعطف بالملاطفة عليه. ويقول -أيضًا- مؤكدًا الفكرة نفسها -في الجزء الأول في الصفحة الثالثة عشرة- : وعلى أنك إن أمعنت النظر ولاطفته، وتركت الضجر وتحاميتَه لم تكد تعدم قرب بعض من بعض، وإذا تأملت ذلك وجدته -بإذن الله. انتهى كلامه.

كما يؤكد ذلك -أيضًا- في مواضعَ أخرى، منها ما جاء الصفحة التاسعة والثلاثين بعد المائة من الجزء الثاني يقول: وقد رسمت لك منه رسمًا فاحتذه وتَقَيَّلْه تحظَ به -أي: تتبعه وترسمه- وتكثر إعظام هذه اللغة الكريمة من أجله، ثم يعترف -في الصفحة الثامنة والثلاثين بعد المائة من الجزء الثاني من (الخصائص) يعترف- أن هذا أمر صعب، وقد تستعصي بعض تقليبات الأصل على أن يجمعها معنًى عامٌّ واحد، فيقول: واعلم أنَّا لا ندَّعِي أن هذا مستمرٌّ في جميع اللغة، كما لا ندعي الاشتقاق الأصغر أنه في جميع اللغة.

وإن كان ابن جني قد أخذ فكرة هذا الاشتقاق من أستاذه أبي علي الفارسي فليس بعيدًا أن تكون فكرة تقليبات المادة قد اقتُبِسَتْ من الخليل بن أحمد، ثم زيد عليها محاولة الربط بين دلالتها؛ لتدور حول معنًى عام واحد.

انظر (من أسرار اللغة) للدكتور أنيس الصفحة السادسة والستون، وانظر (فقه اللغة) لمحمد المبارك في الصفحة العاشرة بعد المائة، وانظر (فقه اللغة) للدكتورين عبد الله ربيع محمود وعبد العزيز علام في الصفحة الثلاثين بعد المائة.

وأكثر الأمثلة التي قُلِّبَتْ هذا القلب اللغوي على طريقة الاشتقاق الكبير ثلاثية الأحرف، ذلك أن الثنائي يعطي تقليبًا واحدًا بجانب الأصل، والثلاثي يعطي ستة، والرباعي يُعطي أربعة وعشرين، والخماسي يُعطي مائة وعشرين، والقليل منها مستعمل، والكثير مهمل، كما ذكر الخليل وابن جني.

موقف العلماء من الاشتقاق الكبير

لقد نقل هذه الفكرة عن ابن جني بعض العلماء الذين أتوا بعده، منهم:

السكاكي. انظر (مفتاح العلوم) الصفحة السابعة.

وضياء الدين ابن الأثير. انظر (المثل الثائر) الصفحة الرابعة عشرة بعد المائتين.

والصاغاني. انظر (المرتجل في شرح القلادة السمطية على مقصورة ابن دريد) وهي مخطوطة، كما أشار إلى ذلك الدكتور عيد محمد بن الطيب في كتابه (اللغة العربية في مواجهة الحياة) في الصفحة الثلاثة والثمانين بعد المائة، وهذا الاشتقاق لم يسلم من الهجوم في القديم والحديث؛ أما في القديم فيقول السيوطي عنه -في كتابه (المزهر) في الجزء الأول الصفحة السابعة والأربعين بعد الثلاثمائة-: وهذا مما ابتدعه الإمام أبو الفتح بن جني، وكان شيخه أبو علي الفارسي يأنس به يسيرًا، وليس مُعْتَمَدًا في اللغة، ولا يصح أن يُسْتَنْبَطَ به اشتقاق في لغة العرب، وإنما جعله أبو الفتح بيانًا لقوة ساعده، ورد المختلفات إلى قدرٍ مشترك مع اعترافه

وعلمه بأنه ليس هو موضوع تلك الصيغ، وأن تراكيبها تفيد أجناسًا من المعاني مغايرة للقدر المشترك، وسبب إهمال العرب وعدم التفات المتقدمين إلى معانيه أن الحروف قليلة، وأنواع المعاني المُتَفَاهَمَةَ لا تكاد تنتهي، فخصوا كل تركيب بنوع منها؛ ليفيدوا بالتراكيب والهيئات أنواعًا كثيرة.

ومع ذلك فالسيوطي لا ينكر دوران صيغ بعض المواد حول معنًى واحد، ولكن ينكر اضطراد ذلك، يقول: ولا يُنْكَر مع ذلك أن يكون بين التراكيب المتحدة المادة معنًى مشترك بينها، هو جنس لأنواع موضوعاتها، ولكن التحيُّلَ على ذلك في جميع مواد التراكيب -كطلب لعنقاء مغرب- والمعروف أن العنقاء طائر متوهم، لا وجود له، وقيل: إنه من الألفاظ التي ليس لها مدلول حقيقي، وينتهي السيوطي إلى أن الاشتقاقات البعيدة جدًّا لا يقبلها المحققون، وأما في العصر الحديث فقد رمى بعض المحدثين العلامة ابن جني بالتكلف والتعسف.

انظر في هذا الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه (من أسرار اللغة) في الصفحة الثامنة والستين، وانظر أيضًا (دراسات في فقه اللغة للدكتور صبحي الصالح) في الصفحة الثامنة والثمانين بعد المائة، بينما رأى بعضهم ضرورة ولوج هذا الباب واستشراف آفاق العربية البعيدة من هذا المرتفع.

انظر (فقه اللغة وخصائص العربية) لمحمد المبارك في الصفحة الثامنة بعد المائة.

على أية حال إذا كان هذا الاشتقاق الكبير قد وَقَفَ منه القدامى والمحدثون هذا الموقف؛ بين مؤيد، ومعارض، والمعارض نفسه يعترف بوجود الفكرة مع صعوبة إِطْرَادِهَا -كما ذكرت- إلا أن معظمهم -إن لم يكن جميعهم- قد عظموا من الاشتقاق الصغير ورأوه عاملًا رئيسًا من عوامل نمو الألفاظ العربية، ورأوا من فوائده الاختصار في التعبير والدلالة على أصول الألفاظ وربطها بمعنى

عام على مستوى مادة لغوية واحدة، كما رَأَوا فيه الكشف عن عادات عربية قديمة، فإذا أرادت أن تعرف -مثلًا- معنى الصفقة فإنك تردها إلى قولهم: صفق يده بالبيعة والبيع، وصفق على يده صفقًا بمعنى: ضرب بيده على يده، وذلك عند وجوب البيع، وإذا أرادت أن تعرف لماذا سميت اليمين يمينًا؟

فإنك تردها إلى عادة قديمة، وهي أنهم كانوا إذا تحالفوا ضرب كل منهم يمينه على يمين صاحبه، فكانوا يبسطون أيمانهم إذا حالفوا وتحالفوا وتعاقدوا وتبايعوا، ورأوا في الاشتقاق الصغير أنه يكشف أيضًا عن عقلية العرب، فالصديق مشتق من الصدق، وعليها مفهوم الصداقة، بخلاف الصداقة في بعض اللغات -كالفرنسية- فإنها تبنى على أساس المحبة، وكذلك العدو هو مشتق في لغتنا من "عدى عليه عدوًا" وعدوانا بمعنى التجاوز والاعتداء.

ومعنى هذا أن العداوة سببها عند العرب الاعتداء والظلم، بخلاف العداوة في بعض اللغات الأخرى كالفرنسية، فإن العدو مبني على أساس البغض، أو نفي الحب، وكذلك رأوا في الاشتقاق الصغير أنه يفيض في معرفة الأصيل من الدخيل، فالكلمة الدخيلة لا تجد لها أصلًا لفظيًّا ذا معنى يدل على أصالتها، فليس في العربية عادة "سردقة" حتى نظن السرادق مشتق منها، ولا مادة "سبرق" حتى نظن الإستبرق مشتق منها، بل السرادق فارسي معرب، والإستبرق بمعنى الديباج الغليظ أيضًا معرَّب، والسندس كذلك هو معرب قيل: عن الفارسية، وقيل عن الهندية.

وببساطة هذا اللون من الاشتقاق يمكن أن نحكم بأصالة بعض الألفاظ التي يُظن أنها وافدة على العربية؛ لأن مدلولتها غريبة على الحياة العربية، على أية حال

لقد رأوا في الاشتقاق الصغير فوائد كثيرة، لكنهم وقفوا من الاشتقاق الكبير موقفًا بين التأييد والمعارضة.

موجز عن علة اختصاص الجمع بين "أل" والإضافة بالإضافة اللفظية:

إنما جاز الجمع بين "أل" والإضافة اللفظية؛ لأن هذا النوع من الإضافة لا يفيد تعريفًا ولا تخصيصًا، فليس شأنه كشأن الإضافة المعنوية المحضة، فإن الإضافة المعنوية المحضة -كما علمنا- تفيد التعريف أو التخصيص؛ ولذلك فإنه لا يجوز الجمع فيها -أي في الإضافة المعنوية- بين "أل" والإضافة، والعلة في ذلك: أن "أل" إما أن تفيد التعريف، فإذا كانت الإضافة المعنوية مما تفيد التعريف لم يجز الجمع بينها وبين "أل" في هذه الحالة؛ لئلا يؤدي ذلك الجمع إلى اجتماع معرِّفين على معرَّف واحد، وذلك لا يجوز.

وإما أن تكون الإضافة المعنوية مما يفيد التخصيص؛ وحينئذٍ لا يجوز الجمع بينها وبين "أل"؛ لئلا يؤديَ ذلك إلى التعارض بين مقتضى الإضافة ومقتضى "أل"؛ لأن مقتضى الإضافة حينئذٍ: أن تفيد التخصيص بالمضاف إليه النكرة، ومقتضى "أل" أن تفيد التعريف، ولا يجوز أن يكون الشيء الواحد منكَّرًا معرَّفًا في آن واحد. وأيضًا لئلا يؤدي ذلك إلى إضافة المعرفة إلى النكرة، وذلك أيضًا لا يجوز.

ومن هنا اختصت الإضافة اللفظية فقط بجواز الجمع بينها وبين "أل" دون الإضافة المعنوية.

وبعد هذا التقديم ننتقل الآن إلى الحديث عن العنصر الأول، وهو: إيراد المسائل الخمس التي يجوز فيها هذا الجمع بين "أل" والإضافة في الإضافة اللفظية، فنقول:

المسألة الأولى: يغتفر فيها دخول "أل" على المضاف في الإضافة اللفظية إن دخلت على الثاني كذلك، أي: إن دخلت على المضاف إليه أيضًا، وقد أشار إليها ابن مالك -رحمه الله- بقوله:

وَوَصَّلُ أل بِذَا المُضَافِ مغتفَر ❖ إن وُصِلَت بالثَّانِ كالجعدِ الشَّعَر

يعني: أن وصل "أل" بهذا المضاف المشار إليه، وهو الوصف المشبه للفعل المضارع الذي إضافته لفظية غير محضة؛ مغتفر إن وصلت "أل" بالثاني أيضًا، وهو المضاف إليه.

ومثل الناظم في بيت الألفية لذلك بقوله: "الجعد الشعر"، والجعد: صفة مشبهة من جَعُد الشعر جعودة وجعادة: إذا اجتمع وتقبض والتوى، وإذا قصر، وهو ضد: سبط سبوطة إذا انبسط واسترسل وإذا طال. والشعر -بفتح العين- لغة في الشعر لسكونها.

ومن أمثلة هذا النوع أيضًا قولنا: المسلم هو الإنسان الخالص الود، الموفور الكرامة، الرحيم القلب. فالمضاف في هذه الأمثلة مقرون "بأل"؛ لأن إضافته لفظية غير محضة؛ لأنها في تقدير الانفصال؛ إذ "الخالص" في المثال الأول اسم فاعل، و"الموفور" في المثال الثاني اسم مفعول، و"الرحيم" في المثال الثالث صفة مشبهة، وكل ذلك يشبه الفعل المضارع؛ فالإضافات في الأمثلة الثلاثة لفظية غير محضة، وقد دخلت فيها "أل" على المضاف والمضاف إليه أيضًا.

المسألة الثانية: يغتفر دخول "أل" فيها على المضاف بشرط دخول "أل" على ما أضيف إليه الثاني، وهو المضاف إليه، أي: أن المضاف في هذه المسألة يكون مقرونًا بـ"أل" والمضاف إليه يكون مجردًا منها، لكنه مضاف إلى ما فيه "أل"، وقد أشار الناظم إلى هذه المسألة بقوله:

أو بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي ❖ كَزَيْدٌ الضَّارِبُ رَأسِ الجانِي

في الغالب حينما نرى أن كاف الجر والتشبيه في ضرب ابن مالك للأمثلة تدخل على اسم ويكون هذا الاسم مرفوعًا؛ فإننا في هذه الحالة نعلم أن الكاف في الحقيقة ليست داخلة على هذا الاسم المرفوع وإلا جرته، ولكنها داخلة على قول محذوف، فحينما يقول ابن مالك: "كزيدٌ" يريد "كقولك: زيدٌ الضارب رأس الجاني" فمن أول المثال وهو قوله: "زيد"... إلى آخر المثال، يكون هذا التعبير مفعولًا به؛ لأنه مقول لقول محذوف. فـ"الضارب" في المثال المذكور اسم فاعل مقترن بـ"أل" وهو مضاف إلى كلمة "رأس"، وهذا المضاف إليه وهو كلمة "رأس" مجرد من "أل"، ولكنه مضاف إلى اسم فيه "أل"، وهو لفظ "الجاني".

ومن الأمثلة على هذه المسألة أيضًا قولنا: يجب أن نعاونَ المؤسسَ نهضةِ البلاد وأن نقدر المحبَّ خيرِ الوطن. لاحظ -أيها الدارس الكريم- أن المضاف في التعبير الأول هو كلمة "المؤسس" قد اقترن بـ"أل"، وأضيف إلى كلمة "نهضة" وهي كلمة مجردة من "أل" ولكنها مضافة إلى لفظ "البلاد"، وهذا اللفظ كما رأينا مقترن بـ"أل"، وفي الجملة المعطوفة على الجملة الأولى نلاحظ: أن فيها المضاف وهو لفظ "المحب" قد اقترن بـ"أل"، ولكنه أضيف إلى كلمة مجردة من "أل"، وهو لفظ "خير" الذي أضيف بالتالي إلى كلمة "الوطن" المحلاة بـ"أل".

المسألة الثالثة: يغتفر فيها دخول "أل" على المضاف إذا دخلت "أل" على ما أضيف إلى ضمير ما فيه "أل":

وبالمثال يتضح لنا تصور هذه المسألة، فحينما نقول: المجد أنت المدركُ قيمتِه، والفضل أنت الباذلُ غايتِه، والكرامة أنت الرافع رايتِها. نتأمل المثال الأول

"المدرك" وصف مقرون بـ"أل" وهو مضاف إلى اسم مجرد منها وهو لفظ "قيمة"، ولكن هذا المضاف إليه مضاف إلى ضمير، وهو هاء الغائب "قيمته"، وهذا الضمير يعود على اسم مقرون بـ"أل"؛ لأنه يعود على كلمة "المجد"، والمعنى: المجد أنت المدرك قيمته؛ أي: المدرك قيمة المجد.

والمثال الذي يليه: "والفضل أنت الباذل غايته": نجد نفس التصور؛ فـ"الباذل" اسم فاعل، فهو وصف وهو في الوقت نفسه مقرون بـ"أل"، وهو مضاف إلى كلمة "غاية" وهي مجردة من "أل"، لكنها مضافة إلى هاء الضمير، هذه الهاء التي تعود إلى ما فيه "أل"؛ لأنها تعود إلى كلمة "الباذل".

و"الرافع" وصف محلى بـ"أل" لأنه اسم فاعل، وهو مضاف إلى كلمة "راية"، وهذه الكلمة -كما نرى- مجردة من "أل"، ولكنها مضافة إلى ضمير الغائبة "ها"، وهذا الضمير عائد على ما فيه "أل"؛ لأنه يعود إلى الكرامة.

ومن شواهد هذه المسألة في الشعر العربي قول الشاعر:

الودُّ أنتِ المستحقةُ صفوِه ❖ مني، وإن لم أرجُ منكِ نوالا

فـ"المستحقة" اسم فاعل فهي صفة مقرونة بـ"أل"، وهي مضافة إلى لفظ "صفو" وهذا اللفظ -وهو لفظ صفو- مضاف إلى ضمير يعود على ما فيه "أل" وهو: الود.

المسألة الرابعة والمسألة الخامسة: يغتفر فيهما أن يكون المضاف بـ"أل" دون أن تكون "أل" في المضاف إليه، بشرط: أن يكون المضاف مثنًى أو مجموعًا على حدِّ المثنى، والمجموع على حد المثنى هو جمع المذكر السالم؛ لأنه مثل المثنى في أنه معرب بحرفين وسَلِمَ فيه بناء الواحد، وهو أيضًا مختوم بنون زائدة تحذَف

للإضافة، فأوجه الشبه بينهما متعددة؛ ولذلك يقال في هذا الجمع -وهو جمع المذكر السالم-: إنه جمع على حدِّ المثنى.

ومن أمثلة هاتين المسألتين الرابعة والخامسة قولنا: أنتما الصانعا معروفٍ، والباسطا يدٍ، والشاهدا عدل، وهم القائلو حقٍّ، والطالبو علمٍ، والمحاربو ظلمٍ.

وقد أشار الناظم إلى هاتين المسألتين بقوله:

وكونُهَا فِي الوصفِ كافٍ إن وَقَع ❖ مُثنَّى أو جَمعًا سَبِيلَهُ اتَّبَع

والضمير في قوله: "وكونها" يعود إلى "أل" أي: أن "أل" حينما تكون في الوصف الذي إضافته لفظية، هذا الوجود كافٍ في هذا الوصف وحده إن وقع هذا الوصف مثنًّى أو جمعًا، اتبع سبيل المثنى، وهو جمع المذكر السالم.

ومن شواهد المسألة الرابعة قول الشاعر:

إنْ يَغْنَيا عَنِي المُسْتَوْطِنا عَدَنٍ ❖ فإنني لستُ يَوْمًا عَنْهما بغَنِي

فـ"المستوطنا" صفة مضافة إلى "عدن"؛ ولذلك حذفت منها النون، و"عدن" بلد باليمن، فهي علم مؤنث مجازي ثلاثي محرك الوسط؛ فيجوز أن يُمنع من الصرف للعلمية والتأنيث المجازي إذا أوَّلناه بالبقعة، ويجوز أن يُصرف إذا أريد به المكان كما في البيت، وهذا بدل من أن نقول: إن الشاعر قد صرف الممنوع للضرورة الشعرية، نقول: إن مراد الشاعر لهذا العلم المكان فكأنه علم لمذكر؛ وبذلك نخرجه من حيز الممنوع من الصرف. ونخرج البيت أيضًا من حمله على الضرورة الشعرية.

و"يغنيا" بفتح العين، مضارع "غنِي"، "إن يغنيا" بكسرها، والألف فيه علامة تثنية على لغة "أكلوني البراغيث" مرة أخرى نلاحظ: أن الفعل الماضي "غني" بكسر العين مضارعه يغنَى بفتحها، و"إن يغنيا" الفعل المضارع هنا من الأفعال الخمسة

وقد وقع فعلًا لشرط جازم وهو إن؛ فهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون. والألف فيه علامة تثنية، بمعنى: أن الألف حرف يدل على تثنية الفاعل فقط؛ لأن الفاعل سيأتي ويكون اسمًا ظاهرًا وهو "المستوطنا عدن". وقد جاء هذا التعبير على لغة "أكلوني البراغيث" وهذا أفضل ما تخرج به اللغة حينما نخرجها على أن ألف التثنية في "يغنيا" أو واو الجماعة في "أكلوني" إنما هي علامات تدل على تأنيث الفاعل أو جمعه؛ حتى لا يكون للفعل الواحد فاعلان.

وجواب أداة الشرط الذي بدأ الشاعر بها البيت هو الجملة المقترنة بالفاء: "فإنني لست يومًا عنهما بغني"، فهذه الجملة في محل جزم جواب الشرط.

ومن شواهد المسألة الخامسة قول الشاعر:

ليسَ الأَخِلاَّءُ بالمُصْغِي مَسَامِعِهِم ❖ إلى الوُشَاةِ ولَوْ كانُوا ذَوِي رَحِمِ

موضع الشاهد بـ"المصغي مسامعهم" حيث أضاف الشاعر الوصف المجموع جمع مذكر سالمًا وهو لفظ "المصغي" المجرور وعلامة جره الياء، أضافه إلى "مسامعهم"؛ ولذلك حذف منها -أي من لفظ الجمع- حذف منه النون.

علة جواز الجمع بين "أل" والإضافة في كل مسألةٍ من المسائل الخمس المتقدمة على حدة:

المسألة الأولى التي دخلت فيها "أل" على طرفي الإضافة: هي مسألة الصفة المشبهة في الأصل، ومن هنا كان ابن مالك من الدقة بمكان حينما مثَّل لها بمثال يخص أصلها وهو: "الجعد الشعر"، وإنما اشترطت "أل" في المضاف إليه بالدرجة الأولى والمقام الأول مع الصفة المشبهة التي هي أصل هذه المسألة؛ لأنه إذا قيل: "مررت بالرجل الحسنِ الخلقَ" بنصب المعرَّف بعد لفظ الصفة المشبهة على التشبيه بالمفعول به كان ذلك قبيحًا كما مرَّ.

فرفع هذا القبح إنما يكون عن طريق الإضافة، اللهم إلا إذا جردنا ما بعد الصفة المشبهة من "أل" فإذا نصبناه وقلنا: "مررت بالرجل الحسنِ خلقًا" فهنا لا قبحَ لنصب النكرة على التمييز، فأصل المسألة إذن حينما يكون ما بعد الصفة المقترنة بـ"أل" يكون معرفًا بـ"أل" كان هذا في الصفة المشبهة أولًا، أو في الأصل، ثم حُمل على الصفة المشبهة اسمُ الفاعل، ومن هنا جاءت المسألة الأولى.

المسألة الثانية: فلأن "أل" إذا كانت في المضاف إليه الثاني كانت قريبة من كونها في المضاف؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد؛ وحينئذ فكأن هذه المسألة كالمسألة الأولى.

وقد ذكر الشيخ خالد في (التصريح) (١٢٢/٣): أنه لا يجوز في هذه المسألة أن يكون ما بعد الوصف المضاف بـ"أل" وما فيه "أل" أكثر من اسم واحد، فلا يجوز نحو: "هذا المكرم ابنِ أختِ القوم".

كما جاز نحو: "نعم ابنُ أختِ القوم"، على حين أن العلامة الرضي في (شرح الكافية) (٢٣١/٢)، ذكر أنه يجوز أن نقول: "هذا الضاربُ وجهِ فرسِ غلامِ أخي الرجل" فهو يرى إذن أنه لا مانع من أن يكون هناك أكثر من مضاف بين الوصف المضاف المقرون بـ"أل" وما فيه "أل"، بحيث ينتهي الأمر في الأخير منها إلى المقترن بالألف واللام كما مثَّل، ولكنه لم يذكر شاهدًا على ذلك؛ لذلك من الأسلم أن لا نستخدم مثل هذا التعبير الذي أجازه الرضي؛ لأن العبرة بالسماع، ولا دليلَ سماعي.

المسألة الثالثة: هي موضع خلاف بين العلماء؛ فقد نسب أبو حيان في (ارتشاف الضرب) في صـ١٢٢٦، والشيخ خالد في (التصريح) في (٣ / ١٢٠)، نسب إلى المبرد منع هذه المسألة. لماذا؟ قال: لعدم جرِّ ضمير المعرَّف باللام عنده مجرى المعرَّف بها مباشرة.

ولا يوجد هذا الرأي في (المقتضب) أو (الكامل) للمبرد، وأجازها ابن مالك كما ذكر ذلك الرضي في شرحه على (الكافية) (٢/٢٣١.) ولم يتعرَّض لها ابن مالك في النظم، كما لم يُشر إليها في (الكافية الشافية) لا نظمًا ولا شرحًا، ولكن من أجازها -وهم ابن مالكٍ والمتأخرون- قد اعتمدوا على جري ضمير المعرَّف باللام عندهم مجرى المعرَّف باللام مباشرة.

المسألتان الرابعة والخامسة: قد قيل: إن النون فيهما لم تحذف للإضافة في الشاهدين الشعريين اللذين سبقا أن أوردناهما، وإنما حذفت النون فيهما لطول الصلة، كما حذفت من الصلة في قول الشاعر:

والحافِظو عَوْرَةِ العشيرةِ لا ❖ يأتيهم من ورائنا نطف

النطف هو: الذنب.

ويروى:

.... ❖ لا يأتيهم من ورائنا وكف

والوكف هو: العيب والإثم.

والشاهد في هذا البيت قوله: "والحافظو عورةَ" بنصب ما بعد الوصف المقترن بـ"أل" وهو جمع مذكر سالم؛ لأن الأصل: "والحافظون عورةَ" فالمنصوب بعد اسم الفاعل المجموع منصوب على المفعولية على تقدير حذف النون من "الحافظين"؛ استخفافًا لطول الاسم لا للإضافة؛ فلذلك لم يشترط في المضاف إليه فيهما شيء مما تقدم، وبهذه العلة نُخرج هاتين المسألتين، وهما المسألتان الرابعة والخامسة، من حيز الإضافة، فلا إضافة فيهما على هذا القول، والنون هي محذوفة للتخفيف لا للإضافة.

اختلاف العلماء في إضافة الوصف المحلى بـ"أل" إلى بقية المعارف

نبدأ الحديث بذكر رأيّ منسوب إلى الفراء، وهو: أنه يجوز إضافة الوصف المحلى بـ"أل" إلى جميع المعارف، سواء أكان تعريفها بالعلمية أم بالإشارة أم بغيرهما، بمعنى أنه يجوز عنده أن يقال: يعجبني المكرمُ زيدٍ، بإضافة الوصف المقرون بـ"أل" إلى العلم المجرد منها، و"المكرم هذا" إضافته إلى اسم الإشارة، و"المكرم الذي اجتهد"، و"المكرمك" إضافته إلى الضمير المتصل الخالي من "أل"، و"المكرم أخيك"، إضافته أيضًا إلى الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير مجرد من "أل". قال: إجراءً لسائر المعارف مجرى المعرف بـ"أل"، كذا جاء في (التصريح) (١٢٤/٣)، وفي (شرح الكافية) (٢٢٩/٢).

ذكر الرضي: أن من نسب هذا الرأي إلى الفراء هو ابن مالك، وعقّب على هذا بقوله: والظاهر أن الفراء لا يَفْرُق بين المعرف والمنكر، كما نقل عنه السّيرافي، فإنه -أي السيرافي- قال: إن الفراء يجيز "هذا الضارب زيد" بإضافته إلى العلم المجرد من "أل"، و"هذا الضارب رجل" بإضافة الوصف المحلى بـ"أل" إلى الاسم النكرة المجرد من "أل". ويزعم -أي الفراء- أن تأويله: "هذا الهو ضارب زيد" و"هذا الهو ضارب رجل"؛ أي: هذا الذي هو ضارب زيد، وهذا الذي هو ضارب رجل، فيجعل ما بعد الألف واللام جملة اسمية في التقدير، ولا يوجب كون صلة الألف واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة. هكذا قال الرضي نقلًا عن السيرافي.

قال السيرافي معلّقًا على هذا الرأي: هذا قول فاسد -يعني: قول الفراء- ويلزمه -أي الفراء- "هذا الحسن وجهٍ" على تقدير: هذا الذي هو حسن وجهٍ. وهذا الغلام زيدٍ، أي: هذا الذي هو غلام زيد.

انتهى ما قال الرضي نقلًا عن ابن مالكٍ والسيرافي.

ومعنى ما أورده الرضي أن الفراء يجيز إضافة الوصف المحلى بـ"أل" إلى سائر المعارف والنكرات، وأنه بنى هذا الرأي على تأويل فاسدٍ، وهو أن "أل" في الوصف موصولة وصلتها جملة اسمية حذف صدرها، وبهذا التأويل خالف المشهور من قول النحويين: إن صلة الألف واللام ينبغي أن تكون جملة فعلية في الأصل، ومن المعلوم إن صلة الألف واللام هي الصفة الصريحة، أي الخالصة للوصفية، كـ"قارئ" و"مقروء" اتفاقًا، و"ظريف" على قول ابن مالك الذي قال في نظم الألفية:

وَصفَةٌ صَرِيحةٌ صِلَةُ أل ❖ وَكونُهَا بمُعرَبِ الأفعَالِ قَلّ

والصفة الصريحة هي التي لم تغلب عليها الاسمية لأن فيها معنى الفعل؛ ولذلك عملتْ عمله، وصحَّ عطف الفعل عليها وعطفها على الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَـٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ [الحديد: ١٨]، وقوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَـٰٓفَّـٰتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾ [الملك: ١٩]، وبذلك أشبهت الجملة الفعلية.

ويقول النحويون: إن صلة الألف واللام جملة فعلية في الأصل، لكنهم جاءوا بها على صورة المشتق استنكارًا لدخول حرف التعريف على الأفعال ولو في الظاهر، كما أن السيرافي حكم على رأي الفراء هذا بالفساد لفساد ما يؤدي إليه من تراكيبَ لا تجوز، مثل: "هذا الحسن وجهٍ" وهي صورة ممنوعة؛ إذ فيها إضافة الصفة المشبهة المقترنة بـ"أل" إلى اسم مجرد منها ومن الإضافة، وتلك من الصور الممنوعة -كما سنعرف بالتفصيل إن شاء الله تعالى في حديثنا عن الصفة المشبهة- وقد أشار إليها ابن مالك بقوله:

....ولاَ ❖ تَجرُر بهَا مَع أل سُمًا مِن أل خَلَا
َمِن إضَافَةٍ لتَاليِهَا.... ❖ ....

و"ولا تجر بها" يعني: بالصفة المشبهة. "مع أل سُمًا" أي: اسمًا. "من أل خلا"، "ومن إضافةٍ لتاليها". يعني: لا تجر بالصفة المشبهة على سبيل الإضافة اسمًا خلا من الألف واللام ومن الإضافة لمقرون بالألف واللام، كما يلزم الفراء على مذهبه السابق أيضًا صحة أن يُقال: "هذا الغلام زيدٍ" بإضافة ما فيه "أل" إلى العلم الخالي منها، على تأويل ذلك بـ: هذا الذي هو غلام زيد. وهذا التأويل كما نرى ظاهر الفساد فما يؤدي إلى الفاسد فهو فاسد.

وقد أعاد الرضي أشارته إلى مذهب الفراء هذا في شرحه على (الكافية) (١٤/٣، ١٥)، حيث قال في مبحث صلة الألف واللام: وقد توصل -يعني "أل"- في ضرورة الشعر بالجملة الاسمية، وقد دخلت على الاسمية على ما حكى الفراء في غير الشعر، قال: إن رجلًا أقبل، فقال له آخر: ها هو ذا، فقال السامع: نعم الها هو ذا. انتهى ما قال الرضي.

وكما أبطل السيرافي والرضي مذهب الفراء، أبطل ابنُ الحاجب أيضًا قياس الفراء رأيه على قولهم: "المكرمك" ذاكرًا أن هذا القياس لا يجوز؛ وذلك لأن في قولهم: "المكرمك" ونحوه قولين: أحدهما: أنه ليس بمضاف، بل الكاف منصوب على أنه مفعول به؛ فقياس الفراء حينئذٍ على هذا الكلام مندفع من أصله.

ننتقل الآن إلى مذهب آخر، وهو مذهب المازني والرمّاني، هذا المذهب يرى: أن الضمير في نحو قولنا: "المكرمك" و"مكرمك" مما الوصف فيه مقرون بـ"أل" أو مجرد منها في موضع خفض، ونُسب ذلك القول أيضًا إلى المبرّد؛ وعلة هذا الرأي: أن

الضمير نائبٌ عن الاسم الظاهر، وإذا حذف التنوين من الوصف كان الظاهر مخفوضًا بإضافته إليه، فكذلك ما ناب عنه، وهو الضمير.

ونلاحظ: أن أصحاب هذا الرأي يوجبون خفض الضمير بالإضافة، أما الفراء فيما سبق فهو يجوِّز ذلك كما يجوز النصب على المفعولية.

ننتقل إلى مذهب آخر، وذهب الأخفش وهشام بن معاوية الضرير -وهو من الكوفيين- إلى أن الضمير في موضع نصب؛ لأن موجب النصب هو المفعولية، وهي محققة، وموجب الخفض هو الإضافة، وهي غير محققة، ولا دليل عليها إلا حذف التنوين، ولحذفه سبب آخر غير الإضافة، وهو صون الضمير المتصل عن وقوعه منفصلًا، واستُدل لأصحاب هذا المذهب بقول الله -تبارك وتعالى-: ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ﴾ [العنكبوت: ٣٣]. حيث عُطف ما بعد الواو على الضمير المتصل بالوصف وهو كاف الخطاب بالنصب. وقيل: لولا أن الكاف في موضع نصب ما عُطف عليه بالنصب، وأجيب بأن ما بعد الواو منصوب بتقدير: وننجي أهلك، فالمنصوب إذن مفعول به لفعل محذوف.

وعند سيبويه: الضمير كالظاهر غير المحلى بـ"أل"، وهو أن يكون مضافًا إلى ما فيه "أل" أو إلى مضاف إلى ما فيه "أل". مخفوض في نحو قولنا: "نكرمك" لعدم تنوين الوصف؛ لأن عدم التنوين دليل على الإضافة، ولاقتران الوصف بـ"أل" وعدم تحلية الضمير بها، ويجوز في قولنا: "المكرماك" و"المكرموك" الوجهان: الخفض بناءً على أن النون حذفت للإضافة، والنصب بناء على أن النون حذفت للإطالة.

وذكر صاحب (التصريح) الشيخ خالد الأزهري في (١٢٦/٣): أن الجرميّ والمازنيّ والمبردَ وغيرهم ذهبوا إلى: أن الضمير فيما كان فيه الوصف المحلى بـ"أل"

مثنى أو مجموعًا في محل خفض لا غير؛ لأن حذف النون للإضافة هو الأصل، وحذفها للطول لا ضرورة تدعو إليه مع الضمير بخلاف الظاهر؛ فإنَّ ما ظهر فيه النصب أحوج إلى ذلك.

وذكر محقق (المقتضب) الشيخ محمد بن عبد الخالق عظيمة -رحمه الله- في تعليقاته على (المقتضب) (١/٢٤٩): أن المبرد في الكتاب الذي صنعه في نقد سيبويه أجاز أن يكون الضمير في "المكرماك" في موضع نصب أو خفض، وعدل عما قاله.

وفي (التصريح) (٣/١٢٦): أن ما نسب إلى العلماء الثلاثة -الجرمي، والمازني، والمبرد- فيه ردٌّ على ابن مالك، ويعني صاحب (التصريح) بذلك ما قاله ابن مالك في (شرح التسهيل) (٣/٨٦): وأما الضمير في نحو: "جاءك الزائرات والمكرموك" فجائز فيه الوجهان بالإجماع؛ لأنهما جائزان في الظاهر الواقع موقعة. انتهى ما قاله ابن مالك في (شرح التسهيل). ورد (التصريح) موجه إلى قوله: "فجائز فيه الوجهان بالإجماع" فقد ظهر أن هناك من العلماء من يقول: إن الضمير في موضع خفض فقط، وهذا يقدح في ما ادَّعى فيه ابن مالك الإجماعَ عليه.

النحت

عناصر الدرس

النحت في اللغة والاصطلاح، واهتمام العلماء به

١. النحت في لغة العرب واصطلاح العلماء:

النحت في اللغة فهو النشر والقشر، يقال: نحت النجار الخشب ينحت نحتًا، ونحت أي: برى.

وقال ابن فارس: النون والحاء والتاء كلمة تدل على نجر شيء وتسويته بحديدة.

وأما النحت في اصطلاح العلماء فهو: أخذ كلمة من كلمتين أو أكثر، مع المناسبة في اللفظ والمعنى معًا، أما أَخْذُ كلمة من كلمتين فنحو: "عبشم" من: عبد شمس، وأما أخذ كلمة من أكثر من كلمتين فنحو قولك: "دمعز" من: أدام الله عزك، وأما المناسبة في المعنى فواضحة، فالمعنى الذي تؤديه الكلمتان أو الكلمات هو نفسه الذي تؤديه الكلمة المنحوتة.

وأما المناسبة في اللفظ فالذي حدث فيه هو حذف بعض الحروف وأخذ حروف معينة بحيث تكون ممثلة لكل كلمة من المنحوت منه.

٢. اهتمام العلماء بالنحت:

لقد عني بالنحت نفرٌ من علماءِ العربيةِ في القديمِ والحديثِ، وأبرز من أشار إليه من القدماء: الخليل بن أحمد، وابن السكيت، وابن دريد، والجوهري، وأحمد بن فارس، وأبو منصور الثعالبي، والظهير النعماني، وابن مالك، وأبو حيان، والسيوطي... وغيرهم.

الخليل بن أحمد:

أما الخليل بن أحمد فقد ذكره في أول حديثه عن المضعّف من باب العين، وقال: إن العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجيهما، إلا أن يشتق فعل من جمع بين كلمتين، مثل "حيعل" كقول الشاعر:

ألا رب طيف منك بات معانقي ❖ إلى أن دعا داع الفلاح فحيعلا

يريد: قال: حي على الفلاح.

أو كما قال الآخر:

أقول لها ودمع العين جارٍ ❖ ألم تحزنك حيعلة المنادي

قال الخليل: فهذه كلمة جمعت من "حي" ومن "على" فتقول منه: "حيعل يحيعل حيعلة". وقد أكثرت من الحيعلة أي: من قولك حي على. وهذا يشبه قولهم: تعبشم الرجل، وتعقس، ورجل عبشمي: إذا كان من عبد شمس أو من عبد قيس، فأخذوا من كلمتين متعاقبتين كلمة.

قال الخليلُ أيضًا: واشْتَقُّوا فعلًا، واستشهد بقول عبد يغوث بن وقاص الحارثي:

وتضحك مني شيخة عبشمية ❖ كأن لم تر قبلي أسيرًا يمانيًّا

قال الخليل: نسبها -أي: نسب الشاعر- المرأة إلى عبد شمس، فأخذ العين والباء من عبد، وأخذ الشين والميم من شمس، وأسقط الدال والسين، فبنا من الكلمتين كلمة، فهذا من النحت.

يقول الخليل: فهذا من الحجة في قولهم "حيعل حيعلة" فإنها مأخوذة من "حي على" وما وجد من ذلك فهذا بابه، وإلا فإن العين مع هذه الحروف الغين والهاء والحاء والخاء مهملات، انتهى كلام الخليل.

ابن السكيت:

أما ابن السكيت: وهو المتوفى سنة مائتين وأربع وأربعين للهجرة، فقد ذكر بعض أمثلة النحت في كتابه (إصلاح المنطق) مما يدل على اهتمامه به، مثل: السبحلة، والهيللة، والحولقة، والحوقلة، والحمدلة، والجعفدة، والبسملة.

ابن دريد والجوهري وابن دحية:

وكذلك صنع ابن دريد -المتوفى سنة ثلاثمائة وإحدى وعشرين للهجرة- في (الجمهرة) وكذا صنع الجوهري -المتوفى على رأس الأربعمائة- في (صحاحه) وكذلك صنع ابن دحية في (التنوير) وخطّأ بعض الكلمات المنحوتة وصوّب بعضها، فقد خطأ الحوقلة بتقديم القاف فهي مشية الشيخ الضعيف، وصوّب الحولقة من قول "لا حول ولا قوة إلا بالله" وخطّأ الجعفلة باللام، وصوّب الجعفدة بالدل من "جعلت فداك".

ابن فارس:

ذكر ابن فارس النحت في كتابيه (الصاحبي) و(المقاييس):

أما في كتابه (الصاحبي) فقد ذكره بصورةٍ مجملةٍ في باب قصير سماه "باب النحت" قال فيه: العرب تنحت من كلمتين كلمةً واحدةً، وهو جنس من الاختصار، وذلك: رجل عبشمي، منسوب إلى اسمين، ثم قال: وأنشد الخليل:

أقول لها ودمع العين جارٍ ❖ ألم تحزنك حيعلة المنادي

قال: من قوله حي على، وهذا مذهبنا: في أن الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف أكثرها منحوت، مثل قول العرب للرجل الشديد: ضبطر من ضبط وضبر، وفي قولهم: الصلدم، إنه من الصلد والصدم.

يقول ابن فارس وقد ذكرنا ذلك بوجوهه في كتاب (مقاييس اللغة).

وبالفعل فَسَّرَ ابن فارس في (مقاييس اللغة) ما أجمله في (الصاحبي) إذ يقول في (مقاييسه): اعلم أن للرباعي والخماسي مذهبًا في القياس يستنبطه النظر الدقيق، وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت، ومعنى النحت: أن تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعًا بحظ.

وقوله: "وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت" يدل على أنه رأى أصولًا رباعية وخماسية غير منحوتة، ولذلك نص على أن الأصول الرباعية والخماسية على ضربين، أحدهما: منحوت، والآخر: موضوع وضعًا.

قال ابن فارس: وهذا الضرب الموضوع قد يجوز أن يكون له قياس خفي علينا موضعه والله أعلم بذلك.

ومن أمثلة المنحوت عنده من تلك الأصول: البحتر، وهو القصير المجتمع الخلق.

يقول ابن فارس: فهذا منحوت من كلمتين، من الباء والتاء والراء، وهو من: بترته فبتر، كأنه حرم الطول فبتر خلقه، والكلمة الثانية الحاء والتاء والراء، وهو من حترت وأحترت، وذلك ألا تفضل على أحد، يقال: أحتر على نفسه وعياله، أي: ضيق عليهم، يقول ابن فارس أيضًا: فقد صار هذا المعنى في القصير؛ لأنه لم يعط ما أعطيه الطويل.

ومن ذلك أيضًا: "بحثر الشيء" أي: بدده، يقول ابن فارس: وقد أخذ هذا الفعل من أصلين:

أحدهما: هو بحث بمعنى طلب شيئًا في التراب.

والآخر: البثر الذي يظهر على البدن.

ومن أمثلة ما رآه ابن فارس موضوعًا وضعًا "الضمعج" للناقة الضخمة، و"الطفنش" للواسع صدور القدمين، و"الكرنافة" بضم الكاف أو بكسرها لأصل السعفة الملتصق بجذع النخلة.

وقد رأى ابن فارس أن هناك كلمات رباعية أصلها كلمة واحدة ثلاثية، وألحقت بالرباعي، بزيادة حرف في أولها أو في وسطها أو في آخرها.

فمن أمثلة الثلاثي المزيد بحرف في أوله "بلدم" إذا فرق فسكت، معنى بلدم: فرق فسكت، وفرق أي: اشتد خوفه، يقال: فرق يفرق فرقًا إذا جزع واشتد خوفه، وفي التنزيل: ﴿ وَلَٰكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرَقُونَ ﴾ [التوبة: ٥٦] والباء زائدة، أي: في "بلدم" يقول ابن فارس: وإنما هو لذم -بالذال- إذا لزم بمكانه فرقًا لا يتحرك.

ومن أمثلة الثلاثي المزيد بحرف في وسطه "الدعلجة" وهو الذهاب والرجوع والتردد، وبه يسمون الفرس "دعلج".

يقول ابن فارس: والعين فيه زائدة، وإنما هو من الدلج والإدلاج.

ومن أمثلة الثلاثي المزيد بحرف في آخره: "البرزخ" للحائل بين الشيئين، وكأن بينهما برازًا، أي: متسعًا من الأرض، ثم صار كل حائل برزخًا فالخاء زائدة.

إن كل ذلك يذكرنا بالنظرية الثنائية في علم اللغة الحديث، والتي تشير إلى: أن اللغة ثنائية الأصل، ثم انتقلت من بعد إلى الحالة الثلاثية بزيادة سابقة في الأول أو حشو في الوسط أو لاحقةٌ في الآخر، مما يدعو إلى الإعجاب بنظرات ابن فارس الثاقبة في هذا السبق العلمي الجليل.

وقد تأثر الدكتور رمضان عبد التواب بفكرةِ ابن فارس هذه، وذهب إلى أبعد مما ذكره ابن فارس، فقد رأى: أن العربية تعرف النحت في كلماتِهَا الثلاثية أيضًا، ومثّل لذلك بكلمة "أسمر" قال: فهي منحوتة -عنده- من أسود وأحمر.

ولكن الدكتور لم يدعم رأيَهُ بأمثلةٍ أخرى تمكن الباحث من رسم منهج في النحت الثلاثي، فإن المثال الواحد لا يغني غناء الأمثلة المئات التي قدمها ابن فارس في رسم منهج النحت مما زاد على ثلاثة أحرف.

وذهب الدكتور أيضًا إلى القول بأن ثمة وسائل أخرى لخلق الرباعي في العربية غير ما ذكره ابن فارس، منها: وسيلة المخالفة الصوتية، مثل "تقرصع" بمعنى ساد في مشيته، فأصلها كما يقول "تقصع" خولفت فيها الصاد الأولى وجعلت راءً.

ومن الوسائل أيضًا: استعمال وزن "افعألّ" في الشعر بإقحام همزة فيه، مثل: "اطمأن" فقد تقلب عينًا كما في لهجة تميم، وحينئذ يتولد عندنا أمثال "اقشعر"، كما تخفف الهمزة فتصير هاءً في مثل "اكفهر" و"ازمهر".

إن نظرة ابن فارس هذه تعد نقلة هائلة في النحت، تجعل من هذه الظاهرة المحدودة في العربية ظاهرة عامة، تتسع لما هو كثير جدًا من الكلمات، سواء كانت أسماءً أو صفاتٍ أو أفعالًا.

وعلى الرغم من عدم العثور على من يأخذ على ابن فارس من المتقدمين أهل الشأن غلوًا أو تعسفًا في منهجه النحتي ظهر في عصرنا مؤاخذون عليه، مثل الدكتور علي عبد الواحد وافي والدكتور مصطفى جواد.

وقد ارتضى فكرة ابن فارس بعض من أتوا بعده من اللغويين، وبخاصة الذين أخذوا عنه فكرة الاشتقاق الصغير أو المقاييس، من أمثال الصاغاني المتوفى سنة ستمائة وخمسين في كتابه (العباب الزاخر) وممن تابعوه أيضًا محمد مرتضى الزبيدي المتوفى سنة ألف ومائتين وخمس من الهجرة في كتابه (تاج العروس من جواهر القاموس).

وأما في عصرنا الحالي فقد دافع عن مذهب ابن فارس النحتي نفر من العلماء، منهم الدكتور صبحي الصالح وغيره.

أبو منصور الثعالبي المتوفى سنة أربعمائة وتسع وعشرين:

فقد عقد له في كتابه (فقه اللغة وسر العربية) فصلين موجزين، الأول: في حكاية أقوال متداولة على الألسن، هكذا العنوان.

والأمثلة التي ساقها في هذا الفصل هي: "البسملة" حكاية قول بسم الله، و"السبحلة" حكاية قول سبحان الله، و"الهيللة" حكاية قول لا إله إلا الله، و"الحوقلة" حكاية قول لا حول ولا قوة إلا بالله، و"الحمدلة" حكاية قول الحمد لله، و"الحيعلة" حكاية قول المؤذن حي على الصلاة حي على الفلاح، و"الطلبقة" حكاية قول أطال الله بقاءك، و"الدمعزة" حكاية قول أدام الله عزك، و"الجعفلة" حكاية قول جعلت فداك.

وأما الفصل الآخر: فقد عنون له باب النحت، وهو في الحقيقة تلخيص لباب ابن فارس في الصاحبي، والذي ذكرناه آنفًا.

أبو علي الظهير بن الخطير النعماني المتوفى سنة خمسمائة وثمان وتسعين من الهجرة:

فقد خصَّهُ بكتابٍ مستقلٍّ سمَّاهُ (تنبيه البارعين على المنحوت من كلام العرب) وذكره ياقوت الحموي في (معجم الأدباء) حين قال: سأل الشيخ أبو الفتح عثمان بن عيسى الملطي النحوي الظهير الفارسي عما وقع في ألفاظ العرب على مثال "شقحطب"؟ و"شقحطب" هو كبش ذو قرنين منكرين، وقيل: الذي له أربعة قرون.

فقال: هذا يسمى في كلام العرب المنحوت، ومعناه: أن الكلمة منحوتة من كلمتين، كما ينحت النجار خشبتين ويجعلهما واحدة، فشقحطب من شق حطب.

فسأله الملطي أن يثبت له ما وقع من هذا المثال إليه؛ ليعول في معرفته عليه، فأملاها عليه في نحو عشرين ورقة من حفظه، وسماها (كتاب تنبيه البارعين على المنحوت من كلام العرب).

ابن مالك المتوفى سنة ستمائة واثنتين وسبعين من الهجرة:

ذكر بعض قواعد هذه الظاهرة في كتابه (التسهيل) كما تعرض له أيضًا أبو حيان المتوفى سنة سبعمائة وأربع وخمسين هجرة في (شرح التسهيل) كما سيتضح لنا عند الحديث عن آراء العلماء في طريقة النحت -إن شاء الله.

السيوطي:

خص السيوطي النحت بنوع في كتابه (المزهر) وهو النوع الرابع والثلاثون.

وذكر أن معرفته من اللوازم ثم ذكر بعض أقوال اللغويين وأصحاب المعاجم، وذكر بعض أمثلتهم لهذه الظاهرة.

وأما المحدثون فقد عنوا به أيضًا عناية قوية، سواء كانوا من أصحاب النظرية الثنائية أو من غيرهم، وسواء كانوا من علماء المعاجم اللغوية أو من غيرهم.

علاقة النحت بالاشتقاق، واعتماد طريقاً من طرق الاشتقاق

علاقة النحت بالاشتقاق:

يعد النحت نوعًا من الاشتقاق، نلمح هذا في قول الخليل السابق يشتق فعل من جمع بين كلمتين، مثل: حيعل، وكذا اقترن النحت بالاشتقاق عن غير الخليل،

مثل ابن دريد الذي قال عن الكلمتين المنحوت منهما: ويجوز أن تشتق منهما اسمًا يكون فيه من حروف الاسمين، وذلك كقولهم في النسب إلى حضرموت: حضرمي، ولذلك رأى بعض الباحثين أن يسموا هذه الظاهرة بالاشتقاق الكبّار.

إن ارتباط النحت بالاشتقاق ارتباطٌ مقبولٌ، فَفِي كلٍّ منهما توليد شيءٍ من شيء، وفي كلٍّ منهما أصلٌ وفرعٌ، كما يشتركان في الإتيان بكلمة جديدة في اللغة، ويختلفان في شيء واحد، هو: أن النحت: اشتقاق أو توليد كلمة من كلمتين أو أكثر، أما الاشتقاق: فهو توليد كلمة من كلمة فقط.

الغرض من النحت وخصائص الكلمة المنحوتة

الغرض من النحت:

النحت جنس من الاختصار، والاختصار سمة من سمات اللسان العربي، كما هو الحال في النسب والتصغير وغيرهما، "فرجيل" مثلًا اختصار لقولنا "رجل صغير" و"عبشمي" أو "عبشمية" اختصار لرجل من عبد شمس أو امرأة من عبد شمس.

والاختصار يساعد الناطق على التوفير في الجهد العضلي، والاقتصار فيه، وقد يلجأ المتكلم إلى هذه الظاهرة عمدًا بدافع الحاجة؛ فتكون لونًا من ألوان المهارة اللغوية، ولا يتصور أن تكون الكلمات المنحوتة تطورًا للكلمات المنحوت منها، بناءً على ما لحظه المحدثون، من أن اللغة في أقدم صورها قد اشتملت على كلمات طويلة البنية، ثم تطورت - تحت الرغبة في السهولة والاقتصار في الجهد - إلى كلمات قصيرة؛ وذلك لأن المنحوت منه ما يزال قائما ومستعملًا بكل خصائصه اللغوية بإزاء المنحوت.

خصائص الكلمة المنحوتة:

أولًا: لا تقل الكلمة المنحوتة عن أربعة أحرف.

ثانيًا: لا بُدَّ أَنْ يَقَعَ في الكلمة المنحوتة التهذيب والإسقاط؛ تمييزًا لها عن الكلمات المركبة التي لا يحدث فيها تهذيب ولا إسقاط.

ثالثًا: أن يكون لكل من الكلمتين المنحوت منهما معنىً يختلف عن معنى الكلمة الأخرى، فيجتمع المعنيان في الكلمةِ الجديدةِ المنحوتةِ، ولا يختلف النحتُ من ثلاث كلمات أو أكثر عن النحت من كلمتين في هذا الشرط، أو في هذه الخصيصة، فقد نَحَتَ العربُ كلمةً من ثلاثة ألفاظ كقولهم "مشكن" من "ما شاء الله كان"، ولكن الأغلب الأعم أنهم اكتفوا بلفظين فقط للنحت منهما، سواء أرادت النحت من لفظين أو ثلاثة أو أربعة أو أكثر، وأنهم إنما ينتقون ذينك اللفظين بما يضمن الدلالة على المقصود ويحققُ استحداثَ اللفظِ الجديدِ، فقد نحتوا "دمعز" من أدام الله عزك، و"كبتع" من كبت الله عدوك، و"طلبق" من أطال الله بقاءك، و"حولق" من لا حول ولا قوة إلا بالله.

رابعًا: يجب أن تبقى حروف النحت على ترتيبها بعد النحت، وإن كان هنالك بعض العلماء الذين يرون: أن ذلك غير ملزم.

-وقد رأينا فيما سبق- أن بعض اللغويين لم يقبل "حوقل" من لا حول ولا قوة إلا بالله، ورأى أن الحوقلة مشية الشيخ الضعيف، ولم يقبل "جعفل" من جعلت فداك، ولم يقبل "الطبلقة" من أطال الله بقاءك.

خامسًا: يجب ألا تفقدَ خاصةً من خصائِصِ الكلمةِ العربيةِ، فإذا كانت الكلمةُ المنحوتةُ فعلًا فإنها توضع على صورة واحدة من أوزان الفعل العربي، وأن

تخضع لجميع أحكامه من التعدي واللزوم وغيرهما، وإذا كانت اسمًا فإنها توضع على وزنٍ اسمي وأن تخضع لأحكام الاسم، ولما كانت الكلمة المنحوتة لا تقل عادة عن أربعة أحرف أصلية، فإن ذلك يقتضي ضرورة أن تخضع لقانون التأليف اللغوي في المفردات العربية فتشتمل على حرف من حروف الذلاقة أو أكثر من حرف منها -وهي: الفاء والباء والميم والراء والنون واللام- تطبيقا لقانون لغوي عرفته الكلمات العربية الرباعية والخماسية.

قال ابن دريد في مقدمة (جمهرة اللغة): اعلم أن أحسنَ الأبنيةِ عندهم أن يبنوا بامتزاج الحروف المتباعدة، ألا ترى أنك لا تجد بناءً رباعيًا مصمت الحروف لا مزاج له من حروف الذلاقة إلا بناءً يجعل بالسين، وهو قليل جدًا، مثل "عسجد" وذلك أن السين لينة وجرسها من جوهر اللغة؛ فلذلك جاءت في هذا البناء - والمعروف أن العسجد يطلق على الذهب، بل يطلق على الجوهر كله كالدر والياقوت، ويطلق أيضًا على البعير الضخم- يقول ابن دريد أيضًا: فأما الخماسي مثل: فرزدق وسفرجل وشمردل، فإنك لست تجد واحدة إلا بحرف وحرفين من حروف الذلاقة من مخرجِ الشفتينِ أو أثلة اللسان -وهي ترفف المستدق- فإن جاءك بناءٌ يخالفُ ما رسمْتُهُ لَكَ فإنه ليس من كلام العربان، فاردده، -والمعروف: أن الفرزدقَ يطلقُ على قطع العجين واحدته فرزدقة.

إن الفرزدق هو لقب الشاعر الأموي المشهورة، واسمه همَّام، وهو أي: أعني: أي اللقب أصله بالفارسية، برزدة، ويجمع في العربيةِ على فَرازِقَ، وفرازد، فهو من الألفاظ المعرَّبَةِ حين يكون لقبًا، وأما السفرجل فهو: شجر مثمر من الفصيلة الوردية، ويجمع على سفارج، وأما الشمردل فهو الصبي الجلد القوي- ولا يتحققُ الائتلاف المطلوب في النسج الصوتي للكلمة المنحوتة إلا بعد النظر في أمر

آخر مهم، وهو الحذر من الوقوع في تنافر الحروف، إذ لا يجوز اجتماع حرفين متنافرين في كلمة عربية، فلا يجتمع الصاد والجيم، ولا الهاء والعين، ولا العين والخاء، وغير ذلك مما نبه عليه الأولون، وفي مقدمتهم الخليل بن أحمد.

طريقـــــــة النحـــــــت

النحت لا يسير على نظامٍ ثابتٍ، أو قاعدةٍ مطردةٍ؛ فبعضُ أمثلتِهِ تقومُ على أخذ الفاء، والعين من الكلمتين المنحوت منهما، وإسقاط بعض حروفهما، ومن قال بهذا: ابن السِّكيت، والجوهري في (الصحاح)، وابن مالك في (التسهيل) فقد قال ابن مالك: يبنى من جزأي المركب "فَعْلَلَ" بفاء كل منهما، وعينه؛ فإن اعتلت عينُ الثَّاني؛ كَمُلَ البناءُ بلامِهِ، أو بلام الأولِ، ونسب إليه.

وقد استدرك عليه البدر الدماميني المتوفى سنة ثمانمائة وسبع وعشرين بقوله: ولم يتكلم -أي: ابن مالك- ولم يتكلم على اعتلالِ عينِ الأولِ، وقد وَقَعَ، ومن أمثلة هذا النظام "عبشم"، أخذت العين، والباء من عبد، والشين والميم من شمس، وينسب إلى الكلمة؛ فيقال: عبشمي، أو عبشمية، ومن أمثلة هذا النظام أيضًا: جعفد بأخذ الجيم والعين من جعلت، والفاء والدال من فداك، ومن أمثلة ما اعتلت فيه عين الثاني عبد قيس، فيقال: عبقسي بأخذ الفاء والعين من الأول، والفاء واللام من الثاني كما يقال: عبقدي بأخذ فاء الأولِ وعينِهِ كذلك، وفاء الثاني ولام الأول.

ومثال ما استدركه الدماميني على ابن مالك دار البطيخ؛ حيث قالت: العرب في النسبة إليهما: دربخي بأخذ فاء الأول ولامه، وحذف عينه على غير قياس تلك المسألة، وأخذ فاء الثاني ولامه، وحذف عينه على غير قياس؛ فكأنهم أجروا على الثاني الحكم الثابت للأول فأتبعوه له في الحكم.

وهنالك نظام آخر؛ حيث نجدُ أمثلةً يقوم النحت فيها على أخذ الكلمة الأولى مضافًا إليها الحرف الأول من الكلمة الثانية نحو: بسمل فهي مأخوذة من بسم مضافًا إليها اللام من لفظ الجلالة، ونحو سبحل من سبحان الله، وحسبل من حسبي الله، وحمدل من الحمد لله، وتيمل من تيم الله. ومثل هذا ما قد يقع عند النسبة إلى المركب المزجي، مثل قولهم حضرمي من حضرموت.

وبعض أمثلة النحت تقوم على نظام ثالث، وهو أخذ الكلمة الثلاثية الأولى مضافًا إليها لامُ الكلمة الثانية، ومثال ذلك ضِبَطْر المأخوذة -كما يقول ابن فارس- من ضبط، وضبر أخذت لام الكلمة الثانية، وأضيفت إلى الكلمة الأولى، والمعروف أن الضبطر هو الضخم المكتنز الشديد الضابط قالوا: أسد ضبطر، وجمل ضبطر حين يراد النعت بالمضاء، والشدة، وضبط يضبط ضبطًا إذا حفظ الشيء بالحزم حفظًا بليغًا، ويقال: ضبط الشيء أيضًا أحكمه وأتقنه، ويقال كذلك ضبر الشيء ضبرًا إذا جمعه، وشده.

ومن الأمثلة أيضًا التي تسير على هذا النظام الذي ذكره ابن فارس: الصَّلْدَم الصلدم هو الشديد الحافر، أو القوي الشديد من الحافر، والأنثى صلدمة، يقال رأس صلدم، وصلادم -أي: صلب، والجمع صلادم، وصلد يصلد صلدًا، وصلودًا إذا صلب، وَصَدَمَ الشيء إذا صكَّهُ ودفعه.

على أن هنالك بعض المركبات الإضافية المصدرة بلفظ بني تقوم على أَخْذِ الباءِ من الجزءِ الأولِ، وإسقاط همزة أل من الجزء الثاني المعرف؛ فيقولون في بني الحارث بلحارث، وفي بني العنبر: بلعنبر، وفي بني عجلان: بلعجلان، وفي بني الهجيم بالهجيم، وقد أوضح هذا سيبويه حين قال -معقبًا على قول العرب بالعنبر، وبالحارث-: وكذلك يفعلون بكل قبيلة يظهر فيها لام المعرفة، فأما إذا لم تظهر اللام فيها؛ فلا يكون ذلك.

انظر: كتاب سيبويه الجزء الرابع الصفحة الرابعة والثمانين بعد المائتين، وانظر أيضًا (المزهر) للسيوطي الجزء الأول الصفحة الخامسة والثمانين بعد الأربعمائة، وقد أخذ السيوطي هذا النص من صحاح الجوهري، ولم يشر إلى كتاب سيبويه.

وهذا القدر من طرق البحث يعطينا فكرة عن عدم وجود نظام ثابت له، وعلى الرغم من أنه لون من ألوان الاشتقاق في العربية لم يكن يسير على صوغ قاعدة تنتظم أحواله كسائر المشتقات في هذه، وليس أمامنا في مباحث أئمة العربية إشارة أقوى من إشارة ابن مالك القائلة بإمكان أن يبنى من المركبات كلمات ينحت كل منها من فاء الجزء الأول من المركب وعينه، ثم ما يناظرها من الجزء الثاني على ما تقدم بيانه.

وهذا الذي يقوله ابن مالك إنما ينحصر في وزن فعلل، وعلاوة على ذلك؛ فإن ما ينحت من الجملة إنما يكون على "فعلل" أيضًا، وإن ما ينحت من الأصول المستقلة، وفيها معظم أمثلة ابن فارس، إنما يعود إلى هذا الوزن أيضًا؛ فإن أريد مصدر؛ فهو "فعللة" وإن كان مضعفًا فالمصدر "فِعلال" وإن أريد الفعل اللازم من فعل؛ فهو "تفعلل" ومصدره "تَفَعْلُل".

تميز النحت عن التركيب

النحت يقوم على حذف بعض الحروف، وأخذ حروف معينة بحيث تكون ممثلةً لكلِّ كلمةٍ من المنحوتِ منه، أما التركيب؛ فلا يعتمد على حذف، أو إسقاط، والعربية تعرف تراكيب غير منحوتة، مثل المركب المزجي، والإضافي، وغيرهما من المركبات المؤلفة من أقسام الكلمة الثلاثة الفعل، والاسم، والأداة؛ فقد يَتَرَكَّبُ الفعلُ مع الاسم فيقال مثلًا: حَبَّذَا، أو مع الأداة فيقال مثلًا: قلما، وقد

يتركب الاسم مع الاسم فيقال مثلًا: عبد الله، وقد تتركب الأداة مع الأداة فيقال مثلًا: ليتما.

وينبغي ألا يعد من النحت أمثال هذه التراكيب التي تحتفظ بكامل حروف الأصلين، ولا يحدث فيها مثل ذلك البري، أو التشذيب، أو الإسقاط، وقد صادف اللغويين بعضُ الكلمات، واختلفوا فيها بين البساطة، والتركيب، والنحت، ومن ذلك: أيان، وكم، ولكن، ولن، وليس، وهلم، ويكأنَّ، وغيرها، ونقف وقفة مع بعض هذه الكلمات؛ لنرى موقف العلماء منها وليتضح لك المركب منها، أو المنحوت.

أيان: أما "أَيَّانَ" فَمَعْنَاهَا مَتَى، وَأَي حِين؟ قد رأى بعض العلماء -مثل ابن قتيبة- أن أصلها أي أوان؟ فحذفت الهمزة، وجعلت الكلمتان واحدة، وقد أكد ابن قتيبة أيضًا أن الهمزة، والواو حذفتا، وجعل الحرفان واحدًا.

انظر: (الصاحبي) لابنِ فارس. وانظر (تأويل مشكل القرآن) لابن قتيبة، وانظر أيضًا (المخصص) لابن سيده.

ولم ينس ابنُ فارس أن يذكر بعض الآيات القرآنية التي ورد فيها هذا اللفظ فقال: قال الله -جل ثناؤه-: ﴿ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾ [النحل: ٢١] وفسر أيان بمتى، وكذا: ﴿ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾ [الذاريات: ١٢] فسر أيان بـ"متى".

كم: وأمَّا "كم" فرأى الفراء أنها "ما" وصلت من أولها بكاف، ثم إن الكلام كثر بـ"كم"؛ حتى حذفت الألف من آخرها، وسكنت ميمها، وقد استشهد -أي: الفراء- على حذف الألف، وإسكان الميم بقولهم: لم قلت ذاك؟ ومعناه لم أو لم قلت؟ واستشهد بقول الشاعر:

يَا أبَا الأَسْوَدِ لمْ أسلمتني ❖ لهمومٍ طارقاتٍ وذكرْ

والبيت مع كثرة تناوله في كتب النحو والصرف لا يعرف قائله، كما استشهد على زيادة الكاف بأنه قيل لبعض العرب: مذ كم قعد فلان؟ فقال كمذ أخذت في حديثك؛ فزيادة الكاف في مذ دليل على أن الكاف في "كم" زائدة.

كما مَثَّلَ بأمثلةٍ أخرى منها قول العرب كيف أصبحت؟ فيقول: كالخير، وكخير.

وقد عاب الزجاج على الفراء هذا الرأي في كم، وقال: لو كانت في الأصل: كما، وأسقطت ألف الاستفهام لتركت على فتحتها، كما تقول: بم، وعم، وفيم أنت، والجواب عما قاله ما ذكره أبو زكريا الفراء، وهو كثرة الاستعمال، وحجته مع ذكره في لم. انظر: (الصاحبي) لابن فارس الصفحة الواحدة والأربعين بعد المائتين، وانظر (معاني القرآن) للفراء الجزء الأول الصفحة السادسة والستين بعد الأربعمائة.

لكن: وأما لكن فرأى البصريون أنها بسيطة، وقال الفراء أصلها: لكِن أنَّ فطرحت الهمزة للتخفيف، ونون لكن للساكنين كقوله -أي: كقول الشاعر-:

ولست بآتيه ولا أستطيعه ❖ ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل

إنما أراد: لكن اسقني، جاء في (لسان العرب) لابن منظور: اللام والكاف والنون؛ فحذفت النون للضرورة، وهو قبيح، وشبهها -أي: شبه حذف النون- بما يحذف من حروف اللين لالتقاء الساكنين للمشاكلة التي بين النون الساكنة وحرف العلة، وقال باقي الكوفيين -في لكن-: إنها مركبة من لا وإن، والكاف الزائدة لا التشبيهية، وحذفت الهمزة تخفيفًا.

انظر: (المغني) لابن هشام.

ونقل ابن فارس عن بعض العلماء أن لكن كلمة استدراك تتضمن ثلاثة معان، منها لا وهي نفي، والكاف بعدها للخطاب، والنون بعد الكاف بمنزلة إن

الثقيلة، أو الخفيفة، إلا أن الهمزة حذفت منها استثقالا لاجتماع ثلاثة معان في كلمة واحدة؛ فلا تنفي خبرًا متقدمًا، وإن تثبتُ خبرًا متأخر؛ ولذلك لا تكاد تجيء إلا بعد نفي، وجحد، مثل قوله -جل ثناؤه-: ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾ [الأنفال١٧].

ثم قال ابن فارس: ومما يدل على أن النون في لكن بمنزلة "إن" خفيفة، أو ثقيلة أنك إذا ثقلت النون نصبت به وإذا خففتها رفعت بها. انظر: (الصاحبي).

لن: وأما "لن" فرأى الخليل أنها: لا أن بمعنى: ما هذا وقت أن يكون كذا، ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم -كما قالوا: - ويلُمِّه يريدون: ويل لأمه كما جعلوا: هلا بمنزلة حرف واحد، فإنما هي: هل ولا.

انظر: كتاب سيبويه، و(الصاحبي) لابن فارس الصفحة السادسة والخمسين بعد المائتين.

وقد اعترض سيبويه للخليل بأن لن ليست كذلك، ولو كانت كما يقول الخليل لما قلت: أما زيدًا فلن أضربه؛ لأن هذا اسم، والفعل صلة؛ فكأنه قال: أما زيدًا؛ فلا الضرب له.

انظر: سر (صناعة الإعراب) لابن جني الجزء الأول الصفحتين الرابعة، والخامسة بعد الثلاثمائة بتحقيق مصطفى السقا، وآخرين طبعة مصطفى الباب الحلبي.

وانظر (لسان العرب) لابن منظور اللام، والنون.

وابن جني يوضح هذه المسألة، ويحسم الخلاف بين الشيخ، وتلميذه إذ يقول: وذلك أن أصلها عند الخليل: لا أن، وكثر استعمالها فحذفت الهمزة تخفيفا؛

فالتقت ألف لا ونون أن -وهما ساكنان- فحذفت الألف من لا لسكونها، وسكون النون بعدها؛ فصارت لن؛ فخلطت اللام بالنون، وصار لهما بالامتزاج، والتركيب الذي وقع بينهما حكم آخر. يدلك على ذلك قول العرب: زيدًا لن أضربه؛ فلو كان حكم أن المحذوفة الهمزة مبقًى بعد حذفها وتركيب النون مع لام لا قبلها، كما كان قبل الحذف والتركيب؛ لما جاز لزيد أن يتقدم على أن؛ لأنه كان في التقدير من صلة أن المحذوفة الهمزة، ولو كان من صلتها لما جاز تقدمه عليها على وجه.

ثم قال ابن جني: فهذا يدلك على أن الشيئين إذا خلطا حدث لهما حكم، ومعنى لم يكن لهما قبل أن يمتزجا، ألا ترى أن لولا مركبة من لو ولا، ومعنى لو: الامتناع الشيء لامتناع غيره، ومعنى لا: النفي أو النهي، فلما رُكِّبَا معًا حَدَثَ معنى آخر، وهو: امتناع الشيء لوقوع غيره، فهذا في أن بمنزلة قولنا: كأن، ومصحح له، ومؤنس به، ورد على سيبويه ما ألزمه الخليل من أنه لو كان الأصل لا أن لما جاز زيدًا لن أضربه لامتناع جواز تقديم الصلة على الموصول، وحجاج الخليلي في هذا ما قدمنا ذكره؛ لأن الحرفين حدث لهما بالتركيب ما لم يكن لهما مع الإفراد.

انظر: (لسان العرب) لابن منظور، "اللام، والنون".

وقد رأى الفراء أن لن أصلها لا فأبدلوا من ألف لا نونا، وجحدوا بها المستقبل من الأفعال، ونصبوه بها.

انظر: (لسان العرب) لابن منظور.

وقد ذكر ابن فارس في كتابه (الصاحبي) أن لن تكون جوابًا لمثبتٍ أمرًا في الاستقبال، يقول: سيقوم زيد؛ فتقول أنت: لن يقوم.

ليس: فأما ليس؛ فذهب الخليل أيضًا إلى أنها مركبة على طريقة النحت، قال: وأصلها لا أيس؛ فطرحت الهمزة، وأُلزقت اللام بالياء، وذهب الفراء أيضًا إلى ما ذهب إليه الخليل، قال: أصل ليس: لا أيس، ودليل ذلك قول العرب: ائتني به من حيثُ أَيَسَ وليس، وجيء به من أيس وليس، أي: من حيث هو وليس هو. انظر: (لسان العرب) لابن منظور "اللام، والياء، والسين".

وذكر ابن فارس في (الصاحبي) أنَّ لَيْسَ نفي لفعل مستقبل، تقول: ليس يقوم، وقال: وزعم ناس أنها من حروف النسق نحو: ضربت عبد الله ليس زيدًا، وقام عبد الله ليس زيد، ومررت بعبد الله ليس بزيد، لا يجوز حذف الباء؛ لأنك لا تضمر المرور والباء، ولو قلت: ظننت زيدًا ليس عمروا قائما جاز، وتشهد بقول لبيد:

وإذا جوزيت قرضًا فاجزه ❖ إنما يجزى الفتى ليس الجمل

وقال: والبصريون يقولون لا يجوز العطف بليس، وهي لا تشبه من حروف العطف شيئًا، ألا ترى أنه يبتدأ بها ويضمر فيها، وأما بيت لبيد فقد ذكروا أن سيبويه رواه:

.... ❖ إنما يجزى الفتى غير الجمل

قال ابن فارس: قال البصريون: وخطأ رأيت زيدًا ليس عمروا؛ لأنه لا يكون -على تقديرهم- فعل بلا فاعل، وقال ابن فارس أيضًا: وكان الكسائي يقول: أجريت ليس في النسق مجرى لا، والكسائي إمام الكوفيين.

هلم: وأما هلم فرأى الفراء أن أصلها: هل، ضم إليها أم، وتأويل ذلك أن يقال: هل لك في كذا؛ أم -أي: اقصد وتعالى.

انظر: (الصاحبي) لابن فارس الصفحة التاسعة والسبعين بعد المائتين، وحين ضموا هل إلى أم؛ وجعلوهما حرفًا واحدًا أزالوا أم عن التصريف، وحولوا ضمة همزة أم إلى اللام، وأسقطوا الهمزة؛ فاتصلت الميم باللام.

انظر: (لسان العرب) لابن منظور الهاء، واللام، والميم.

ولم يرتض ابن سيده هذا الرأي، وقال: والدليل على فساد هذا القول، وفسالته أنه لا يخلو من أحدِ أَمْرَيْنِ: إما أن تكون هل بمعنى قَدْ، وهذا يدخل في الخبر، وإما أن تكون بمعنى الاستفهام، وليس لواحد متعلق بـ "هلم" ولا مدخل.

انظر: (المخصص).

ولكن الزبيدي ذكر نقلًا عن الفراء أن "هَلُمَّ" مركبة من هل التي للزجر، وأم - أي: اقصد- خففت الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن، وحذفت. انظر: (تاج العروس) الهاء واللام والميم.

وتابع المبرد الفراء حين قال: هلم كلمتان جعلتا كلمة واحدة، كأنهم أرادوا: هل -أي: أقبل- وأم -أي: اقصد.

انظر: (جمهرة اللغة) الجزء الثالث الصفحة الخامسة والسبعين بعد المائة.

ورأى الخليل، وسيبويه أن أصل هلم: لمَّ من قولهم: لمَّ الله شعثه -أي: جمعه- كأنه أراد: لم نفسك إلينا -أي: اقرب- و"ها" للتنبيه، وإنما حذفت ألفها بكثرة الاستعمال، وجعل اسما واحدًا.

انظر: (لسان العرب) لابن منظور "الهاء، واللام، والميم".

ويكأن: أما ويكأن فمعناها: ألم تر، وذهب الكسائي، وبعض النحويين إلى أنهما كلمتان، يريد: ويك، إنما أراد، ويلك؛ فحذف اللام، ويجعل أن مفتوحة

بفعل مضمر، كأنه قال: ويلك اعلم أن، وقد استشهد الفراء، وابن جني على أن العرب تحذف اللام من ويلك؛ لكثرتها في الكلام، واستعمال العرب إياها، بقول عنترة:

وَلَقَد شَفى نَفسي وَأَبرَأَ سُقمَها ❖ قيلُ الفَوارِسِ وَيكَ عَنتَرَ أَقدِمِ

انظر: (معاني القرآن) للفراء في آخر سورة القصص، وانظر أيضًا (الخصائص) لابن جني. وانظر (الصاحبي) لابن فارس.

وقد اعترض الفراء لإضمار العلم هنا فقال: ولم نجد العربَ تعمل الظن، والعلم بإضمار مضمر في أن، وذلك أنه يبطل إذا كان بين كلمتين، أو في آخر الكلمة؛ فلما أضمره جرى مجرى الترك، ألا ترى أنه لا يجوز في الابتداء أن تقول: يا هذا إنك قائم، تريد علمت، أو أعلم، أو ظننت، أو أظن.

أما الخليل وسيبويه؛ فقد ذهبا إلى أن وي منفصلة من كأن كقولك للرجل: أما ترى بين يديك، فقال: وي، ثم استأنف: كأن الله وكأن في معنى الظن والعلم، وفيها معنى التعجب، قال سيبويه: وسألت الخليل عن قوله تعالى: ﴿ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ [القصص: ٨٢] وعن قوله: ﴿ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ ﴾ [القصص: ٨٢] فزعم أنها مفصولة من كأن، والمعنى على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم، أو نبهوا فقيل لهم: أما يشبه أن يكون ذا عندكم هكذا، والله أعلم.

وأما المفسرون فقالوا: ألم تر أن الله، وقال القرشي -وهو زيد بن عمرو-:

سألَتَاني الطلاق أن رأَتَاني ❖ قلَّ مالي قد جِئْتُماني بنكر

ويْكَأَنَّ مَن يكن له نَشب يُحْبَب ❖ ومن يفتقرْ يَعِش عيش ضرِّ

وقد رأى ابن جني أن الرواية تحتمل التأويلين معا، كما رأى الفراء أن انفصال وي عن كأن وجه مستقيم.

هذا ومن الكلمات المركبة تركيب تلازم واتصال يربط الكلمتين لإيجاد ثالثة بلا إسقاط ولا حذف: هلا ؛ فهي مركبة -كما سبق- من هل، ولا، وكذا كأن ؛ فهي مركبة من: إن، وكاف التشبيه التي ألحقت بها ففتحت.

انظر: ابن فارس في كتابه (الصاحبي) الصفحة التاسعة والأربعين بعد المائتين.

وكذا من الكلمات المركبة كلا ؛ فهي مركبة من: لا، والكاف التي دخلت تشبيهًا عليه، ولم يرتض ابن فارس هذا الرأي، ورأى أن كلا كلمة موضوعة للردع والرد، ونفي دعوى مدع، وذلك على صورتها في التثقيل. انظر: (الصاحبي).

ومن الكلمات المركبة أيضًا مهما التي هي ما، وأدخلت عليها ما، وتكون إحداهما كالصلة كقوله جل ثناؤه: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا﴾ [الإسراء: ١١٠] فغُيِّرَ اللفظ.

انظر (الصاحبي) لابن فارس الصفحة السادسة والسبعين بعد المائتين.

وسأل سيبويه الخليل عن مهما فقال: هي ما أدخلت معها ما لغوا بمنزلتها مع متى إذا قلت: متى ما تأتني آتك، وبمنزلتها مع أن إذا قلت: إما تأتني آتك، وبمنزلتها مع أين كما قال ﷻ ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾ [النساء: ٧٨] وبمنزلتها مع أي إذا قلت: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠] ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظًا واحدًا ؛ فيقولوا: ما ما ؛ فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى، وقد يجوز أن يكون مه كـ"إذ" ضم إليها ما.

انظر: (الكتاب) لسيبويه الجزء الأول الصفحة الثالثة والثلاثين من طبعة بولاق.

وذكر الخليل أن ما الأولى هي ما الجزاء، والثانية زائدة لتأكيد الجزاء، مثل أينما، ومتى، وكيفما. راجع العين الجزء الثالث الصفحة الثامنة والخمسين بعد الثلاثمائة.

ورأى بعض المحدثين أن كثيرًا من الحروف، والأدوات، مثل: الآن، وليت، ومتى، وغير ذلك مما سبق قابل للرد إلى أصله بشرط اعتبار فعل النحت انظر: (الفلسفة اللغوية) لجورجي زيدان الصفحة الحادية والسبعين إلى الخامسة والثمانين.

ولم يرتض بعض المحدثين هذا الرأي، ورأى أن معظم هذه المفردات لم يظهر فيه النحت إلا عن طريق ظني يبدو فيه أحيانًا كثير من صروف التعسف والتحدي.

انظر: (فقه اللغة) للدكتور عبد الواحد وافي.

هذا والتراكيب التي تقوم على الاحتفاظ بجميع عناصر الكلمات الداخلة أمر نادر في لغتنا بخلاف اللغات الأخرى، مثل الألمانية التي يوجد فيها الكثير من تعدد المركبات. انظر: (الأصول في فقه العربية) للدكتور رمضان عبد التواب الصفحة الثانية والسبعين بعد المائتين.

اعتماد النحت طريقًا من طرق الاشتقاق:

لقد اختلف العلماء في اعتماد النحت طريقًا من طرق الاشتقاق على الوجه الآتي:

أولًا القدماء: يرى بعض العلماء القدماء الوقوف بالنحت عند ما ورد عن العرب؛ فقد قال أبو حيان على ما أورده السيوطي في (المزهر): وهذا الحكم لا يطرد، إنما يقال منه ما قالته العرب، والمحفوظ: عبشمي في عبد شمس، وعبدري في عبد الدار.

ويرى بعض آخر من القدماء اعتماد النحت مذهبًا في التصريف، ويدعون إلى الأخذ به، ومن هؤلاء: ابن مالك، والدماميني، وابن فارس -كما سيأتي.

ثانيًا العلماء المحدثون: وقد اختلفوا في ذلك أيضًا كما اختلف القدماء؛ فقد رأى بعضهم الوقوف بالنحت عند حد السماع، ورأى بعضهم اعتماد قياسيته، واطراده؛ إذ هو نوع من الاشتقاق، والحاجة إليه قائمة بهذا المعنى، وبهذا تتسع دائرة لغوية، أو منفذ لغوي من منافذ خلق المفردات الجديدة، ووضع المصطلحات العلمية؛ فينحتون: أفروأسيوي للمؤتمر الذي يضم شعوب أفريقيا، وأسيا، ويقولون: هندأوروبية لفصيلة اللغات الهندية الأوروبية، ويقولون أيضًا: كهروميكا للكهربائية الميكانيكية، ويقولون: إليكتروماتيك للإلكتروني الأوتوماتيكي، و: الأنجلومصرية للإنجليزية المصرية، إلى آخره.

ومن هذا الفريق طائفة من أعضاء المجمع اللغوي القاهري، وأفراد من الباحثين كعبد القادر المغربي، وساطع الحصري، وعبد الله أمين، وأمين الخولي، وغيرهم.

وفريق ثالث وقف موقفًا وسطًا بين الرأيين المتقدمين، ومعظم أنصار هذا الفريق من مجمع اللغة العربية في القاهرة؛ حيث أقر المجمع سنة ألف وثلاثمائة وثمان وستين من الهجرة، الموافق لسنة ألف وتسعمائة وثمان وأربعين من الميلاد؛ حيث أقره بقرار يقضي بجواز النحت عندما تكون هنالك ضرورة علمية.

انظر: مجلة مجمع اللغوي القاهري، الجزء السابع الصفحة الثامنة والخمسين بعد المائة، وانظر مجموعة قراراته الصفحة التاسعة، ثم أقره سنة ألف وثلاثمائة وتسع وثمانين من الهجرة الموافق لسنة ألف وتسعمائة وخمس وستين بقرار آخر يؤكد الأول؛ حيث يقضي بجواز أن ينحت من كلمتين، أو أكثر اسم، أو فعل عند الحاجة، على أن يراعى ما أمكن استخدام الأصلي من الحروف، دون الزوائد؛ فإن كان المنحوت اسما؛ اشترط أن يكون على وزن عربي، والوصف منه

بإضافة ياء النسب، وإن كان فعلًا كان على وزن "فعلل" أو "تفعلل" إلا إذا اقتضت غير ذلك الضرورة، وذلك جريًا على ما ورد من الكلمات المنحوتة.

انظر: (مجمع اللغة العربية في أصول اللغة) الجزء الأول، الصفحة التاسعة والأربعين.

وهذا القرار حكيم فيجيز النحت عندما تقضي الضرورة ذلك، ولا نسرف فيه إسرافا يضر بالعربية، ويغير من خصائصها وسماتها.

وبناء على هذه الخصائص؛ فنقبل أن يقال: أنفمي للصوت الذي يخرج من الأنف، والفم مع، ونرفض أن يقال: سفنجو للدلالة على السفينة الجوية.

نخلص من كل ما تقدم إلى أن النحت وسيلة من وسائل إبداع الألفاظ المطلوبة، ولكنه ليس الوسيلة الأولى، وإذا كان النحت نوعًا من الاشتقاق؛ فإن مرتبته في وسائل الوضع الاشتقاقي متأخرة.

التعريب

عناصر الدرس

معنـى التعريـب، واهتمـام العلمـاء بـه

معنى التعريب:

لقد فرَّق المجمع اللغوي القاهري بين المُعرب والدخيل فقصر المعرب على اللفظ الأجنبي الذي غيره العرب بالنقص، أو الزيادة، أو القلب، وقصر الدخيل على اللفظ الأجنبي الذي دخل العربية دون تغيير كالأكسجين، والتليفون.

وعلى الرغم من قِدَمِ هذين المصطلحين اللذين وُجِدَا مع بداية التصنيف المعجمي فإننا لا نلمح التفريق بينهما عند جمهرة علماء العربية، بل إن بعض العلماء أطلقهما معًا على بعض الكلمات الأعجمية -كما فعل الأزهري في (تهذيب اللغة)- وكما ذكر السيوطي أن المعرب يطلق عليه دخيل.

وإذا كان اللفظ الأعجمي أطلق ليحل محل المصطلحين -أعني: المعرب والدخيل- لعموميته، فإن لفظ دخيل أُطلق -أيضًا- ليشمل ما دخل إلى العربية من غيرها؛ سواء كان في عصر الاستشهاد أو بعده، وما غير، وما لم يغير، كما صَنَعَ شِهَابُ الدِّين الخفاجي المُتَوَفَّى سنة تسع وستين بعد الألف من الهجرة في كتابه (شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل).

كما أن بعض العلماء أخرج من الدخيل ما كان ساميًّا.

ومع هذا فإن الظاهرة لم تَعْدَم من يُعَنْون لها بالمعرب، أو التعريب، أو الإعراب، فنرى بعض العلماء، ومنهم: شهاب الدين الخفاجي يعرِّف التعريب بأنه نقل اللفظ من العجمية إلى العربية؛ حيث يقول -ما نصه-: اعلم أن التعريب نقل اللفظ من العجمية إلى العربية، والمشهور فيه "التعريب" وسماه سيبويه وغيره: إعرابًا وهو إمام العربية، فيقال حينئذ: معرَّب ومعرَب.

كما عرفه السيوطي فقال: المعرب هو ما استعمله العرب من الألفاظ الموضوعة لمعان في غير لغتها.

وهذان التعريفان وغيرهما لا يفرقان بين شقي الظاهرة -أعني: ما غيّر، وما لم يُغيَّر- ومع ذلك لا نعلم من القدماء من يقصر المعرب على ما دخل العربية وغيَّره العرب مثل: الزمخشري المتوفى سنة خمسمائة وثلاث وثمانين من الهجرة، فقد عرَّف "التعريب" بقوله: أنْ يجعل اللفظ عربيًّا بالتصرف فيه، وتغييره عن منهاجه، وإجرائه على أوجه الإعراب.

هذا وقد سماه -أي: سمى التعريب بعض المحدثين اقتراضًا لغويًّا- ليصدق على اقتراض الأصوات والألفاظ والقواعد، وكذا أطلق الاقتراض على كل ما يحدث فيه تأثُّر لغة بأخرى، والحق أن هذه التسمية غير دقيقة، وفيها تجوزٌ، فالشيء الذي تقترضه من صديقك إنما يترتب عليه أمران:

الأول: حرمان صاحبه من الانتفاع به.

والثاني: أنك ترده إليه مرة أخرى.

والاقتراض اللغوي ليس كذلك، فالكلمات المستعارة لا تَرْجع مرة أخرى، كما أن اللغة المستعارة منها لا تُحْرَم استخدام تلك الكلمات فكل من اللغتين يستعملها.

اهتمام العلماء بالتعريب:

لقد اهتم العلماء بالكلمات الأعجمية الواقعة في العربية؛ فبعضهم أفردها بالتصنيف والتأليف، من أمثال أبي منصور الجوالقي المتوفى سنة خمسمائة وأربعين من الهجرة، فقد أفرد الظاهرة في كتاب مستقل سماه (المعرَّب من الكلام

الأعجمي) واهتم بها أيضًا عبد الله بن محمد البشبيشي المتوفى سنة ثمانمائة وعشرين من الهجرة، أفرد الظاهرة في كتاب مستقل أيضًا سماه (التذييل والتكميل لما استعمل من اللفظ الدخيل) وكذا صنع أحمد بن كمال باشا التركي المتوفى سنة تسعمائة وأربعين من الهجرة في رسالته التي سماها (تحقيق تعريب الكلمة الأعجمية) وكذا صنع شهاب الدين الخفاجي المصري في كتابه (شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل) وأيضًا مصطفى المدني من علماء القرن الحادي عشر الهجري في المعرب والدخيل، وكذا صنع الدِّيشير في كتابه (الألفاظ الفارسية المعربة).

وبعض العلماء عالج الظاهرة أو تناولها في ثنايا كتبهم الجامعة، ومن أبرز الكتب -أعني: كتب اللغة التي عالجت الأعجمي بصفة عامة- (الكتاب) لسيبويه المتوفى سنة مائة وثمانين من الهجرة.

ومن أبرز كتب اللغة -أيضًا- التي عالجت الأعجمية بصفة عامة (الغريب المصنف) لأبي عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة مائتين وأربع وعشرين من الهجرة.

ومن الكتب أيضًا (أدب الكاتب) لابن قتيبة المتوفى سنة مائتين وست وسبعين من الهجرة، وأيضًا (فقه اللغة) للثعالبي المتوفى سنة أربعمائة وثلاثين من الهجرة؛ حيث عقد الباب التاسع والعشرين في ما يجري مجرى الموازنة بين العربية والفارسية من الصفحة الرابعة إلى السابعة بعد الثلاثمائة بتحقيق مصطفى السقا وآخرين، طبعة مصطفى البابي الحلبي، سنة ألف وثلاثمائة واثنتين وتسعين من الهجرة الموافق لسنة ألف وتسعمائة واثنتين وسبعين من الميلاد.

وكذا صنع ابن سيده في "المخصص" وهو من علماء القرن الخامس الهجري، فهو متوفى سنة أربعمائة وثمان وخمسين؛ حيث عقد عنوانًا في السفر الرابع عشر من

(المخصص) من الصفحة التاسعة والثلاثين إلى الصفحة الرابعة والأربعين في الطبعة الأميرية بعنوان "ما أُعُرِّبَ من الأسماء الأعجمية" وآخر عنوانه: "إِطْرَاد الإبدال في الفارسية" وكذا صنع في السفر السادس عشر في الصفحة التاسعة حيث قال: ومن نادر الأعجمية.

وكذا صنع السيوطي في (المزهر) وهو من علماء القرن العاشر، وهو متوفى سنة تسعمائة وإحدى عشرة؛ حيث عقد النوع التاسع عشر لمعرفة المعرب.

أما المحدثون فقد اهتموا بهذه الظاهرة أيضًا؛ سواء كانوا عربًا أو مستشرقين، وتمثلت عنايتهم بهذه الظاهرة في إعداد معاجم صغيرة، وفي دراسات لغوية مستقلة، أو في مجلات علمية، ومن أبرز الكتب المعجمية التي تخصصت في هذه الظاهرة (الألفاظ الفارسية المعربة) للمطران الديشير الكلداني وأيضًا (تفسير الألفاظ الدخيلة في اللغة العربية) للقس طوبيا العنيسي، ومن الدراسات التي عُنيت بهذه الظاهرة دراسة جاءت على هيئة رسالة للدكتوراة في كلية اللغة العربية بالقاهرة في قسم أصول اللغة بعنوان "المعرب والدخيل في اللغة العربية مع تحقيق الألفاظ الواردة في كتاب (المعرب) للجوالقي".

كما أعد دراسة تشبه الرسالة السابقة الدكتور مسعود بوبو بعنوان "أثر الدخيل على العربية الفصحى في عصر الاحتجاج" وهو من منشورات وزارة الثقافة في دمشق، سنة ألف وتسعمائة واثنتين وثمانين، وقد ذكر في مقدمة الكتاب بعض الأعمال المعجمية الاستشراقية التي عُنيت بقضية التبادل اللغوي للألفاظ بين العربية وبعض اللغات.

واهتم بالظاهرة -أيضًا- المفسرون، فقد عُنوا بها في كتبهم على قدر إيمانهم بوقوعها في القرآن الكريم، ومنهم ابن عباس المتوفى سنة ثمان وستين من الهجرة

في كتاب (غريب القرآن) المنسوب إليه، ومن أبرز من تعرض لها في مؤلف خاص السيوطي في كتابيه: (المهذب فيما وقع في القرآن الكريم من المعرب) والمتوكلي.

وكذا صنع الشيخ حمزة فتح الله الذي ألَّف في عام ألف وتسعمائة واثنتين رسالة في الكلمات غير العربية الواقعة في القرآن الكريم، واهتم بهذه الظاهرة -أيضًا- علماء الأحاديث والآثار على ما سيأتي توضيحه -إن شاء الله.

تاريخ التعريب ودواعيه، ومستوياته

تاريخ التعريب:

لا ريب أن نقل الألفاظ الأعجمية إلى العربية حدث منذ زمن بعيد، فقد اتصل أهلها بالأمم المجاورة للفرس والروم إلى جانب إخوانهم الساميين في العصر الجاهلي وبعد الإسلام، وزاد اتصالهم بعد انتشار هذا الدين الحنيف واتساع الدولة الإسلامية، وقد اشتمل أدب الجاهليين الذين اتصلوا بالمناذرة والغساسنة، أمثال: النابغة الذبياني، وعدي بن زيد، والأعشى، والحارث بن حلزة، وعمرو بن كلثوم، وطرفة بن العبد، وغيرهم، على عدد لا بأس به من الألفاظ الأعجمية.

دواعي التعريب:

أولًا: الضرورة والحاجة الملحة، كأسماء الحيوانات والنباتات التي تفد إلى العربية لأول مرة، وتتمثل تلك الضرورة حديثًا في المخترعات والاكتشافات الحديثة، وما اقترضته اللغة العربية لداعي الحاجة في العصر الإسلامي، قد كثر كثرة لا

تقارن بما اقترضته في الجاهلية من أسماء الزهور والطيور والثياب، وغير ذلك مما لا وجود له في الحياة العربية، ثم نما هذا الاقتراض عندما ازدهرت الحركة العلمية، واضطر العرب إلى نقل الفكر القديم إلى لغتهم، فألفوا بالعربية كتبًا في الحيوان والنبات، وحشدوا فيها قدرًا من الألفاظ الأعجمية، على نحو ما فعل الفارابي والرازي وابن سينا، وغيرهم.

ثانيًا: الرغبة في الافتخار وحب الظهور؛ إذ نسمع بعض المثقفين في الإذاعتين؛ المسموعة والمرئية قد حرصوا على بيان معرفتهم باللغات الأجنبية، فيدخلون في كلامهم مفردات منها.

ثالثا: إعجاب أمة بأخرى وذلك إحساسًا بتفوقها عليها، وقديمًا اقتبس الترك والفرس كلمات غير قليلة من العربية؛ إعجابًا بها وبأبنائها، وحديثًا يقتبس العلماء في فنون العلم المختلفة من اللغات الأجنبية -أيضًا- لهذا السبب.

رابعًا: خفة اللفظ المستعار، فقد يكون اللفظ الأعجمي أحيانًا أخف في النطق من اللفظ العربي للشيء نفسه، فيستعمل اللفظ الأعجمي حينئذ ويشيع، وذلك مثل المِسْكِ بدلًا من المشموم، والتوت بدلًا من الفرصاد.

مستويات التعريب:

يحدث الاقتراض عمومًا على مستوى الأصوات والكلمات والقواعد، وأكثر هذه المستويات الكلمات، وأقلها مستوى القواعد، فاللغة الفارسية مثلًا أخذت من العربية طريقة الجمع في مثل: "باغ" التي تجمع عربيًّا على "باغات" و"الباغ" هي الحديقة أو القصر، وعندما اتصلت الإنجليزية باللغات اللاتينية اقترضت منها بعض القواعد كطريقة الاشتقاق وغير ذلك، معنى هذا أن اللغات قد تستعير بعض القواعد، لكنه نادرٌ وقليل.

طريقـــــــة التعريـــــــب

لم تسلك الألفاظ الأعجمية المنقولة إلى العربية المناهج العربية على طريقة التعريب، وهي على أقسام ذكرها أبو حيان في كتابه (ارتشاف الضَّرَب)، ونقلها عنه السيوطي أيضًا في (المزهر) الجزء الأول، الصفحتين؛ التاسعة والستين والسبعين بعد المائتين، حين قال: الأسماء الأعجمية على ثلاثة أقسام؛ قسم غيَّرَته العرب، وألحقتْه بكلامها، فحكم أبنيته في اعتبار الأصلي والزائد والوزن حكم أبنية الأسماء العربي الوضع؛ نحو: درهم وبهرج، الدرهم ملحق بهرجع، وهو الأحمق، وبهرج بمعنى رديء، ملحق بسلهب، وهو الطويل، ثم قال: وقسم غيرته، ولم تلحقه بأبنية كلامها، فلا يعتبر فيه ما يُعتبر في القسم الذي قبله، نحو: آجُرّ وسِفْسِير الآجر، هو طبيخ الطين، والسفسير هو السمسار، وقسم تركوه غير مغيَّر فما لم يلحقوه بأبنية كلامهم، لم يعد منها، وما ألحقوه بها عُدّ منها.

مثال الأول: خراسان لا يثبت به فُعَالان، ومثال الثاني خرَّم ألحق بسلم وكركم ألحق بقمقم، الخرم هو نبات الشجر، والكركم نبْت قيل: هو الزعفران، أما القمقم هو الحلقوم، والحق أن هذه الأقسام الثلاثة ينتظمها اثنان؛ إما معرب، أو دخيل. والأول: يشمل الكلمات التي غيرها العرب؛ لتأخذ الصورة العربية، والآخر يشمل الكلمات التي لم تُغيَّر ولم تأخذ السمة العربية؛ سواء ألحق بالأبنية العربية مصادفة، أو لم يلحق.

وقد سلك العرب ضروبًا شتى في تعريب اللفظ الأجنبي -أعني: الأعجمي- وأشهرها ما يلي:

أولًا: تغيير بعض الحروف بالإبدال: لقد غيَّر العرب بعض الحروف لحاجة صوتية، ولغير حاجة، أما الإبدال الأول، فهو الإبدال اللازم، وذلك حين يتكون اللفظ الأعجمي من حروف لا توجد في العربية، وفي مثل هذه الحالة يصبح الإبدال لازمًا؛ لئلا يُدخلوا في كلامهم ما ليس من حروفهم، ومن أمثلة ذلك "الباء الفارسية" -المهموسة- وقد سماها سيبويه وابن دريد بالحرف الذي بين الباء والفاء، وسماها غيرهما بالباء المشبعة، وهذه الباء حُوِّلَتْ في العربية إلى باء مرة وفاء مرة أخرى مثل: بَرَنْد التي عربت إلى برند بالباء، وفرند بالفاء، والمعنى -معنى البرند- نسيج من الحرير "سادة" ومعناها -أيضًا- السهم أو السيف أو لمعانه، ومن الأمثلة أيضًا "فولاذ" التي عربت مرة بالباء -أي: بولاذ- وأخرى بالفاء -أي: فولاذ- ومعناها الحديد، أو مصاص الحديث المنقى من خبثه، ومما أُبْدِلَ -أيضًا- الجيم الفارسية المهموسة، فإنها صارت صادًا غالبا، نحو: "جانج" وهي آلة ذات أوتار، فقد غُيِّرَتْ إلى "صانج" وحُوِّلت الجيم -أعني: الجيم الفارسية أيضًا- إلى شين، نحو جارُو، فقد غُيرت إلى "شارو" و"صارو" ويطلق على طلاء من الكِلْسِ أو عامود من الرخام أو الأسمنت.

ومما أبدل -أيضًا- إبدالًا لازمًا الزاي الفارسية المجهورة، وهي الزاي المشمَّة شينًا نحو: "زون" التي صارت "زونًا" بمعنى صنم.

ومما أُبدل أيضًا الكاف الفارسية المشهورة، وهي تشبه الجيم القاهرية وقد أُبْدِلَتْ عند التعريب جيمًا مرة، وقافًا مرة أخرى، وقد تُعَرب الكلمة الواحدة بالحرفين نحو: "كربز" بمعنى المكار، أو المحتال، أو الحاذق، أو الشجاع، أو العالم، وقد صارت في العربية "جربز أو قربز" ومثال تحويلها إلى جيم "قامي" بمعنى "جاموسة" فقد صارت جاموسة وأيضًا "كوهر" بمعنى الحجر الكريم، فقد صارت "جوهر"

وقد تحولت الكاف إلى كاف عربية نحو: "كردان" بمعنى عنق حيث صارت "كردان".

أما الإبدال الآخر فهو الإبدال غير اللازم وذلك حين أبدلوا مكان الحرف الذي هو للعرب عربيًّا غيره - كما ذكر سيبويه.

فأبدلوا من الهمزة عينًا في "أربون" صارت "عربونًا" وأبدلوا من التاء طاء نحو: "تاج" صارت "طاجنًا"، وأبدلوا من الخاء حاء نحو: "خُبّ" التي صارت "حبًّا" وهو إناء للماء، وأبدلوا من السين صادًا نحو "سابون" صارت "صابونا".

و"سنجة" صارت "صنجة" بمعنى الميزان. وأبدلوا من الشين سينًا نحو "إشماعيل" التي صارت "إسماعيل" وأبدلوا من الكاف قافًا نحو: "كريان" التي صارت "قيروان" "انظر شفاء الغليل الصفحة العاشرة بعد المائتين" وسبب هذا الإبدال أن حروف العين والطاء والصاد والقاف حروف قوية، وهي أحب إلى العرب من نظائرها الضعيفة، وهم إلى الآن يفضلونها في الكلمات الدخيلة، فيقولون: "واشنطن وطوكيو".

ثانيًا: تغيير بناء الكلمة: قال سيبويه - في الجزء الثاني الصفحة الثانية والأربعين بعد الثلاثمائة - : لما أرادوا أن يُعربوه - يقصد: البناء الأعجمي - ألحقوه ببناء كلامهم، كما يلحقون الحروف بالحروف العربية، انتهى كلامه.

فقد غير العرب بعض الأبنية التي لا توافق الأبنية العربية، وذلك بتعديل البناء الأعجمي بحذف أو زيادة، أو بإبدال حركة أو ساكن بمتحرك، أو إبدال متحرك بساكن، فما أبدلوا فيه حركة بأخرى نحو: "هندام" وأصلها الفارسي "أندام" بمعنى شكل، أُبْدِلَتِ الهمزة هاءً، ثم أبدلت الفتحة كسرة، لعزة أو لندرة بناء فعلال في غير المضاعف، ونحو: "فُندق" وأصله الفارسي "فَنْدق" وقد ضموا أوله

لإلحاقه بفُعلل، ومما زادوا فيه حرفًا "هاوون" بمعنى المهراس، وأصله الفارسي "هاون" وليس في كلام العرب "فاعُل" بالضم، كما شددوا الأسماء الثنائية لإلحاقها بالثلاثي، نحو: "يم" التركية والفارسية التي تدل على المحيط.

ومما حذفوا منه حرفًا "بستان" بمعنى حديقة، وأصله الفارسي "بوستان" حذفوا منه الواو؛ لالتقاء الساكنين، ومما حركوا فيه الساكن "زَرَجُون" بمعنى شجر العنب بلغة أهل الطائف، أو لون الذهب، وأصله الفارسي بسكون الراء، "زرقون".

وألحقوه -أي: زرجون ألحقوه- بفعلول كحلزون، ومما سكنوا فيه المتحرك "الماس" وأصله الفارسي "أدماس" سُكِّنَتِ الدال لإلحاقه بأفعال، "الماس" حجر شفاف شديد اللمعان ذو ألوان، وهو أعظم الحجارة النفيسة قيمةً، وأشد الأجسام صلابة، يؤثر في جميعها، ولا يؤثر فيه جسم "راجع الألفاظ الأعجمية في رواية غريب الحديث.

وهناك ضروب أخرى من التغيير غير النوعين اللذين ذكرتهما، نحو إدخال أداة التعريف على اللفظ الأعجمي، ويُعْرب ويشتق منه، فَيُقَال -مثلًا-: دُرْهِمَتِ الخبازى –أي: صارت كالدرهم- ورجل مُدرهم. ويقال: "ألجم وتلجم" والفرس ملجم، وكل هذا مأخوذ من اللجام، وهو الحديدة في فم الفرس، ثم سمَّوها مع ما يتصل بها من سيور وآلة.

ضوابط معرفة الأعجمي، وموقف المجمع اللغوي

ضوابط معرفة الأعجمي:

لمعرفة الأعجمي من العربي لا بد من مراعاة أمرين:

الأول: لا بد من الإلمام بتاريخ الكلمة الأعجمية في لغتها الأصلية؛ حتى تُعرف الصيغة التي دخلت في العربية؛ إذ قد يتغير اللفظ الأعجمي نفسه في اللغة

الأعجمية، ومعظم الكلمات الفارسية التي دخلت إلى العربية، إنما هي من اللغة الفارسية الفهلوية التي كانت معاصرة للعصر الجاهلي، وتختلف الكلمات الفهلوية عن نظائرها الفارسية الحديثة في أمور؛ أهمها: وجود الكاف في أواخر بعض الألفاظ الفهلوية، ثم حُذفت في الفارسية الحديثة.

الأمر الآخر: لا بد من النظر إلى التغيرات التي تصيب الكلمة الدخيلة، وإلى ما يُحْذف من أصلها عند التعريب، فكثيرًا ما تُحذف من الدخيل حروف، وبخاصة ما يقع عند الطرف، نحو السين التي تقع في أواخر الأسماء اليونانية، وهي علامة الرفع؛ حيث تَثْبت في كلمات، وتسقط في أخرى، وقد وضع العلماء ضوابط تساعد على تمييز الكلمة العربية من الأعجمية، وتقوم هذه الضوابط على ما تتميز به الكلمة العربية من خصائص؛ في وزنها، وفي تجاور أصواتها، وتتابع مقاطعها، وصورتها، فلا تشتمل الكلمة العربية على "الجيم والصاد" معًا نحو: "الصولجان"، الصولجان أو الصولج -أيضًا، عصا معكوف طرفها، يضرب بها الفارس الكرةَ، ومنه صولجان الملك وهي عصا يحملها الملك ترمز لسلطانه، ويقابلها في العربية لفظ "المحجن" وهو كل معوج الرأس.

ومن الأمثلة أيضًا "الجَِصّ" بفتح الجيم وكسرها أيضًا، وهو من مواد البناء، ومن الأمثلة -أيضًا- الإجاص وهو شجر من الفصيلة الوردية، ثمره حلو لذيذ، يطلق في سوريا وفلسطين وسيناء على الكمثرى وشجرها، وكان يطلق في مصر على "البرقوق" وشجره.

ولا يجتمع في الكلمة العربية -أيضًا- جيم وقاف، مثال ذلك "المنجنيق" لآلة حربية، وهي آلة قديمة من آلات الحصار، كانت ترمى بها حجارة قديمة على الأسوار فتهدمها، ومثال آخر: الجوسق للقصر أو الحصن، ولا يجتمع في الكلمة

العربية "جيم وطاء" نحو: الطاجن، والطاجن صحفة من صحاف الطعام مستديرة عالية الجوانب، تتخذ من الفخار، وينضج فيها الطعام في الفرن، ولا يجتمع في الكلمة العربية "سين وذال" نحو: الساذج، والساذج هو الخالص غير المشوب، وغير المنقوش، فارسيته "ساذا"، ويقال: حجة ساذجة غير بالغة.

ولا تنتهي الكلمة العربية بدال وزاي نحو: "مهندز" ولا تبدأ الكلمة العربية بالنون والراء نحو: نرجس، والنرجس نبت من الرياحين، ومنه أنواع تزرع لجمال زهرها، ويتميز بطيب رائحته، وزهرة النرجس تُشَبَّهُ بها الأعين، الكلمة العربية الرباعية والخماسية تشتمل على حروف من حروف الذلاقة، وهي: الميم والراء والباء والنون والفاء واللام، وخلو الكلمة من حرف من تلك الحروف دليل على أعجميتها نحو: جوسق، وهو الحصن أو القصر -كما مر.

الكلمة العربية تُبنى على أوزان معروفة، وخروج أي كلمة عن هذه الأوزان دليل على أعجميتها، نحو خُرَاسَان؛ لأن وزن "فُعَالَان" غير عربي، و"إبريسم" أيضًا غير عربي؛ لأن وزن "إِفْعَيْعَل" لا يعد من أبنية الأسماء العربية، هذا وتفتقد الكلمة الأعجمية إلى أصل عربية تنتمي إليه، فتبدوا غريبة معزولة، كما يساعد على معرفة اللفظ الأعجمي نصّ العلماء عليه، وكان سيبويه، وأبو حاتم السجستاني، والأزهري والجوهري، وغيرهم يجيدون الفارسية، وكان الشيباني يعرف النبطية لأن أمه نبطية، وكان أبو حاتم السجستاني يتأكد من صحة الكلمات المعربة بسؤال الأجانب عنها؛ يقول عن "السِّجِلَّاطي" عرضته على روميةٍ، وقلت لها: ما هذا؟ فقالت: "سجلاطس" ومعناه: الياسمين، أو ضرب من الثياب.

وقد التزم ابن دريد، والأزهري، والجوهري، وابن منظور، والفيروزبادي بالإشارة إلى المعربات، وعقد بعض العلماء أبوابًا خاصة في معاجمها وفي كتبهم

للأعجمي، مثل: ابن دريد الذي عقد في الجمهرة بابًا بعنوان "باب ما تكلمت به العرب من كلام العجم حتى صارت كاللغة".

وكذلك صنع ابن قتيبة الذي عَقَدَ في (أدب الكاتب) بابًا بعنوان "ما تكلم به العرب من الكلام الأعجمي".

اللغات التي أخذت العربية منها

أشهر اللغات التي أخذت العربية منها قديمًا: الفارسية، واليونانية، واللاتينية، والسريانية، والعبرية، والحبشية والهندية.

الفارسية: لقد كَثُرَ الأخذ من اللغة الفارسية حتى صارت كلمة فارسي ترادف: الأعجمية، وكانت الفارسية المعاصرة للعصرين؛ الجاهلي وصدر الإسلام هي اللغة الفهلوية، وليست الفارسية الحديثة، وتختلف الفارسية الفهلوية عن الحديثة في أمور، أهمها ما يلي:

تنتهي بعض الكلمات الفهلوية بالكاف، وحُذفت هذه الكاف في الحديثة نحو: "ديباك" الفهلوية التي صارت "ديباه" في الحديثة ثم "ديباج" في العربية، وإذا حذفت الكاف الفهلوية وكانت بعد حركة قصيرة، فإن الفارسية الحديثة تضاف هاء لا تنطق؛ للإشارة إلى حركة الفتح الأخير بعد حذف الكاف، وليست بدلًا منها، نحو: "فرك" الفهلوية التي تحولت إلى "بره" في الحديثة، ثم "بَرَق" في العربية، بمعنى الحمل وهو الصغير من الضأن، وبرج في السماء من البروج الربيعية، معنى هذا أنه ينبغي أن نقارن بين العربية والفهلوية؛ كي نقف على التَّغَيُّرِ الصحيح الذي أصاب بعض الكلمات الأعجمية المعربة، تنتهي بعض

أسماء المواضع في الفهلوية بالغين وصارت في الحديثة زايًا، ولا تزال موجودة في صيغة النسبة، ومثال ذلك: الري، فالري أصله في الفهلوية "راغ" ثم حُوِّلَتْ في الحديثة إلى "راي" والنسبة إليها في الفهلوية "راغي" ثم صارت الغين زايا -أي: الرازيّ.

بعض الكلمات في الفهلوية تبدأ بالهاء، وقد حُذفت هذه الهاء في الحديثة نحو: "هَندام" الفهلوية التي حُولت إلى "آندام" في الحديثة ثم صارت "هِنداما" في العربية.

اليونانية: هي إحدى اللغات الهندية الأوربية، وموطنها الأصلي اليونان، ثم انتشرت في الشرق الأوسط بعد فتوحات الإسكندر الأكبر الواسعة سنة ٣٥٧ إلى ٣٢٤ قبل الميلاد، والتي أخضعت الشرق من مصر إلى جيحون للحكم اليوناني، وبعد موت الإسكندر قسم مستعمراته أربعة من قواته، أشهرهم "بطليموس" والتي كانت مصر نصيبه، و"سلقوس" التي كانت سوريا من نصيبه، وأسس الأخير المملكة السورية، وبنى مدينة جديدة؛ لتكون مقر حكومته، وسماها "أنطاكيا" باسم أبيه "أنطيوس" وكانت تلك المدينة الأولى من بين مراكز نشر الثقافة اليونانية، واستمر حكم السلوطيين لسوريا إلى العام الرابع والستين قبل الميلاد؛ حيث حكمها الرومان، وخلال القرون الثلاثة هذه كانت اللغة اليونانية لغة التعامل في سوريا وغيرها من البلاد الخاضعة لليونان.

وإبان الحكم الروماني أصبحت اللاتينية اللغة الرسمية، وبقيت اليونانية لغة التعامل -كما كانت من قبل- وفي عام ٣٢٣ نقل الإمبراطوري الروماني قسطنطين الكبير عاصمته من "روما" إلى "بيزنطة" وسميت "القسطنطينية" وسماها اليونان "روما الجديدة"؛ تمييزًا لها عن "روما" القديمة في إيطاليا، وقد اشتهر عند العرب اسم الروم على الإمبراطورية البيزنطية، وعلى سكانها من الأصلين؛ اليوناني والروماني.

أما اللغة الرومية -اسمًا للغة- فتطلق على اللغة اليونانية السائدة في بلاد الروم، غير أن اللغويين العرب أطلقوا اللغة الرومية على الكلمات المأخوذة من اللاتينية واليونانية -وإن كان إطلاقها على اليونانية البيزنطية هو الأكثر- والمعروف أن اللغتين متقاربتان، وتأثرت كل واحدة بالأخرى -وخاصة في "بيزنطة"- وكان تأثير اليونانية باللاتينية هو الأقوى، وأحيانًا يشير اللغويون العرب إلى كون الكلمة رومية بقولهم: إنها شاميةٌ. وأحيانًا يريدون بهذا أن الكلمة سريانية.

وقد دخلت في العربية عشرات من الكلمات اليونانية في العصر العباسي عن طريق ترجمة الكتب في الطب والفلك والفلسفة كـ"القولنج والبلغم والإستيرلاب والفلسفة والهيلوي... إلى آخره" وهي كلمات من اليونانية الكلاسيكية المدونة في الكتب، وليست من لغة التخاطب، ولم يرد كثير منها في المعاجم، ومعظم المصطلحات اليونانية التي وردت في كتب الطب والأدوية وغيرها لم يخضع لقواعد التعريب، وإنما نقلت من الكتب اليونانية إلى الكتب العربية، وَكُتِبَتْ بالحروف العربية، ولك أن تقرأ كتاب "مفاتيح العلوم" للخورازمي مثلًا؛ لتقف على صحة ما نقول.

ومن أمثلة ما أخذته العربية عن اليونانية "الأسطول والمنجنيق والدرهم والبطاقة والإيمان" وغيرها من ألفاظ السياسة والإدارة و"البقدونس والزيزفون والسقمونيا والمستيكا" وغيرها من الألفاظ المتصلة بالنباتات و"القولنج والترياق" وغيرهما من الألفاظ المتصلة بالأمراض "والهيلوي والناموس والفلسفة والطلسم والقانون والمغناطيس" وغيرها من الألفاظ المتصلة بالفلسفة و"القيراط والرطل والصابون" وغيرها من ألفاظ الصناعات والأدوات.

اللاتينية: اللاتينية من اللغات الهندية الأوربية، وموطنها الأصلي إيطاليا، وانقرضت، وحل محلها خمس لهجات صارت لغات مستقلة، هي: الإيطالية والرومانية والفرنسية والأسبانية والبرتغالية، كانت اللاتينية لغة الإدارة الرسمية في مستعمراتها المترامية الأطراف، وظلت سوريا مستعمرة رومانية منذ العام الرابع والستين قبل الميلاد إلى أن فَتَحَهَا المسلمون، وقد دخلت في العربية كلمات من اللاتينية عن طريق سوريا، وقد علمنا أن اللغويين العرب يقصدون بالكلمات الرومية ما دخل من اليونانية البيزنطية واللاتينية، ومن أمثلة ما أخذته العربية عن اللاتينية "البلاط والدينار والبطريق" الذي يطلق على القائد.

اللغات السريانية والعبرية والحبشية: يشير بعض اللغويين إلى الكلمة السريانية المعربة بقولهم: إنها من كلام أهل السواد، وهذا يرجع إلى أن السُّريانية سادت في العراق، ويقول الخوارزمي "في مفتاح العلوم في الصفحة ١٧ بعد المائة": السريانية لغة منسوبة إلى "قورس تنتان" وهي سواد العراق، ويحكم ابن دريد في مواضع كثيرة على الكلمات التي يتكلم بها أهل الشام، وليس لها أصل في العربية، بأنها سريانية، ويرجع هذا إلى أن أهل الشام دخل في عربيَّتهم كثير من السريانية، كما استعمل أهل العراق كثير من الألفاظ الفارسية، وقد تأثرت السريانية في اليونانية كثيرًا - وبخاصة فيما يتعلق بالمصطلحات المسيحية.

حتى إن رموز حركاتِها الثلاث مأخوذة عن الحروف اليونانية، ولذلك فإن كثيرًا من الألفاظ اليونانية دخلت العربية عن طريق السّريانية، وكذلك الأمر في الألفاظ العبرية مثال: ما يتصل بأسماء الأنبياء نحو: إسماعيل، وإسحاق، وإسرائيل، فهي تبدأ في العبرية بالياء المكسورة، وفي السريانية والعربية بالهمزة، ونحو "إلياس ويونس" فهما في العبرية بدون سين، وفي السريانية والعربية بالسين.

أما الحبشية فما دخل منها إلى العربية قليل -مثل العبرية- نحو: "الحواري والمنبر والمحراب والمصحف والمشكاة والنجاشي".

أخيرًا اللغة الهندية: تعد الكلمات التي أشار العلماء إلى دخولها أو تعريبها من الهند قليلة جدًّا نحو: فوطة -والفوطة ثوب قصير غليظ يُتَّخذ مِئْزرًا، كان يجلب من السند- ومثال ذلك -أيضًا- الساج لنوع من الشجر يعظم جدًّا، ويذهب؛ طولًا وعرضًا، وله ورق كبير، ومن الأمثلة -أيضًا- الزبط لجيل من الناس في الهند، معرب "جبت" بالتاء، ومن الأمثلة الهندية أيضًا البهتة لضرب من الطعام، وهو عبارة عن أرز يطبخ باللبن والسمن، هنديته "بهتًّا".

وبعض الكلمات الفارسية التي دخلت إلى العربية أصلها: هندي، ويرى بعض العلماء أن كلمة "الهند" تطلق في السريانية على جنوب الجزيرة والحبشة، ولذلك حكم بعض العلماء على أن "المشكاة" هندية مع أنها حبشية، وحكم بعضهم على أن "طوبى" هندية، مع أنه قيلَ بأنها حبشية.

وقــوع الأعجمــي في القــرآن والحــديث والــشعر

وقوع الأعجمي في القرآن:

لقد اختلف العلماء في عدد من الألفاظ القرآنية، ما بين مؤيِّدٍ لعربيتها، ومؤيد لأعجميتها، وثالث يجمع بين الرأيَيْن. وهذا العدد يتجاوز المائة بقليل، وهو عدد قليل بالنسبة إلى كلمات القرآن الكريم -التي تبلغ ٧٧٠٠٠ كلمة وتسعمائة وأربع وثلاثين.

وفيما يلي تفصيل لهذه الآراء الثلاثة:

الفريق الأول: يرى نفر من العلماء عدم وقوع المعرب في القرآن الكريم، ومن هؤلاء في القديم الإمام الشافعي، وابن جرير الطبري، وأبو عبيدة بن المثنى، ومن هذا الفريق -أيضًا- في الحديث الشيخ أحمد محمد شاكر، والدكتور عبد العال سالم، وقد تمسك هذا الفريق ببعض الأمور، منها: الآيات القرآنية التي تعبِّر عن عربية القرآن الكريم مثل قوله تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]، ومثل قوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [فُصِّلَت: ٣].

وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٢ - ١٩٥] وأيضًا قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ﴾ [النحل: ١٠٣].

ولذلك يقول أبو عبيد بن المثنى: فمن زعم أن في القرآن غير العربية فقد أعظم القول، ومن زعم أن "كذا" بالنَّبَطِيَّة فقد أكبر القول.

ورأى ابن فارس أنه لو كان في القرآن الكريم من غير لغة العرب شيء لتوهم متوهم أن العرب إنما عجزت عن الإتيان بمثله؛ لأنه أتى بلغاتٍ لا يعرفونها، ورأى ابن عباس والشافعي وأبو عبيدة أن ما جاء في القرآن من ألفاظ أعجمية من توارد اللغات، فتكلمت بها العرب والفرس والحبشة بلفظ واحد.

وذهب الشيخ أحمد شاكر إلى أبعد من هذا حين رأى أن تلك الألفاظ المختلَف في عربيتها إنما هي عربية الأصل، ونُقِلَت إلى غير العرب، وبنى رأيه هذا على قدم العربية، وأولويتها، وأفضليتها على سائر اللغات بسعتها وكثرة ألفاظها، ولا يحيط بها إلا نبي -كما يقول الشافعي.

الفريق الثاني: يرى وقوع المعرب في القرآن الكريم ومن هؤلاء: ابن عباس، وسعيد بن جبير، وابن جني، والسيوطي وغيرهم، وقد استندوا إلى أمور منها: وقوع الأعلام الأعجمية في القرآن الكريم، وهو وقوع سلَّم به الفريق الأول، ومنهم: الشيخ أحمد شاكر نفسه، وإذا اتُّفِقَ على وقوع الأعلام فلا مانع من وقوع غيرها من الأجناس.

يقول السيوطي: وأقوى ما رأيته للوقوع وهو اختياري -كما يقول- ما أخرجه ابن جرير بسند صحيح عن أبي ميسرة التابعي الجليل، قال: في القرآن من كل لسان، ورُوِيَ مثله عن سعيد بن جبير، ثم قال: فهذه إشارة إلى أن حكمة وقوع هذه الألفاظ في القرآن أنه حَوَى علومَ الأوَّلِينَ والآخرينَ، ونبأ كل شيء، فلا بد أن تقع فيه الإشارة إلى أنواع اللغات والألسن؛ ليتم إحاطته بكل شيء، فاختير لها من كل لغة أعذبها، وأخفها، وأكثرها استعمالًا للعرب، انتهى كلامه.

وقد ساق السيوطي ١١٧ معربًا، وقال: هذا ما وقفتُ عليه من الألفاظ المعربة في القرآن بعد الفحص الشديد سنين، ولم تجتمع قبلُ في كتاب قبل هذا، ومن تلك الألفاظ التي ذكرها: "الأَبّ، والإستبرق، والأسباط، وتنّور، والجبت، وجهنم، والحواريون، ودينار، وسجيل، وسلسبيل، وسندس، وسنين، وسناء، وقراطيس، وقسطاس، وقسورة، وقنطار، ومشاكاة، ومقاليد".

الفريق الثالث: حسم هذا الفريق الموقفَ، وفض النزاع على أساس التوفيق بين الرأيين السابقين -أعني: بين المنكرين والمثبتين- فالذي يقول بوجود كلمات أعجمية في القرآن الكريم صادق؛ لأنه على الرغم من استعمال القرآن الكريم لها، فإنها من أَصْلٍ أعجمي، والذي يُنْكِر وجودها فيه صادقٌ كذلك؛ لأن هذه الكلمات قد أخذت الصيغة العربية، وأصبحت عربيةً في كل خصائصها، وبذلك

ينتهي الخلاف، ومن أنصار هذا الفريق في القديم: أبو عبيد القاسم بن سلام، وابن جرير، والجواليقي، وابن الجوزي، وفي الحديث: الشيخ عبد القادر المغربي، وهذا نص الشيخ أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه (غريب الحديث).

يقول: وقد سمعت أبو عبيدة يقول: من زعم أن في القرآن ألسُنًا سوى العربية فقد أعظم على الله القول، واحتج بقوله تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ [الزُّخرُف: ٣].

وقد روي عن ابن عباس ومجاهد وعكرمة وغيرهم في أحرف كثيرة أنها من غير لسان العرب، مثل: "سجيل، والمشكاة، واليم، والطور، وأباريق، وإستبرق" وغير ذلك، فهؤلاء أعلم بالتأويل من أبي عبيدة، ولكنهم ذهبوا إلى مذهب، وذهب هذا إلى غيره، وكلاهما مصيب -إن شاء الله- وذلك أن أصل هذه الحروف بغير لسان العرب في الأصل.

فقال أولئك على الأصل، ثم لفظت به العرب بألسنتها، فعربتها، فصار عربيًّا بتعريبها إياه، فهي عربية في هذه الحال، أعجمية الأصل، فهذا القول يُصَدِّق الفريقين جميعًا، انتهى كلامه.

وقوع الأعجمي في الحديث والشعر:

العنصر الرابع: وقوعه في الحديث النبوي الشريف وآثار الصحابة والتابعين:

لقد وقعت ألفاظ أعجمية في الأحاديث والآثار.

ففي الحديث المروي عن أبي هريرة قال: ((هجر النبي ﷺ فهجرت فصليت ثم جلست فالتفت إليَّ النبي ﷺ فقال: أشكمت درد؟ قلت: نعم يا رسول الله، قال: قم فصلِّ، فإن في الصلاة شفاء)) هذا لفظ ابن ماجه كما ذكر المعنى العربي المقابل للفظ الفارسي.

فمعنى "أشكمت درد" أي: تشتكي بطنك؟.

وقول الله ﷻ: ﴿ وَٱخۡتِلَٰفُ أَلۡسِنَتِكُمۡ وَأَلۡوَٰنِكُمۡ ﴾ [الروم: ٢٢] وقال: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ ﴾ [إبراهيم: ٤]

وذكر فيه ثلاثة أحاديث:

اشتمل الأول على لفظ "السور" الفارسي، والثاني على لفظ "سنا" الحبشي والثالث على لفظ "كيخ" الفارسي.

وقد عقب ابن حجر على عنوان البخاري قائلًا: كأنه -أي: رسول الله ﷺ- أُرْسِل إلى الأمم كلها على اختلاف ألسنتهم، فجميع الأمم قومه بالنسبة إلى عموم رسالته، فاقتضى أن يعرف ألسنتهم؛ ليفهم عنهم، ويفهموا عنه، ويحتمل أن يقال: لا يستلزم ذلك نطقه بجميع الألسنة لإمكان الترجمان الموثوق به عندهم.

أما سبب وقوع الأعجمي المعرب في الحديث والأثر أن النبي ﷺ كان يعرف الألسنة للسبب الذي ذكره البخاري، هو أن الله أرسله إلى الأمم كلها على اختلاف ألسنتهم، فجميع الأمم قومه بالنسبة إلى عموم رسالته، فاقتضى أن يعرف ألسنتهم؛ ليفهم عنهم، ويفهموا عنه.

ومن أهم أسباب وقوع الأعجمي المعرب في الحديث النبوي -أيضًا- أن الحديث النبوي يجوز روايته بالمعنى، ويجوز أن يروى من الأعاجم، أو يروى لهم والأمر يستلزم أن توضح الكلمة العربية أحيانًا بما يقابلها في الفارسية؛ بغية الإيضاح والإفهام، إذ قد تحصل الإبانة أحيانًا بكلمة أعجمية معروفة للمستمع أكثر مما تحصل بكلمة عربية غير معروفة.

ومن الأسباب -أيضًا- ما يقع استملاحًا أو تلطفًا نحو ما جاء في الحديث الذي أخرجه ابن ماجه في مرض أبو هريرة -والذي ذكرته آنفًا- ونحو ما جاء في الحديث الذي يشير إلى: أنه ﷺ كسا أم خالد خميصة، وقال: سنا أو سنه بمعنى حسن، ونص الحديث: ((قالت أم خالد بنت خالد بن سعيد العاص: قدمت من أرض الحبشة -وأنا جويرية- فكساني الرسول الله ﷺ خميصة لها أعلام، فجعل رسول الله ﷺ يمسح الأعلام بيده ويقول: سنا سنا)) ذكر ابن الأسير نحو هذه الرواية في كتابه النهاية السين والنون الألف الجزء الثاني الصفحة الخامسة عشرة بعد الأربعمائة، وأخرج الرواية البخاري.

وكل صورة تمثل لغة، وهي كلمة حبشية بمعنى الحسن -كما ذكر البخاري عن الحميدي وكما ذكر ابن الأسير وابن منظور والجواليقي والخفاجي.

موقف المجمع اللغوي:

ناقش المجمع القاهري قضية التعريب، ووقف منه موقف المتشدد، وقد خرج من مناقشته بقرار حكيم عندما قيد التعريب بالحاجة إليه، واشترط في اللجوء إليه وجود الضرورة، وعلى أن يكون على طريقة العرب في تعريبهم.

إنه قرار يجمع بين الحرص على الأصالة العربية والحرص على الوفاء بمطالب العصر الذي نشطت فيه الحركة العلمية نشاطًا لم تعهده الإنسانية من قبل.

فالعلوم تتقدم في العصر الحديث بخطوات واسعة، وربما لا نستطيع إحياء كلمات عربية قديمة للتعبير عن مصطلحات العلوم -التي هي مشتركة في معظم لغات العالم والتي لا يملك الباحث العربي الاستغناء عنها.

القلب والإبدال

عناصر الدرس

القلب المكاني: تعريفه، واهتمام العلماء به، وعلاقته بالاشتقاق، وسببه وأثره في اللغة

القلب والإبدال: تعريفه، وتسميته:

يقصد بالقلب هنا: تقديم بعض حروف الكلمة على بعض مع الاتحاد في الحروف وفي المعنى، مثل: جذب وجبذ، ويئس وأيس، واكفهر واكرهف، واضمحل وامضحل، اكفهر الرجل أي: عبّس، ومنه: اكفهر الليل اشتد ظلامه، وأيضًا اكفهر النجم ظهر ضوؤه في شدة الظلمة، واضمحل أي ضعف وانحل شيئًا فشيئًا حتى تلاشى، ومنه: اضمحل السحاب انقشع.

ويقع هذا القلب في المعتل والمهموز كثيرًا، وقد سمي هذا القلب قلبًا مكانيًّا، وعالجه بعض العلماء، ومنهم: ابن جني، حيث عقد له بابًا في كتابه (الخصائص) بعنوان باب "الأصلين يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير".

ورأى بعض الباحثين تسمية هذه الظاهرة تبادلًا مكانيًّا؛ لأن تسميتها بالقلب تلتبس بقلب الحروف إلى حرف آخر -الذي هو نوع من الإعلال.

علاقة القلب بالاشتقاق:

هذه الظاهرة تشبه الاشتقاق الكبير في أن كلًّا منهما أخذ كلمة من أخرى بوساطة التغير في مكان الحروف؛ ولذا يسمى الاشتقاق الأكبر أو الكبير قلبًا لغويًّا؛ ليتميز عن هذا القلب المكاني، ولكنهما يختلفان في أمرين:

الأول: أن الاشتقاق الكبير تتسع دائرة التبادل فيه لتشمل ألفاظ تقلبات المادة الستة، بخلاف القلب الذي يقف فيه التبادل عند لفظين فقط من ألفاظ المادة.

الأمر الآخر: أن دلالة الاشتقاق الكبير هي دلالة عامة، تدرك بالحيلة والتلطف، وتتصيد من معاني ألفاظ المواد الستة الواردة، بخلاف دلالة القلب فموقوفة على السماع، فهي مستفادة بالوضع من أصحاب اللغة في استعمالهم.

اهتمام العلماء بالقلب المكاني:

لقد اهتم بهذا القلب كثير من العلماء، منهم: ابن السكيت، وابن درستويه؛ حيث أفرد له ابن السكيت كتابًا يثبته، وأفرد له ابن درستويه كتابًا يبطله، كما اهتم به الأصمعي، وأبو عبيد في (الغريب المصنف)، وثعلب في (أماليه) وابن الأعرابي في (نوادره) وابن دريد في (جمهرته) والزجاجي في شرحه (أدب الكاتب) لابن قتيبة، والفارابي في (ديوان الأدب)، وابن جني وابن فارس والجوهري والسيوطي وغير ذلك كثير.

سبب القلب وأثره في اللغة:

لقد أرجعه بعض العلماء إلى سبب ذهني، وأرجعه بعضهم إلى تزاحم حروف الكلمة على اللسان وتسابقها.

وأيا كان السبب في نشأة هذا القلب فإنه يعد طريقًا من طرق تنمية الثروة اللغوية في العربية، وذلك بما يعطيها سعة في التعبير، ومرونة فيه، كما يخدم في ميدان الأدب والشعر.

وقد رأى بعض العلماء: أن هذا القلب ليس له من عمل في النمو اللغوي، والتزيّد الكلمي.

وترجع أمثلته الكثيرة التي يسوقها اللغويون إلى ما قبل عهد الاستقرار اللغوي، ثم تناقصت بعد هذا العهد على ألسنة العرب.

والحقيقة: أن القلب يمد اللغة بألفاظ جديدة؛ لتعبر عن معنًى ليس بجديد، ولكن لتعبر عن معنًى له لفظ آخر بصورة أخرى؛ لذا عده بعض الباحثين لونًا من الترادف، ولكنه سمي قلبًا؛ لأنه حدث بسبب اختلاف اللفظين في ترتيب الحروف دون الحروف نفسها.

موقف العلماء من القلب المكاني، وأمثلته من الحديث والأثر والشعر

موقف العلماء من القلب المكاني:

لقد ظهرت ثلاثة اتجاهات في القديم بصدد هذا القلب المكاني:

الاتجاه الأول: اعترف جمهور اللغويين -وبخاصة الكوفيون- بهذا القلب، وأنه سنة من سنن العربية.

الاتجاه الثاني: أنكره بعض اللغويين، وأرجعوه إلى اختلاف اللهجات من أمثال أبي عبيد وابن درستويه، حيث أرجعا الكلمات التي قيل فيها بالقلب إلى اختلاف اللهجات، فقبيلةٌ تنطق -مثلًا- اكفهر وأخرى تنطق اكرهف، وهكذا ما نراه في المعاجم العربية.

الاتجاه الثالث: وقف أنصاره موقفًا وسطًا، فليس كل كلمتين اختلف في ترتيب حروفهما من باب القلب، فقد تكون كل منهما أصلًا قائمًا بنفسه، وقد تكون إحداهما مقلوبة عن الأخرى، ومقياس الأصالة والفرعية هنا كما أوضحه ابن جني قائم على كثرة التصرف والاستعمال، فإذا كان كلٌّ من الكلمتين مستعملًا ومتصرفًا تصرفًا كاملًا حكمنا بأصالة كل منهما، مثل: جبذ وجذب، فليس أحدهما مقلوبًا عن الآخر، فكل منهما يأتي منه المضارع والمصدر واسم الفاعل

واسم المفعول، وإذا كان أحد اللفظين متصرفًا تصرفًا كاملًا حكمنا عليه بالأصالة تجاه الآخر غير المساوي له في التصرف، مثل: يئس وأيس، فالأول هو الأصل لوجود مصدر له وهو اليأس، والثاني هو الفرع حيث لا مصدر له.

ورأى بعض الباحثين المحدثين: أن اختلاف ترتيب الحروف إنما هو قلب ثم تنوسي، وبدا لنا أنه اختلاف لغات.

هذا والقلب المكاني مع كثرة أمثلته سماعي، لا يقاس على ما ورد منه اكتفاءً بمخصبات اللغة الأخرى.

أمثلة للقلب المكاني من الحديث والأثر والشعر:

المثال الأول: تفئة وتئفة أو تفيئة وتئيفة.

في الحديث: "دخل عمر فكلم رسول الله ﷺ ثم دخل أبو بكر على تفئة ذلك" أخرجه الخطابي في (غريب الحديث). انظر الجزء الأول الصفحة الخامسة والسبعين بعد الأربعمائة.

قال ابن الأثير: أي على أثره، قال: وفيه لغة أخرى: "على تئفة ذلك" بتقديم الياء على الفاء، الياء التي صارت همزة، قال: والتاء فيه زائدة على أنها "تفعلة"، وقال الزمخشري: لو كانت "تفعلة" لكانت على وزن تهيئة، فهي إذن: لولا القلب "فعيلة" لأجل الإعلال ولامها همزة.

وأيضًا: ذكر الرواية مرة أخرى في الفاء والياء والهمزة.

وقد ذكر الخطابي الصورتين -أي: تفئة وتئفة- واللفظ -كما قلت- يذكر أيضًا فيه صورتان: تفيئة وتئيفة، والمعنى في الكل واحد، وهو الإثر أو الأثر.

المثال الثاني: جذب وجبذ.

في الحديث: ((فجذبني رجل من خلفي)) أخرجه البخاري عن أنس في اللباس باب "البرود والحبرة والشملة"، وابن الأثير (في جامع الأصول) الجزء الحادي عشر الصفحة الخامسة والخمسين بعد المائتين.

ونص البخاري: قال أنس: ((كنت أمشي مع رسول الله ﷺ وعليه برد نجراني غليظ الحاشية، فأدركه أعرابي فجبذه جبذة شديدة حتى نظرت إلى صفحة عاتق رسول الله ﷺ قد أثرت بها حاشية البرد من شدة جبذته، قال: يا محمد مر لي من مال الله الذي عندك، فالتفت رسول الله ﷺ إليه، وضحك ثم أمر له بعطاء)) قال ابن الأثير في نهايته الجيم والباء والذال، انظر الجزء الأول الصفحة الخامسة والثلاثين بعد المائتين، الجبذ لغة الجذب، وقيل: هو مقلوب وقد تكرر ذكره في الحديث، انتهى كلامه. المثال الثالث: أطيب وأيطب.

في الحديث: ((عليكم بالأسود منه فإنه أيطبه)) أخرجه البخاري في الأطعمة، ومسلم في الأشربة، والنسائي عن جابر بن عبد الله، قال: ((كنا مع رسول الله ﷺ بمر الظهران -هو موضع على مرحلة من مكة- نجني الكباث -والكباث بفتح الكاف هو النضيج من ثمر الأراك، وهو فويق حب الكزبرة في القدر- فقال: عليكم بالأسود منه فإنه أطيبه، قالوا: أكنت ترعى الغنم؟ قال: وهل من نبي إلا وقد رعاها؟)). قال ابن الأثير: هي لغة صحيحة فصيحة في أطيبه، أي أيطبه لغة صحيحة فصيحة في أطيبه، كجذب وجبذ.

المثال الرابع: العائرة والياعرة.

في حديث ابن عمر: ((مثل المنافق كالشاة الياعرة بين الغنمين)) قال ابن الأثير: هكذا جاء في مسند أحمد.

انظر (مسند أحمد) الجزء الثاني الصفحات: السابعة والأربعين، والثامنة والثمانين، والثالثة والأربعين بعد المائة. وأخرجه مسلم في "المنافقين" الجزء الرابع، الصفحة السادسة والأربعين بعد المائة، والنسائي في "الإيمان" الجزء الثامن الصفحة الرابعة والعشرين بعد المائة، والدارمي الصفحة الحادية والثلاثين، والخطابي في (غريب الحديث) الجزء الأول، الصفحتين: الثمانين والحادية والثمانين بعد الأربعمائة، وذكر الصورتين، وأخرج رواية "الياعرة" عبد الرازق في (المصنف) انظر الحادي عشر، الصفحة السادسة والثلاثين بعد الأربعمائة.

قال ابن الأثير: هكذا جاء في (مسند أحمد) فيحتمل أن يكون من "اليعار" الصوت، ويحتمل أن يكون من المقلوب؛ لأن الرواية العائرة وهي التي تذهب كذا وكذا.

ونلاحظ: أن ابن الأثير لم يلتزم نهجًا واحدًا تجاه هذه الأمثلة، فمرة يردها إلى اختلاف اللهجات، كما في "تفئة وتئفة" و"أطيب وأيطب"، ومرة يقول بالقولين معًا -القلب واختلاف اللهجات- كما في "جذب وجبذ"، ومرة ثالثة يبني قوله على الاحتمال كما في ياعرة وعائرة.

أمثلة أخرى اشتملت على القلب في الشعر:

المثال الأول: رأى وراء.

قال كثير عزة:

وكل خليل راءني فهو قائل ❖ من أجلك هذا هامة اليوم أو غدا

البيت من الطويل، والهامة الصدى، وهي من طيور الليل، وكانت العرب تزعم أن روح القتيل تخرج فيصير هامة، إذا لم يدرك بثأره، فيصيح على قبره:

اسقوني اسقوني ؛ حتى يثأر له. وهذا مثل يراد به تحريض ولي القتيل على طلب ثأره، فجعله جهلة الأعراب حقيقة، واشتمل البيت على الفعل "راء" وهو مقلوب عن "رأى".

المثال الثاني : "ساء وسأى".

قال كعب بن مالك :

لقد لقيت قريظة ما سآها ❖ وحل بدارهم ذل ذليل

البيت من الوافر، وقد اشتمل البيت على الفعل "سأى"، وهو مقلوب عن ساء.

المثال الثالث : "شائك وشاكي".

قال طريف بن تميم العنبري :

أو كلما وردت عكاظ قبيلة ❖ بعثوا إليّ عريفهم يتوسم

فتعرفوني إنني أنا ذاكم ❖ شاك سلاحي في الحوادث معلم

"معلم" بزنة اسم الفاعل أو المفعول من أعلم نفسه في الحرب بعلامة إعلامًا بشجاعته، والبيت من الكامل، يقال : رجل شائك السلاح قوي التسلح، وقد اشتمل شعر العنبري هنا على الصورة الأخرى، وهي "شاك"، فهي مقلوبة عن "شائك".

المثال الرابع الشائع والشاعي.

قال الأجدع بن مالك :

وكأن أولاها كعاب مقامر ❖ ضربت على شذن فهن شواعي

كعاب المقامر رءوس العظام التي يلعب بها، والشذن الغليظ من الأرض، والمعنى : كأن أولى الخيل المغيرة قداح مقامر ضرب بها على غليظ من الأرض

فتناثرت، والبيت من الكامل، يقال: شعا الشيء يشعو شعوًا انتشر وتفرق، ويقال: شاع انتشر، واسم الفاعل من شاع شائع، وقد اشتمل شعر الأجدع على الصورة الأخرى من الشائع، وهو الشاعي، وجمع الشاعي على شواعي.

المثال الخامس: صواعق وصواقع.

قال شاعر تميمي:

ألم تر أن المجرمين أصابهم صواقع ❖ لا بل هن فوق الصواقع

اشتمل البيت على الصواقع، وهي مقلوبة عن الصواعق؛ حيث يقال: "صاعقة" على الأصل، و"صاقعة" على القلب.

المثال السادس: قال الراجز في وصف البردي:

في أيكة فلا هو الضحي ❖ ولا يلوح نبته الشتي

.... ❖ لاث به الأشاء العبري

البردي: نبات يعمل منه الحصر، والأيكة: الشجر الملتف، الضحي: البارز للشمس، والأشاء: صغار النخل واحدتها أشاءة، والعبري: السدر الذي ينبت على شطوط الأنهار، اشتمل الرجز على اسم الفاعل "لاث"، والأصل لاث يلوث فهو لائث، يقال: لاث الشجر والنبات فهو لائث ولاثٍ، أي: لبس بعضه بعضًا وتنغم، فأما لائث فعلى وجهه على الأصل، وأما لاثٍ فمقلوب عن لائث.

ومثله جرف "هار وهائر" على القلب، ومثله "عاث وعثا" و"قاف وقفا" راجع (لسان العرب) لابن منظور اللام والواو والثاء.

والمتأمل في أمثلة القلب الواردة في هذه الشواهد الشعرية يرى: أن لام الكلمة قدمت على عينها، "فراء" مقلوب عن "رأى"، و"سأى" مقلوب عن "ساء"،

و"شاكي" مقلوب عن "شائك"، و"شواعي" مقلوب عن "شوائع"، و"لاث" مقلوب عن "لائث".

أما إن تأملنا قول الشاعر:

إذا قام قوم يأسلون مليكهم عطاءً ❖ فدهماء الذي أنا سائله

الدهماء: جماعة الناس وكثرتهم، إن تأملت في هذا البيت تجد: أنه اشتمل على الفعل "يأسل"، و"يأسل" مقلوب عن "يسأل"، وهو من تقديم عين الكلمة على فائها.

وأما قول القطامي:

ما اعتاد حب سليمى حين معتادِ ❖ ولا تقضّى بواقي دينها الطادي

فإن البيت اشتمل على لفظ "الطادي" وهو مقلوب عن "الواطد" و"الواطد" اسم فاعل من وطد يطد إذا ثبت، والصورة المقلوبة عن "الواطد" هو "الطادي" التي وردت في البيت فهو من تأخير الفاء عن اللام، وقول القطامي: تقضى أي: تأدى، أي: لم يأتِ حب سليمى في ميعاده، ولم تؤدِ ما عليها من ديون الوصل والعطاء.

وأما نحو "بعكره" بالسيف إذا ضربه وقطعه فهو مقلوب عن "كعبره" فهو إذن: من تقديم اللام على العين، وتأخير الفاء عنها.

وأما نحو: "رعملي" المقلوب عن لعمري. وأيضًا "أشياء" المقلوب عن "شيآء" بوزن "لفعاء" -كما رآه الخليل وسيبويه والمازني وجمهور البصريين- فإنه من تقديم اللام على الفاء والعين.

الإبـــــــــدال اللغـــــــــوي

ويسمى في القديم أحيانًا بالتعاقب، وعالجه ابن جني تحت باب عنوانه: باب في الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه، ويسمى في الحديث أحيانًا "بالاشتقاق الأكبر"، وكذا يسمى: "بالإبدال الاشتقاقي" أو "التبدل الصوتي".

على أية حال: فإن الإبدال اللغوي يراد به: جعل حرف مكان حرف آخر مطلقًا شريطة اتحاد المعنى في الكلمتين، وهو يختلف عن الإبدال عند علماء الصرف، فهو مقيد بحروف مخصوصة، فهو جعل حرف من حروف تسعة جمعت في قولهم: هدأت موطيًا مكان آخر، والعبارة مشتملة على تسعة أحرف: الهاء، والدال، والهمزة، والتاء، والميم، والطاء، والياء، والألف، وقيل: من حروف "طال يوم أنجدته" والعبارة مشتملة على اثني عشر حرفًا هي: الطاء، والألف، واللام، والياء، والواو، والميم، والهمزة، والنون، والجيم، والدال، والتاء، والهاء، وبعضهم يزيد عليها السين ويجمعها في عبارة أخرى وهي "استنجده يوم طال" وبعضهم يزيد على ذلك الصاد والزاي، وبعضهم يزيد شين الكشكشة، وبعضهم ينقص السين إلى آخر ما تذكره كتب الصرف.

والإبدال الصرفي يشمل أيضًا ما يسمى بالإعلال؛ لأن حروفه السابقة الذكر تكون صحيحة ومعتلة، وبعضهم يخرج حروف العلة والهمزة من حروف الإبدال، ويسميها قلبًا.

إذن: يفترق الإبدال اللغوي عن الإبدال الصرفي، وهذا الفارق ينحصر في أمرين:

الأول: الإبدال اللغوي لا يختص بحروف معينة، ويرتبط بما سمع عن العرب، فهو غير مضطرد، أي: أننا إذا سمعنا من العرب "مدح" و"مده" تؤديان معنى

واحدًا فلا يلزم من ذلك أن كل كلمة وردت بالحاء قد وردت بالهاء أيضًا، فلا يقال مثلًا في أصبح أصبه؛ لأن ذلك لم يسمع عن العرب، أما الإبدال الصرفي فيختص بحروف معينة على النحو السالف الذكر، ويطرد فيها إذا اقتضته الضرورة التصريفية، مثل إبدال التاء طاء في اصطبر، أو دالًا في ازدجر، ومثل إبدال الواو ألفًا في قال.

الأمر الآخر: أن صورتي الكلمة في الإبدال اللغوي تستعملان معًا، فيقال: مدح ومده، أما في الإبدال الصرفي فلا تستعمل سوى صورة واحدة للكلمة، وهي التي وقع فيها البدل، مثل: قال، أما الصورة الأخرى قول فإنها صورة لا وجود لها إلا في الذهن، واتحاد المعنى في الإبدال اللغوي يخرج لنا الأمثلة الأخرى التي يحدث فيها إبدال، ولكنها تدل على معنى عام ثم يختص كل كلمة بعد ذلك بمعناها الخاص؛ نتيجة لإبدال الحرف الآخر من الكلمة، نحو: غمد، وغمر، وغمس، وغمض، وغمق... إلى آخره، الدالة على معنى عام هو الستر والتغطية، فهذه الأمثلة ونحوها لا تندرج تحت الإبدال اللغوي.

ومن أمثلة الإبدال اللغوي "أرقت الماء وهرقته" أي: صببته و"نشزت المرأة ونشصت" نشزت بالزاي ونشصت بالصاد، إذا استعصت وأساءت العشرة، وعجب الذنب وعجمه، العجب هي الجزيء في أصل الذنب عند رأس العصعص، ويطلق على مؤخر كل شيء والذنب هو آخر كل شيء كما يطلق على ذيل الحيوان، وأيضًا أسود قاتم، وقاتن، قاتم بالميم وقاتن بالنون، والأسود القاتم هو الشديد السواد.

ومن الأمثلة أيضًا "الغيم" و"الغين" الغيم بالميم، والغين بالنون، وهو السحاب.

ومن الأمثلة أيضًا: الحثالة والحفالة، الحثالة بالثاء، والحفالة بالفاء، والحثالة تطلق على الرديء من كل شيء، وعلى النفاية من الحب، والتمر ونحوهما، والحثالة من الناس رذالهم وشرارهم... إلى آخر هذه الأمثلة.

فكل كلمتين في هذه الأمثلة اتفقتا في المعنى والحروف، إلا في حرف واحد، في الأول نحو: أرقت الماء وهرقته، أو في الوسط نحو: الحثالة والحفالة، أو في الآخر نحو: بقية الأمثلة.

اهتمام العلماء بالإبدال، وآراء القدماء فيه

اهتمام العلماء بالإبدال:

نشأة الإبدال اللغوي وآراء العلماء فيه.

لقد اهتم العلماء بالإبدال اللغوي -الذي هو جعل حرف مكان حرف آخر مطلقًا شريطة اتحاد المعنى في الكلمتين- لقد اهتم العلماء بهذه الظاهرة قديمًا وحديثًا.

ففي القديم:

عني به الأصمعي المتوفى سنة مائتين وست عشرة من الهجرة، وابن السكيت المتوفى سنة مائتين وأربع وأربعين من الهجرة في كتابه (القلب والإبدال) وعبد الرحمن الزجاجي المتوفى سنة ثلاثمائة وأربعين من الهجرة في كتابه (الإبدال والمعاقبة والنظائر) وأبو الطيب اللغوي المتوفى سنة ثلاثمائة وإحدى وخمسين من الهجرة في كتابه (الإبدال) وابن جني المتوفى سنة ثلاثمائة واثنتين وتسعين من الهجرة في كتابه (تعاقب العربية) وتناوله في (خصائصه) في أكثر من موضع، كما

تناوله ابن سيده المتوفى سنة أربعمائة وثمان وخمسين من الهجرة في (مخصصه) وعني به السيوطي المتوفى سنة تسعمائة وإحدى عشرة في (المزهر) وغير هؤلاء العلماء كثير.

وقد اهتم العلماء المحدثون بهذه الظاهرة الإبدالية أيضًا: فقد عني به أحمد فارس الشدياق في كتابه (سر الليال في القلب والإبدال) كما عني به معظم من تعرضوا لمباحث فقه اللغة، مثل: عبد الله أمين في كتابه (الاشتقاق) وعبد الله العليلي في كتابه (مقدمة لدرس لغة العرب) وجورجي زيدان في كتابه (الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية) والدكتور إبراهيم أنيس، والدكتور صبحي الصالح، والدكتور عبد الوافي، وغير هؤلاء العلماء كثير.

آراء القدماء في نشأة الإبدال:

لقد اختلفت آراء العلماء القدماء في نشأة الإبدال اللغوي على النحو الآتي:

أولًا: قيل: إن الإبدال سنة من سنن العربية، قال ابن فارس في (الصاحبي) في الصفحة ثلاثمائة وثلاث وثلاثين: من سنن العرب إبدال الحروف، وإقامة بعضها مقام بعض، ويقولون: مدحه ومدهه، وفرس رِفْل ورفن، أي: سابغ الذيل، وهو كثير مشهور قد ألّف فيه العلماء.

فأما ما جاء في كتاب الله -جل ثناؤه- فقوله -جل ثناؤه-: ﴿ فَٱنفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرۡقٖ كَٱلطَّوۡدِ ٱلۡعَظِيمِ ﴾ [الشعراء: ٦٣]، فاللام والراء يتعاقبان كما تقول العرب: فلْق الصبح وفرْقه، انتهى كلام ابن فارس، والفلق من كل شيء إذا انفلق. إذن: الفرق بالراء والفلق باللام.

ثانيًا: قيل: إن الإبدال أثر من آثار اختلاف اللهجات، قال أبو الطيب اللغوي: ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف من حرف، وإنما هي لغات

مختلفة لمعانٍ متفقة تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنًى واحد؛ حتى لا يختلفا إلا في حرف واحد، قال: الدليل على ذلك: أن قبيلةً واحدةً لا تتكلم بكلمتين طورًا مهموزة وطورًا غير مهموزةٍ، ولا بالصاد مرة وبالسين أخرى، وكذلك إبدال لام التعريف ميمًا والهمزة المصدرة عينًا كقولهم في: أن: عن، لا تشترك العرب في شيء من ذلك، إنما يقول هذا قوم وذاك آخرون.

وقال البطليوسي في (شرح الفصيح): ليس الألف في الأرقان ونحوه مبدلة من الياء، ولكنهما لغتان، ومما يدل على أن هذه الأحرف لغات ما رواه اللحياني، قال: قلت لأعرابي: أتقول مثل حنك الغراب أو مثل حلكه؟ فقال: لا أقول مثل حلكه. حكاه القالي.

والأرقان سواء بالهمز أو بالياء هو مرض فسيولوجي يصيب النبات فيصفر، وهو أيضًا حالة مرضية تمنع الصفراء من بلوغ المعى بسهولة، فتختلط بالدم، فتصفر بذلك أنسجة الحيوان.

وقال البطليوسي أيضًا: قال أبو بكر بن دريد قال أبو حاتم: قلت لأم الهيثمي: كيف تقولين أشد سوادًا من ماذا؟ قالت: من حلك الغراب؟ قلت: أفتقولينها من حنك الغراب؟ فقالت: لا أقوالها أبدًا.

وقال ابن خالويه في (شرح الفصيح): أخبرنا ابن دريد عن أبي حاتم عن الأصمعي قال: اختلف رجلان في الصقر، فقال أحدهما: بالسين، وقال الآخر بالصاد، فتحاكما إلى أعرابي ثالث، فقال: أما أنا فأقول الزقر بالزاي، قال ابن خالويه فدل على أنها ثلاث لغات.

وقال ابن السكيت: حضرني أعرابيان من بني كلاب، فقال أحدهما: إنفحة والإنفحة: جزء من معدة صغار العجول والجداء ونحوهما، وقال الآخر:

مِنفحة، ثم افترقا على أن يسألا جماعة من أشياخ بني كلاب، فاتفق جماعة على قول ذا، وجماعة قول ذا، وهما لغتان، انتهى كلام ابن السكيت.

وفي (شرح التسهيل) لأبي حيان: قال أبو حاتم: قلت لأم الهيثم: هل تبدل العرب من الجيم ياء في شيء من الكلام؟ قالت: نعم، ثم أنشدتني:

إذا لم يكن فيكن ظل ولا جنى ❖ فأبعدكن الله من شيراتي

أرادت من شجراتي، فهذا إبدال الجيم ياء عند بعض العرب، كما أن منهم من يفعل العكس، أي: يبدل الياء جيمًا في مثل:

خالي عويف وأبو علج ❖ المطعمان اللحم بالعشج

أراد أبو علي، والعشي، والرجز يقرأ مرة أخرى:

خالي عويف وأبو علج ❖ المطعمان اللحم بالعشج

فهذا خاص بقبيلة قضاعة، وسمى اللغويون هذه اللهجة المنسوبة إليه بالعجعجة، وإذا كان الإبدال مظهرًا لهجيًّا يخضع لعادات القبيلة النطقية، وإذا كانت هذه العادات النطقية تتأثر -إلى حد كبير- بحياتهم وبيئتهم فإننا نستطيع أن نقول: إن القبيلة ذات البيئة الخشنة تعمد إلى الصوت الرقيق، فتستبدل به صوتًا خشنًا يحتاج في نطقه إلى بذل جهد عضلي، وإن القبيلة المتحضرة ذات الحياة الناعمة تعمد إلى الأصوات الخشنة، فتستبدل بها ما لا يحتاج إلى جهد عضلي، فقبيلة تقلب الحاء -وهو صوت مهموس- إلى صوت مجهور، فتقول: "عتى" في "حتى"، ولهجة الحجاز لم تكن تعرف الهمزة المحققة، بل المسهلة، والذين كانوا يعرفونها اتسمت حياتهم بالبداوة والخشونة، وهم بنو تميم لمناسبتها لحياتهم.

ثالثًا: هنالك فريق ثالث يبين ما هو إبدال، وما هو اختلاف اللهجات، ويعتمدون على موضوع الأصالة والفرعية القائم على تصرف الكلمة واستعمالاتها.

وقد وضح ذلك ابن جني حين قال: فمتى أمكن أن يكون الحرفان جميعًا أصلين كل واحد منهما قائم برأسه لم يسغ العدول عن الحكم بذلك، فإن دل دال أو دعت ضرورة إلى القول بإبدال أحدهما من صاحبه عمل بموجب الدلالة، وصير إلى مقتضى الصنعة، وقال: ومن ذلك قولهم: هتلت السماء وهتنت، هما أصلان، ألا تراهما متساويين في التصرف، يقولون: هتنت السماء تهتن تهتانا، وهتلت السماء تهتل تهتالًا، وهي سحائب هتن وهتل، والمعنى: هطلت وتتابع مطرها.

وقال أيضًا: فأما قولهم ما قام زيد، بل عمرو، وابن عمرو، فالنون بدل من اللام، ألا ترى إلى كثرة استعمال بل وقلة استعمال ابن والحكم على الأكثر لا على الأقل، هذا هو الظاهر من أمره، ولست مع هذا -والكلام لابن جني- ولست مع هذا أدفع أن يكون ابن لغة قائمة برأسها، وكذلك قولهم رجل خامل وخامن النون فيه بدل من اللام، يقال: خمل الرجل خفي، فلم يعرف ولم يذكر، ويقال: خمل ذكر فلان وخمل صيته، والخامل هو الخفي الساقط الذي لا نباهة له، يقول ابن جني: ألا ترى أنه أكثر؟ وأن الفعل عليه تصرف، يقصد خامل باللام، وذلك قولهم: خمل يخمل خمولًا.

قال ابن جني: وكذلك قولهم: قام زيد ثم عمرو، الفاء بدل من الثاء، أي: حين يقال: قام زيد فم عمرو، يقول: والفاء بدل من الثاء في ثم، ألا ترى أنه أكثر استعمالًا؟ ثم قال في آخر الباب: فمع هذا الاعتبار ينبغي أن يتلقى ما يرد من حديث الإبدال إن كان هناك إبدال أو اعتقاد أصلية الحرفين إن كانا أصلين.

إذن: للقدماء ثلاثة آراء تجاه الإبدال:

الأول: يقول بأن الإبدال سنة من سنن العربية.

والثاني: يقول بأنه أثر من آثار اختلاف اللهجات.

والثالث: يفرق بين ما هو من قبيل الإبدال، وما هو من قبيل اختلاف اللهجات ويعتمدون في ذلك على موضوع الأصالة والفرعية القائم على تصرف الكلمة واستعمالاتها.

وإذا كان لي من تعقيب على هذه الآراء الثلاثة، فإني لا أستطيع أن أؤيد الرأي القائل بأن سبب الإبدال اختلاف اللهجات فقط، فإذا أمكننا أن نفسر تحول اللام في "خامل الذكر" إلى النون في "خامن الذكر" بأن هذا تطور صوتي للعلاقة القوية بين اللام والنون؛ من حيث المخرج والصفة، فلن أجد تفسيرًا لهذا الإبدال بين الفاء والكاف، الذي قال به ابن السكيت مثلًا في حسكل أو حسكل بفتح الحاء وكسرها، وحسفل، والحسفل الرديء من كل شيء أو الصغير من الصبيان، كما يطلق على واسع البطن الذي لا يشبع، فكيف تطورت إحدى الكلمتين عن الأخرى؟.

كما أنني لا أستطيع أن أؤيد الرأي الذي يعتمد فقط على الأصالة والفرعية، بناءً على التصرف والاستعمال، وذلك لأن تاريخ الكلمة العربية لّما يدرس بعد دراسة كاملة، وهناك من الاحتمالات ما يجعل الحكم بالأصالة والفرعية غير صحيح، فقد تكون الكلمة متصرفة تصرفًا كاملًا، ولكن أميتت وتنوسيت بعض تصرفاتها، كما أنه قد يجوز أن يهمل الأصل ويشيع الفرع لأمر ما.

هذا، وقد درس بعض المحدثين كتاب (الإبدال) لأبي الطيب اللغوي، ووجد أن اختلاف اللهجات مسئول عن نشأة ما يقرب من خمسين في المائة من صور الإبدال.

آراء المحدثين في الإبدال:

لقد اشترط كثير من المحدثين القرب في الصفة أو المخرج بين الصوتين المبدل والمبدل منه.

فالسين يمكن أن تتحول إلى الصاد أو الزاي، واللام يمكن أن تتحول إلى النون، والفاء يمكن أن تتحول إلى الثاء... إلى آخره.

وقد لفت إلى هذه العلاقة الصوتية نفر من العلماء القدماء، مثل الفراء، والبطليوسي، وابن جني... وغيرهم، بل صرح ابن سيده في (المخصص) في السفر الثالث عشر الصفحة الرابعة والسبعين بعد المائتين في باب عنون له بقوله: ما يجيء مقولًا بحرفين وليس بدلًا صرح فيه بأن ما لم يتقارب مخرجاه البتة، فقيل: على حرفين غير متقاربين، فلا يسمى بدلًا، وذلك كإبدال حرف من حروف الفم من حرف من حروف الحلق، معنى هذا: أن الشرط الذي اشترطه المحدثون -وهو وجود علاقة صوتية بين المبدل والمبدل منه سواء تحققت تلك القرابة في الصفة أو في المخرج.

أقول: إن رأي المحدثين ليس بجديد، وإنما مبني على ملاحظات القدماء، وبناءً على ما لاحظه القدماء والمحدثون، واشترطوه من وجود علاقة صوتية بين الصوتين المبدل والمبدل منه: يمكننا أن ننظر إلى أمثلة الإبدال الواردة في كتب التراث الخاصة والعامة، ونحكم على ما هو من قبيل الإبدال الحقيقي وغيره:

أولًا: إذا فقدت العلاقة الصوتية بين المبدل والمبدل منه، فإننا يمكن أن نحكم على كل كلمة بأنها أصل قائم بذاته، أو نحكم عليهما بالترادف، فأي علاقة بين الصاد والياء حتى نقول بالإبدال الحقيقي في نحو: حجر أصر وأير، -بمعنى:

صلب- وقد حكم العلامة ابن الأثير على كلمتين من هذا القبيل بالترادف، ثم نقل رأي غيره بالإبدال بناءً على الظن، حين قال: يقال: حثه على الشيء وحثحثه بمعنى، ثم قال: وقيل: الحاء الثانية في حثحثه بدل من إحدى الثاءين في حثه، والحث هو الإسراع.

ثانيًا: إذا تحققت العلاقة الصوتية بين المبدل والمبدل منه، فإننا يمكن أن نحكم عليهما بالإبدال الحقيقي، شريطة ألا يدخلا في دائرة الإتباع والمزاوجة أو في دائرة اختلاف اللهجات، إذا سمعت إحدى الكلمتين في قبيلة والكلمة الأخرى في قبيلة أخرى.

وقد تردد الإمام الخطابي بين الحكمين، أعني: الإبدال والمزاوجة عند شرحه لكلمة "جرثمة" الواقعة في حديث النبي ﷺ الآتي: سئل عن مضر، فقال: ((كنانة جوهرها، وأسد لسانها العربي، وقيس فرسان الله في الأرض، وهم أصحاب الملاحم، وتميم برثمتها وجرثمتها)) أخرج الخطابي هذا الحديث في كتابه (غريب الحديث والأثر) انظر الجزء الأول الصفحة الرابعة والعشرين بعد الخمسمائة، كما ذكره الهيثمي في (مجمعه) انظر الجزء العاشر الصفحة الثانية والأربعين من حديث أبي الدرداء، وقال: رواه البزار.

وقال الخطابي قوله "برثمتها" إنما هي البرثنة بالنون إحدى البراثن وهي المخالب يريد شوكتها وقوتها، قال حسان بن ثابت:

قد ثكلت أمه من كنت واحده ❖ وكان منتشبًا في برثن الأسد

قال: وقد تتعاقب الميم والنون في مواضع، والجرثمة هي أصل الشيء ومجتمعه، وقد يجوز أن يكون إنما أبدل النون في البرثن ميمًا ليزدوج الكلام وزنًا وهجاء،

كما قالوا: إنه ليأتينا بالغدايا والعشايا، قال: وقد توضع النون مقابلة الميم في القوافي، كقوله:

يا رب جعد فيهم لو تدرين ❖ يضرب ضرب السبط المقاديم

والجعد هو الخفيف من الرجال أو المجتمع الشديد، وقد فهم ابن الأثير الحكم الأول للخطابي بالبدل على أنه اختلاف اللهجات حين قال: فيجوز أن تكون الميم لغة، ويجوز أن تكون بدلًا لازدواج الكلام.

كما تردد ابن الأثير بين الحكمين -أعني: الإبدال واختلاف اللهجات- عند شرحه لكلمة حذا الواردة في حديث غزوة حنين: ((فأخذ قبضة من تراب فحذا بها في وجوه المشركين)) أخرجه ابن الأثير في (جامع الأصول). انظر الجزء الثامن الصفحة الثالثة والتسعين بعد الثلاثمائة، ولفظه فيه: ((فلما غشوا رسول الله ﷺ نزل عن بغلته ثم قبض قبضة من تراب الأرض، ثم استقبل به وجوههم، وقال: شاهت الوجوه، فما خلق الله منهم إنسانًا إلا ملأ عينيه ترابًا بتلك القبضة، فولوا مدبرين، فهزمهم الله)).

قال ابن الأثير في (النهاية): حذا أي حثا على الإبدال، أو هما لغتان.

ثالثًا: قد تسهم العيوب النطقية في نشوء كلمات مبدلة، حتى يظن أنها من قبيل الإبدال الحقيقي، وهي ليست كذلك، فقد تنطق الراء مثلًا غينًا في مثل: تسربل الدرع، أي: إذا لبسه، ويهمل هذا العيب ويقلد، وينتشر فتظهر صيغة أخرى هي "تسغبل الدرع".

وقد تنبه إلى مثل هذا ابن الأثير أيضًا في أثناء شرحه لكلمة "خلابة" الواردة في حديث النبي ﷺ: ((إذا بعت فقل: لا خلابة)) أخرجه البخاري في البيوع،

باب: ما يكره في الخداع في البيع، وأخرجه مسلم في البيوع في باب من يخدع في البيع، أخرجه أبو داود في الإجارة في باب: في الرجل يقول عند البيع لا خلابة. والنسائي في البيوع باب: الخديعة في البيع، ومالك في (الموطأ) في البيوع باب: جامع البيوع، وذكره ابن الأثير أيضًا في (جامع الأصول) الجزء الأول، انظر الصفحة الثالثة والتسعين بعد الأربعمائة ((إذا بعت فقل: لا خلابة)) أي: لا خداع، وجاء في رواية -هكذا يقول ابن منظور-: ((فقل: لا خيابة)) قال: وكأنها لثغة من الراوي، أي أبدل اللام ياءً.

رابعًا: تسهم أخطاء السمع أيضًا في نشوء كلمات مبدلة إبدالًا غير حقيقي، وقد تنبه إلى هذا أيضًا ابن الأثير في أثناء شرحه لكلمة "كاهل" في حديث النبي ﷺ: أن رجلًا سأله الجهاد معه فقال: ((هل في أهلك من كاهل؟)) أخرجه أبو عبيد في (غريب الحديث) انظر الجزء الأول الصفحة الثانية عشرة، والخطابي في (غريب الحديث) انظر الجزء الأول الصفحة الثامنة بعد الستمائة، وأخرجه عبد الرازق في (مصنفه) انظر الجزء الخامس الصفحة السادسة والسبعين، بلفظ: ((هل تركت في أهلك من كهل؟)) قال أبو عبيد والخطابي: ويقال: ((هل في أهلك من كاهل؟ فقال: نعم)) قال ابن الأثير في (النهاية): كاهل يروى بكسر الهاء على أنه اسم، وبفتحها على أنه فعل بوزن ضارِب وضارَب، هما من الكهولة، أي هل فيهم من أسن وصار كهلا كذا قال أبو عبيد.

ورده عليه أبو سعيد الضرير، وقال: قد يخلف الرجل في أهله كهل وغير كهل، وقال الأزهري: سمعت العرب تقول: فلان كاهل بني فلان، أي: عمدتهم في الملمات وسندهم في المهمات، وأبو سعيد الكاهل، وأنكر أبو سعيد الضرير الرواية باللام، أي: الكاهل، وزعم أن العرب تقول للذي يخلف الرجل في أهله

وماله، أي: يقوم بأمره ويسعى في حاجته كاهن -بالنون- وقد كهنه يكنهه كهونًا، قال ابن الأثير: فإما أن تكون اللام مبدلة من النون، أو أخطأ السامع فظن أنه باللام.

خامسًا: كما يسهم التصحيف في إحداث إبدال غير حقيقي، وقد تنبه إلى ذلك الخطابي في أثناء شرحه لكلمة "شخزب" الواردة في حديث رسول الله ﷺ حين سئل عن الفرع؟ فقال: ((والفرع حق، وأن تتركوه حتى يكون شُخْزُبًّا بابن مخاض، أو ابن لبون فتعطيه أرملة، أو تحمل عليه في سبيل الله خير من أن تذبحه، فيلصق لحمه بوبره، وتكفئ إناءك، وتوله ناقتك)) قال الخطابي: الشخزب الشديد وقال: هكذا وجدته في رواية أبي داود وهو غلط، والصواب: زُخْزُبًّا، وهو الغليظ، هكذا رواه أبو عبيد وغيره، وقال: يشبه أن يكون حرف الزاي أبدل الشين، والخاء بالغين لقرب المخارج فصار: شغزبًا، فصحفه بعض الرواة.

وقد عقب ابن الأثير بقوله: وهذا من غرائب الإبدال، الحديث أخرجه أبو داود عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده في "الأضاحي" وأخرجه أيضًا أبو عبيد القاسم بن سلام في (غريب الحديث) انظر الجزء الثالث الصفحة الثانية والتسعين، وأخرجه ابن الأثير في (جامع الأصول) انظر الجزء الثالث الصفحتين السابعة والثامنة بعد الخمسمائة، كما أخرجه الخطابي في (معالم السنن) وذكره ابن الأثير أيضًا في (النهاية) بالشين والغين والزاي والباء، انظر الجزء الثاني الصفحة الثالثة والثمانين بعد الأربعمائة.

والفرع: هو أول شيء تنتجه الناقة، فكانوا يجعلونه لله، وقال النبي # : ((الفرع حق)) ولكنهم كانوا يذبحونه حين يولد، فكره ذلك، وقال: دعه حتى يكون ابن مخاض أو ابن لبون فيصير له طعم، وابن المخاض من الإبل ما دخل في

السنة الثانية سمي بذلك ؛ لأن أمه مخاض ، أي : حامل ، وابن لبون من الإبل ما دخل في السنة الثالثة ، سمي بذلك ؛ لأن أمه ذات لبن ، وقوله ﷺ : ((خير لك من أن تكفئ إناءك)) يقول : إنك إذا ذبحته حين تضعه أمه بقيت الأم بلا ولد ترضعه ، فانقطع لذلك لبنها ، يقول : فإذا فعلت ذلك فقد كفأت إناءك ، وهرقته ، وإنما ذكر الإناء هاهنا لذهاب اللبن.

وأما قوله : ((توله ناقتك)) فهو ذبحك ولدها ، وكل أنثى فقدت ولدها فهي واله ، وإنما جاء النهي من النبي # في الفرع أنهم كانوا يذبحون ولد الناقة أول ما تضعه ، وهو بمنزلة الفراء ، ألا تسمع قوله : يختلط أو يلصق لحمه بوبره؟ ففيه ثلاث خصال من الكراهة ، لا ينتفع بلحمه ، ويرتفع لبن الناقة ، وتفجع به.

سادسًا : يسهم نطق العامة من الناس في حدوث إبدال غير حقيقي ، وقد تنبه إلى ذلك أيضًا شراح الحديث النبوي وآثار الصحابة والتابعين ، ففي حديث أبي أيوب < أنه ذكر الغول ، فقال : قل لها : تيسي جعاري ، قال الخطابي : تيسي كلمة للعرب تقولها تريد بها إبطال الشيء والتكذيب به ، وأصل المثل على خطاب التأنيث ، "أحمقي وتيسي" لأن أول من قيل له هذا المثل امرأة فنقل على وجهه ، يريد إنك عندي بمنزلة التي قيل لها.

وقال ابن الأثير: والعامة تغير هذه اللفظة تقول : طيزي بالطاء والزاي.

وهكذا نستطيع أن نقف على أمثلة الإبدال الحقيقي ، ونستبعد كل إبدال غيره يدخل في دائرة الترادف أو يدخل في دائرة الإتباع والمزاوجة أو يدخل في اختلاف اللهجات أو يدخل في العلوم النطقية أو يدخل في أخطاء السمع أو يدخل في التصحيف.

وهكذا نرى: أن هذه الظاهرة لفتت انتباه العلماء، وشغلت أذهانهم، سواء كانوا في القديم أو كانوا في الحديث.

ونرى أيضًا: أن المحدثين حين اشترطوا وجود علاقة صوتية بين المبدل والمبدل منه فإن شرطهم هذا ليس بجديد، وإنما استقي من ملاحظات القدماء.

وبناء على هذه الملاحظة الصوتية أمكننا أن ننظر إلى أمثلة الإبدال الواردة في كتب التراث، ونستطيع من خلال هذه الملاحظة أن نحكم على ما هو من قبيل الإبدال الحقيقي وغيره.

المشترك اللفظي والمتضاد

عناصر الدرس

تعريـف المـشترك اللفظـي واهتمـام العلمـاء بـه وأسـباب نـشأته

تعريف المشترك اللفظي واهتمام العلماء به :

تعد قضية تعدد معنى اللفظ من القضايا الدلالية المهمة في اللغة العربية وفي غيرها من اللغات ، والمعاني المتعددة باللفظ ؛ إما أن تكون مختلفةً ، وإما أن تكون متباينة -متضادةً- وقد سُمِّيَ اللفظ الذي يدل على معانٍ مختلفةٍ بـ"المشترك اللفظي" وقد عرفه السيوطي بقوله : هو اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة.

وقد أَيَّدَ وقوع المشترك اللفظي كثير من علماء العربية ؛ كالخليل بن أحمد المتوفَّى سنة مائة وخمسٍ وسبعين ، وسيبويه المتوفى سنة مائة وثمانين ، وأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري المتوفى سنة مائتين وأربع عشر ، والأصمعي المتوفى سنة مائتين وست عشرة ، وأبي عبيد أبو القاسم بن سلام المتوفى سنة مائتين وأربعٍ وعشرين ، والمبرد المتوفى سنة مائتين وستٍ وثمانين ، وأبي علي الفارسي المتوفى سنة ثلاث مائة وسبعٍ وسبعين ، وابن جني المتوفى سنة ثلاثمائةٍ واثنتين وتسعين ، وأحمد بن فارس المتوفى سنة ثلاثمائةٍ وخمسٍ وسبعين ، والثعالبي المتوفى سنة أربعمائة وتسعٍ وعشرين ، وابن سِيدَه المتوفى سنة أربعمائة وثمانٍ وخمسين ، والسيوطي المتوفى سنة تسعمائة وإحدى عشر ، وغيرهم من علماء العربية في القديم وكذا في الحديث.

أمثلة للمشترك اللفظي من شعر حميد بن ثور الهلالي

المثال الأول : "العين" دلَّ لفظ "الْعَيْنِ" في ديوان "حميد" على معنيين ؛ عضو الإبصار في الإنسان ، وعلى عين البئر ، هذا اللفظ له في كتب اللغة معانٍ متعددة ،

لكنه في شعر "حميد" جاء بهذين المعنيين -عضو الإبصار في الإنسان، وعين البئر- نلحظ هذا المعنى الأول في قول حميد -يصف امرأةً- :

بعطفين من عَوهَجٍ عَينُها ❖ إلى الفرع والخَصَلات العُلا

عطفا المرأة: جانباها من يمينٍ وشمال، وشِقَّاها من لدن رأسها إلى وركها، والعوهج: هو الظبي السريع أو الطويل أو التام الخلق، والفرع: الشعر التام، والخصلة: هي الشعر المجتمع؛ إذًا "العين" في البيت هنا تدل على عضو الإبصار في الإنسان، والبيت في ديوان "حميد" بجمع وتحقيق الأستاذ عبد العزيز الميمني؛ انظره الصفحة السابعة والأربعين، وأما المعنى الثاني فقد جاء في قول "حميد" -في ناقة- :

بكورًا تُبلغها بالسبا ❖ ل من عين جبةَ ريحُ الثَّرَى

السبال: أرض بديار بني عامر، وجبة: اسم ماء، والبيت في ديوان "حميد" انظره في الصفحة السابعة والأربعين؛ إذًا العين هنا في هذا البيت دلت على عين البئر، وقد عد لفظ العين من المشترك علماء منهم: أبو العميث الأعرابي، وأبو عبيد، والمبرد، وأبو الطيب اللغوي، والثعالبي، والسيوطي، وقد رأى ابن فارس أن الباصرة هي الأصل الذي يدل على عضوٍ به البصر، ثم يُشتق منه سائر استعمالاتها، في حين أن "الفيروزآبادي" روى عن السهيلي في روضه أنه كان يرى أن العين بمعنى الباصرة هي المجاز؛ لحلول الإبصار فيها، ثم يدعونا إلى التأمُّل.

المثال الثاني: "الوَجْد" دل في شعر حميد على أربعة معانٍ؛ العثور على الشيء أو العلم به، الحب والعشق، الحزن والاغتمام، الحنين المصاحب له صوت.

أما المعنى الأول -وهو العثور على الشيء أو العلم به- فإننا نحسُّه في قول حميد -في ولد حمامة- :

فلما اكتسى ريشًا سخامًا ولم يجدْ ❖ له معها في باحة العش مجثمًا

الوجد هنا: هو العثور على الشيء، ومصدره: وجودًا؛ وَجَدَ وُجُودًا؛ انظر "ديوان حميد" الصفحة الخامسة والعشرين، وأما المعنى الثاني -وهو الحب والعشق- فإننا نجده في قوله أيضًا:

وإن الذي يشفيك مما تضمنت ❖ ضلوعك من وجدٍ بها لطبيبُ

والوجد هنا: هو مصدر "وَجَدَ" وهو يدل على الحب والعشق؛ انظر "ديوان حميد" الصفحة الثانية والخمسين، وأما المعنى الثالث -وهو الحزن والاغتمام- فإننا نجده في قوله -وذلك في حزنه على فراق امرأةٍ تسمى جُمْل ثم فرحه بلقائها-:

فجدي بجملٍ وجد تيك وفرحتي ❖ بجمل كما قد بابنها فرحت قبلي

والوجد هنا: مصدر "وَجَدَ" وهو يدل على الحزن والاغتمام؛ انظر "ديوان حميد" الصفحة الثالثة والعشرين بعد المائة، وأما المعنى الأخير -وهو الحنين المصاحب له صوت- فإننا نجده في قوله -في ناقة-:

وأعطت لعرفانَ الخطامَ وأضمرت ❖ مكان خفي الصوت وجدًا مجمجما

الخطام: هو الحبل الذي يقاد به البعير، والمجمجم: من قولهم: جمجم الشيء في صدره: أخفاه، ولم يبده؛ فالوجد هنا بمعنى الحنين المصاحب له صوت. وقد عد لفظ "الوجد" من المشترك اللفظي بعض اللغويين كالمبرد والثعالبي والسيوطي.

المثال الثالث: "الجوف" دل الجوف في شعر "حميد" على بطن الإنسان -أي: ما انطبقت عليه الكتفان والعضدان- وعلى أرض اليمامة، أو أرض مراد باليمن؛ أما المعنى الأول فقد جاء في قوله -في رجلٍ يخوض القتال-:

فلم يستطع من نفسه غير طعنةٍ سوى ❖ في ضلوع الجوف نافذة الوغلِ

الجوف هنا بمعنى: بطن الإنسان؛ انظر ديوان "حميد" الصفحة السادسة والعشرين بعد المائة، وأما المعنى الآخر -وهو الجوف بمعنى أرض اليمامة أو أرض مراد باليمن- فإننا نجده في قوله:

أنتم بجابية الملوكِ وأهلنا ❖ بالجوف جيرتنا صداء وحميرُ

جابية الملوك: مدينة بالشام، والجوف هنا؛ إما أرض اليمامة، أو أرض مرادٍ باليمن؛ انظر "ديوان حميد" الصفحة الرابعة والثمانين.

المثال الرابع: "المَحْجِر" دل المحجر في شعر "حميد" على ما يبدو من نقاب المرأة -وهو ما حول العين، وما دار بها- وعلى المكان الحرام. أما المعنى الأول فنراه في قوله -يهجوا امرأةً نظرت في مرآةٍ-:

رأت محجرًا تبغي الغطاريف غيره ❖ وفرعًا أبى إلا انحدارًا فأبعدا

الغطريف: هو الفتى الجميل، والمحجر هنا: هو ما يبدو من نقاب المرأة؛ انظر "ديوان حميد" الصفحة التاسعة والسبعين، وأما المعنى الآخر -وهو المكان الحرام- فإنك تجده في قوله -في امرأةٍ يحبها-:

فهممت أن أغشى إليها محجرًا ❖ ولمثلها يُغشى إليهِ المَحْجِرُ

انظر "ديوان حميد" الصفحة الرابعة والثمانين.

المثال الخامس: "السنا" دل السنا في شعر "حميد" على ضوء البرق، ودل أيضًا على البقلة يستمشى بها؛ أما المعنى الأول -وهو ضوء البرق- فإنك تجده في قوله:

خليلي هبا عللاني وانظرا ❖ إلى البرق إذ يفري سنًا وتبسُّما

انظر ديوان "حميد" الصفحة السابعة والعشرين.

وأما المعنى الآخر للسنا، وهو البقلة يستمشى بها؛ فإنك تجده في قوله:

صوت السنا هبت به علوية ❖ هزت أعاليه بسهبٍ مقفرِ

السهب: هو ما بعد من الأرض؛ انظر ديوان حميد الصفحة السادسة والتسعين، والمعنى الأول للسنا جاء في قوله: ﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَـٰرِ ﴾ [النور: ٤٣] وأما السنا بمعنى البقلة فقد جاء في رواية عن النبي ﷺ أنه قال: ((السنا حارّ جارّ)).

وقيل: إن السنا نبتٌ يدخل في بعض الأدواء، وقيل: "السنا" شجيرة من الأغلاث تخلط بالحناء فتكون شِبابًا له، وتقوي لونه، وتسوده، وله حمل أبيض إذا يبس، فحركته الريح سمعت له زجلًا.

المثال السادس: "الجد" دل على الاهتمام والإسراع في شعر "حميد" ثم دل كذلك في شعره على نقيض الهزل؛ أما المعنى الأول فإننا نراه في قوله في امرأةٍ:

يقال لها جدي هويت وبادري ❖ غناء الحمام أن تميع المزايدُ

المزادة: هي قربة اللبن؛ فالجد هنا: هو الاهتمام والإسراع؛ وأما المعنى الآخر فإننا نراه في قوله:

أجدك شاقَتكَ الحُمولُ تَيمَّمَت ❖ هَدائينِ واجتابَت يَميناً يَرَمرَما

الهدانان: جبلان، ويرمرم: جبل في ديار بني قيس قبل هدانين.

المثال السابع: "القصيد" دل القصيد في ديوان حميد على معنيين؛ الأول: القصيدة من الشعر، والآخر على الغصن من النبات -أي: العصا تهدي الإنسان وتؤمه؛ أما المعنى الأول -فإنك تراه في قول حميد-:

لأعتَرِضن بالسَّهلِ ثُمَ لأحدُوَن ❖ قَصائِدَ فيها لِلمَعاذيرِ زاجِرُ

فالقصائد هنا: جمع "قصيدة" وهي المعروفة من الشعر، وأما القصيد بمعنى الغصن من النبات فإننا نلمحه في قوله:

فظل نساء الحي يحشون كرسفًا ❖ رءوس عظامٍ أوضحتها القصائدُ

الكرسف: هو القطن.

المثال الثامن: "الضِّلَع" دل الضلع في شعر "حميد" على معنيين؛ الأول: الضلع من أضلاع الجنب، والآخر: دل على جُبيلٍ مستطيلٍ في الأرض ليس بمرتفعٍ في السماء، أما الضلع بالمعنى الأول، فقد جاء في قوله:

فلم يستطع من نفسه غير طعنةٍ ❖ سوىً في ضلوع الجوف نافذة الوغلِ

انظر ديوانه الصفحة السادسة والعشرين بعد المائة.

وأما الضِّلَع بمعنى الجبيل المستطيل في الأرض وليس بمرتفعٍ في السماء، فإنك تلحظه معي في قوله في جملٍ:

فقربت مفسوحًا لرحلي كأنه ❖ قرا ضلعٍ قيدامها وصعودها

المفسوح: يقال: جمل المفسوح الضلوع؛ منبسطها. والقرى: هو الظهر، وقيدام الجمل: أوله؛ انظر ديوان حميد الصفحة الخامسة والسبعين.

المثال التاسع: "الزور": دل الزور في شعر حميد على معنيين؛ الأول: الزائر، والآخر: الصدر أو وسطه، أما الزور بمعنى الزائر فإننا نراه في قول "حميد":

وقائلة زور مغب وأن يرى ❖ بحليةَ أو ذات الخمارِ عجيبُ

الحلية هنا: موضع أو وادٍ بتهامة، وذات الخمار: موضع بتهامة أيضًا، أو تجاه علياء، والزور في البيت هنا بمعنى الزائر؛ انظر ديوان حميد الصفحة الحادية والخمسين.

وأما الزور بمعنى الصدر أو وسطه، فإننا نراه في قوله - في ناقةٍ - :

رتاج الصلا معروشة الزور أشرفت ❖ على عُسُبٍ تعلو بها وتصوبُ

الصلا: هو وسط الظهر من الدواب أو الإنسان، ومعروشة الزور، أي: عظيمته - أي عظيمة الصدر - والعُسُب: جمع "عسيب" وهو الشق في الجبل.

المثال العاشر: "الضرب"؛ دل الضرب في شعر حميد على معنيين؛ الأول: الضرب المعروف بالسوط والعصا وغيرهما، والآخر: ابتغاء الرزق في الأرض أو طلب الحاجة ما كانت؛ أما المعنى الأول فإننا نراه في قول حميد:

قد نكل الناس عنا في مواطننا ❖ ضرب الرءوس التي فيها العصافير

انظر ديوان حميد الصفحة الثالثة والثمانين، والعصافير: جمع عصفور وهو بمعنى القطيعة من الدماغ.

وأما المعنى الآخر للضرب فإنك تجده في قوله في قطًا:

قرينة سبعٍ إن تواترن مرةً ❖ ضربن فَصَفَّت أرؤس وجنوبُ

انظر ديوان حميد الصفحة الثالثة والخمسين.

المثال الحادي عشر: "المد": دل المد في شعر حميد على الماء يزيد في النهر أو البطيحة؛ فيقال: وادي كذا يمد وادي كذا. ودل أيضًا على مد الرجل في غيه، فيمد في السوم ونحوه، ويجعل له مدةً طويلة كما دل على معنًى ثالث: وهو الجذب والمط.

أما المعنى الأول - وهو المد بمعنى الماء يزيد في النهر - فنراه في قوله:

بأبطح رابٍ كل يومٍ يمده ❖ على الحول عراص الغمام دفوقُ

الغمام: هو السحاب المضطرب البعد، انظر "ديوان حميد" الصفحة التاسعة والثلاثين، والمعنى الثاني نراه في قوله:

ومدا هم في السوم حتى تمكنا ❖ ولا تستلجا صفق بيع فتلزما

انظر ديوانه الصفحة التاسعة والعشرين.

وأما المعنى الأخير، فإنك تراه في قوله -في ولد حمامة- :

كأن على أشداقه نور حنوةٍ ❖ إذا هو مد الجيد منها ليطعنا

الحنوة: هي الريحانة؛ انظر ديوانه الصفحة الخامسة والعشرين.

المثال الثاني عشر: "الآل": دل الآل في شعر حميد على معنيين؛ الأهل والسراب، أما "الآل" بمعنى الأهل فإننا نراه في قوله -لصاحبيه- :

وقولا إذا جاوزتما آل عامرٍ ❖ وجاوزتما الحَيَّيْنِ نهدًا وخثعما

وأما "الآل" بمعنى السراب فإننا نجده في قوله -في سراب- :

جرى بيننا آلٌ كأن اضطرابه ❖ جداول ماءٍ أثقبت لن تجرما

تجرما: أي انْتَمَّ وانْقَضَى؛ انظر ديوان حميد الصفحة الثانية والعشرين.

المثال الثالث عشر: "العَسِيب"؛ دل العسيب في الديوان على الشق يكون في الجبل، وأيضًا دل على جريدة النخل؛ أما المعنى الأول فإننا نراه في قوله -في ناقة- :

رتاج الصلا معروشة الزور أشرفت ❖ على عسبٍ تعلو بها وتصوبُ

وأما المعنى الآخر فإننا نراه في قوله في حمامة:

من الورق حماء العلاطين باكرتْ ❖ عسيبَ أشاءٍ مطلع الشمس أسحما

انظر "ديوان حميد" الصفحة الرابعة والعشرين.

المثال الرابع عشر: "الصدى": دل الصدى في شعر حميد على معنيين؛ الأول: الصوت، والآخر: ما يبقى من الميت في قبره؛ أما "الصدى" بمعنى الصوت فإننا نراه في قوله:

صِلَخْدًا كَأَنَّ الْجِنَّ تَعْزِفُ حَوْلَهُ ❖ وَصَوْتَ الْمُغَنِي وَالصَّدَى مَا تَرَنَّمَا

وأما المعنى الآخر فإننا نراه في قوله - في محبوبته - :

أَلَا هل صدى أم الوليد مكلمٌ ❖ صداي إذا ما كنت رمسًا وأعظمَا

انظر "ديوان حميد" الصفحة الثلاثين، وأكتفي بهذا بهذا القدر من الأمثلة؛ لأظهر أن ظاهرة المشترك اللفظي قد بانت لك من خلال هذه المقتطفات من شعر "حميد بن ثور الهلالي" وكتب المعاجم سجلت لهذه الألفاظ معانيَ أخرى قد تزيد على ما التمسناه من شعر حميد؛ مما يدل على أن الألفاظ المشتركة موجودة على ألسنة الشعراء، بل موجودة في كل الأساليب العربية.

أسباب نشأة المشترك:

يمكنني أن أُجْمِلَ أهم الأسباب التي تؤدي إلى نشأة المشترك اللفظي من خلال ما أُثِرَ عن علماء العربية.

السبب الأول: الاستعمال المجازي؛ لقد أجمع علماء اللغة المحدثون على أن المعاني الحسية أسبق في الوجود، وأجدر بأن تعد المعاني الحقيقية، وغيرها فروع لها عن طريق المجاز.

وبناءً على ذلك كانت المعاني المتعددة للفظ ترتبط في أذهان العرب الأوائل بالمعنى الأصلي الحسيِّ له ارتباطًا كبيرًا، وبمرور الزمن خفيت علينا الآن هذه العلاقة، فمثلاً حين تدل العين التي وُضِعَتْ في الأصل لعضو الإبصار في الإنسان على الاعوجاج في الميزان أو على طائر أو على السحابة التي تنشأ من ناحية قبلة أهل العراق، أو على مطر أيامٍ لا ينقطع، أو على عين البئر، فإن العلاقة لا تتضح لنا الآن بين هذه المعاني، وبين المعنى الأصلي، إلا أن هذه العلاقة كانت موجودةً في أذهان العرب الأوائل.

السبب الثاني: تداخل اللهجات؛ كأن يضع اللفظَ بأحد المعاني حيٌّ من أحياء العرب، ولمعنًى آخر حي آخر، ويعلم كل فريقٍ بوضع الآخر، ويشيع الاستعمالان، ثم تَجَمَّعَتِ المعاني المختلفة للفظ الواحد في اللغة النموذجية فنشأ الاشتراك، مع ملاحظة أن اللغويين لم يوضحوا لنا -إلا في النادر- بيئة هذا المعنى أو ذاك، فالألفت يطلق على الأحمق والأعسر -أي: الذي يعمل بيده اليسرى- ولكن المعنى الأول في كلام قيس، والآخر في كلام تميم، ثم شاع الاستعمالان، وقد سجل السيوطي المعنيين لهذا اللفظ في (المزهر) وقد أشار إلى هذا السبب -وهو تداخل اللهجات- وما قبله أيضًا -وهو الاستعمال المجازي- أو علي الفارسي حين قال: اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ينبغي أن لا يكون قصدًا في الوضع، ولا أصلًا، ولكنه من لغات -يقصد لهجات ولكنه من لغاتٍ- تداخلت، أو أن تكون كل لفظةٍ تستعمل بمعنى ثم تستعار لشيء فتكثر وتغلب، فتصير بمنزلة الأصل.

السبب الثالث: تداخل اللغات: وذلك كأن تقترض اللغة العربية لفظةً تشبه في لفظتها كلمةً عربية، لكنها ذات دلالة مختلفة؛ فالحب مثلًا يدل على الوداد والمحبة، ويدل أيضًا على الجَرَّةِ الضخمة أو الخابية التي يجعل فيها الماء -كما قال ابن دريد وغيره- لكن اللفظ بمعناه الثاني فارسيٌّ مُعَرَّبٌ.

السبب الرابع: التطور الصوتي؛ كَأَنْ تَتَغَيَّر بعض أصوات اللفظ، أو تُحْذَفُ، أو يُزاد بعضها عليه، فيتفق في صورته مع لفظٍ آخر يختلف عنه في المعنى فينشأ الاشتراك، وذلك مثل الدعم بالعين؛ حين يدل على القوة وعلى الضعف فإن المعنى الثاني -وهو الطعن- للدحم بالحاء، ولكن الحاء تطورت وجهرت بسبب مجاورتها للدال المجهورة، فَقُلبت إلى نظيرها المجهور، وهو العين، والتبس بالدعم بمعنى القوة، فنشأ الاشتراك اللفظي في هذه الكلمة، وقد أشار ابن درستويه

المتوفى سنة ثلاثمائة وسبع وأربعين إلى هذا التطور الصوتي في نصه الآتي -الذي يشير فيه كذلك إلى تداخل اللغات، وهو السبب الثاني.

والنص سجله السيوطي، يقول ابن درستويه: فلو جاز وضع لفظٍ واحدٍ للدلالة على معنيين مختلفين لما كان ذلك إبانةً، بل تعميةً وتغطية، ولكن قد يجيء الشيء النادر من هذا لعلل. ثم قال: وإنما يجيء ذلك في لغتين متباينتين، أو لحذفٍ واختصارٍ وقع في الكلام حَتَّى اشْتَبَه اللَّفْظَانِ، وَخَفِيَ ذَلِكَ عَلَى السَّامِعِ، وَتَأَوَّلَ فِيهِ الْخَطَأَ.

السبب الخامس: الْعَوَارِضُ التَّصْرِيفِيَّةُ، وذلك كأن تؤدي القواعد الصرفية إلى أن تتفق لفظتان متقاربتان في صيغة واحدة، فينشأ من ذلك تعدد في معناها؛ فلفظ الغروب مثلًا قد يكون مصدرًا لـ"غَرُبَتِ" الشمس، وقد يكون جمع "غرب" بمعنى الدلو العظيمة، أو الوهاد المنخفضة.

تلك هي أهم الأسباب التي تؤدي إلى نشوء المشترك اللفظي، وأحب أن أشير إلى نظرة الغربيين للمشترك اللفظي، فأقول:

إننا نجد عندهم مصطلحين لظاهرة ارتباط النص الواحد بأكثر من مدلول؛ المصطلح الأول Homonymy بمعنى المشترك اللفظي، والآخر Blossomy بمعنى تعدد المعنى، وينظر بعض العلماء إلى أنهما موضوعان مستقلان، بينما يجمع بينهما علماء آخرون على أنهما صورتان لظاهرة واحدة؛ هي تعدد المعنى.

ولتوضيح هذين المصطلحين من الوجهة الغربية -باختصارٍ شديد- أقول: إن المشترك اللفظي الذي يُفْهَمُ للمصطلح الأول -وهو Homonymy- وما هو إلا عدة كلماتٍ مختلفة المدلول، ولكنها متحدة الصيغة الصوتية أي: في النطق

صدفةً، ومثاله في اللغة العربية صيغة "غروب" وهي تطلق على غروب الشمس، وجمع غرب بمعنى الدلو العظيمة أو الوهاد المنخفضة، فهي في نظر بعض العلماء "كاستيفن أولمان" وغيره صيغة صوتية واحدة، ولكنها تُعامل على أنها ثلاث كلماتٍ مختلفة المعنى، ومستقلة لاختلاف الاشتقاق والأصل.

وسبب نشوئه عند "استيفان أولمان"من طريقين؛ التطور الصوتي، والتطور المعنوي؛ أما المصطلح الأول Blossomy بمعنى تعدد المعنى، فهو كلمة واحدة لها أكثر من مدلول، ومثاله في اللغة العربية كلمة "عين ورأس وأسد" فقد تعددت معاني كلٍ منها بالتدريج، والمتكلم هو الحكم الوحيد في هذا الشأن؛ فإذا كانت البيئة اللغوية تشعر بأن اللفظين ينتميان إلى كلمتين مختلفتين يجب علينا أن نعدهما من باب المشترك أعني Homonymy، أما إذا كانت الألفاظ تمثل كلمةً واحدةً فهي من باب تعدد المعنى Blossomy.

وأخيرًا: إن في المشترك اللفظي لَتنوعًا في المعاني بسبب تنوع الاستعمال، وإن في اشتمال العربية على قدرٍ منه لدليلًا على سعتها في التعبير وثرائها ونموها.

تعريف المتضاد، واهتمام العلماء به، وأسباب نشأته

المتضاد: هو اللفظ الذي يدل على معنيين متباينين متضادين، وقد قال أحمد بن فارس والثعالبي: إن تسمية المتضادين باسمٍ واحد من سنن العرب المشهورة.

وقد أَيَّدَ وقوع المتضاد في العربية كثيرٌ مِن علمائها؛ كقطرب المتوفَّى سنة ستٍّ بعد المائتين، وأبي زيد المتوفى سنة مائتين وأربع عشرة، والأصمعي المتوفى سنة مائتين وست عشرة، وأبو عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة مائتين وأربعٍ وعشرين، وابن السكيت المتوفى سنة مائتين وأربعٍ وأربعين، والسجستاني

المتوفى سنة مائتين وخمسٍ وخمسين، وابن دريد المتوفى سنة ثلاثمائةٍ وإحدى وعشرين، وأبي بكر الأنباري المتوفى سنة ثلاثمائة وسبعٍ وعشرين، وأبي علي الفارسي المتوفى سنة ثلاثمائةٍ وسبعٍ وسبعين، وابن جني المتوفى سنة ثلاثمائةٍ واثنتين وتسعين، وابن فارس المتوفى سنة ثلاثمائةٍ وخمسٍ وتسعين، والثعالبي المتوفى سنة أربعمائة وثلاثين، والصاغَّاني المتوفى سنة ست مائة وخمسين، والسيوطي المتوفى سنة تسعمائة وإحدى عشرة، وغير هؤلاء كثير في القديم والحديث.

أمثلة للمتضاد من الشعر

المثال الأول: "آدم" يدل "آدم" في شعر حميد على معنيين متضادين؛ البياض والسواد؛ أما المعنى الأول فإننا نراه في قوله -يصف ناقة قويةً موثقة الخلق متصلة الفقار، تراها كأنها عظم واحد بيضاء، تصرف بأنيابها عظيمة الوسط والبطن، ضامرة الصدر سريعة-:

أجد مداخلة وآدم مصلقٌ ❖ كبداء لاحقة الرحا وشميذرُ

وأما المعنى الآخر -وهو السواد- فإننا نراه في قوله -يصف نسوةً تنحين عن مكانٍ سهلٍ كثير الدهس، أو رملٍ تغيب فيه الأرجل تجمعت فيه الخيل في حيزٍ واحد، وذلك بعد أن شربنَ بأيديهن التي أصبح جلدها أسودَ من شدة الحر ولهيب الشمس-:

تَنَبَّذْنَ من وَعْثِ الكثائب بعدما ❖ شرعنا بأيدٍ أُدْمُها كل آدما

وَقَدْ أَكَّدَ العلماء ضدية هذا اللفظ، أي: وقوعه على معنيين متضادين، منهم: أبو زيدٍ الأنصاري وأبو حاتم السجستاني وعيسى الربعي وأبو منصور السباعي وابن منظور وغيرهم.

المثال الثاني: "عفا" يدل هذا اللفظ في شعر حميد على "الدرس" و"الكثرة" أما المعنى الأول فإننا نراه في قوله: في ربعٍ عفا ودرس؛ حيث عَدَتْ عليه ريح باردة ساقت عليه التراب:

عفا الربع بين الْأَبْرَقَيْنِ وَدَعْدَعَتْ ❖ بِهِ حرجف تزفي البرى وتذوقُ

الأبرقانِ: هما أبرقا حجر اليمامة، الذي هو منزل على طريق مكة من البصرة، بعد رميلة اللوى للقاصد مكة: ودعدعت -أي: مشت في التواء وبطء- وأما المعنى الآخر فإننا نراه في قوله -يتحدث عن ناقةٍ كثر شعر ظهرها، وطال، فغطى دبرها-:

عَفَتْ مِثْلَ مَا يَعْفُو الطليح وأصبحت ❖ بها كبرياء الصعب وهي ركوبُ

الطليح: هو البعير الهزيل فقد أشار إلى ضدية معنى اللفظ ابن السكيت والسجستاني وابن القاسم الأنباري وابن سيده والصاغاني والسيوطي والزبيدي، وقد أورد الأزهري وابن منظور البيت الثاني، واستشهدا به على "العفو" بمعنى الكثرة، وذكرا أن حميدًا يصف دارًا أو أرضًا غطاها العشب والنبات؛ كما طَرَّ وبر البعير وَبَرَّ أوبره، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَصِفُ نَاقَةً.

المثال الثالث: "وَلَّى" دل في شعر حميد على الإقبال وعلى الإدبار؛ أما "ولَّى" بمعنى الإقبال، فإننا نراه في قوله -يصف جملًا استقبل أكمةً بخفه-:

عَبَنٌّ مَرِيطُ الحاجبين إذا خَدَا ❖ على الْأُكْمِ ولاها حذاءً عثمثما

جبل عَبَنّ: أي: ضخم الجسم عظيم، ومريط الحاجبين: خفيف شعرهما، والعثمثم: القوي الشديد، وأما ولى بمعنى أدبر، فإننا نراه في قوله -يصف جمالًا تجري بسرعة-:

تنازعن سيرًا يوم ولت جمالها ❖ تسيب نزاعًا لا يغالب أقدما

وقد أشار إلى دلالة اللفظ المتضادة السجستاني وابن القاسم الأنباري والأزهري والسيوطي، وقد استشهد الأزهري ومعه السجستاني بمعنى الإقبال بقوله تعالى: ﴿ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [البقرة: ١٤٤] وبقوله: ﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ﴾ [البقرة: ١٤٨]. واستشهد بمعنى الإدبار بقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴾ [التوبة: ٢٥] وبقوله: ﴿ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ﴾ [آل عمران: ١١١].

المثال الرابع: "خفا" دل هذا اللفظ في شعر حميد على الظهور واللمعان، كما دل على الخفاء؛ أما المعنى الأول فإننا نجده في قوله -يصف برقًا ظهر ولمع ويشبهه بالطير حين تفتح عيونها وتغمضها كأنها تجلي بذاك قذاها؛ ليكون أبصر لها:

خفا كاقتذاء الطير وهنًا كأنه ❖ سراج إذا ما يكشف الليل أظلمَا

وأما المعنى الآخر فإننا نراه في قوله:

وقلنا أتيت اليوم ما لست خافيًا ❖ وبادهت أمرًا كنت قدمًا تحاوله

وقد أشار إلى هذه الدلالة المتضادة الأصمعي وابن السكيت والسجستاني وابن القاسم الأنباري وابن سيده والصاغاني وابن منظور والسيوطي.

المثال الخامس: "الظن" دل الظن في شعر حميد على الشك كما دل على اليقين والعلم، أما المعنى الأول فإننا نراه في قوله -يتحدث عن محبوبته-:

وما لي بها علم سوى الظن والذي ❖ إلى بيته تُزْجَى حوافٌ وضُلَّعُ

تزجى: أي: تساق، والضُّلّع: هي الإبل تغمز وتعرج في مشيتها. وأما المعنى الآخر -وهو الظن بمعنى اليقين والعلم- فإننا نجده في قوله -يتحدث بأنه يصل السيف بالخطى والخطى بالسيف إذا علم أن سيفه قاصر-:

ووصل الخطى بالسيف والسيف ❖ إذا ظن أن السيف ذو السيفِ قاصرُ

وقد أشار إلى ضدية هذه الدلالة الأصمعي وابن السكيت والسجستاني والمبرد والأنباري وابن سيده والصاغاني وابن منظور والسيوطي، وقد استشهد بعضهم للشك بقوله تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ [الجاثية: ٣٢] وبقوله أيضًا: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [الحشر: ٢] أي: توهموا ذلك، واستشهدوا للظن بمعنى اليقين بقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦] وقوله تعالى: ﴿إِنِّى ظَنَنتُ﴾ [الحاقة: ٢٠] وبقوله تعالى: ﴿ظَنَنتُ أَنِّى مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ﴾ بقوله تعالى: ﴿وَظَنَّ أَنَّهُ ٱلْفِرَاقُ﴾ [القيامة: ٢٨].

المثال السادس: "الْمُقْوَرُّ" دل المقور في شعر حميد على السمين وعلى الضامر؛ أما "المقور" بمعنى السمين، فقال في جملٍ سمين ضخمٍ عالٍ، كأن بطانه وضع على جبل:

وقربن مقورًّا كأن وضينَه بنيقٍ ❖ إذا ما رامه الغفر أحجما

الوضين: بطان البعير العريض المنسوج الذي يُشَدّ به الرحل، والنيق: هو الجبل العالي، والغفر: جمع أغفر، وهو الظبي. أما المقور بمعنى الضامر فإننا نراه في قوله -في ناقةٍ سريعة لضمور جلدها-:

بمقورة الألياطِ أما نهارها ❖ فسبت وأما ليلها فذميلُ

وقد ذكر بعض علماء العربية أن "المقور" في لغة العرب بمعنى المهزول الضامر، وعند الهلاليين بمعنى السمين، واستشهدوا ببيت حميد بن ثور الهلالي، ومن هؤلاء العلماء: السجستاني وابن الأنباري والصاغاني وابن سيده وابن منظور.

المثال السابع: "دون" دَلَّ في ديوان حميد على الأمام وعلى الوراء؛ أما دون بمعنى الأمام، فنراه في قوله يصف قطاةً ضربت في الأرض تطلب الرزق لأطفالها الصغار، وبَعُدَتْ عنهم، ثم عندما بدأت في العودة رأت نفسها تواجه أمامها صحراء شاسعةً لا تدركها العيون:

وتأوي إلى زغبٍ مساكين دونها ❖ فلًا ما يتخطاه العيون مهوبُ

وأما "دون" بمعنى الوراء فإننا نراه في قوله - يتحدث عن ذئبٍ ظل يراعي الجيش، ويمشي وراءه حتى تَغَيَّبَ موطنُه؛ وهو نخل لبني اليشكر، وحجزت بينهما من وراءه أرض ذات حزونة -:

فظل يراعي الجيش حتى تغيبت ❖ خباش وحالت دونهن الأجارعُ

وقد أكد هذه الدلالة المتضادة لهذا اللفظ ابن سيده وابن منظور والسيوطي نقلًا عن أبي عبيد.

أسباب نشأة الألفاظ المتضادة:

يمكن القول بأن أكثر عوامل نشوء المشترك تصلح أن تكون عوامل نشوء المتضادِّ:

العامل الأول: تداخل اللهجات مثل: الجون؛ بمعنى الأبيض والأسود؛ فمحال أن يكون العربي أوقعه عليهما بمساواةٍ منه بينهما، ولكن أحد المعنيين لحيٍّ من العرب، والمعنى الآخر لحيٍّ غيره، ثم سمع بعضهم لغة بعض فأخذ هؤلاء عن هؤلاء، وهؤلاء عن هؤلاء، وقد يكون معنى اللفظ عامًّا، ثم يخصص معناه عند قبيلةٍ معينة، ويسير هذا التخصيص في اتجاهٍ متضادٍّ عند قبيلةٍ أخرى.

وأذكر بعض الأمثلة التي تؤكد تخصيص المعنى العام في اتجاهٍ متضاد؛ "باع" بمعنى اشترى في الحديث: ((لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ولا يبع على بيعه)).

والمعنى: أي: لا يشتري على شرائه، وقد نقل أبو عبيد هذا عن أبي عبيدة وأبي زيد وغيرهما من أهل العلم؛ فالعرب تقول: بعت الشيء بمعنى اشتريته. وليس للحديث وجه عند أبي عبيد إلا هذا المعنى؛ لأن البائع لا يكاد يدخل على البائع والمعروف أن يعطي الرجل الرجلَ بسلعته شيئًا فيجيء آخر فيزيد عليه.

ومما ذكره أبو عبيد في تأييد ما ذهب إليه: أن الخاطب إنما هو طالب بمنزلة المشتري؛ فإذًا فإنما وقع النهي على الطالبينِ دون المطلوب إليه، وذكر ابن الأثير قولَيْنِ في الحديث؛ الأول إذا كان المتعاقدان في مجلس العقد وطلب طالب السلعة بأكثر من الثمن؛ ليرغب البائع في فسخ العقد فهو محرم؛ لأنه إضرار بالغير، ولكنه منعقد؛ لأن نفس البيع غير مقصودٍ بالنهي فإنه لا خلل فيه، والثاني: أن يرغب المشتري بالفسخ بعرض سلعةٍ أجود منها بمثل ثمنها أو مثلها بدون ذلك الثمن، فإنه مثل الأول في النهي، وسواء كانا قد تعاقدا على البيع أو تساوما وقاربا الانعقاد، ولم يبقَ إلا العقد.

فلفظ "باع" يدل على عمليتي البيع والشراء معًا، وإن كان المراد به في الحديث "الشراء" يقول ابن منظور: البيع ضد الشراء، والبيع والشراء أيضًا، وهو من الأضداد. ويقول الأزهري: قال أبو عبيد: البيع من حروف الأضداد في كلام العرب. يقال: باع فلان إذا اشترى، وباع من غيره. ولفظ البيع في الحديث ينصرف إلى عملية الشراء -كما عرفنا- والتعدد نفسه يحمله أيضًا لفظ الشراء؛ قال أبو زيد: شريت: بعت، وشريت: أي: اشتريت، وشاراه مشاراة وشراءً: بايعه، والشاري: المشتري والبائع.

ومن شواهد الشراء بمعنى البيع قوله تعالى: ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ ﴾ [يوسف: ٢٠] أي: باعوه، وأيضًا قوله تعالى: ﴿يَشْرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْآخِرَةِ ﴾ [النساء: ٧٤]، وقوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٠٧]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ﴾ [البقرة: ١٠٢].

فالمشكلة لا تقتصر على لفظ البيع الوارد في الحديث الذي معنا، وإنما تشمل أيضًا لفظ الشراء -كما بان في الآيات القرآنية- فكلٌّ منهما يدل على العمليتين المتضادتين، ولكن ما سبب هذا التعدد في كلٍّ من اللفظين؛ يمكن القول: بأن سبب التعدد هو حذف متعلق الفعل، فكان يقال: باع لفلان كذا -إذا أعطاه- وباع منه كذا -إذا أخذ

منه- وقد سجل اللسان -كما ذكرنا- باع من غيره -إذا اشترى- ولكن هذا السبب لا يحلُّ كل المشكلة في اللفظين؛ فإذا كان حذف المتعلق هو الذي أدى إلى دلالة لفظ "باع" على عمليتي البيع والشراء؛ فما السبب الذي أدى إلى دلالة لفظ "شرى" عليهما؟.

لذلك يمكن القول: بأن سبب التعدد هو دلالة كلٍ من اللفظين على معنًى عام، هو التعاوض أو الاستبدال، ثم تَخَصَّصَ كل لفظٍ فصار يطلق على كلا المعنيين معًا؛ يقول الجواليقي: شريت الشيء: اشتريته وبعته، وكذلك بعت الشيء: اشتريته وبعته؛ لأنهما متعاوضان. ويقول الزمخشري: ومن المجاز: باع دنياه بآخرته: استبدلها. ويقول: ومن المجاز: ﴿ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٧٥] استبدلوه.

ويؤيد إرجاع اللفظين إلى معنًى عام ما ذكره ابن فارس لإحدى الدلالات العامة للشين والراء والحرف المعتل، وهو تعاوض الاثنين في أمرين؛ أخذًا وإعطاءً مماثلةً، وذكر تحتها: شريت الشيء واشتريته -إذا أخذته من صاحبه بثمنه- وشريتُ -إذا بعت- واستشهد على الأخير بقوله تعالى: ﴿وَشَرَوۡهُ بِثَمَنِۢ بَخۡسٖ﴾ [يوسف: ٢٠]

وتفسير التضاد في اللفظين في ضوء المعنى العام وتخصيصه هو ما أميل إليه؛ سواء كان هذا المعنى هو التعاوض أو التبادل؛ كما مال إليه غيري من المحدثين، وأيدوا

دلالة المبادلة، ويبدو أن دلالة لفظ البيع على عملية البيع نفسها أشهر من دلالة البيع على عملية الشراء المقابلة، وكذلك الأمر في لفظ الشراء؛ حيث كانت دلالته على عملية الشراء نفسها أشهر من دلالته على عملية البيع المقابلة، ولذلك لم تسجل كتب اللغة نسبة الدلالة الأولى في كلٍّ من اللفظين إلى قبائل معينة بخلاف الدلالة الأخرى؛ لقد نسب الفراء باع الشيء بمعنى اشتراه إلى بني تميم وربيعة.

العامل الثاني: التطور الصوتي: يظهر هذا في قول بني عقيل: نَمَقْتُ الكتاب أي: كتبته. وفي قول سائر قيس: نمقت الكتاب: أي: محوته. وإذا عرفنا أن ابن منظور يقول: نَمَقَ الكتاب يَنْمُقُهُ نَمْقًا: كَتَبَه؛ فإننا نُرَجِّحُ أن النون أبدلت لامًا في نطق بني عقيل؛ فالنون واللام من الأصوات المتوسطة في العربية -أي: من الأصوات المتوسطة بين الشدة والرخاوة- ويحدث الإبدال فيهما كثيرًا، وبذلك تَطَابَقَ الفعل مع نظيره بمعنى "محا"، فتولد التضاد، ومثال آخر يكشف هذا التطور الصوتي، هو "السُّدْفَةُ" وهي تدل على الضوء والظلمة معًا، وقد وَرَدَتْ في بعض الآثار؛ قال ابن لبينة: جئت أبا هريرة، وهو جالس في المسجد الحرام، وكان رجلًا آدم، ذا ضفيرتين، أفشج الثنيتين، فسألته عن الصلاة، فقال: إذا اصطفق الآفاق بالبياض فصلِّ الفجر إلى السدف، وإياك والحنوة والإفغاء.

وأراد بأفشج الثنيتين: ناتئَهُما، والاصطفاق: هو الاضطراب، ومعنى قوله: "إذا اصطفق الآفاق بالبياض فصلي الفجر إلى السدف... إلخ" أي: إذا انتشر ضوء الفجر في الآفاق، فجعل ذلك اصطفاقًا، ومعنى الحنوة: أن يطأطِئَ رأسه، ويقوِّس ظهره، والإفغاء: ميل في الفم، ذكر الزمخشري أن السدفة في لغة قيس هي الضوء، وفي لغة بني تميم بمعنى الظلمة.

وذكر بعض اللغويين -وكذا الجوهري عن الأصمعي- أن السدفة -بضم السين وفتحها- في لغة نجد: الظلمة، وفي لغة غيرهم: الضوء، وفي لغة هوازن: أسدف أي: أسرج، من السراج، كما أرجع السجستاني "السدفة" بمعنى الضياء إلى أهل مكة، وقيل: السدفة: ظلمة فيها ضوء من أول الليل وآخره ما بين الظلمة إلى الشفق، وما بين الفجر إلى الصلاة، وقد استحسن الأزهري هذا القول.

إذًا ذَكَرَ عُلَمَاءُ الغريب -أعني: علماء غريب الحديث والأثر- أن السدفة تدل على الضوء والظلمة معًا، وعلمنا انتساب دلالة الضوء إلى أهل مكة وقيس وهوازن أو غير النجديين عمومًا، وعلمنا -أيضًا- انتساب دلالة الظلمة إلى النجديين أو بني تميم، وقد حل مشكلة التعدد هذه بعض العلماء حين ذكروا أن كتب اللغة تذكر للسدفة معنًى ثالثًا، وهو اختلاط الضوء والظلمة جميعًا؛ كوقت ما بين صلاة الفجر إلى أول الأسفار، أو ما عبر عنه بعض العلماء بصورةٍ أكثر دقةٍ حين قال: السدفة فيها ظلمة من أول الليل وآخره؛ ما بين الظلمة إلى الشفق وما بين الفجر إلى الصلاة. وصححه الأزهري -كما يقول ابن منظور- ومن ثم لم يعترف ابن فارس بالسدفة إلا بالاختلاط، وسجل للسين والدال والفاء أصلًا دلاليًّا عامًّا، وهو إرسال شيء على شيء غطاءً له، ثم قال: وَحَكَى ناسٌ: أسدف القمر: أضاء في لغة هوازن دون العرب، وهذا ليس بشيء وهو مخالف للقياس.

ومال إلى هذا نفر من المحدثين حين رأوا أن هذا الاختلاط هو المعنى الأصلي للسدفة، ثم تطور، فخصصه بعض القبائل للظلمة كنجدٍ أو تميم، وقصرته أخرى على الضوء كقيسٍ وهوازن وبقية العرب.

ولكن بدا لي رأي آخر حين وجدت علماء موثوقًا فيهم يرون أن السدفة والشدفة يدلان على الظلمة؛ فها هو أبو عبيدة والفراء يريان ترادف أسدف بالسين وأشدف بالشين بمعنى: أظلم، بل يضيف أبو عبيدة إليهما -أيضًا- أزدف بالزاي، ويرى الفراء ترادف "السُّدَفِ والشُّدَفِ" بمعنى الظلمة أيضًا، وكذا "السدفة والشدفة" وقال بهذا أيضًا اللحياني.

والذي يرجع إلى مادة الشين والدال والفاء يجدها تسجل هذه الألفاظ بمعنى الظلمة فقط، ثم رأيت ابن سيده يحسم الأمر؛ حين نقل عنه ابن منظور قوله: والسين المهملة لغة عن يعقوب: إن إبدال الشين في الشُّدْفَة أو الشَّدَفة بمعنى الظلمة؛ إن إبدال الشين في هذا اللفظ سينًا جعل للسدفة بالسين المهملة هذا التعدد المعنوي؛ فتحملت الظلمة بجانب الضوء أو اختلاط الظلام به، ويبدو أن هذا الإبدال حدث عند التميميِّين أو أهل نجد، ولذلك فإن بقية العرب -كما يبدو من كلام الأصمعي السالف الذكر- ترى السدفة ضوءًا.

العامل الثالث: العوارض التصريفية، وأعني بها تلك الصيغ الصرفية التي تحتمل معنيين؛ كصيغة "فعول" تأتي بمعنى "فاعل" وبمعنى "مفعول" وكذلك الأمر؛ صيغتا "فعيل وفاعل" وكذا عندما يُشْتَق اسم الفاعل والمفعول من "افتعل" الأجوف أو المضعف كـ"مختار" و"مرْتد" وقد ورد في شعر "حميد" ألفاظ من هذا القبيل، من ذلك لفظ "رَكُوب" وأيضًا لفظ "ناحض"؛ أما اللفظ الأول -وهو ركوب- فإنما يدل على الراكب والمركوب معًا، ودل في شعر حميد على الناقة المركوبة -أي: التي تُرْكَب، فهي "فَعِيل" بمعنى "مفعول" ولم يأتِ عنده بالمعنى الآخر وهو الراجح، قال حميد -يصف ناقةً:

عفت مثل ما يعفو الطليح وأصبحت ❖ بها كبرياء الصعب وهي ركوبُ

وقد أشار إلى هذه الدلالة المتضادة لركوب أو لصيغة "فعول" عمومًا، الأصمعي وابن السكيت والسجستاني وكذا ابن الأنباري نقلًا عن قطرب، وكذا ابن سيده والصاغاني وابن منظور، أما اللفظ الآخر -وهو ناحض- فيدل أيضًا على الفاعل والمفعول؛ فدل في شعر حميد على المرأة المنحوضة -أي: المنقوصة اللحم، وقليلته- ولم يأتِ بمعنى الفاعل، قال حميد يصف امرأةً:

عريبية لا ناحض من قدامة ❖ ولا مُعْصر تجري عليها القلائدُ

عريبيَّة: أي: امرأة منسوبة إلى عريب -وهو حي من اليمن- والمعصر: التي بَلَغَتْ عصر شبابها، وأدركت، أو أول ما أدركت وحاضت وقد أشار إلى الدلالة المتضادة باللفظ السجستانيُّ وابن منظور.

وأضيف أيضًا لفظا "آمين" و"ربيب" أما "آمين" فيدل على الآمن أو المأمون؛ كما يدل على المؤتَمِن أو المؤتَمَن إذًا فعيل هنا بمعنى الفاعل أو بمعنى المفعول، وقد دل في شعر "حميد" على أحد المعنيين بدون تعيين، يقول:

أمينٌ عَبَنّ الخلق مختلف الشبا ❖ ت يقول المماري طالما كانا مُقْرَما

الشبات: هي الجانب، والبعير المقرم: المتروك للضراب، وقد أشار إلى دلالة اللفظ المتضاد الأصمعي وابن السكيت والسجستاني وابن الأنباري وابن سيده والصاغاني وابن منظور، وأما "الربيب" فيدل على الفاعل أو على المفعول فيدل على الرابِّ أو على المربوب، وقد وَرَدَ في شعر "حميد" يحتمل المعنيين؛ إذ يقول في خمر:

ركودُ الحميّا طلة شاب ماؤه ❖ لها من عقاراء الكروم ربيبُ

الحميا: هي ثورة الكأس وشدتها، والطلة: الخمر اللذيذة، والعقاراء: موضع أو اسم بلد. وقد أشار إلى دلالة اللفظ المتضادةِ السجستاني وابن الأنباري وابن سيده وابن منظور.

العامل الرابع والأخير: الاستعمال المجازي؛ كإطلاق كلمة "أمَّةٍ" على الجماعة والفرد، وأيضًا إطلاق "الكأس" على الظرف والمظروف، تلك هي أهم العوامل أو الأسباب التي تؤدي إلى نشوء اللفظ المتضاد.

إن اللفظ المتضاد لا يؤدي إلى الإبهام واللبس -كما يرى بعض العلماء- لأن سياق الكلام كفيلٌ ببيان المعنى المراد، وإن في اشتمال العربية على قدرٍ من الألفاظ المتضادة لدليلًا على سعتها في التعبير وثرائِها ونموِّها. هذا وبالله التوفيق.

المترادفات

عناصر الدرس

تعريف الترادف واهتمام العلماء به

١. تعريفه:

الترادف: ظاهرة خاصة بتعدد اللفظ للمعنى الواحد، وقد عرفه السيوطي في (المزهر) نقلًا عن الإمام فخر الدين فقال: الترادف هو الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد، وقد أيد وقوع المترادف كثير من اللغويين، مثل: قطرب المتوفى سنة ٢٠٦ من الهجرة، وأبو زين الأنصاري المتوفى سنة مائتين وأربعة عشرة، والأصمعي المتوفى سنة مائتين وست عشرة، وابن السكيت المتوفى سنة مائتين وأربع، وأربعين، وعبد الرحمن بن عيسى الهمذاني المتوفى سنة ثلاثمائة وسبع وعشرين، وقدامة بن جعفر المتوفى سنة ثلاثمائة وسبع وثلاثين، وأبو الحسن علي بن عيسى الرماني المتوفى سنة ثلاثمائة وأربع وثمانين، وغيرهم كثير.

والإمام الشافعي في رسالته أيد وقوع المشترك أيضًا، فيقول: وتسمي العرب الشيء الواحد بالأسماء الكثيرة، وتسمي بالاسم الواحد المعاني الكثيرة، وإن ذلك من سنن العرب، غير أن هنالك نفرًا من العلماء لم يؤيدوا وقوع الترادف، ومنهم: أبو علي الفارسي مثلًا الذي يرى أن كل ما يظن من المترادفات؛ فهو من المتباينات؛ إما لأن أحدهما اسم ذات، والآخر اسم الصفة، أو صفة الصفة.

ونقل عن أبي علي الفارسي قوله: كنت بمجلس سيف الدولة بحلب، وبالحضرة جماعة من أهل اللغة، ومنهم ابن خالويه، فقال ابن خالويه: أحفظ للسيف خمسين اسمًا، فتبسم أبو علي وقال: ما أحفظ له إلا اسما واحدًا، وهو

السيف، قال ابن خالويه: فأين المهند، والصارم، وكذا، وكذا، فقال أبو علي: هذه صفات، وكأن الشيخ يفرق بين الاسم، والصفة.

ويرى المنكرون أن المعنى المراد يؤديه لفظ واحد؛ فلا حاجة إلى أن تتعدد الألفاظ؛ لأن ذلك عَبَث لا يقع فيه الواضع الحكيم، ورده بعض العلماء إلى اختلاف اللهجات، فرأى ابن درستويه: أنه لا يجوز أن يكون لفظان مختلفان لمعنًى واحد، إلا أن يجيء أحدهما في لغة قوم، والآخر في لغة غيرهم، كما يجيء في لغة العرب، والعجم، أو في لغة رومية، ولغة هندية.

وقد رد المثبتون بالترادف على هؤلاء المنكرين بأن الترادف لا سبيل إلى إنكاره؛ لأن وقوعه معلوم بالضرورة، وقولهم: إن وضع عدة ألفاظ لمعنى واحد عبث، لا يتأتى إذا كان ذلك من واضع، لكن المعروف أن ذلك يكون من واضعين مختلفين، فانتهى العبث الذي يقولون به.

كما توجد بعض المترادفات التي لا فروقَ بينها، وبخاصة في الأسماء الجامدة كالعير والحمار، وأيضًا البُر والقمح والحنطة؛ فلا فروق بين تلك المترادفات فالعير والحمار موضعان للحيوان الناهق، والبر والقمح والحنطة موضوعة للحبة المعروفة، دون ملاحظة لفروق معنوي، ووجود مترادفات بينها فروق لا يؤدي إلى إنكار المترادفات كلها، بل إنكار طائفة منها فحسب.

على أن المشتقات التي اتضحت فيها تلك الفروق كالحسام، والصارم، ونحوهما قد كثر استعمالها مكان موصوفاتها؛ حتى استغني بها عنها؛ فجرى مجرى الجوامد في إهمال الفروق، وعدم النظر إليها.

ويرى بعض العلماء أن الترادف غير موجود في العربية، ولكن أصحاب المعاجم هم الذين اختلقوه عند جمع اللغة، ودليلهم أن اللفظ الواحد يؤدي المعنى

المراد، وهذا واضح في اللغات العامية؛ فليست بنا حاجة إلى دلالة أكثر من لفظ على هذا المعنى، ولكن هذا الرأي فاسد؛ لأنه يتهم علماء اللغة، ورواتها بالاختلاق والكذب، وهم من تلك التهمة براء؛ لأنهم قد جمعوا اللغة عن العرب الخلص، ومن القرآن والحديث، وقد كانوا على درجة من الورع تمنعهم من التورط في الكذب، إلى جانب دقتهم الفائقة في الأخذ، وقد أخذنا عنهم أمور اللغة كلها؛ فكيف نقبل منهم بعضًا، ونتهمهم في الباقي؟

على أن اللهجات العامية ليس فيها ذلك الترف؛ لأنها تقتصر على ما يحتاج إليه الاستعمال في الحياة اليومية، على حين تختلف الفصحى عنها في ذلك، وهذا موجود في كل اللغات، ولا تسلم بعض العاميات من وجود الترادف فيها، وبخاصة إذا اتصلت بلغات أخرى.

غير أن بعض المحدثين قد اشترطوا شروطًا معينة لا بد من تحقيقها؛ حتى يتسنى الحكم بالترادف، وعلى ضوئها يمكن أن يتلمس الترادف في اللغة النموذجية في القرآن الكريم، أو في النصوص الأخرى من شعر، وغيره، وهذه الشروط هي:

أولًا: الاتفاق التام بين الكلمتين في المعنى لأفراد البيئة الواحدة.

ثانيًا: انتماء الكلمتين، أو الكلمات إلى بيئة لغوية واحدة، كلهجة واحدة مثلًا، واعتبروا اللغة النموذجية الأدبية بيئة، واحدة.

ثالثًا: انتماء الكلمتين، أو الكلمات إلى عنصر واحد.

رابعًا: ألا يكون أحد اللفظين نتيجة تطور صوتي للفظ آخر، ومع أننا نسلم بأن بعض الألفاظ تحمل فروقًا معنويةً، إلا أننا لا ننساق مع هؤلاء المبالغين، وننكر الترادف جملة؛ لأن إحساس الناطقين باللغة كان يعامل بعض هذه الألفاظ

معاملة المترادف، ويقول الدكتور إبراهيم أنيس: أغلب الظن أن ما التمسه هؤلاء المنكرون من تلك الفروق لم يكن إلا من وحي خيالهم، أو لعلهم قد عزَّ عليهم أن يروا تلك الكثرة من الألفاظ المترادفة في اللغة العربية، وحسبوها مما يشوه اللغة، أو يوقع فيها اللبس والإبهام؛ ففرقوا بين دلالتها، دون أن يكون لهم أي سند من نصوص اللغة واستعمالاتها.

٢. أمثلة للمترادف:

هناك الكثير من الأمثلة تثبت وقوع المترادف في اللغة، نتخير منها بعض الأحاديث والآثار، وكذا بعض الأشعار التي اشتملت على بعض الألفاظ المترادفة.

المثال الأول: الآجام، والآطام، والحصون، والقصور، في الحديث النبوي: ((أنه أراد ﷺ أن يصلي على جنازة؛ فجاءت امرأة معها مجمر، فما زال يصيح بها؛ حتى توارت بآجام المدينة))، ويروى: ((بآطامها)) ذكره أبو عبيد في (غريب الحديث) كما ذكره الزمخشري في (الفائق) في الهمزة والجيم والميم، وذكر بعضه ابن الأثير في (النهاية) في الهمزة والجيم والميم، وفي الهمزة والطاء والميم، وكذا صنع ابن منظور في (اللسان)، وأخرجه أحمد في (المسند)، وفسر الآجام بالآطام.

ذكر علماء الغريب أن قوله: ((آجام المدينة)) يعني: الحصون، قالوا: وهذا كلام أهل الحجاز، واحدها: أجم، ويسمونها الآطام أيضًا، وواحدها أُطم.

وذكر الزمخشري أن الأُجم سمي حصنا لمنعه المتحصن به من تسلط العدو، ويطلق الأجم أيضًا على القصر -في لغة أهل الحجاز- كما يذكر الأزهري في تهذيبه، وابن منظور في لسانه. إذن تحصل لنا أن الآجام، والآطام، والحصون، والقصور من المترادفات.

المثال الثاني: العُسُب، والجريد بمعنى سعف النخيل في حديث زيد بن ثابت حين أمره أبو بكر أن يجمع القرآن، قال: "فجعلت أتتبعه من الرقاع، والعسب، واللخاف"، ذكره أبو عبيد في (غريب الحديث)، والزمخشري في (الفائق) العين والسين والباء، وابن الأثير في (النهاية) وكذا ابن منظور في (اللسان) العين والسين والباء، وأخرجه ابن حجر، و(فتح الباري) الباب الثالث الخاص بجمع القرآن، وأخرجه البخاري في: القرآن والأحكام، وأخرجه أيضًا الترمذي.

العسب واحدها: عسيب، وهو سعف النخل، وأهل الحجاز يسمونه الجريد أيضًا، نص على ذلك أبو عبيد، وغيره، وموجود في الأزهري، وابن منظور، والزبيدي: الجيم والراء والدال.

إذن تحصل لنا أن العسب، والجريد مترادفان.

المثال الثالث: حرام الله، ويمين الله يدلان على قسم، في حديث عمر: ((في الحرام كفارة يمين)) ذكره ابن الأثير في (النهاية) وابن منظور في (لسان العرب): الحاء والراء والميم، وأخرجه نحو هذه الرواية مسلم في: الرضاع، وفي الطلاق في باب: وجوب الكفارة، وابن ماجه في: الطلاق، وأحمد في مسنده، الجزء الأول، وأخرجه البخاري، عن ابن جبير، عن ابن عباس في كتاب التفسير، وابن حجر في (فتح الباري) كتاب التفسير، الباب السادس والستين، سورة التحريم.

قال ابن الأثير: هو أن يقول: حرام الله لا أفعل كذا، كما يقول: يمين الله، وهي لغة العقليين، وقد ذكر هذه اللغة ابن منظور في (اللسان) والسيوطي في (المزهر).

المثال الرابع: انط، واسكت، قال زيد بن ثابت > : ((كنت مع النبي ﷺ وهو يملي علي كتابًا، وأنا أستفهمه؛ فاستأذن رجل عليه فقال لي: انط)) ذكره

الزمخشري في (الفائق) وابن الأثير في (النهاية) والأزهري في (تهذيب اللغة) وابن منظور في (لسان العرب) النون والطاء والألف. انط، أي: اسكت.

قال ابن الأعرابي: كما ذكر الزمخشري، فقد شَرَّفَ النبي ﷺ هذه اللغة، وهي حميرية، ويزجر بهذا اللفظ البعير تسكينًا له إذا نفر فيسكن.

ننتقل إلى مجموعة أخرى من الأمثلة المترادفة الواقعة في الشعر، ونستعرض بعضها في ديوان حميد بن ثور الهلالي -وهو يمثل العربية النموذجية في أرفع صورها- مسترشدًا بالسياق، وموثقًا ما يحتاج منها إلى توثيق من كتب اللغة:

- القبيلة والرهط، لفظان يدلان على الجماعة من الواحد، أما القبيلة فقد وردت في قول حميد:

وَهَل سَبَقَتنا قَبلَكُم مِن قَبيلَةٍ ❖ بوِترٍ فَتَقتاسوا بإِحدى القَبائِلِ

وأما الرهط؛ فقد ورد في قوله:

أَيَذهَبُ أهلي بِالفَناءِ وَإِخوَتي ❖ وَرَهطي وَقَد أَيقَنتُ أَن سَوفَ أَذهَبُ

وهو موجود في (ديوان حميد).

وقد أشار إلى ترادف اللفظين قدامة بن جعفر.

أيضًا (جواهر الألفاظ) بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، وأشار إليهما أيضًا الرماني في كتاب (الألفاظ المترادفة) شرح محمد محمود الرافعي، كما ذكرهما ابن منظور في لسانه: القاف والباء واللام، والراء والهاء والطاء.

الخلق، والخليقة، والشمال، والنقيبة، والسجية بمعنى واحد، أما الخلق؛ فقد ورد في قول حميد يرثي صديقًا له:

كَثيراً حَلاوَةُ أخلاقِهِ ❖ شَديدَ الحَلاوةِ صَعبًا ذَلولا

وأما الشمال ؛ فقد ورد في قوله :

وَساروا فأعطَوهُ اللواءَ وَجَرّبوا ❖ شَمائِلَ ميمونٍ نَقيبَتُهُ مِثلي

نلاحظ : أن الشمائل جمع شِمال ، وورد في البيت نفسه النقيبة أيضًا ، وأما السجية ؛ فقد وردت في قوله في ناقة :

جَهولٌ كأَنَّ الجَهلَ مِنها سَجيةٌ ❖ غَشَمْشَمَةٌ لِلقائِدِينَ رَهوقُ

وأما الخليقة ؛ فقد ، وردت في قوله :

حمى ظلها شكس الخليقة ❖ خائف عليها عرام الطائفين شفيق

انظر الأبيات الأربعة في (ديوان حميد) في الصفحات العشرين بعد المائة ، والخامسة والعشرين بعد المائة ، والسادسة والثلاثين ، والأربعين.

وقد أشار إلى ترادف هذه الألفاظ -أي : الخلق ، والخليقة ، والشمال ، والنقيبة ، والسجية- قدامة بن جعفر في (جواهر الألفاظ) ، وأبو طاهر محمد بن يوسف بن عبد الله التميمي ، انظر (المسلسل في غريب اللغة) ، وانظر أيضًا ابن منظور في (لسان العرب) الخاء واللام والقاف.

القناة ، والرمح اسمان لآلة واحدة ، أما القناة ؛ فقد ورد في قول حميد :

وما خلتنا إذا ليس يحجز بيننا ❖ وبين العدى إلا القِني الخواطر

والرماح الخواطر هي المهتزة المضطربة للينها ، انظر (ديوان حميد) والقِني جمع قناة ، وأما الرمح ؛ فقد جاء في قوله :

إلى أن نزلنا بالفضاء وما لنا ❖ به معقل إلا الرماح الشواجر

الرماح الشواجر : المتداخلة انظر (ديوان حميد) الصفحة التاسعة والثمانين ، والرماح جمع رمح ، وقد أشار إلى ترادف القناة والرمح أبو عيسى الربعي ، انظر

كتابه (نظام الغريب)، وأيضًا قدامة بن جعفر في (جواهر الألفاظ) وأيضًا الثعالبي، انظر (فقه اللغة وسر العربية) وانظر أيضًا (لسان العرب) لابن منظور: القاف والنون والألف.

السيف، والبرَك، والهندي لآلة واحدة، أما السيف؛ فقد جاء في قول حميد:

ووصل الخُطى بالسيف والسيف بالخطى ❖ إذا ظن أن السيف ذو السيف قاصر

وأما البرك؛ فقد جاء في قوله:

أم استطالت بهم أرض لتقذفهم ❖ إلى المويزج أو يدعوهم البرك

الموزيج: موضع، وأما الهندي؛ فقد ورد في قوله:

من كل أبيض هندي وسابغة ❖ تغشى البنان لها من نسجها حبك

انظر الأبيات الثلاثة في ديوان حميد الصفحة الثامنة والثمانين، والصفحة الرابعة عشرة بعد المائة، والصفحة الخامسة عشرة بعد المائة.

وقد أشار إلى ترادف هذه الألفاظ قدامة بن جعفر في (جواهر الألفاظ)، وأيضًا السيوطي في (المزهر) الجزء الأول.

وقد ذكر الدكتور إبراهيم أنيس أن الوصفية بين أسماء السيوف قد فقدت؛ حيث كانت تراعى في بادئ الأمر، وحرص الشاعر على موسيقى شعره، ونظام قوافيه قد جعله يتناسى تلك الفروق، مع أنها كانت تراعى في وقت من الأوقات، وذلك في كتابه (دلالة الألفاظ).

الموت، والحمام، والمنون، والمنية بمعنًى واحد:

أما الموت؛ فقد ورد في قول حميد:

وزايل عند الموت ما كان يحتوي ❖ كأن لم تكن تلقى عليه شراشره

الشراشر جمع شرشره، وهي الثقل.

وأما الحمام؛ فقد ورد في قوله:

خذلت الولي لكأس الحمام ❖ ولم تك يا ابن عمير خذولًا

وأما المنون؛ فقد ورد في قوله:

فلا تأمنن بيات المنون ❖ وكن حذرًا حد أظفارها

وأما المنية؛ فقد وردت في قوله:

فإن المنية ما أثأرت ❖ من القوم عادت لإثآرها

أثأرت أي: أبقت، والأبيات الأربعة في (ديوان حميد). وقد أشار إلى ترادف هذه الألفاظ أبو عيسى الربعي في (نظام الغريب) انظر (الألفاظ المترادفة) وانظر أيضًا ابن منظور: الحاء والميم، وأيضًا الميم والنون.

الجود، والعطاء بمعنى واحد، أما العطاء؛ فقد ورد في قول حميد:

والبخل خير من عطاء رائف ❖ يأتيك بعد تبرد وسؤال

الرائف البطيء، والتبرد الأخذ قليلًا قليلًا، انظر (ديوان حميد).

وأما الجود؛ فقد ورد في قوله:

لقد أمرَت بالبخل أمُّ محمد ❖ فقلت لها حث على الجود أحمدا

انظر (ديون حميد)، وقد أشار إلى ترادف اللفظين الربعي، انظر (نظام الغريب)، وانظر أيضًا (لسان العرب) الجيم والواو والدال، والعين والطاء والياء.

الفنيق، والمقرم يدلان على الفحل الذي لا يركب لكرامته على أهله، ومودع للفحلة، أما الفنيق؛ فقد ورد في قول حميد:

بسواء مجمعة كأن أمارة منها ❖ إذا برزت فنيق يخطر

السواء: الوسط، والمجمعة الأرض القفر، انظر (ديوان حميد).

وأما المكرم؛ فقد ورد في قوله:

أمين عبَنُّ الخلق مختلف الشبا ❖ يقول المماري طالما كان مقرما

انظر (ديوان حميد)، وقد أشار إلى ترادف هذين اللفظين الرباعي، انظر (نظام الغريب)، وأيضًا الثعالبي، انظر (فقه اللغة) و(سر العربية)، وانظر أيضًا (لسان العرب) لابن منظور: الفاء والنون والقاف، والقاف والراء والميم.

الظباء، والفور بمعنًى واحد، أما الظباء؛ فقد وردت في قول حميد:

دموج الظباء العفر بالنفس أشفقت ❖ من الشمس لما كانت الشمس ميسما

انظر (ديوان حميد).

وأما الفور؛ فقد وردت في قول حميد:

ولو درى أن ما جاهرتني به ظهر ❖ ما عدت ما لألأت أذنابها الفور

الفور جمع فائر، والفائر: الظبي، وقد أشار إلى دلالة الظباء، والفور الربعي، انظر (ديوان حميد)، وانظر (لسان العرب) لابن منظور: الفاء والواو والراء.

الجنب، والجانب بمعنًى واحد، أما الجنب؛ فقد ورد في قول حميد في ناقة:

وراحت تعال بالرحال كأنها ❖ تعالى بجنبي نخلة وسلوق

النخلة، والسلوق موضعين انظر (ديوان حميد). وأما الجانب؛ فقد ورد في قوله:

ولقد نظرت إلى الحمول كأنها ❖ ذعر الإشاء بجانبي حرثي

الحمول: الإبل عليها الهودج، والحرث: جبل في ديار بني عبس.

ونكتفي بهذا القدر من الأمثلة لنستنتج أن المترادف يوسع في سلوك طرق الفصاحة، وأساليب البلاغة في النظم، والنثر، مما يدل على ثراء اللغة، ونموها.

أسباب نشأة الترادف

يمكننا أن نجمل أهم أسباب حدوث المترادف في اللغة، وبعضها هو من أسباب حدوث المشترك والمتضاد:

السبب الأول: تداخل اللهجات، وذلك بأن تضع إحدى القبيلتين أحد الاسمين، والأخرى الاسم الآخر للمسمى الواحد من غير أن تشعر إحداهما بالأخرى، ثم يشتهر الوضعان، ويخفى الواضعان، أو يلتبس وضع أحدهما بوضع الآخر، انظر (المزهر) للسيوطي.

السبب الثاني: تداخل اللغات، ويتحقق في تلك الألفاظ التي اقترضتها العربية من اللغات الأجنبية التي كانت تجاورها في الجاهلية، وصدر الإسلام.

السبب الثالث: التطور الصوتي؛ حيث تتطور بعض أصوات الكلمة الواحدة على الألسنة؛ فتنشأ صور أخرى لها؛ فتعد حينئذ من المترادفات.

السبب الرابع: تناسي صفات الاسم الواحد فتصبح أسماء، ولا يلحظ الكاتب، أو الشاعر ما كانت عليه، وقد خالف إجماع القوم على القول بالترادف في العربية بعض اللغويين الذين اهتموا بالفروق بين الدلالات، وغلَوْا في ذلك غلوًا كثيرًا -ذَكَرنا بعضهم في صدر الدرس كأبي علي الفارسي- ونذكر منهم أيضًا أبا العباس أحمد بن يحيي ثعلب، المتوفى سنة واحد وتسعين بعد المائتين، وأيضًا أبا هلال العسكري، المتوفى سنة خمس وتسعين بعد الثلاثمائة، وأيضًا ابن فارس.

لكن هذا لا يجعلنا ننكر الترادف جملة؛ لأن إحساس الناطقين باللغة كان يعامل بعض هذه الألفاظ معاملة المترادف.

أمثلة للترادف من القرآن وغيره

إننا إذا سلمنا بوقوع المترادف في اللغة ؛ فإن التسليم بوقوع المترادف في القرآن أمر نجد فيه كثيرًا من الصعوبة، مع اعترافنا بمشقة البحث عن فروق دلالية بين ألفاظ من أصول لغوية مختلفة تكاد تعطي معنًى واحدًا، ولا يلزم من وجود المترادف في اللغة التي نزل بها القرآن الكريم وجوده في القرآن الكريم ؛ لأن العبرة ليست بالكلمات، أو بالألفاظ، وإنما بالمتكلم نفسه، وإذا كان الترادف في اللغة يعطي فرصة الاختيار بين الألفاظ، ويوفر البديل للكلمة ؛ فإن مزية المتكلم أن يختار الكلمة، ويضعها في الموضع التي لا تصلح فيه غيرها، وإذا كانت مقدرة البشر محدودة في كل شيء ؛ فإن الله تعالى متصف بطلاقة القدرة، والبشر معرضون للخطأ، والصواب، والله تعالى منزه عن الخطأ: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١] ومن هنا ؛ فإن كلامه -جل ثناؤه- أعلى وأرفع من أن يضاهَى أو يقابل، أو يعارض به كلام، بل يستحيل معه كل مقارنة، وكيف لا يكون كذلك، وهو كلام العلي الأعلى خالق كل لغة ولسان، وصدق الله العظيم إذ يقول: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ ﴾ [الشعراء: ١٩٢- ١٩٤].

ولا ننكر تقارب معاني بعض الألفاظ ذات الأصول اللغوية المختلفة، ولكننا لا نقول باتحادها تمامًا ؛ لأن التدقيق في هذه الأصول، وملابسات النزول للآيات، وبعض الحقائق التاريخية، وترتيب نزول السور تاريخيًّا، وغير ذلك كل أولئك يفيد في توجيه دلالة تلك الألفاظ التي تكاد معانيها تتفق تمامًا، ومن كل ما سبق

يجعل مسألة وجود الترادف في القرآن الكريم مسألة فيها نظر، وليست على إطلاقها كما ذهب إلى ذلك الدكتور صبحي الصالح؛ ولأن الترادف بالمعنى المعروف عند العلماء يدخل في باب التكرار أحيانًا كما يعطي الفرصة للقول بأن هذه الكلمة في القرآن الكريم مثلًا كان يمكن وضع مرادفها مكانها، دون أن يخل ذلك بالمعنى المراد، وهو أمر يتنافى مع الحكيم الخبير الذي أحسن كل شيء خلقه.

دراسة بابين من كتاب الخصائص لابن جني

عناصر الدرس

تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني

١. معنى التصاقب:

التصاقب هو التقارب، وتصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني يعني: تقارب الألفاظ لتقارب المعاني، وقد عقَدَ ابن جني في خصائصه بابًا بهذا العنوان: "باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني"، وهذا الباب يعد من مجموعة من الأبواب خصصها ابن جني للكشف عن العلاقة بين اللفظ ومعناه؛ فهي تدخل فيما سماه ابن جني بالاشتقاق؛ حيث عقد بابًا للاشتقاق سمَّاه الاشتقاق الأكبر، ثم جاء بعد ذلك حديثه عن تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني، ثم أتبعه مباشرة بابًا في إمساس الألفاظ أشباه المعاني، فهذه الأبواب وما شابهها كلها تكشف عن العلاقة بين اللفظ، ومعناه.

٢. أمثلة تقاربت حروف ألفاظها لتقارب معانيها:

يقول ابن جني في صدر حديثه عن هذا التصاقب: هذا غور من العربية لا ينتصف منه -أي: لا يدرك كله- ولا يكاد يحاط به، وأكثر كلام العرب عليه، وإن كان غفلًا مسهوًا عنه، قال: وهو على أضرب، منها اقتراب الأصلين الثلاثيين، ومنها اقتراب الأصلين ثلاثيًّا أحدهما، ورباعيًّا صاحبه، أو رباعيًّا أحدهما، وخماسيًّا صاحبه، وذكر أن هذا قد مضى.

ثم ذكر أن من هذا التصاقب أيضًا التقديم، والتأخير، يقصد تقليبات المادة، أي: التقليبات الستة للأصل الثلاثي، ثم قال: لكن من وراء هذا ضَرْب غيره،

وهو أن تتقارب الحروف لتقارب المعاني. هنا فسر التصاقب بالتقارب قال: وهذا باب واسع.

إذن الغرض من هذا الباب هو الكشف عن تقارب حروف اللفظ مع حروف لفظ آخر لتقارب معنييهما، أي: أن الحروف ما تقاربت في الألفاظ إلا من أجل تقارب المعاني، ومع ابن جني، ومع أمثلته تتكشف لنا حقيقة هذا الباب، قال: من ذلك قول الله سبحانه: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَـٰطِينَ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴾ [مريم: ٨٣] قال ابن جني: أي: تزعجهم وتقلقهم. قال: فهذا في معنى تهزهم هزًّا. وابن جني يقارن بين تؤزهم أزًّا وتهزهم هزًّا، المعنى الجامع: الإزعاج والقلق.

ينظر ابن جني إلى الأزِّ فيرى مادته الأصلية، أو جذره: الهمزة والزاي، الهمزة تمثل فاء الكلمة، والزاي تمثل عينها ولامها، ثم ينظر إلى مادة الهز فيجدها: الهاء والهمزة، الهاء في موقع فاء الكلمة، والزاي في موقع العين واللام أيضًا.

إذن اتفق اللفظان في العين واللام، ولم يختلفا إلا في فاء الكلمة. الفاء في الأز همزة، والفاء في الهز هاء، لكن لما تقارب المعنى -معنى الأز والهز- وهو الإزعاج والقلق، أو الحركة الحسية مثلًا، لما تقارب المعنى؛ جاء اللفظان متقاربان؛ فاتفقا في العين واللام، ومع اختلافهما في فاء الكلمة، إلا أن الهمزة في الأز أخت الهاء في الهز.

يقول ابن جني: والهمزة أخت الهاء فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين. الهمزة أخت الهاء من ناحية المخرج؛ فهما صوتان حلقيان، بل إنهما من حيز واحد من الحلق، وهو أقصاها بالتعبير المتوارث عن القدماء. الهمزة والهاء من أقصى الحلق -أي: أقصاه بالنسبة للسان- وهما في الدراسة الصوتية الحديثة صوتان حنجريان.

إذن الهمزة أخت الهاء بمقياس القدماء، وبمقياس المحدثين أيضًا.

ثم ينقلنا ابن جني نقلة سريعة في الوقت نفسه حين يكشف لنا المناسبة بين كل لفظ من هذين اللفظين، ومعناه فيقول: وكأنهم خصوا هذا المعنى بالهمزة: ﴿تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ لأنها أقوى من الهاء تهزهم هزًّا مع أن الهمزة أخت الهاء مخرجًا، إلا أنها أقوى منها، ولكي نوضح قوة الهمزة بالنسبة للهاء؛ فإننا نجد الهمزة صوتًا مجهورًا كما رأى كذلك جمهور القدماء، ووافقهم عدد كبير من المحدثين، وإن كان بعضهم قد قال: بأنها صوت مهموس، وآخر رآها لا بالمجهور ولا بالمهموس، لكن عدد كثير من المحدثين وافق القدماء في جهر الهمزة، وهمس الهاء، والصوت المجهور أقوى من الصوت المهموس؛ لأن الصوت المجهور يهتز معه الوتران بدرجة أكبر من اهتزازهما مع صوت الهاء -وإن كان بعضهم ينفي الاهتزاز جملة مع صوت الهاء-.

إذن تتفوق الهمزة على أختها الهاء بقوتها؛ نظرًا لأنها صوت مجهور، وتتفوق عليها أيضًا بالشدة؛ فهي صوت شديد –أي: الهمزة- صوت شديد ينغلق معه المر الصوتي، ثم ينفتح بعد انغلاقه، بينما لا يحدث هذا الغلق مع الهاء، إذن الهمزة أقوى من الهاء جهرًا وشدة؛ فجاء الأز في الآية الكريمة: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ قال ابن جني: وكأنهم خصوا هذا المعنى بالهمزة؛ لأنها أقوى من الهاء، قال: وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهز؛ لأنك قد تهز ما لا بال له كالجذع، وساق الشجرة، ونحو ذلك.

انتهى كلام ابن جني.

إذن ابن جني يضعنا بين مسألتين، أحدها: تقارب اللفظ لتقارب المعنى، أي: تقارب لفظ الأزِّ مع لفظ الهزِّ لتقارب معنييهما، فعين الكلمة واحدة -أي: في

الهزِّ والأزِّ- ولامهما أيضًا كذلك، وجاء الخلاف فقط في الفاء، لكن هذا الخلاف ليس بواسع؛ لأن الهمزة أخت الهاء في المخرج؛ فهما من أقصى الحلق، ثم رتب على ذلك أمرًا آخر، وهو مناسبة كل لفظ لمعناه، فالمعنى القوي عبر عنه بالصوت القوي، فالأز بالهمزة أقوى من الهز بالهاء.

ثم يزيد ابن جني أمثلة أخرى، قال: ومنه العسْف، والأسَف، يقول ابن جني: والعين أخت الهمزة. العسف جذره: العين، والسين، والفاء، والأسف جذره: الهمزة، والسين، والفاء، عين الكلمة في العسف هي نفسها عين الكلمة في الأسف، وكذلك الأمر بالنسبة للَّام، لم يختلف اللفظان إلا في فاء الكلمة؛ حيث جاء لفظ العسف بالعين، وجاء لفظ الأسف بالهمزة، ومع ذلك؛ فإن العين أخت الهمزة -أي: من ناحية المخرج- فالصوتان حلقيان، الهمزة من أقصى الحلق، والعين من وسط الحلق، وهما حيزان متجاوران، كما أن الأسف يعسف النفس، وينال منها، والعسيف يطلق على الأجير، والأسيف يطلق على من اشتد به الأسف.

يربط ابن جني بين اللفظين، وبين معنييهما، فجاء التقارب في اللفظ نظرًا للتقارب في المعنى، ثم يرتب على ذلك أمر المناسبة فيقول: والهمزة أقوى من العين، كما أن أسف النفس أغلظ من التردد بالعسف؛ فقد ترى تصاقب اللفظين لتصاقب المعنيين.

انتهى كلامه.

ثم ينتقل إلى مثال ثالث، قال: ومنه القرمة، وهي الفقرة تحز على أنف البعير، وقريب منه: قلمت أظفاري؛ لأن هذا انتقاص للظفر، وذلك -يقصد القرمة- انتقاص للجلد، إذن المعنى الجامع للقرمة، وتقليم الأظافر هو الانتقاص،

واللفظان متفقان في الفاء واللام، ففائهما قاف، ولامهما ميم، ولم يختلفا إلا في العين، وهي راء في القرمة، ولام في تقليم الأظافر، والخلاف ليس بواسع.

يقول ابن جني: فالراء أخت اللام، والصوتان من الأصوات الذلقية فالراء أخت اللام يقول، والعملان متقاربان. وعليه قالوا فيها الجرفة، وهي من الجيم، والراء والفاء، وهي أخت: جلفت القلم إذا أخذت جلفته، وهذا من الجيم واللام والفاء، ثم يقول: وقريب منه الجنف بالنون، وهو الميل، وإذا جنفت الشيء، أو جرفته؛ فقد أملته عما كان عليه، وهذا من الجيم والنون والفاء. إذن الراء واللام والنون أصوات متقاربة، الراء في القرمة، واللام في قلمت أظفاري، وفي جلفت الشيء، والنون في الجنف، وهو الميل، وهكذا.

ثم ينتقل ابن جني إلى مثال آخر، يقول: ومثله تركيب العين واللام والميم في العلامة، والعلم، وقالوا مع ذلك: بيضة عرماء، وقطيع أعرم: إذا كان فيهما سواد وبياض، وإذا وقع ذلك بان أحد اللونين من صاحبه؛ فكان كل واحد منهما علما لصاحبه، وهو من العين والراء والميم.

إذن العلامة والعلم من الجذر: العين واللام الميم، وبيضة عرماء، وقطيع أعرم من الجذر: العين والراء والميم. إذن الفاء فيهما عين، واللام فيهما ميم، والخلاف فقط في العين؛ فهي لام في العلامة والعلم، وراء في عرماء، وأعرم، والخلاف ليس بواسع؛ لأن الراء أخت اللام من ناحية أخرى؛ فكلاهما ينتميان إلى ما يسمى بالأصوات الذلقية.

ثم ينتقل ابن جني إلى مثال آخر، قال: ومن ذلك تركيب الحاء والميم والسين، والحاء والباء والسين، قالوا: حبست الشيء، وحمس الشر إذا اشتد، الأول: جذره: حاء وباء وسين، وحمس الشر جذره: حاء وميم وسين. إذن الفاء فيهما

واحدة، واللام فيهما واحدة، ولم يختلفَا إلا في العين؛ فهي ميم في حمِس الشر، وباء في حبست الشيء، والخلاف ليس بواسع؛ لأن الميم والباء من الأصوات الشفوية.

يقول ابن جني: والتقاؤهما أن الشيئين إذا حبس أحدهما صاحبه تمانعا وتعازًّا؛ فكان ذلك كالشر يقع بينهما. ثم يقول: ومنه العلب: الأثر، والعلم الشق في الشفة العليا؛ فذاك -يقصد العلب- من العين واللام والباء، وهذا يقصد العلم من العين واللام والميم. إذن الفاء فيهما واحدة، والعين فيهما واحدة، ولم يختلفا إلا في اللام، ومع ذلك فإن الخلاف ليس بواسع؛ فالباء -كما يقول ابن جني- أختُ الميم؛ فكل منهما صوت شفوي.

ثم يزيد ابن جني القضية وضوحًا حين يقول: ومنه تركيب القاف والراء والدال، والقاف والراء والتاء، قالوا: للأرض قردد، وتلك نباك تكون في الأرض، النباك: جمع نبكة، وهي التل، أو الأكمة، يقول ابن جني: فهو من قرد الشيء، وتقرد إذا تجمع، ثم يقول: وقالوا: قرط الدم عليه أي جمد. إذن القاف والراء والدال متفقة مع القاف والراء والتاء في فاء الكلمة، وعينها، ولم يختلفا إلا في اللام، والخلاف ليس بواسع فالدال -كما يقول ابن جني- أخت التاء من ناحية المخرج؛ فهما صوتان نِطعيان، ثم لم ينس ابن جني أن يشير إلى الأمر الذي قد لاحظه في الأز، والهز، وفي العسف، والأسف، وهو المناسبة بين اللفظ، ومعناه أي اختيار الصوت القوي للمعنى القوي، واختيار الصوت الضعيف للمعنى الضعيف، لم ينس أن يشير إلى ذلك، ويحيل إليه في موضعه، قال: فأما لم خص هذا المعنى بذا الحرف؟ فسنذكره في باب يلي هذا بعنوان الله. يقصد باب إمساس الألفاظ أشباه المعاني.

ثم ينتقل أيضًا إلى أمثلة أخرى، قال: واستعملوا تركيب الجيم والباء واللام، والجيم والباء والنون، والجيم والباء والراء لتقاربها في موضع واحد، وهو الالتئام، والتماسك. هنا ثلاثة جذور متفقة في الفاء والعين؛ ففاؤها جيم، وعينها باء، ولم تختلف إلا في لام الكلمة، وهي لام في التركيب الأول، ونون في الثاني، وراء في الثالث، يقول ابن جني: منه الجبل لشدته وقوته، والجبل من الجذر: الجيم والباء واللام، ثم قال: وجبن إذا استمسك وتوقف وتجمع، وجبن من الجذر الجيم والباء والنون، قال: ومنه جبرت العظم ونحوه، أي: قويته، والجبر جذره: الجيم والباء والراء.

إذن الألفاظ الثلاثة متفقة في فائها وعينها؛ ففائها جيم -كما ذكرت- وعينها باء -كما قلت- والخلاف فقط في اللام والنون والراء، وهذه الأصوات الثلاثة ليست ببعيدة عن بعضها؛ فهي من الأصوات الذلقية. إذن فهن أخوات.

ثم ينتقل ابن جني إلى أمثلة أخرى؛ ليوضح أن الخلاف قد يتسع في ظاهره؛ فلا يقتصر على حرف واحد، ولكن يمتد إلى اثنين، قال: وقد تقع المضارعة في الأصل الواحد بالحرفين نحو قولهم: السحيل، والصهيل قال: وذاك يعني السحلمن السين والحاء واللام، وهذا -يقصد الصهيل- من الصاد والهاء واللام، الاتفاق جاء في لام الكلمة في كل منهما، واختلف في الفاء، والعين، ففاء الأول -يعني فاء السحيل- سين، وفاء الصهل صاد، وعين السحيل حاء، وعين الصهيل هاء، إلا أن الخلاف ليس بواسع أيضًا.

يقول ابن جني: والصاد أخت السين في المخرج؛ فهما من الأصوات الأصلية كما نعلم، يقول ابن جني: كما أن الهاء أخت الحاء فهما من الأصوات الحلقية أيضًا كما نعلم -وإن كانت الهاء من أقصى الحلق، والحاء من وسط الحلق- إلا

أن الحيزين متجاوران، والمخرج الكلي يجمع بينهما، وهو المخرج الحلقي. إذن الخلاف ليس بواسع، فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين.

ثم قال: ونحو منه قولهم: سحل في الصوت، وزحر، إذن الفاء مختلفة؛ فاء السحل سين، وفاء الزحر زاي، ثم اللام فيهما مختلفة؛ فلام السحل لام، ولام الزحر راء، ولم يتفقا إلا في عين الكلمة في كل منهما؛ فالعين فيهما حاء. يقال: سحل الحمار سحيلًا، وسحالا أي: نهق، ويقال: زحر زحيرًا، أو زُحارًا، وزحارة: أخرج صوته، أو نفسه بأنين من عمل أو شدة، ويقال: زخرت المرأة بالولد -أي: ولدته- إذن السحيل، والصهيل، والزحير أصوات ثلاثة، أو ألفاظ ثلاثة متقاربة في المعاني، وهي الدلالة على الصوت، ومن أجل هذا التقارب المعنوي؛ جاء التقارب الصوتي أيضًا، فاتفقا في صوت واحد، واختلفا في صوتين، والخلاف بين الصوتين ليس بواسع؛ فالأصوات الثلاثة -أي: الحاء والهاء، الحاء في السحيل، وفي الزحير، والهاء في الصهيل- من الأصوات الحلقية كما ذكرنا-.

ثم يزيد ابن جني القضية وضوحًا أيضًا بمزيد من الأمثلة، قال: وقالوا: جلف، وجرم، فهذا للقشر -يقصد جلف- وهذا للقدح يقصد جرم، وهما متقاربان معنى، متقاربان لفظًا؛ لأن ذاك -يقصد جلف- من الجيم واللام والفاء، وهذا -يقصد جرم- من الجيم والراء والميم. إذن فاء الكلمتين جيم، هذا اتفاق، وعينهما مختلفة؛ فهي لام في جلف وراء في جرم، واللام فيهما أيضًا مختلفة؛ فهي في جلف فاء، وفي جرم ميم، إلا أن هذا الخلاف ليس بواسع؛ فاللام أخت الراء، فكل منهما من الأصوات الذلقية، والفاء أخت الميم؛ فهما صوتان شفويان.

ثم ينتقل ابن جني إلى أمثلة أخرى، جاء الخلاف بين أصواتها الثلاثة الفاء والعين واللام، لكن الخلاف ليس بواسع؛ فالأصوات المختلفة في الظاهر هي أخوات من الناحية الصوتية، يقول ابن جني: نعم، وتجاوزوا ذلك إلى أن ضارعوا بالأصول الثلاثة: الفاء والعين واللام، فقالوا: عصر الشيء، وقالوا: أزله إذا حبسه، والعصر ضرب من الحبس، عصر جذره: عين وصاد وراء، وأزله جذره: همزة وزاي ولام. إذن فاء العصر عين، وفاء الأزل همزة، وعين العصر صاد، وعين الآخر زاي، ولام الأول راء، ولام الآخر لام.

إذن الأصوات الثلاثة مختلفة في الظاهر، إلا أن هذه الأصوات أخوات، يقول ابن جني: والعين أخت الهمزة، والصاد أخت الزاي، والراء أخت اللام، العين أخت الهمزة؛ فمخرجهما الحلق، المخرج الكلي الذي يجمعهما الحلق، والصاد أخت الزاي، هما من الأصوات الأسلية، والراء أخت اللام من الأصوات الذلقية، وهكذا.

ثم يفصل ابن جني، ويزيد القضية وضوحًا بمزيد من الأمثلة؛ فيقول: وقالوا: السلب، والصرف، وإذا سلب الشيء؛ فقد صرف عن وجهه؛ فذاك -يقصد السلب- من السين واللام والباء، وهذا -يقصد الصرف- من الصاد والراء والفاء، والسين أخت الصاد، واللام أخت الراء، والباء أخت الفاء. إذن الفاء في الكلمتين مختلفة، والعين في الكلمتين أيضًا مختلفة، واللام في الكلمتين أيضًا مختلفة، إلا أن هذا الاختلاف ليس بواسع؛ لأن المخرج يكشف عن التقارب بينها؛ فالسين أخت الصاد -كما يقول ابن جني- يقصد أنهما من الأصوات الأسلية التي تخرج من أسلة اللسان- واللام أخت الراء -يقصد أنهما يخرجان من ذلق اللسان- فهما من الأصوات الذلقية، والباء أخت الفاء -يقصد أنهما يخرجان من الشفتين- إلا أن الباء بانطباقهما، والفاء تخرج من الشفة السفلى مع

الأسنان العليا. إذن فالشفة هي التي تجمع بينهما، إذن السين أخت الصاد، واللام أخت الراء، والباء أخت الفاء.

ثم يقول ابن جني: وقالوا: الغدر، كما قالوا: الختل، والمعنيان متقاربان، واللفظان متراسلان، فذاك من الغين والدال والراء -يقصد الغدر- وهذا من الخاء والتاء واللام -يقصد الختل- فالغين أخت الخاء، والدال أخت التاء، والراء أخت اللام. إذن الفاء في اللفظين مختلفة؛ فهي في الغدر غين، وهي في الختل خاء، والعين فيهما أيضًا كذلك، فالعين في الغدر دال، والعين في الختل تاء، واللام أيضًا كذلك؛ فلام الغدر راء، ولام الختل لام، والخلاف ليس بواسع؛ فإن المخرج يكشف عن القرابة بين هذه الأصوات؛ فالغين أخت الخاء -يقصد ابن جني من ناحية المخرج- فكل منهما صوت حلقي، وكل منهم يخرج من حيز واحد من الحلق، كما يقول القدماء، وهو أدنى الحلق من اللسان، والدال أخت التاء؛ فهما من الأصوات التي تخرج من نطع اللسان، فيجمعهما لقب واحد، وهو اللقب النطعي، والراء أخت اللام أي يجمعهما لقب واحد، وهو اللقب الذلقي.

يقول ابن جني: وقالوا زأر، كما قالوا: سعل لتقارب اللفظ والمعنى، والأمر واضح؛ فالزاي أخت السين، والهمزة أخت العين، والراءأخت اللام.

وقالوا: عدن بالمكان، كما قالوا: تأطّر، أي: أقام وتلبث، وواضح أن العين أخت الهمزة، والدال أخت الطاء، والنون أخت الراء.

وقالوا: شرب، كما قالوا: جلف، يقول ابن جني: لأن شارب الماء مفن له كالجلف للشيء، وواضح أن الشين أخت الجيم؛ فهما من الأصوات الشجرية التي تخرج من وسط اللسان، مع ما يقابله من سقف الحنك، والراء أخت اللام،

وهما صوتان ذلقيان -كما علمنا- والباء أخت الفاء؛ فهما صوتان شفويان -كما علمنا أيضًا.

يقول ابن جني: وقالوا: صهل، كما قالوا: زأر، يقال: زأر الأسد يزأر زأرًا، وزئيرًا إذا صاح من صدره، وزأر الفحل ردد صوته في جوفه، ثم مده، ويقال: صهل الفرس يصهل صهيلًا، وصهالًا: إذا صوت، ففاء اللفظين مختلفة، ففاء الصهيل صاد، وفاء الزئير زاي، والعين كذلك؛ فعين الصهيل هاء، وعين الزئير همزة، ولام الصهل لام، ولام الزئير راء، إلا أن هذا الاختلاف ليس بواسع؛ لأن الصاد أخت الزاي؛ فهما من الأصوات الأسلية، ومن أصوات الصفير كذلك، والهاء والهمزة من الأصوات الحلقية، يخرجان من أقصى الحلق -كما علمنا- واللام أخت الراء؛ لأنهما من الأصوات الذلقية.

يقول ابن جني أيضًا: وقالوا: السيف والصوب، وذلك أن السيف يوصف بأنه يرسب في الضريبة لحدته ومضائه؛ ولذلك قالوا: سيف رسوب، وهذا هو معنى صاب يصوب إذا انحدر؛ فذاك -يقصد السيف- من السين والياء والفاء، وهذا -يقصد الصوب- من الصاد والواو والباء، ثم يقول: فالسين أخت الصاد، والياء أخت الواو، والفاء أخت الباء.

ثم يقول: وقالوا: جاع يجوع، وشاء يشاء، والجائع مريد للطعام -لا محالة- ولهذا يقول المدعو إلى الطعام إذا لم يجب: لا أريد، ولست أشتهي، ونحو ذلك، والإرادة هي المشيئة، فذاك -يقصد جاع- من الجيم والواو والعين، وهذا -يقصد شاء- من الشين والياء والهمزة، والجيم أخت الشين، والواو أخت الياء، والعين أخت الهمزة.

ثم يزيد ابن جني القضية وضوحًا بمزيد من الأمثلة فيقول: وقالوا: فلان حلس بيته إذا لازمه، وقالوا: أرَزَ إلى الشيء إذا اجتمع نحوه، وتقبض إليه، ومنه:

((إن الإسلام ليأرز إلى المدينة)) يقول الشيخ محمد على النجار: هذا الحديث في (صحيح البخاري) في فضائل المدينة بلفظ: ((إن الإيمان ليأرزُ إلى المدينة)) فذاك -يقصد ابن جني: حلس- فذاك من الحاء واللام والسين، وهذا -يقصد ابن جني: أرز- من الهمزة والراء والزاي، فالحاء أخت الهمزة، واللام أخت الراء، والسين أخت الزاي.

ويختم ابن جني الأمثلة بهذا المثال الأخير، قال: وقالوا: أفل كما قالوا: غبر؛ لأن أفل: غاب، والغابر غائب أيضًا، فذاك -يقصد أفل- من الهمزة، والفاء واللام، وهذا -يقصد غبر- من الغين والباء والراء؛ فالهمزة أخت الغين، والفاء أخت الباء، واللام أخت الراء.

إذن خلاصة ابن جني من كل ما ذكره، والهدف من سرده لكل هذه الأمثلة أن يثبت أن الألفاظ تتقارب في أصواتها؛ إما على مستوى لام الكلمة فقط، أو عينها فقط، أو فائها فقط –أي: على مستوى حرف واحد- أو تختلف في حرفين، أو تختلف في ثلاثة أحرف، يقصد أن هذه الألفاظ مهما اختلفت؛ فإنها تتقارب صوتيًّا، وهذا التقارب الصوتي ما جاء إلا من أجل تقارب المعنى الذي قصده العربي.

ثم يعترف ابن جني بأن هذا الموضع، والكشف عن هذا التقارب يحتاج إلى صبر وتأنٍ، يقول: وهذا النحو من الصنعة موجود في أكثر الكلام، وفرش اللغة، وإنما بقي مَن يثيره، ويبحث عن مكنونه، بل من إذا أوضح له، وكشفت عنده حقيقته طاع طبعه لها فوعاها وتقبلها، وهيهات ذلك مطلبًا، وعز فيهم مذهبًا، وقد قال أبو بكر: "من عرف ألف، ومن جهل استوحش".

باب القول على الفصل بين الكلام والقول

١. هدف ابن جني من هذا الباب:

هذا العنوان هو أول باب عقده العلامة أبو الفتح عثمان بن جني في كتابه (الخصائص).

وغاية ابن جني وهدفه من عقد هذا الباب هو: بيان معنى كلٍّ من الكلام والقول في لغة العرب واصطلاح علماء العربية، والتأكيد على أن معنى كلٍّ منهما منفصل عن الآخر؛ لذا جاء بعنوان: "الفصل بين الكلام والقول"، أما الكلام فكل لفظٍ مستقلٍ بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون: الجمل، نحو: "زيد أخوك"، و"قام محمدٌ"، و"ضرب سعيدٌ"، و"في الدار أبوك"، وصه، ومَه، ورويد، وحاء وعاء في الأصوات، ولبِّ، وأف وأوه؛ فكل لفظٍ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام، وأما القول: فأصله أنه كل لفظٍ مذل به اللسان تامًّا كان أو ناقصًا، فالتام هو المفيد -أي: الجملة وما كان في معناها من نحو: صه وإيه- والناقص ما كان بضد ذلك، نحو: "زيدٌ، ومحمدٌ، وإن، وكان أخوك إذا كانت الزمانية لا الحدثية -يريد الزمنية الناقصة وبالحدثية التامة- فكل كلامٍ قول، وليس كل قولٍ كلامًا، هذا أصله.

انتهى كلام ابن جني.

٢. وسيلة ابن جني في تحقيق الفصل بين الكلام والقول:

لقد عرف الكلام والقول كما اتضح لنا من نصه، وفرق بينهما على النحو السالف الذكر، يبرز لنا ولابن جني في الوقت نفسه سؤال: لمَ خُص الكلام

باللفظ المستقل بنفسه، أو بكل لفظٍ مستقلٍ بنفسه مفيدٍ لمعناه وهو الذي يسميه النحويين الجمل؟ ولمَ اتسع القول للجملة وغيرها؟ أو كما ذكر ابن جني: لمَ وضع الكلام على ما كان مستقلًّا بنفسه البتة، والقول على ما قد يستقل بنفسه وقد يحتاج إلى غيره؟ الاشتقاق انقضى بذلك، أم لغيره من سماعٍ متلقًى بالقبول والاتباع؟

بداية -كما قلنا-: لقد فَرَّقَ ابن جني بين الكلام والقول معتمدًا على لغة العرب التي تفرق بينهما بالفعل، ولكن مهارة ابن جني برزت في استخدام وسيلة لغوية لتأكيد هذا الفصل.

وللإجابة عن السؤال السالف الذكر، وهو لما وضع الكلام على ما كان مستقلًا بنفسه البتة والقول على ما قد يستقل بنفسه وقد يحتاج إلى غيره؟

وسيلته هي الاشتقاق، وبالتحديد الاشتقاق الأكبر الذي يرجع الفضل في الاهتمام به إليه، حيث وضع له التسمية "الاشتقاق الكبير أو الأكبر" حيث قال في (الخصائص): هذا موضع لم يسمه أحدٌ من أصحابنا، غير أن أبا علي -رحمه الله، يقصد أبا علي الفارسي- كان يستعين به ويخلد إليه مع إعواز الاشتقاق الأصغر، لكنه مع هذا لم يسمه، وإنما كان يعتاده عند الضرورة ويستريح إليه ويتعلل به، وإنما هذا التلقيب لنا نحن سنراه فتعلم أنه لقب مستحسن، وقد استراح فعلًا ابن جني إلى الاشتقاق الكبير وتعلل به في التفرقة بين معنى الكلام ومعنى القول.

الاشتقاق الكبير -كما فسر هو في المجلد الثاني أيضًا-: هو أن تأخذ أصل من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنًى واحدًا، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحدٍ منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رد

بلطف الصنعة والتأويل إليه، وهذا ما طبقه ابن جني على الكلام والقول، إن نظريته في الاشتقاق الكبير أو الأكبر ظهرت في صورة تطبيقية حين فصل بين معنى الكلام ومعنى القول؛ لذلك حين وضع سؤالًا على هيئة اعتراض وأجاب عنه عكس ثقافته في الاشتقاق الكبير، حين قال من المجلد الأول من الفصل بين الكلام والقول: فإن قيل: ولِمَ وضع الكلام على ما كان مستقلًا بنفسه البتة والقول على ما قد يستقل بنفسه وقد يحتاج إلى غيره؟ الاشتقاق قضَى بذلك أم لغيره من سماعٍ متلقًّى بالقبول والاتباع؟

قيل: لا، بل لاشتقاقٍ قضى بذلك دون مجرد السماع، وذلك أنّا قدمنا في أول القول من هذا الفصل أن الكلام إنما هو من الكلم والكلام والكُلوم، وهي الجراح لِمَا يدعو إليه، ولما يجنيه في أكثر الأمر على المتكلم.

وسيلته الاشتقاقية: جاءت ضرورة في صدر هذا الباب الذي يفرق فيه بين الكلام والقول؛ إذ إنه قبل أن يخوض في التفريق بينهما قدم وسيلته الاشتقاقية التي دلت على باعه الطويل في هذه النظرية التي حولها إلى تطبيق في هذا الباب.

أ. القول:

نعود إلى صدر الباب لنقرأ كلامه؛ إذ يقول: ولنقدم أمام القول على فرقٍ بينهما -يقصد بين الكلام والقول- طرفًا من ذكر أحوال تصاريفهما واشتقاقهما مع تقلب حروفهما، فإن هذا موضع يتجاوز قدر الاشتقاق ويعلوه إلى ما فوقه، وستراه، فتجده طريقًا غريبًا ومسلكًا من هذه اللغة الشريفة عجيبًا، ثم بدأ بجذر القول وهو القاف والواو واللام، وقلبه تقليباته الستة وكلها مستعملة؛ إذ يقول: إن معنى القاف والواو واللام أينما وجدت وكيف وقعت من تقدم بعض حروفها

على بعض وتأخره عنه، إنما هو للخفوف والحركة، وجهات تراكيبها الست مستعملة كلها لم يهمل شيء منها، وهي القاف والواو واللام، والقاف واللام والواو، والواو والقاف واللام، والواو واللام والقاف، واللام والقاف والواو، وأخيرًا اللام والواو والقاف.

انتهى كلام ابن جني.

إذن التقاليب الستة يجمعها معنًى عام هو الحركة، أو الخفوف والحركة، الخفوف من قولهم: خف القوم إذا ارتحلوا مسرعين.

إذن ما يأتي من ألفاظٍ للتقليب الأول، أو للثاني، أو للثالث، أو للرابع، أو للخامس، أو للسادس فإنما ترتبط بمعنى عام هو السرعة والحركة.

ويبدأ ابن جني في ذكر أمثلة لكل تركيبٍ أو تقليبٍ من هذه التقاليبات، فيقول:

الأصل الأول: -أو التقليب الثالث، أو التركيب الثالث- القاف والواو واللام وهو القول، وذلك أن الفم واللسان يخفان له، ويقلقان ويمذلان به، وهو بضد السكوت الذي هو داعية إلى السكون ألا ترى أن الابتداء لما كان أخذًا في القول لم يكن الحرف المبدوء به إلا متحركًا، ولما كان الانتهاء أخذًا في السكوت لم يكن الحرف الموقوف عليه إلا ساكنًا.

الأصل الثاني: وهو القاف واللام والواو، يقول: منه القلو -حمار الوحش- وذلك لخفته وإسراعه، قال العجاج:

تُواضِخ التَّقريبَ قِلوًا مِحلَجا ❖ ....

العجاج هنا يصف أتان الوحش وقوله: "تواضخ التقريب" أي: تجتهد مع فحلها في الجري، وأصل المواضخة المباراة في الاستقاء بالدلاء كما يقول الشيخ النجار

محقق كتاب (الخصائص)، والقلو المخلج الشديد المدمج، أو هو الذي يطرد أُتنه -يعني: الفحل- ومنه قولهم: قولت البُسر والسويق فهما مقولان، البُسر تمر النخل قبل أن يرطب، وكما يطلق على الغصن الطري من كل شيء، والسويق طعام يُتخذ من مدقوق الحنطة والشعير سمي بذلك لانبساطه في الحلق. يقول ابن جني: وذلك لأن شيء إذا قلي جف وخف، وكان أسرع إلى الحركة وألطف، ومنه قولهم: "اقلوليت يا رجل".

الأصل الثالث: الواو والقاف واللام، يقول: منه الوقل للوعل وذلك لحركته، وقالوا: توقل في الجبل إذا صعد فيه؛ وذلك لا يكون إلا مع الحركة والاعتمال، قال ابن مقبل:

عَوْدًا أَحَمَّ القَرَى أُزْمُولَةً وقِلًا ❖ عَلَى تُرَاثِ أبيهِ يَتْبعُ القُذَفَا

العود: المسن وفيه بقية، وأحم الكرى: أي: أسود الظهر، والأزمولة: الخفيف، وقوله: يأتي تراث أبيه: أي: يفعل فعل أبيه في التصعيد في الجبال، والقذف واحد قذفة كغرفة وغرف وهي ما أشرف من الجبال كما يذكر الشيخ النجار في تحقيقه لهذا النص.

ثم ينتقل إلى التقليب الرابع وهو: الواو واللام والقاف، ومنه ولق يلق إذ أسرع، قال -أي: قال الراجز-:

جاءَت بِهِ عَنسٌ مِنَ الشامِ تَلِق ❖ ....

وهو من رجزٍ ذكره صاحب (اللسان) في الهمزة والنون والقاف كالآتي:

إن الزبير زلق وزُمَّلق ❖ جاءَت بِهِ عَنسٌ مِنَ الشامِ تَلِق

لا أمنٌ جليسه ولا أنق ❖ ....

وابن جني جاء بشطرٍ واحدٍ وهو قوله:

جاءَت بِهِ عَنسٌ مِنَ الشامِ تَلِق ❖ ....

ليفسر قوله: "تلق" بالخفة والسرعة أي: تخف وتسرع، قال ابن جني: وقرئ: "إِذْ تَلِقُونَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ" [النور: ١٥] أي: تخفون وتسرعون، ونسب أبو الحيان هذه القراءة في (البحر المحيط) إلى عائشة > وابن عباس } وعيسى بن عمر وزيد بن علي.

ثم ينتقل ابن جني إلى التركيب الخامس وهو: اللام والواو والقاف، يقول جاء في الحديث: ((لا آكل من الطعام إلا ما لُوِّق لي)) أي: ما خدم وأعملت بيده في تحريكه وتلبيقه حتى يطمأن وتتضام جهاته، قال: ومنه اللوقة للزبدة؛ وذلك لخفتها وإسراع حركتها وأمنها ليست لها مُسكت الجبن وثقل المصل ونحوهما، المصل من قولهم: "مصل اللبن مصلًا" أي: وضعه في وعاء خوص أو خرق، أو نحوه حتى يقطر ماؤه.

ثم ينتقل ابن جني إلى الأصل الأخير وهو اللام والقاف والواو، يقول: منه اللقوة للعقاب، قيل لها ذلك؛ لخفتها وسرعة طيرانها، قال: ومنه اللقوة في الوجه، وهي مرض يعرض للوجه فيميله إلى أحد جانبيه، ويرده ابن جني إلى الخفة أيضًا، فيقول: والتقاؤهما أن الوجه اضطرب شكله فكأنه خفة فيه وطيش منه، وليس له مسكة الصحيح، ثم ذكر أن اللقوة أو بكسر اللام أيضًا الناقة السريعة اللقاح، يقول: وذلك أمنها أسرعت إلى ماء الفحل فقبلته ولم تنبو عنه نبو العاقر.

إذن قلب ابن جني القاف والواو واللام إلى ستة تقليبات وربطها بمعنى عام هو الخفة والسرعة، أو الخفوف والحركة كما ذكر، كل هذا بغرض إعلام القارئ أن القول ينتمي إلى الجذر، أو إلى التركيب الثلاثي القاف والواو واللام، وهو

مرتبطٌ بالخفة والحركة حين قال: وذلك وأن الفم واللسان يخفان له، وبقيت التراكيب أيضًا تعود إلى هذا المعنى العام.

وبعد أن فرغ من ذكر هذه التقاليب الستة للقول أكد أن هذا الاشتقاق الأكبر، أو أن إرجاع ما جاء من ألفاظ التقاليب الستة إلى معنى عام، أمرٌ صعب ولكنه ليس بمستبعد.

يقول: فهذه الطرائق التي نحن فيها حزنة المذاهب، والتورد لها وعر المسلك، ولا يجب مع هذا أن تُستنكر ولا تستبعد، فقد كان أبو علي -رحمه الله- يراها ويأخذ بها، يقول: وشاهدته -أي: ابن جني شاهد أستاذه أبا علي الفارسي- غير مرة إذا أشكل عليه الحرف الفاء، أو العين، أو اللام استعان على علمه ومعرفته بتقليب أصول المثال الذي ذلك الحرف فيه، فهذا أغرب مأخذًا مما تقتضيه صناعة الاشتقاق؛ لأن ذلك إنما يلتزم فيه شرج واحد من تتالي الحروف من تقاليب لها ولا تحريف.

ب. الكلام:

ثم ينتقل ابن جني إلى الكلام، ويصنع معه ما صنع في القول؛ فيرد الكلام إلى الكاف واللام والميم، ثم يقلب هذه الأصوات الثلاثة إلى تقليباتها الستة؛ إذ يقول: وأما الكاف واللام والميم فهذه أيضًا حالها، وذلك أنها حيث تقلبت فمعناها الدلالة على القوة والشدة، والمستعمل منها أصول خمسة وهي: الكاف واللام والميم، والكاف والميم واللام، واللام والكاف والميم، والميم والكاف واللام، والميم واللام والكاف، وأهملت منه اللام والميم والكاف فلم تأت في ثبت؛ إذن المستعمل خمسة تقليبات والسادس مهمل.

ثم بدأ بذكر أمثلة للأصل الأول وهو الكاف واللام والميم قال: منه الكلم للجرح، وذلك للشدة التي فيه، وقالوا في قول الله سبحانه: ﴿دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ﴾ [النمل: ٨٢] قولين؛ أحدهما: من الكَلام، والآخر: من الكِلام أي: تجرحهم وتأكلهم.

ومَثَّل للأصل نفسه بالكُلام، قال ابن جني: وقالوا الكُلام ما غلظ من الأرض وذلك لشدته وقوته، كما مَثَلَ للأصل نفسه بالكلام، قال: ومنه الكلام، وذلك أنه سبب لكل شرٍّ وشدة في أكثر الأمر، ألا ترى إلى قول الرسول ﷺ: ((من كُفي مئونة لقلقه، وقبقبه، وذبذبه دخل الجنة)) فاللقلق: اللسان، والقبقب: البطن، والذبذب: الفرج.

ثم أسهب ابن جني في تأكيد هذا المعنى، وهو أن الكلام باللسان مؤذٍ قال: ومنه قول أبي بكر > في لسانه: "هذا أوردني الموارد" واستشهد بشطرٍ لامرئ القيس، سواء كان امرأ القيس بن حجر، أو امرأ القيس بن عابس كما يذكر الشيخ النجار في تحقيقه لنص (الخصائص) قال ابن جني وقال:

.... ❖ وجرح اللسان كجرح اليد

قال طرفه:

رأيتُ القَوافي يَتَّلِجنَ مَوالِجًا ❖ تَضَيَّقُ عَنها أن تَوَلَّجَها الإِبَر

يقول ابن جني: وامتثله الأخطل وأبر عليه، فقال:

حَتَّى اتَّقَوني وَهُم مِنّي عَلى حَذرٍ ❖ وَالقَولُ يَنفُذُ ما لا تَنفُذُ الإِبَرُ

يقول ابن جني: وجاء به الطائي الصغير -أي: البحتري- لأن الطائي الكبير هو أبو تمام، فقال:

عِتابٌ بأطرافِ القَوافي كَأَنَّهُ ❖ طِعانٌ بأطرافِ القَنا المُتَكَسِّرِ

يقول ابن جني: وهو بابٌ واسعٌ، أي: أن الكلام باللسان مؤذٍ، يقول: فلما كان الكلام أكثره إلى الشر اشتق له من هذا الموضع، فهذا أصلٌ.

ثم ينتقل ابن جني إلى الجانب الثاني، وهو: الكاف والميم واللام قال: من ذلك كمَل الشيء وكمُل وكمِل، فهو كاملٌ وكميل وعليه بقية تصرفه، والتقاؤهما أن الشيء إذا تم وكمل كان حينئذٍ أقوى وأشد منه إذا كان ناقصًا غير كامل.

ثم ينتقل إلى التقليب الثالث وهو: اللام والكاف والميم، قال: منه اللكم إذا وجأت الرجل ونحوه، ولا شك في شدة ما هذا سبيله، ويستشهد على ذلك ببعضٍ من الشعر.

ثم ينتقل إلى الأصل الرابع أو التقليب الرابع وهو: الميم والكاف واللام، يقول ابن جني: منه بئر مكول إذا قل ماؤها، قال القطامي:

.... ❖ كأنها قُلُبٌ عاديّةٌ مُكُلُ

قوله: "كأنها قلب" يريد محاجر العين، يصفها بسعة موضعها، والقلب جمع قليب وهو البئر، والعادية القديمة منسوبة إلى عاد، يقول ابن جني: والتقاؤهما أن البئر موضوعة الأمر على جمتها بالماء، فإذا قل ماؤها كُرِه موردها وجفا جانبها وتلك شدة ظاهرها.

ثم ينتقل إلى التقليب الأخير الخامس وهو: الميم واللام والكاف، يقول من ذلك: ملكة العجين إذا أنعمت عجنه فاشتد وقوي، ومَثَّلَ له أيضًا بملك الإنسان، قال: ومنه ملك الإنسان ألا تراهم يقولون: قد اشتملت عليه يديه، وذلك قوة وقدرة من المالك على ملكه، ومَثَّلَ له أيضًا بالملك، قال ابن جني: ومنه الملك لما يعطي صاحبه من القوة والغلبة، يقول ابن جني: وأُملكت الجارية لأن يد بعلها تقتدر عليها، فكذلك بقية الباب كله.

إذن ربط ابن جني بين الألفاظ الواردة من التقاليب الخمسة المستعملة، ربط بينها كلها بمعنى عام وهو الشدة أو القوة، حيث قال في صدر الكلام: وذلك أنها حيث تقلبت فمعناها الدلالة على القوة والشدة؛ إذن هدفه من سوق التقليبات للكاف والواو واللام، والتقليبات للكاف واللام والميم ليعود بالكلام إلى القوة والشدة ويعود بالقول إلى الخفة والسرعة.

ثم يختم ابن جني حديثه بقوله: فهذه أحكام هذين الأصلين على تصرفهما وتقلب حروفهما، مؤكدًا أن هذا الاشتقاق يأتي بالملاطفة، يقول: وعلى أنك إن أنعمت النظر ولاطفت وتركت الضجر وتحاميت لم تكد تعدم قرب بعضٍ من بعض، وإذا تأملت ذاك وجدته بإذن الله.

ثم يؤكد ابن جني أهمية هذه المقدمة الاشتقاقية قبل الخوض في بيان معنى الكلام والقول. يقول: فهذا أمر قدمناه أمام القول على الفرق بين الكلام والقول؛ لِيُرى منه غور هذه اللغة الشريفة الكريمة اللطيفة، ويعجب من وسع مذاهبها وبديع ما أُمد به واضعها ومبتدئها، وهذا أوان القول على الفصل، ثم عرف الكلام وعرف القول على النحو الذي ذكرناه، وهو: أن الكلام كل لفظٍ مستقلٍ بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويين الجمل نحو: "زيد أخوك"، و"قام محمد"، و"ضُرِبَ سعيد"، و"في الدار أبوك"، وصه، ومه... إلى آخره، مؤكدًا أن كل لفظٍ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام، ثم يعرف القول بأنه كل لفظ مذل به اللسان تامًا كان أو ناقصًا، فالتام هو المفيد يعني الجملة وما كان في معناها، والناقص ما كان بضد ذلك.

ثم يجيب عن السؤال الذي وضعه لما كان الكلام دالًّا على ما كان مستقلًا بنفسه البتة، وكان القول على ما قد يستقل بنفسه وقد يحتاج إلى غيره مستفيدًا من

ثقافته الاشتقاقية حينما قال: ألاشتقاقٍ قضى بذلك أم لغيره من سماع متلقًّى بالقبول والاتباع؟ ويجيب قائل: لا، بل لاشتقاق قضَى بذلك دون مجرد السماع، وذلك أنّا قدمنا في أول القول من هذا الفصل أن الكلام إنما هو من الكلم والكلام والكلوم وهي الجراح لما يدعو إليه، ولما يجنيه في أكثر الأمر على المتكلمة وأنشدنا في ذلك قوله:

.... ❖ وجرح اللسان كجرح اليد

ومنه قوله، وهو قول الفرزدق:

قَوارِصُ تَأتيني فَيَحتَقِرونَها ❖ وَقَد يَملأُ القَطرُ الأَتِيَّ فَيَفعُمُ

والقوارص جمع قارصة وهي الكلمة المؤذية، يقول ابن جني: ونحو ذلك من الأبيات التي جئنا به هناك وغيرها مما يطول به الكتاب، وإنما ينقم من القول ويحقر ما ينفي ويؤثر، وذلك ما كان منه تامًّا غير ناقص ومفهومًا غير مستبهم، وهذه صورة الجمل وهو ما كان من الألفاظ قائمًا برأسه غير محتاج إلى متمم له؛ فلهذا سمو ما كان من الألفاظ تامًّا مفيدًا كلامًا؛ لأنه في غالب الأمر وأكثر الحال مضر بصاحبه وكالجارح له، فهو إذن من الكلوم التي هي الجروح، وأما القول فليس في أصل اشتقاقه ما هذه سبيله، ألا ترى أن قد عقدنا تصرف القاف والواو واللام وما كان أيضًا من تقليبها الستة، فأرينا أن جميعها إنما هو للإسراع والخفة؛ فلذلك سمو كل ما مذل به اللسان من الأصوات قولًا ناقصًا كان ذلك أو تامًّا، وهذا واضحٌ مع أدنا تأمل.

إذن أفاد ابن جني من ثقافته اللغوية وبخاصة ثقافته في الاشتقاق الكبير من تأكيد معنى كلٍّ من الكلام والقول، وقد أنهى ابن جني فصله هذا بقوله: فقد ثبت بما شرحناه وأوضحناه أن الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة

برءوسها المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تركيبها، وثبت أن القول عندها أوسع من الكلام تصرفًا، وأنه قد يقع على الجزء الواحد وعلى الجملة، وعلى ما هو اعتقادٌ ورأي لا لفظٌ وجرسٌ مؤكد أن كتابه هذا ليس كتاب قواعد؛ إذ يقول: إذ ليس غرضنا فيه الرفع والنصب والجر والجزم؛ لأن هذا أمر قد فرض في أكثر الكتب المصنفة فيه منه، وإنما هذا الكتاب مبني على إثارة معادن المعاني وتقرير حال الأوضاع والمبادي، وكيف سَرَت أحكامها في الأحناء والحواشي.

الكتابة العربية نشأتها وتطورها

عناصر الدرس

مـدى شـيوع الكتابـة قبـل الإسـلام

لقد عَقَدَ أحمد بن فارس في كتابه الشهير الذي سماه (الصاحبي) بابًا للخط العربي عنوانه: "باب القول على الخط العربي وأول مَن كتب به". وكذلك اهتم بالقضية نفسها السيوطي في كتابه (المزهر في علوم اللغة وأنواعها) وجاء النوع الثاني والأربعون من كتابه هذا في المجلد الثاني منه بعنوان: "معرفة كتابة اللغة"، واهتم بأمر الخط العربي أو الكتابة العربية نفرٌ من علماء العربية سواء كانوا علماء لغة، أو علماء تاريخ، أو علماء اجتماع، واهتم بها غير هؤلاء نفرٌ على اختلاف تخصصاتهم.

ونترك أحمد بن فارس يحدثنا عن نشأة الخط العربي وحالتها، أو حالة الخط العربي من ندرة أو كثرة، جاء هذا الباب في (الصاحبي) في الصفحة العاشرة بتحقيق السيد أحمد صقر، وطبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي في القاهرة.

ونترك السيوطي يحدثنا عن مدى شيوع الخط العربي أو الكتابة العربية، كما يحدثنا عن بدء هذا الخط وأول من كتب به.

قال: يروى أن أول مَن كتب الكتاب العربي والسرياني والكتب كلها آدم # قبل موته بثلاثمائة سنة كتبها في طين وطبخه، فلما أصاب الأرض الغرق وجد كل قومٍ كتابًا فكتبوه فأصاب إسماعيل # الكتاب العربي، وقد نقل السيوطي هذا القول، ثم عقّب بقوله: هذا الأثر أخرجه ابن أشته في كتاب (المصاحف) بسنده عن كعب الأحبار.

ثم قال ابن فارس: وكان ابن عباس يقول: "أول من وضع الكتاب العربي إسماعيل # وضعه على لفظه ومنطقه"، نقل السيوطي هذا القول أيضًا

وعقّب بقوله: هذا الأثر أخرجه ابن أشته والحاكم في (المستدرك) من طريق عِكرمة عن ابن عباس، وزاد أنه كان موصولًا حتى فرقه بين ولده، يعني: أنه وصل فيه جميع الكلمات ليس بين الحروف فرق هكذا: بسم الله الرحمن الرحيم، ثم فرقه بين ابنيه هميسع وقيذر.

انتهى كلام السيوطي.

أصل الكتابة ونشأتها

يواصل أحمد بن فارس كلامه بقوله: والروايات في هذا الباب تكثر وتختلف، ونقل السيوطي أيضًا هذا الكلام، ثم عقّب على ذلك بذكر روايات أخرى، فقال: ذكر العسكري عن الأوائل في ذلك أقوالًا، فقال: أول من وضع الكتاب العربي إسماعيل # وقيل: مرامر بن مُرة، وأسلم بن جدرة وهما من أهل الأنبار، وفي ذلك يقول الشاعر:

كتبت أبا جادٍ وحطي مرامر ❖ وسوت سربالي ولست بكاتب

وقيل: أول من وضعه أبجد وهوز وحطي وكلمن وسعفص وقرشت وكانوا ملوكًا؛ فسمي الهجاء بأسمائهم، يواصل السيوطي أيضًا قوله بذكر مزيدًا من الروايات في نشأة الخط العربي يقول: وأخرج الحافظ أبو طاهر السلفي في الطيوريات بسنده عن الشعبي قال: أول العرب الذي كتب بالعربية حرب بن أمية بن عبد شمس، تعلَّمَ من أهل الحيرة وتعلم أهل الحيرة من أهل الأنبار، ثم ذكر مزيدًا من الروايات قال: وقال أبو بكر بن أبي داود في كتاب (المصاحف) حدثنا عبد الله بن محمد الزهري حدثنا سفيان عن مجاهد عن الشعبي قال: سألنا المهاجرين من أين تعلمتم الكتابة؟ قالوا: تعلمنا من أهل الحيرة، وسألنا أهل الحيرة من أين تعلمتم الكتابة؟ قالوا: من أهل الأنبار، انتهى كلام السيوطي.

نعود إلى كلام أحمد بن فارس يقول: والذي نقوله فيه: إن الخط توقيف؛ وذلك لظاهر قوله ﷻ: ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ (١) خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ (٢) ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ (٣) ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ (٤) عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ [العلق: ١ - ٥] وقال -جل ثناؤه-: ﴿ نٓ ۚ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ ﴾ [القلم: ١] وإذا كان كذا فليس ببعيد أن يُوقّف آدم # أو غيره من الأنبياء -عليهم السلام- على الكتاب، فأما أن يكون مخترع اخترعه من تلقاء نفسه فشيء لا تُعلم صحته إلا من خبر صحيح؛ إذن رأي ابن فارس -هذا- يلتقي مع رأيه في نشأة اللغة، رأيه أن اللغة توقيف من الله لا دخل للإنسان فيها، هنا يؤكد هذا الرأي حين رأى أن الخط توقيفي وأخذ بظاهر ما قرأناه الآن من القرآن الكريم، وقد نقل السيوطي رأي ابن فارس هذا وقال: قلت يؤيد ما قاله من التوقيف ما أخرجه ابن أشته من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: "أول كتاب أنزله الله من السماء أبو جاد".

وقال أيضًا: وأخرج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده عن أبي ذر أن النبي ﷺ قال: ((أول مَن خط بالقلم إدريس #)) إذن رأي ابن فارس أن الخط توقيف من الله لا دخل للإنسان فيه، ودعمه السيوطي بما أخرجه ابن أشته من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس، وأيده أو دعمه أيضًا بما أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده عن أبي ذر.

ثم يواصل أحمد بن فارس حديثه عن حالة ونشأة هذا الخط حين ذكر رأيًا ولم يرتضه، حيث قال: وزعم قوم أن العرب العاربة لم تعرف هذه الحروف بأسمائها، وأنهم لم يعرفوا نحوًا ولا إعرابًا ولا رفعًا ولا نصبًا ولا همزًا، ثم قال: قالوا: والدليل على ذلك ما حكاه بعضهم عن بعض الأعراب أنه قيل له: أتهمز إسرائيل؟ فقال: إني إذن لرجل سوء، قالوا: وإنما قال ذلك لأنه لم يعرف من الهمز إلا الضغط والعصر، وقيل لآخر: أتجر فلسطين؟ فقال: إني إذن لقوي، قالوا: وسُمِعَ بعض فصحاء العرب ينشد:

نحن بني علقمة الأخيار ❖ ....

فقيل له: لما نصبت بني؟ فقال: ما نصبته، وذلك أنه لم يعرف من النصب إلا إسناد الشيء، قالوا: وحكى الأخفش عن أعرابي فصيح أنه سُئل أن ينشد قصيدة على الدال، فقال: وما الدال؟ وحكى أن أبا حية النُّميري سُئل أن ينشد قصيدة على الكاف، فقال:

كفى بالنأي من أسماء كافِ ❖ وليس لسقمها إذ طال شافِ

والرواية ذكرها السيوطي هكذا:

كفى بالنأي من أسماء كافِ ❖ وليس لحبها إذ طال شافِ

يقول ابن فارس: قلنا: والأمر في هذا بخلاف ما ذهب إليه، لم يرتض ابن فارس هذا الرأي بكل ما جاء به من أدلة وشواهد تشير إلى أن العرب لم تعرف حروف العربية بأسمائها، وأنهم لم يعرفوا نحوًا ولا إعرابًا ولا رفعًا ولا نصبًا ولا همزًا، رفض أحمد بن فارس هذا الرأي وعقب عليه بقوله: قلنا والأمر في هذا بخلاف ما ذهب إليه هؤلاء، ومذهبنا فيه التوقيف فنقول:

إن أسماء هذه الحروف داخلة في الأسماء التي أعلم الله -جل ثناؤه- أنه علمها آدم # وقد قال -جل وعز-: ﴿عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ﴾ [الرحمن: ٤] فهل يكون أول البيان إلا علم الحروف التي يقع بها البيان؟ ولِمَ لا يكون الذي علم آدم الأسماء كلها هو الذي علمه الألف والباء والجيم والدال؟ فأما من حكي عنه من الأعراب الذين لم يعرفوا الهمز والجر والكاف والدال، فإنا لم نزعم أن العرب كلها مدرًا ووبرًا قد عرفوا الكتابة كلها والحروف أجمعها، وما العرب في قديم الزمان إلا كنحن اليوم، فما كلٌّ يعرف الكتابة والخط والقراءة، وأبو حية كان أمس، وقد كان قبله بالزمن الأطول من يعرف الكتابة ويخط ويقرأ، وكان في

أصحاب رسول الله ﷺ كاتبون منهم أمير المؤمنين علي -صلوات الله تعالى عليه- وعثمان وزيد وغيرهم.

فحدثني أبو الحسن علي بن إبراهيم القطان قال: أخبرنا علي بن عبد العزيز عن أبي عبيد قال: حدثنا ابن مهدي عن ابن المبارك قال: حدثني أبو وائل شيخ من أهل اليمن عن هانئ قال: كنت عند عثمان -رضي الله تعالى عنه- وهم يعرضون المصاحف فأرسلني بكتف شاة إلى أبي بن كعب فيها "لَمْ يَتَسَنَّ" و"فأمهل الكافرين"، و"لا تبديل للخلق"، قال: فدعا بالدواة فمحا إحدى اللامين وكتب: ﴿لَا تَبۡدِيلَ لِخَلۡقِ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠] ومحا فأمهل وكتب: ﴿فَمَهِّلِ﴾ [الطارق: ١٧] وكتب ﴿لَمۡ يَتَسَنَّهۡ﴾ [البقرة: ٢٥٩] ألحق فيها هاء، أفيكون جهل أبي حية بالكتابة حجة على هؤلاء الأئمة؟ ثم يقول أحمد بن فارس: والذي نقوله في الحروف هو قولنا في الإعراب والعروض، والدليل على صحة هذا وأن القوم قد تداولوا الإعراب، أنَّا نستقرئ قصيدة الحطيئة التي أولها:

شَاقَتْكَ أظعانٌ لِلَيلى يَومَ نَاظِرَةٍ بَواكِر

فنجد قوافيها كلها عند الترنم والإعراب تجيء مرفوعة، ولولا علم الحطيئة بذلك لأشبه أن يختلف إعرابها؛ لأن تساويها في حركة واحدة اتفاقًا من غير قصد لا يكاد يكون.

ثم يقول أحمد بن فارس:

فإن قال قائل: قد تواترت الروايات بأن أبا الأسود أول من وضع العربية، وأن الخليل أول من تكلم في العروض، قيل له: نحن لا ننكر ذلك، بل نقول: إن هذين العلمين قد كانا قديمًا وأتت عليهما الأيام، وقل في أيدي الناس ثم

جددهما هذان الإمام، وقد تقدم دليلنا في معنى الإعراب، وأما العروض فمن الدليل على أنه كان متعارفًا معلومًا اتفاق أهل العلم على أن المشركين لما سمعوا القرآن قالوا: أو من قال منهم: إنه شعر، فقال الوليد بن المغيرة منكرًا عليهم: لقد عرضت ما يقرأه محمد على أقراء الشعر هجزه ورجزه وكذا وكذا، فلم أره يشبه شيئًا من ذلك، والأقراء واحدها قَرء بفتح القاف ويجوز ضمها أيضًا قُرء، والأقراء هنا بمعنى القوافي.

يقول ابن فارس: أفيقول الوليد هذا وهو لا يعرف بحور الشعر؟! ثم يقول: وقد زعم ناس أن علومًا كانت في القرون الأوائل والزمن المتقادم، وأنها درست وجددت منذ زمانٍ قريب، وترجمت وأصلحت منقولة من لغة إلى لغة، وليس ما قالوا ببعيد وإن كانت تلك العلوم بحمد الله وحسن توفيقه مرفوضة عندنا، ثم يقول ابن فارس: فإن قال: قد سمعناكم تقولون: إن العرب فعلت كذا ولم تفعل كذا من أنها لا تجمع بين ساكنين، ولا تبتدئ بساكن ولا تقف على متحرك، وأنها تسمي الشخص الواحد بالأسماء الكثيرة وتجمع الأشياء الكثيرة تحت الاسم الواحد، قلنا: نحن نقول: إن العرب تفعل كذا بعدما وطأناه أن ذلك توقيف حتى ينتهي الأمر إلى الموقف الأول، ومن الدليل على عرفان القدماء من الصحابة وغيرهم بالعربية كتابتهم المصحف على الذي يعلله النحويين في ذوات الواو والياء والهمز والمد والقصر.

ونكتفي بهذا القول من كلام أحمد بن فارس الذي يشير فيه إلى حالة الخط العربي، وأنه لم يكن نادرًا وإنما كان منتشرًا يعرفه العرب في الجاهلية ويعرفه الصحابة وغيرهم، وقد نقل السيوطي كلام ابن فارس هذا كله، ثم بعد أن انتهى من نقله ذكر مزيدًا من الأخبار في نشأة هذا الخط من ذلك ما نقله عن ابن

دريد في أماليه قال: أخبرني السكن بن سعيد عن محمد بن عباد عن ابن الكندي عن عوانة قال: أول من كتب بخطنا هذا وهو الجزم مرامر بن مرة وأسلم بن جدره الطائيان، ثم علموه أهل الأنبار فتعلمه بشر بن بعد الملك أخو أُكيدر بن عبد الملك الكندي صاحب دومة الجندل، وخرج إلى ملك فتزوج الصهباء بنت حرب بن أمية أخت أبا سفيان فعلم جماعة من أهل مكة؛ فلذلك كثر من يكتب بمكة من قريش، فقال رجل من أهل دومة الجندل من كنده يمنُّ على قريش بذلك:

لا تجحدوا نعماء بشرٍ عليكمو ❖ فقد كان ميمونًا النقيبة أزهرا
أتاكم بخط الجزم حتى حفظتمو ❖ من المال ما قد كان شتى مبعثرا
أتقنتمو ما كان بالمال مهملًا ❖ وطامنتمو ما كان منه منفرا
فأجريتم الأقلام عودًا وبدءة ❖ وضاهيتمو كُتّاب كسرى وقيصرا
أُغنيتمو عن مسند الحي حميرٍ ❖ وما زبرت في الصحف أقيال حميرا

ثم نقل السيوطي عن الجوهري في (الصحاح) قوله: قال شرقي بن القطامي: إن أول من وضع خطنا هذا رجال من طيئ منهم مرامر

بن مرة قال الشاعر:

تعلمتُ بآجاد وآل مرامر ❖ وسودت سربالي ولست بكاتب

قال: وإنما قال آل مرامر؛ لأنه قد سمى كل واحد من أولاده بكلمة من أبي جاد وهم ثمانية.

ونقل السيوطي عن أبي سعيد السيرافي قوله: فصل سيبويه بين أبي جاد وهوز وحطي فجعلهن عربيات، وبين البواقي فجعلهن أعجميات، وكان أبو العباس يجيز أن يكون كلهن أعجميات، وقال من يحتج لسيبويه: جعلهن عربيات لأنهن

مفهومات المعاني في كلام العرب، وقد جرى أبا جاد على لفظ لا يجوز إلا عربيًّا تقول: هذا أبو جاد، ورأيت أبا جاد، وعجبت من أبي جاد، قال أبو سعيد: ولا تبعد فيها العجمة؛ لأن هذه الحروف عليها يقع تعليم الخط بالسرياني وهي معارف.

ونقل السيوطي عن المسعودي في تاريخه قوله: قد كان عدة أمم تفرقوا في ممالك متصلة منهم المسمى بأبي جاد، وهوز، وحطي، وكلمن، وسعفص، وقرشيات وهم بنو المحصن بن جندل بن يصعب بن مدين بن إبراهيم الخليل # وأحرف الجُمّل هي أسماء هؤلاء الملوك، وهي الأربعة وعشرون حرفًا التي عليها حساب الجُمّل، وقد قيل في هذه الحروف غير ذلك، فكان أبجد ملك مكة وما يليها من الحجاز، وكان هوز وحطي ملِكين بأرض الطائف وما اتصل بها من أرض نجد، وكلمن وسعفص وقرشيات ملوكًا بمدين وقيل ببلاد مضر، وكان كلمن على أرض مدين وهو ممن أصابه عذاب يوم الظلة مع قوم شعيب وكانت جارية ابنته بالحجاز، فقالت ترثي كلمن أباها بقولها:

كلمون هدّ ركني	❖	هلكه وسط المحله
سيد القوم أتاه ال	❖	حتف ساوٍ وسط ظله
جُعلت نارًا عليهم	❖	دارهم كالمضمحله

كما نقل السيوطي شعرًا آخر عن المنتصر بن المنذر المديني يحكي ما أصاب هؤلاء الملوك يوم الظلة مع قوم شعيب.

كما نقل السيوطي عن الخطيب في (المتفق والمفترق) قوله: أخبرنا علي التنوخي حدثنا أحمد بن يوسف الأزرق إلى أن قال: حدثني أبو الفوارس بن الحسن حدثنا بُهلول بن عبيد عن عبد الله بن فروخ عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم

عن أبيه، قال: "قلت لابن عباس: معاشر قريش، من أين أخذتم هذا الكتاب العربي قبل أن يُبعث محمد ﷺ تجمعون منه ما اجتمع وتفرقون منه ما افترق مثل الألف واللام؟ قال: أخذناه من حرب بن أمية، قال: فمِمن أخذه حرب؟ قال: من عبد الله بن جُدعان، قال: فممن أخذه ابن جُدعان؟ قال: من أهل الأنبار، قال: فممن أخذه أهل الأنبار؟ قال: من أهل الحيرة؟ قال: فممن أخذه الحيرة؟ قال: من طارئ طرأ عليهم من اليمن من كِنده، قال: فممن أخذه ذلك الطارئ؟ قال: من الخفلجان بن الوهل كاتب الوحي لهودٍ # ". وهكذا أضاف السيوطي مزيدًا من الروايات في نشأة الخط العربي.

تعقيب على الروايات التي ذكرها ابن فارس والسيوطي

أولًا: يرى ابن فارس أن الخط العربي أو الكتابة العربية لم تكن نادرة، وإنما كانت منتشرة نوع انتشار على عكس ما يراه بعض الباحثين من أن الكتابة العربية كانت نادرة، ومن هؤلاء ابن قتيبة، والبلوي، وأيد هذا نفرٌ أيضًا من المحدثين منهم حفني ناصف، وبعض المستشرقين منهم إسرائيل ألفونس.

ولم يكن ابن فارس وحده القائل بأن الخط العربي كان منتشرًا نوع انتشار، فقد قال بهذا أيضًا السخاوي علي بن عبد الصمد ونفرٌ كثير من المحدثين، والكل أجمع على من ذكرت من أصحاب الرأي الأول على أن معرفة عرب الجاهلية للكتابة لم تعد موطن شك، فإن كثرة منهم في الحواضر وقلة في البوادي كانت تقرأ وتكتب، ولم يكن انتشار الكتابة مقصورًا على مكان بعينه، فقد وُجِدَ من يقرأ ويكتب في مكة والمدينة وأطراف الجزيرة كالحيرة، والبحرين، والأنبار أطراف العراق وأطراف الشام، وجنوب الجزيرة بالطبع كانت معقل الخط العربي القديم المعروف بالمسند.

ثانيًا: أصل الخط: علمنا أن ابن فارس يرى أن الخط توقيف من الله ﷻ وإلهام منه ولا دخل للإنسان فيه، وعلمنا من مجمل الروايات التي ذكرها أحمد بن فارس ونقلها عنه وعن غيره السيوطي في (المزهر) أن الخط نُسب إلى آدم كما نسب إلى إسماعيل وولده وإدريس وحمير بن سبأ، وكما نسب إلى جماعة أبجد، وهوز، وحطي، وكلمن، وسعفص، والقرشيات، ولكن هذه الروايات لم تنل القَبول التام من قِبَل كثير من الدارسين المحدثين في عصرنا.

وعلمنا أن الخط العربي كان يسمى في الجاهلية بالجزم وفُسّر هذا الاسم وعُلل للتسمية بأن الخط العربي ما سمي جزمًا إلا لأنه جزم من المسند المنتشر في جنوب الجزيرة وغيرها أي: أخذ منه، المسند -كما قلنا- خط حمير أيام مُلكه، وقد قال بهذا ابن دريد، ونرى أيضًا هذا القول عند العلامة أبي الفتح عثمان بن جني.

وهذا الرأي يشير إلى أن الخط العربي أصله من الخط اليمني، وهو المعروف بالمسند، حيث انتشر هذا الخط أيام دولة التتابعة فهو المعروف بالخط الحميري، ثم انتقل إلى الحيرة أيام دولة آل المنذر وهم نسباء تتابعة اليمنيين، ثم انتقل من الحيرة إلى أهل الطائف وقريش، وقد مال إلى هذا الرأي ابن خلدون في مقدمته، أو في كتابه المعروف بكتاب (العبر وديوان المبتدأ والخبر) وأيده نفر من المحدثين، لكن هذا الرأي أيضًا لم ينل القبول التام؛ لأن الاكتشافات الحديثة الاكتشافات الأثرية تنفي الصلة بين الخطين.

علمنا من الروايات أيضًا أن رجالًا ثلاثة وضعوا الخط العربي بعد إفادتهم من الكتابة السامية، هؤلاء الثلاثة هم مرامر وأسلم وعامر، هؤلاء قاسوا هجاء العربية على هجاء السريانية، ثم انتقل الخط إلى أهل الأنبار، ثم انتقل بعد ذلك إلى الحيرة، وممن أيد هذا وذكره ابن النديم، انظر الصفحة الثالثة والثلاثين من رسم المصحف، ولكن هذا الرأي أيضًا لم ينل القبول التام.

فالكتابة السريانية لم تكن إحدى مراحل الخط العربي عند المدققين الذين بحثوا هذه القضية مؤكدين أنه لا يُقبل أن يكون هؤلاء أول واضعي الخط العربي لظهور نقوشٍ تعود إلى وقتٍ سابقٍ على وجودهم -أي: على وجود مرامر وأسلم وعامر- وهو نهاية القرن الخامس، أو بداية القرن السادس الميلاديين، ومكانها في أماكن بعيدة عن الأنبار والعراق، وكل ما قبلوه أنه يمكن أن يكون قد عدلوا الحروف المتداولة آنذاك ذات الأصل النمطي؛ حتى تبدو أكثر تشابهًا مع الهجاء السرياني، فأطلق على عملهم اسم الجزم لا على أنهم اقتطعوا من المسند اليمني، بل لأنهم عدلوا في حروفه وجعلوه أكثر استواءً وانسجامًا، والروايات العربية تركز على الدور الذي قام به عرب العراق قبل الإسلام في تطوير الخط العربي ونقله إلى الحجاز في مكة والطائف عن طريق الحيرة ودومة الجندل.

والرأي الذي يميل إليه عديد من الباحثين المحدثين أن الكتابة العربية نشأت متأثرة بالخط النمطي، فقد اكتشفت بعض النقوش الجاهلية المكتوبة بأحد فروع الخط النبطي المتأخر الشبيه بالخطوط العربية القديمة، والمعروف أن الخطي الفينيقي المشتق من كتابات شبه جزيرة سيناء سنة ألف وثمانمائة وخمسين قبل الميلاد استُخدم لتدوين اللغة الآرامية في القرنين التاسع والثامن قبل الميلاد.

والمعروف أن الخط الآرامي قد تطور في بلاد الشام وما اتصل بها إلى عدة فروع أشهرها النبطي والتدمري والسرياني والعبراني المربع، وأدت الاكتشافات الأثرية إلى وجود نوعين من الخطوط قبل الإسلامي: الخط الشمالي الذي كتب به القرآن الكريم، والخط الجنوبي المشهور بالمسند، والمسند كان معروفًا وشائعًا قبل الإسلام في كل شبه جزيرة العرب وفي خارجها أيضًا مثل مصر وأطراف العراق وجزر اليونان، وامتد استعماله حتى القرنين الخامس والسادس بعد الميلاد، وزال

قبل الإسلام وتلاشى على أن بداية الخط المسند غير واضحة، ويُعتقد أنه مشتقٌ من الفينيقي أو السينائي، حيث عثر على أقدم نقش له سنة ألف وخمسمائة قبل الميلاد، وعثر على نقوشٍ أخرى سنة ألف وثلاثمائة وأخرى سنة ثمانمائة، وأخرى أيضًا سنة سبعمائة قبل الميلاد، والمسند الجنوبي يتألف من تسعة وعشرين حرفًا وأبجديته مثل الأبجديات السامية الأخرى من حيث إنها تتألف من الحروف الصامتة ولا حركة في الكتابة بها، ولا ضبط في أواخر الكلمات، ولا علامة للسكون أو التشديد، وقد يكتب الحرف المشدد مرتين وتكتب الحروف في الكلمة الواحدة منفصلة؛ ولذلك فإن شكل الحرف لا يتغير بتغير موضعه في الكلمة، ويفصل بين الكلمة والكلمة التي تليها فاصل هو خطٌّ عمودي مستقيم، وتقرأ الكتابة من اليمين إلى اليسار أو بالعكس، ويمزج بين الطريقتين أحيانًا. انظر رسم المصحف الصفحة التاسعة والثلاثين.

وقد تطور هذا الخط -أي: المسند- في شمال الجزيرة على يد شعوب عربية قديمة إلى مجموعة من الأقلام، كما كشفت عنه النقوش اللحيانية والثمودية والصفوية، ولعل انتشار هذا الخط -أي: المسند- اعتُقد بأن الخط العربي متطورٌ عنه، ولكن لم يرض كثير من المحدثين عن هذا الاعتقاد معللين بأن الخط المسند صعب بينما الخطوط المنحدرة من الآرامية أكثر سهولة، ويمكن كتابتها في قراطيس، وقد أيد انحدار الخط العربي من الخط النبطي الآرامي -كما قلنا- نفر من العلماء مستندين إلى أن الأبجدية العربية تشارك كثيرًا من الأبجديات السامية في ترتيب الحروف وفي أسمائها وفي تطور أشكالها، ترتيب الحروف ونعني به: ترتيب أبجد هوز حطي كلمن سعفص قرشت.

أما الترتيب المألوف المتبع في الزمن الحاضر في ترتيب الحروف من الألف للياء، فهو ترتيب متأخر حدث في الإسلام على يد مدرسة أبي الأسود الدؤلي،

وتحديدًا يحيى بن يعمر العدواني، حيث عُدِلَ الترتيب من أبجد هوز... إلى آخره إلى ألف باء تاء ثاء جيم حاء خاء دال ذال... إلى آخره، بناءً على ما تشابه من هذه الحروف، فالباء والتاء والثاء أتت متتالية لتشابه رسمها، ثم أتت الجيم والحاء والخاء في مجموعة واحدة تالية نظرًا لتشابه رسمها، والدال والذال كذلك، والراء والزاي كذلك، والسين والشين كذلك، والصاد والضاد كذلك، والطاء والظاء كذلك، وهكذا.

نظرًا لترتيب حروف العربية المشابه مع ترتيب الهجاء السامي جعل هؤلاء العلماء يؤيدون انحدار الخط العربي من الخط النبطي الآرامي وأيضًا أسماء حروف العربية؛ فلا تزال الأبجدية العربية تحتفظ في تسميتها ببقايا من أسماء حروف الأبجديات السامية القديمة، وقد أحس علماء العربية بهذه الخاصية لأسماء الحروف العربية، واستدلوا بذلك على أن الألف في أول الترتيب الأبجدي، إنما هي في الأصل علامة الهمزة.

يقول ابن جني في كتابه (سر صناعة الإعراب): كل حرف سميته ففي أول حروف تسميته لفظه بعينه، ألا ترى أنك إذا قلت: جيم فأول حروف الحرف جيم، وإذا قلت: دال فأول حروف الجيم دال، وإذا قلت: حاء فأول ما لفظت به حاء، وكذلك إذا قلت: ألف فأول الحروف التي نطقت بها همزة.

انتهى كلام ابن جني.

ويستدل من وحده أسماء الحروف في مختلف الأبجديات على وجود أصلٍ عام مشترك تفرعت عنه كل الأبجديات السامية بل اللاتينية أيضًا، وأسماء الحروف العربية تشير بذلك بصفة عامة إلى ذلك الأصل العام المشترك، كما نظر العلماء إلى أشكال حروف الكتابة العربية وتطورها، وأيدوا بناءً على ذلك انحدار الخط

العربي من الخط النبطي، منعمين النظر في القلمين النبطي المتأخر والعربي القديم، وأثبتوا التشابه والتقارب بين أشكال الحروف واتصال بعض الحروف النبطية الحديثة ببعضها كما هو الشأن في الخط العربي، وأيدوا أيضًا التقارب بين القلمين في المادة واللغة والأسلوب.

كلمة أخيرة عن النبط:

أما النبط فهم قوم من الساميين، وهم قبائل عربية متجولة تحضرت واستخدمت الآرامية لغة كتابية لها وكانت العربية لغة حياتهم اليومية، وقد أسس النبط في القرنيين الثاني والأول قبل الميلاد مملكة في شمال الجزيرة العربية وجنوب فلسطين وبلاد الشام، وكانت عاصمتها سلع أو بطراء كما تُعرف اليوم، واستمرت حتى سنة مائة وست بعد الميلاد حين فتحها حاكم الرومان على سوريا واستولى على عاصمتها، وكان النبط أول الأمر قد استخدموا الآرامية والقلم الآرامي في كتابتهم، وظلت الكتابة النبطية مستعملة بعد زوال مملكة النبط لعدة قرون.

وبمرور الأيام طور النبط الخط الآرامي فابتعد عن أصله عبر أدوار ثلاثة استغرقت بضعة قرونٍ من الزمن، حيث تفنى الكتابة النبطية في الدور الأخير تمامًا لتظهر في كتابة أخرى هي الكتابة العربية، ويتمثل الدور الأول في النقوش النبطية القديمة التي كُتبت في القرن الأول قبل الميلاد، وتمثل مرحلة الانتقال من الآرامية إلى النبطية، والدور الثاني تمثل في النقوش التي كتبت في القرنين الأول والثاني بعد الميلاد وهي تحمل خصائص الكتابة النبطية كاملة، ثم بعد هذا الدور نجد الكتابة النبطية تتطور حروفها تطورًا سريعًا حتى تفقد المسحة النبطية وتأخذ شكلًا جديدًا يتمثل في الكتابة العربية، واستدل الباحثون على ذلك التطور ببضعة نقوش كتابية عربية، انظرها في كتاب (رسم المصحف) للدكتور غانم قدوري.

التذكير والتأنيث

عناصر الدرس

اهتمام العلماء بمسألة التذكير والتأنيث

لقد حظيت بعض الموضوعات اللغوية بعنايةٍ فائقةٍ من علماء اللغة، فأفردوها بالتأليف في كتبٍ مستقلة، ومن بين هذه الموضوعات التذكير والتأنيث أو المذكر والمؤنث.

لقد اهتم العلماء بهذه القضية اهتمامًا كبيرًا، وقد ألفوا في هذه القضية، وتركوا لنا مصنفاتٍ فيها، بل أفردها بالتصنيف والتأليف علماء كثيرون، علاوة على أن للمؤنث أحكامًا كثيرةً منثورةً في أبوابٍ متفرقةٍ في كتب النحو والصرف، وكتبِ اللغة بصفة عامة، وأشهر كتب اللغة التي عُنيت بهذه القضية وتكرّر الحديث عنها فيها (المخصص) لابن سِيده، حيث تحدث عنها في الأسفار: السادس عشر، والسابع عشر، والخامس عشر.

وأما العلماء الذين أفردوا هذه الظاهرة بالتصنيف والتأليف فنذكر منهم الفراء يحيى بن زياد المتوفى سنة مائتين وسبع للهجرة، ونذكر منهم أيضًا الأصمعي المتوفى سنة مائتين وست عشرة، ومن هؤلاء ابن السكيت المتوفى سنة مائتين وأربعٍ وأربعين، وأبو حاتم السجستاني المتوفى سنة مائتين وخمسٍ وخمسين، والمبرد المتوفى سنة مائتين وخمسٍ وثمانين، وأبو محمد القاسم بن محمد الأنباري المتوفى سنة ثلاثمائةٍ وأربع، وابنه أبو بكر محمد بن القاسم ابن الأنباري المتوفى سنة ثلاثمائةٍ وثمانٍ وعشرين -وسوف نتصفح كتابه بعد قليل- ومن هؤلاء الذين عنوا بهذه القضية أيضًا أبو الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة ثلاثمائةٍ وخمسٍ وتسعين، وأحمد بن فارس أيضًا المتوفى سنة ثلاثمائةٍ وتسعين أو اثنتين وتسعين... وغير هؤلاء كثير.

والمتأخرون أيضًا اهتموا بهذه القضية، وعلى رأسهم السيوطي في (المزهر) إذ عقد عدة أبواب لهذه القضية في الجزء الثاني من كتابه الشهير بـ(المزهر في علوم اللغة وأنواعها).

من مسائل المذكر والمؤنث لابن الأنباري

لقد ترك لنا أبو القاسم بن الأنباري كتابه (المذكر والمؤنث) وهو خير ما ألف، ولا نرى كتابًا آخر يجاريه ويباريه، والكتاب يشهد على عمق ثقافة أبي بكر، ووفرة محصوله من علم اللغة وأشعار العرب، وقد عُرِفَ عن أبي بكر كثرة الحفظ، ونعلم من ترجمته أنه كان يحفظ ثلاثمائة ألف بيت شاهدًا في القرآن الكريم، وقيل له: قد أكثر الناس في محفوظاتك، فكم تحفظ؟ فقال: أحفظ ثلاثة عشر صندوقًا. وقيل: إنه كان يحفظ مائة وعشرين تفسيرًا للقرآن الكريم بأسانيدها.

والمؤلفون الذين عالجوا موضوع المذكر والمؤنث قبل ابن الأنباري كانوا يذكرون حكم الكلمة في التذكير والتأنيث من حيث استعمالها، فيقولون مثلًا: العين مؤنثة، الرأس مذكر -في معنًى من المعاني- ولكن ابن الأنباري نَهَجَ نهجًا آخر؛ حيث يذكر معاني كل كلمةٍ واستعمالاتها، ثم يبيّن حكم كل استعمالٍ في التذكير والتأنيث، وقد كثرت المسائل النحوية والصرفية واللغوية في كتابه (المذكر والمؤنث) مما يؤكِّد عمقَ ثقافته، وقد كان شيخنا أبو بكر ووالده ممّن رَفَعَ راية الكوفيين، وانحاز إلى جانبهم، وآثر مذهبهم، وأشهر شيوخ أبي بكر والده؛ حيث تلقّى العلم عن أبيه القاسم بن محمد بن بشار، وروى عنه شرحه لديوان (المفضّليات) ونقل عن أبيه كثيرًا في كتبه، ومنها كتابه (المذكر والمؤنث) فكثيرًا ما يقول فيه: أنشدني أبي، أخبرني أبي، حدثني أبي... وهكذا.

والكتاب مطبوع بتحقيق العلامة الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، وطبعه المجلس الأعلى للشئون الإسلامية التابع لوزارة الأوقاف سنة ألفٍ وأربعمائةٍ وواحد من الهجرة الموافق لسنة ألفٍ وتسعمائةٍ وواحدٍ وثمانين، فلنتصفح هذا الكتاب، ونلتقط منه ما يدل على ثقافة الشيخ وعمق علمه.

بعض أبواب الكتاب:

لقد قدّم الشيخ الأنباري لكتابه مقدمةً يقول فيها: اعلم أنّ من تمام معرفة النحو والإعراب معرفةَ المذكر والمؤنث؛ لأن من ذكّر مؤنثًا أو أنّث مذكرًا كان العيبُ لازمًا له كلزومه مَن نصب مرفوعًا أو خفض منصوبًا، وأنا مفسِّر في كتابي هذا -إن شاء الله- التأنيث والتذكير، ومبينٌ ذلك بابًا بابًا، وأصلًا أصلًا، وفرعًا فرعًا، ومحتجٌّ على التأنيث والتذكير بأشعار العرب ولغاتها، وذاكرٌ اتفاق أهل اللغة والنحو فيما اتفقوا فيه، واختلافهم فيما اختلفوا فيه، ومسند كلّ قولٍ إلى قائله؛ ليكون الناظر في كتابنا هذا والعارف له خارجًا عن جملة اللاحنين، ومباينًا جماعة المعيبين، أسأل الله المعونةَ على ذلك والتوفيق للصواب.

وقد اشتمل كتاب شيخنا على مجموعةٍ من الأبواب، منها:

باب: تفصيل الأسماء والنعوت المؤنثة وذكر ما يجري منها وما لا يجري. يليه باب: ذكر ما تدخله علامة التأنيث وما لا تدخله من النعوت التي جاءت على مثال فاعل. ومنها باب: تسمية علامات المؤنث وذكر ما يكون منها في الأسماء والأفعال والأدوات. ومنها باب: ما يذكّر من الإنسان ولا يؤنث. ومنها باب: ما يؤنث من الإنسان ولا يذكّر. ومنها باب: ما يذكّر من الإنسان ويؤنّث. ومنها باب: ما يذكّر ويؤنّث من سائر الأشياء.

وسوف نقتطف أمثلةً من هذه الأبواب التي ذكرناها، يقول في الباب الأول -وهو باب تفصيل الأسماء والنعوت المؤنثة وذكر ما يجري منها وما لا يجري-: اعلم أن الأسماء المؤنثة تنقسم على أربعة أقسام:

القسم الأول: أن يكون الاسم المؤنث فيه علامة فاصلة بينه وبين المذكر، كقولك: خديجة، وفاطمة، وليلى، وسعدة، وعفراء، الهاء والياء والمد فواصل المذكر والمؤنث.

القسم الثاني: أن يكون الاسم مستغنًى بقيام معنى التأنيث فيه عن العلامة، كقولك: زينب، وهند، ودعد... وما أشبه ذلك، معنى التأنيث قائم فيهن ولا علامة للتأنيث في لفظهن.

القسم الثالث: أن يكون الاسم المؤنث مخالفًا لفظه لفظ ذَكَرِه مصوغًا للتأنيث، فيصير تأنيثه معروفًا لمخالفته لفظ ذكره مستغنًى فيه عن العلامة، كقولك: جَدِي، وعَنَاق، وحَمَل، ورَخْل -والرَّخْل أو الرِّخِل الأنثى من أولاد الضأن- وحِمار، وأتان، فصار هذا المؤنث لمخالفته المذكر معروفًا يغني عن العلامة، وربما مالوا إلى الاستيثاق، وإزالة الشكّ عن السامع؛ فأدخلوا الهاء في المؤنث الذي لفظه مخالف لفظ ذكره، فمن ذلك قولهم: شيخة، وعجوزةً، أدخلوا الهاء على جهة الاستيثاق، والأكثر في كلامه: عجوز بغير هاء، بخلاف لفظ الأنثى لفظ الذكر.

القسم الرابع: أن يكون الاسم الذي فيه علامة التأنيث واقعًا على المذكر والمؤنث، كنعامة للذكر والأنثى، وكذلك بقرة وجرادة.

وفي باب: ذكر ما تدخله علامة التأنيث وما لا تدخله من النعوت التي جاءت على لسان فاعل، يقول: اعلم أن فاعلًا إذا اشترك فيه الرجال والنساء دخلتْه هاء

التأنيث، كقولك: رجل قائم وامرأة قائمة، وإذا انفرد به النساء دون الرجال لم تدخلْه هاء التأنيث، كقولك: امرأة حائض، وطالق، وطامث، فإن قال قائل: لمَ قالت العرب: امرأة حائض، وطالق، وطامث -فلم يدخلوا الهاء في هؤلاء النعوت- وقالوا: امرأة قائمة وجالسة وقاعدة -فأدخلوا الهاء في هؤلاء النعوت وما أشبههن-؟! قيل له: في هذا ثلاثة أقوال:

القول الأول: للفراء وأصحابه: يقول ابن الأنباري: قال الفراء وأصحابه: الهاء تثبت في قائمةٍ وقاعدةٍ فرقًا بين المذكر والمؤنث؛ لأنهم لو قالوا: امرأة قائم لالتبس بقولهم: رجل قائم، فلمّا كان ذلك كذلك احتاجوا إلى هاءٍ تفصل بها بين فعل المذكر والمؤنث، ولّما قالوا: امرأة حائض وطالق وطامث، لم يحتاجوا إلى هاءٍ تفصل بين فعل المذكر والمؤنث؛ لأن المذكر لا حظّ له في هذا الوصف.

القول الثاني: فقد نسبه لسيبويه: قال ابن الأنباري: وقال سيبويه في قولهم: امرأة حائض وطالق وطامث: هي نعوت مذكرة، وصف بهن الإناث، كما يوصف المذكر بمؤنث، لا يكون إلا لمذكر، كقولهم: رجل نُكَحَة، وكان يذهب إلى أنهم ذكّروا هذه النعوت؛ لأنها نعت لشخص وشيء، فإذا قالوا: هند حائض، أرادوا هند شخص حائض، وكذلك طالق وطامث... وما أشبه ذلك. وإذا قالوا: زيد نُكَحَة، فهو في معنى زيد نسمة نكحة. ثم قال: هذه ترجمة محمد بن يزيد البصري.

القول الثالث: فقد نسبه إلى الأخفش وبعض البصريين، قال ابن الأنباري: وقال الأخفش وغيره من البصريين: إنما قالت العرب: هند حائض، فذكّروا حائضًا؛ لأنهم أرادوا هند ذات حيض، ولم يريدوا هند حاضت أمس أو تحيض غدًا، قالوا: ولو أردتَ هذا المعنى لأدخلت عليه علامة التأنيث كما تدخلها في قائمةٍ

وقاعدة، وكذلك قولهم: امرأة طالق وطامث، معناه عندهم ذات طلاق وذات طمث.

وانتصر ابن الأنباري لرأي الفراء، قال: ومِمَّا يدل على صحة قول الفراء وعلى فساد القولين الآخرين أنهم يقولون: امرأة قاعدة -بالهاء- إذا أرادوا الجلوس، فيدخلون الهاء في هذا النعت؛ لأنه يشترك فيه الرجال والنساء. ويقولون: امرأة قاعد، للتي قعدت عن الحيض، فلا يدخلون الهاء في هذا النعت؛ لأنه لا حظّ للرجال فيه، وكذلك يقولون: امرأة قاعد، إذا أرادوا أنها قعدت عن الولد ويئست منه، فهذا وصفٌ لا يكون إلا للنساء، ولا يُحتاج فيه إلى علامة التأنيث، قال حميد بن ثور:

إزاء معاشٍ ما يزال نطاقها ❖ شديدًا وفيها سؤرة وهي قاعد

فذكّر؛ لأن المعنى وهي قاعد عن الولد والحيض، والسؤرة البقية من الشباب، فلو كان على ما قاله سيبويه والأخفش لوجب أن يقال: هند قاعد على الأرض، بمعنى جالسة، وهند قاعد عن الولد، فيسوى بين هذين النعتين؛ لأنهما وصفان لشخصٍ وشيء، أو يكون معناهما هي ذات قعودٍ عن الأرض، وذات قعودٍ عن الحيض، ففرق العرض بين هذين المعنيين يدل على صحة قول الفراء.

ثم يقول ابن الأنباري: ومما يدل أيضًا على صحة قوله وفساد القولين الآخرين، أن يعقوب بن السكيت حكى عن الأصمعي أنه قال: يقال: امرأة طاهر، إذا أردت الطهر من الحيض، فإذا أردت أنها نقية من العيوب والدنس قلت: طاهرة. قال أبو بكر: ففرقهم بين هذين المعنيين بتذكير ما ليس للرجال فيه حظّ، وتأنيث ما يشترك فيه الرجال والنساء؛ يدل على صحة قول الفراء. وقد كان أبو حاتم

سهل بن محمد السجستاني على شدة تعصبه على الكوفيين وادعائه عليهم الأباطيل انكشف له عوار قول أصحابه في هذا، فرفضه ورغب عنه، وأخذ بقول الفراء.

وقال ابن الأنباري: والقاعدة أيضًا بالهاء واحدة القواعد، وهي الأساس، قال الله تعالى: ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ ﴾ [البقرة: ١٢٧]. معناه: يرفعان الأساس.

قال ابن الأنباري: وقول الله ﷻ: ﴿ وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا ﴾ [النور: ٦٠]. واحد القواعد ها هنا قاعد -بغير هاء- لأنه من القعود عن الحيض.

ويقول ابن الأنباري في بابٍ عنوانه: باب تسمية علامات المؤنث وذكر ما يكون منها في الأسماء والأفعال والأدوات: اعلم أن للمؤنث خمس عشرة علامة، ثمان منها في الأسماء، وأربع في الأفعال، وثلاث في الأدوات، فأما اللاتي في الأسماء فالألف المكسورة الممالة إلى الياء، كقولك: ليلى، وسلمى، وسعدى، والألف الممدودة كقولك: حمراء، وصفراء، والسراء، والضراء، والتاء كقولك: أخت، وبنت، والهاء كقولك: طلحة، وحمزة، وقائمة، وقاعدة، وهي تكون هاءً في الوقف، والألف والتاء في الجمع كقولك: المسلمات، والصالحات، والهندات، والجملات، والنون كقولك: هن، وأنتن، والكسرة كقولك: أنتِ، والياء كقولك: هذه قامت.

وأما اللاتي في الأفعال التاء كقولك: قامت، وقعدت، وتقوم، وتقعد، والياء كقولك: تضربين زيدًا، واضربي زيدًا، والكسرة في الحرف المختلط بالفعل الذي قد صار كأنه من الفعل، كقولك: قمتِ، وقعدتِ، وأحسنتِ، وأجملتِ؛ وذلك أن النحويين يسمون قمت وبعت ثلاثيًّا؛ لأن التاء اختلطت به، فصار

معها ثلاثة أحرفٍ، ويسمون "قضيت" و"سعيت" و"غزوت" و"دعوت" و"عفوت" رباعيًّا؛ لأن التاء اختلطت به فصارت كأنها حرف من الفعل، وصار بها أربعة أحرف، والنون التي اختلطت بالفعل فصارت كبعض حروفه كقولك: قمنا وقعدنا.

يقول ابن الأنباري: وأما اللاتي في الأدوات فالتاء، كقولك: ربت رجل ضربت، وقمت ثمت قعدت. ويقول ابن الأنباري: والهاء كقولك في الوقف على هيهات: هيهاه.

ثم ننتقل إلى ذكر بعض الأمثلة في "باب ما يذكر من الإنسان ولا يؤنث".

يقول ابن الأنباري:

من ذلك: الوجه، والرأس، والحلق، والشعر، والفم، والحاجب، والجبين، والصدغ، والصدر، واليافوخ، والدماغ، والخد، والأنف، والمنخر، والفؤاد، والذقن، والبطن، والقلب، والطحال، والخصر، والحشى، والظهر، والمرفق، والزند، والأظفار، والأنياب، والأضراس، والعصص، وكل اسمٍ للفرج من الذكر والأنثى مذكر أيضًا، والمنكِب، والنحر، والرَّكَب -وهو من أسماء الفرج- والكوع، والشُّفْر -واحد أشفار العين مذكر أيضًا- والجفن، والهدب -وهو الشعر النابت في الشفر- والمحجر -وهو فجوة العين- والنِّقَاب، والحجاج -وهو العظم المشرف على ظاهر العين- والمأق -وهو طرف العين الذي يلي الأنف، وهو مخرج الدمع من العين- والمصير -من مصران البطن مذكر أيضًا- والناجز مذكر أيضًا، ويستشهد بحديث النبي ﷺ حيث قال: جاء في الحديث: ((ضَحِكَ النّبيّ ﷺ حتى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ)) وهو آخر الأضراس. والضاحك وهو الملاصق للناب مذكّر أيضًا، والعارض وهو الملاصق للضاحك مذكّر أيضًا.

ثم عقد بابًا بعنوان "باب ما يؤنث من الإنسان ولا يذكر" يقول فيه: العين والأذن –أي: أنهما مؤنثان ولا يذكران- والكبد مؤنثة، والإصبع مؤنثة، والعقب مؤنثة، والساق مؤنثة، والفخذ مؤنثة، واليد مؤنثة، والكف مؤنثة، والرِّجْل مؤنثة، والضِّلَع مؤنثة، والقدم مؤنثة، والسن مؤنثة، والوَرِق مؤنثة، والأنامل مؤنثة -واحدتها أنْمَلة وأنْمُلة- والبراجم مؤنثة -واحدتها برجمة- والبراجم: هي عقد الأصابع، والرواجب مؤنثة -واحدتها راجبة- والرواجب: هي ظهور الأصابع، والأنامل مؤنثة وهي أطراف الأصابع، والسلاميات -الواحدة سلامة- وهي قصب الأصابع مؤنثة، والقتب من أقتاب البطن مؤنثة وهي من الأمعاء، واليمين من الإنسان مؤنثة، والشمال مؤنثة، والكَرِش مؤنثة، والعَجز مؤنثة.

ثم يذكر بابًا بعنوان "ما يذكّر من الإنسان وما يؤنث"، ومن أمثلته: العنق، يقول ابن الأنباري: قال الفراء: هي مؤنثة في قول أهل الحجاز، يقولون: ثلاث أعناق، وهي مذكّرة في لغة غير الحجازيين، وينقل عن السجستاني أن التذكير هو الغالب عليه.

ويذكر أيضًا العُضُد أن بعض العرب يؤنثونها، وغير تميم يقولون: العَضُد، ويذكّرونها، واللسان يذكّر، وربما أنّث إذا قصدوا باللسان قصد الرسالة أو القصيدة من الشعر، والعاتق يذكّر ويؤنّث أيضًا، والقفا يذكر ويؤنث والتذكير أبلغ عليه، والمعى يقول ابن الأنباري: أكثر الكلام تذكيره، يقال: هذا معًى، وثلاثة أمعاء، وربما ذهبوا به إلى التأنيث كأنه واحد دل على جمع، جاء في الحديث: ((المؤمن يأكل في معًى واحدةٍ وواحد)).

ويقول ابن الأنباري: والذراع أنثى، وينقل عن الفراء قوله: وقد ذكّر الذراع بعض عُقْل، والقراع يذكر ويؤنث، والإبهام يذكّر ويؤنث، وينقل عن الفراء

قوله: العرب على تأنيثها، إلا بني أسدٍ أو بعضهم فإنهم يقولون: هذا إبهام، قال: والتأنيث أجود وأحبّ إلي. والإبط يذكر ويؤنث، والنفس إذا أردت بها الإنسان بعينه مذكّر وإن كان لفظه لفظ مؤنث، وطباع الإنسان يذكر ويؤنث، والتأنيث أكثر فيه، والحال -حال الإنسان- أنثى، وأهل الحجاز يذكّرونها، وربما قالوا: حالة بالهاء.

ثم يعقد ابن الأنباري بابًا بعنوان "ما يذكّر ويؤنث من سائر الأشياء" يذكر فيه: السلطان قد يذكر ويؤنث، والسُّلّم ينقل عن الفراء أنه ذكر، واحتج بقول الله -جل ثناؤه-: ﴿ أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ ﴾ [الطور: ٣٨] وقال: وقد أنشدتُ بيتًا في تأنيث السُّلّم، وحدثني بعض أصحابنا قال: سمعت أبا سعيد الغاضري يقول: البيت الذي نسيه الفراء قول الشاعر:

لَنَا سُلّمٌ فِي الْمَجْدِ لَا يَرْتَقُونَهَا ❖ وَلَيْسَ لَهُمْ فِي صُورَةِ الْمَجْدِ سُلّمُ

والسِّكّين نقل عن السجستاني أنه مذكّر، قال: وسألت أبا زيد الأنصاري والأصمعي وغيرهم ممن أدركنا، فكلهم يذكره، وينكر التأنيث، والقدر أنثى، وينقل عن الفراء قوله: وبعض قيسٍ يذكّرها، والسبيل يذكر ويؤنث، قال الله -جل ذكره-: ﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ ﴾ [يوسف: ١٠٨] فأنث، وقال: ﴿ وَإِن يَرَوْاْ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِن يَرَوْاْ سَبِيلَ ٱلْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ﴾ [الأعراف: ١٤٦] وفي قراءة أُبَيّ "لَا يَتّخِذُوهَا سَبِيلًا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيّ يَتّخِذُوهَا سَبِيلًا" وقال -جل ثناؤه: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْأَيَٰتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾ [الأنعام: ٥٥].

يقول ابن الأنباري: وكان ابن كثير وأبو عمر يرفعان "السبيل" ويقرآن: "وَلِتَسْتَبِينَ" بالتاء، فيؤنثان السبيل، وكان عاصم والأعمش وحمزة والكسائي يقرءون: "وَلِيَسْتَبِينَ سَبِيلُ" بالياء، مع رفع السبيل، فيذكّرون السبيل.

ثم يقول ابن الأنباري: والعنكبوت تذكر وتؤنث، والهدى يذكر ويؤنث، وينقل عن الفراء أن بني أسدٍ يؤنثونه فيقولون: هذه هدًى حسنة، والحانوت يذكر ويؤنث، والدلو تذكر وتؤنث، والخمر تؤنّث وتذكّر، والتأنيث أغلب عليها.

والطريق يؤنثه أهل الحجاز، ويذكره أهل نجد، والتذكير فيه أكثر من التأنيث وأجود، وبذلك نزل القرآن قال الله تعالى: ﴿ يَدَيْهِ يَهْدِيٓ إِلَى ٱلْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [الأحقاف: ٣٠] فذكر، وقال في موضع آخر: ﴿ فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا ﴾ [طه: ٧٧] وقال السجستاني: قوم يؤنثون فيقولون: الطريق الوسطى، والطريق القريبة والبعيدة، والمال يذكر ويؤنث، والطريق يؤنثه، والعسل يذكر ويؤنث.

والأنعام تذكر وتؤنث، قال الله تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِى ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً ۖ نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهِۦ ﴾ [النحل: ٦٦] فذكر، وقال: ﴿ مِّمَّا فِى بُطُونِهَا ﴾ [المؤمنون: ٢١]

فأنّث، والسلاح يذكر ويؤنث، والسوق تذكر وتؤنث، والصاع أهل الحجاز يؤنثونه، وأسد وأهل نجد يذكرونه، والسَّلْم -بمعنى: الصلح- يذكر ويؤنث، والإزار يذكر ويؤنث.

والسماء التي تظل الأرض تؤنث وتذكر، وقال الفراء: التذكير قليل، قال: وكأنه جمع سماوة أو سماءة، قال الله -جل ثناؤه-: ﴿ ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ ﴾ [المزَّمل: ١٨] المعنى عن يونس السقف منفطر به، قال: وربما ذكروا السماء إذا أرادوا السقف؛ لأنه قال تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا ٱلسَّمَآءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا ﴾ [الأنبياء: ٣٢] وقال -جل ثناؤه-: ﴿ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الحج: ١٥] أراد إلى سقف البيت. وقال الأخفش في مثل قول الفراء: فإنه ذكّر منفطرًا؛ لأن السماء جمع سماوة وسماءة، فيكون جمعًا مذكرًا، بمنزلة قولهم: سحابة وسحاب، وسماء كل شيءٍ أعلاه،

وقال تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ [الانشقاق: ١] و﴿ٱنفَطَرَتۡ﴾ [الانفطار: ١] على حد الواحدة وتأنيثها، والسماء إذا كانت بمعنى المطر فهي مؤنثة، يقال: أصابتنا سماء مروية -أي: مطر-.

والجحيم يذكر ويؤنث، قال الله -جل وعلا-: ﴿وَإِذَا ٱلۡجَحِيمُ سُعِّرَتۡ﴾ [التكوير: ١٢] والفردوس يذكر ويؤنث، والزوج يذكر ويؤنث، يقال: فلان زوج فلانة، وفلانة زوج فلان، قال الفراء: هذا قول أهل الحجاز، قال الله -جل وعز-: ﴿أَمۡسِكۡ عَلَيۡكَ زَوۡجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧] قال الفراء: وأهل نجد يقولون: فلانة زوج فلان. قال: وهو أكثر من زوج، والأول أفصح، والصهر يذكّر ويؤنّث.

موقف المحدثين من قضية التذكير والتأنيث

إنّ اللغات -على وجه العموم- تعالج ما يدل على التأنيث علاجًا مباينًا لما يدل على التذكير، فتقسِّم الأسماء إلى طائفتين: تلك التي تعبر عن التأنيث، وتلك التي تعبر عن التذكير.

ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أن اللغات البشرية حين نستعرضها، ونحاول أن نتبيّن مسلكها من الأسماء، نراها طرائق شتى، ولا تكاد تسير وفق منهجٍ عقليٍّ منطقي، فمنها ما لا نراه في علاج الأسماء ينظر إلى تأنيثٍ حقيقيّ أو تذكير حقيقي، وإنما تقسّم أسماؤها إلى طوائف حسب صيغتها، ورأى أن الفصيلة الهندية الأوربية قد جاءت بثلاث طوائف من الأسماء لكلٍ منها سلوكه اللغوي الخاص: أسماء للمؤنث، وأسماء للمذكر، وأسماء لما هو محايد لا هو من هذه ولا من تلك، ورأى أن الفروع الحديثة للغة اللاتينية -كالفرنسية والأسبانية والإيطالية- قد فقدت تلك الظاهرة التي كانت شائعةً في اللاتينية من اعتبار بعض

الأسماء المحايدة، وأصبحت تلك الأسماء في هذه اللغات الحديثة إما مؤنّثةً أو مذكرةً.

ورأى الدكتور إبراهيم أنيس أيضًا أن معاجم اللغة العربية روت لنا اختلاف القبائل في تذكير بعض الكلمات وتأليفها، مثل كتاب يستعمل مؤنثًا عند بعض قبائل اليمن، ومثل العضد والعجز يستعمل كل منهما مذكر عند أهل تهامة، كما روي لنا أن أهل الحجاز يؤنّثون الطريق والصراط والسبيل والسوق، في حين أن بني تميم يذكرون كلًّا من هذه الكلمات.

ثم يقول الدكتور: وتعرض كتب اللغة لموضوع المذكر والمؤنث فتفيض في شرح ما يجوز فيه التأنيث والتذكير، وموقف القبائل المختلفة من كلمات معينة في اللغة العربية، ومن ذلك ما جاء في (المخصص) لابن سيده، من أن جمع الجنس كـ: البقر، والتمر، يذكر ويؤنث، وجاء في التنزيل بالأمرين جميعًا، فمن التذكير قوله تعالى: ﴿ مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلۡأَخۡضَرِ نَارًا ﴾ [يس: ٨٠] و﴿ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ ﴾ [القمر: ٧] و﴿ أَعۡجَازُ نَخۡلٍ مُّنقَعِرٍ ﴾ [القمر: ٢٠].

ومن التأنيث قوله تعالى: ﴿ أَعۡجَازُ نَخۡلٍ خَاوِيَةٍ ﴾ [الحاقة: ٧] وقوله: ﴿ وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ﴾ [الرعد: ١٢] في حين أن السحاب مذكّر في قوله تعالى: ﴿ يُزۡجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيۡنَهُۥ ﴾ [النور: ٤٣] ثم يرى ابن سيده أن الأمرين سواء عند جماع أهل اللغة، غير أن أبا حاتم يقول: إن أكثر العرب يجعلون جمع الإنس مذكرًا، وهو الغالب الذي عليه أكثر كلامهم، ثم يقرر بعد ذلك أن أهل الحجاز وغيرهم يؤنثون أحيانًا بعض هذه الكلمات، ولكنهم لا يقيسون ذلك في كل شيء.

ثم يؤكد الدكتور إبراهيم أنيس أن فكرة التأنيث والتذكير قد اختلطت بعناصر لا تمت للمنطق العقلي بسبب، يقول: ولذا نرى النحاة من العرب يقسمون التأليف إلى مؤنث حقيقي ومؤنث مجازي، ولكلٍّ منهما أحكامه اللغوية التي تشترك في

أمور وتختلف في أمور؛ ولذا أيضًا نرى اللغة تقبل نصوصًا مثل: المرأة الكاعب، والناهد، والعانس، والحامل، والمرضع، والأيم، والعاقل، ومثل: البقرة القارض، والظبية العاطف.

ومثل قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ ﴾ [يوسف: ٣٠] وقوله: ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا ﴾ [الحُجُرات: ١٤] وقوله: ﴿ السَّمَاءُ مُنفَطِرٌ بِهِ ﴾ [المزَّمل: ١٨] وقوله: ﴿ بَلْدَةً مَّيْتًا ﴾ [ق: ١١] وكذلك قوله تعالى: ﴿ سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ ... ﴾ [الأعراف: ١٤٦] الآية، فالسبيل هنا مذكر، ولكنه مؤنث في قوله: ﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي ﴾ [يوسف: ١٠٨] وكذلك ذكر الطاغوت في قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ ﴾ [النساء: ٦٠] وأنث في قوله: ﴿ وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا ﴾ [الزُّمَر: ١٧].

قال: ولا بد من معرفة ما تتجه إليه ظاهرة التذكير والتأنيث في تطورها من دراسة المؤنث المجازي في اللهجات العربية دراسة شاملة مستقاة.

ونرى ذلك في كتاب الدكتور إبراهيم أنيس (من أسرار اللغة) الصفحة الثامنة والخمسين بعد المائة، من الطبعة السادسة سنة ألفٍ وتسع مائة وثمانٍ وسبعين، بطبعة الأنجلو المصرية.

وقد التقط الدكتور صبحي الصالح هذه القضية التي طرقها الدكتور إبراهيم أنيس، وأكّد أن الاختلاف في تذكير الألفاظ وتأنيثها لا يمت إلى المنطق العقلي بصلة، ونجد ذلك في كتابه (دراسات في فقه اللغة) الصفحة السادسة والثمانين من الطبعة السادسة، ونقل عن المبرِّد ما معناه: أن الصفات الدالة على التأنيث من غير علامات لا تخضع للمنطق، كما ذكر أن ابن سيده قد لاحظ تردد جمع الجنس بين التذكير والتأنيث في كلام العرب وفي التنزيل، فنبّه عليه.

اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية، والعربية والإسلام

عناصر الدرس

القائلون بثنائية أصول الألفاظ العربية

لاحظَ فريقٌ من العلماء أن بعض الألفاظ الثلاثية التي تشترك في حرفين تشترك أيضًا في معنًى عامٍّ، وقد شغلتْهم هذه الفكرة، وانتهوا إلى أنّ كلمات العربية تعود إلى أصول ثنائيّة، ثم تحوّلت في مراحلَ تاريخيةٍ إلى أصول ثلاثية وما فوقها، وهنا أتساءل: أحقًّا أن أصولَ العربيةِ ثنائيةٌ؟

من أشهر من بحث فكرة الثنائية من علمائنا العرب أحمد فارس الشدياق المتوفى سنة ألف وثماني مائة وسبع وثمانين من الميلاد في كتابه (سر الليال في القلب والإبدال) وجورجي زيدان في كتابه (الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية) والأب إنستاس الكرملي في كتابه (نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها) والشيخ عبد الله العليلي في كتابه (مقدمة لدرس لغة العرب) ومرمرج الدرمكي في كتبه العديدة منها (المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية) و(معجمات عربية سامية) و(هل العربية منطقية من أبحاث ثنائية ألسنية) ومن الذين بحثوا فكرة الثنائية أيضًا الدكتور أمين فاخر في كتابه (ثنائية الألفاظ في المعاجم العربية وعلاقاتها بالأصول الثلاثية: دراسة معجمية إحصائية).

يرى هؤلاء العلماء ومن أيّدهم: أن القول بثنائية الألفاظِ في أصلِ الوضع اللغوي يتفق مع الواقع والطبيعة في تدرُّج الأشياء؛ حيث نشأت الألفاظ على حرفين أساسين، ثم ارتقت إلى الأصول الثلاثية وما فوقها، بل يتصور بعضُهم -ومنهم عبد الله العلايلي، والدكتور توفيق شاهين في كتابه (أصول اللغة العربية)- أن الثنائية دور ثانٍ من أدوار اللغة في حياة الإنسان؛ حيث بدأت لغته بأُحَادية في صورة أصوات وحروف منفصلة ذات دلالاتٍ قديمة، ثم تطوّرت هذه المقاطع

الأحادية إلى ثنائيةٍ وثلاثيةٍ، وقد أكسبت الإنسان محاكاته الطبيعة وغيرها أكثرَ المقاطع الثنائية.

ويرى هؤلاء: أن الجذور الثلاثية ما هي إلا وسيلة لتنويع المادة اللّغوية، وتطوير الاستعمال الدلالي، وقد اختلفت وجهات نظرهم في تثليث الأصل الثنائي حين ضاقت الأصول عن التعبير، وأجملوا تلك الوجهات في ثلاث:

الوجهة الأولى: رأى بعض العلماء أن الثنائي صار ثلاثيًّا بزيادة صوت ثالث منوِّع للمعنى العام، وهذا بالطبع أدّى إلى صور ثلاثية جديدة تدل على معانٍ إضافية، فأصل القطع، والقطف، والقتل، والقطم، هو الثنائي: القاف والطاء، وقد زيد الحرف الثالث لتنويع وتخصيص معنى القطع الذي يدلّ عليه هذا الثنائي، فزيدت العين في قطع لتدل على صرم وإبانة شيء من آخر، وزيدت الفاء في القطف لتدل على أخذ ثمرة من شجرة، وزيدت اللام في القتل لتدلّ على قطع الشيء، وزيدت الميم في القطم لتدل على القطع أيضًا.

انظر: أحمد بن فارس في كتابه (مقاييس اللغة) القاف والطاء والعين، والقاف والطاء والفاء، والقاف والطاء واللام، والقاف والطاء والميم.

وانظر أيضًا: (دراسات في فقه اللغة) للدكتور صبحي الصالح، الصفحة مائة.

رأى بعض أعضاء هذا الفريق: أن الأولى اعتبار القاف والطاء ونحو هذا الجذر مما ضعِّف ثانيه من الثنائي أو الثنائي المضعّف، كما يذهب كثير من أصحاب المعاجم وعلماء اللغة، من أمثال ابن دريد في(الجمهرة)، وابن فارس في (المجمل) و(المقاييس)، والأصفهاني في (المفردات في غريب القرآن) ولا نعتبره من الثلاثي المضعّف كما يقول علماء الصرف.

راجع : (ثنائية الألفاظ) للدكتور أمين فاخر، الصفحة العاشرة من الطبعة الأولى سنة ١٣٩٨ من الهجرة الموافق سنة ١٩٧٨ من الميلاد، نشر مكتبة الكليات الأزهرية.

وقد أشار السكّاكي إلى العلامة المعنوية بين بعض الأصول الثنائية المشتركة مع الأصول الثلاثية في حرفين، وهكذا أشار الزمخشري في (الفائق) في مادة الفاء والقاف والهاء.

إن زيادة الصوت الثالث تمت في نظر هؤلاء بواحد من الطرق الآتية :

في تضعيف الحرف الثاني. أو إضافة حرف علة إلى أول المادة أو وسطها أو آخرها. أو بالتضعيف وإضافة المد معًا، نحو أط وأطيط، الأط والأطيط، أو بإضافة حرفٍ من حروفِ الحلقِ أو الصفيرِ أو الذلاقة إضافة حرف من حروف الحلق مثل : الفاء والقاف، يضاف إلى هذا الجذر حرف الحلق فينتج الفقأ والفقع والفقح، والكل بمعنى الفرق والفتح، وإضافة حرف من حروف الصفير مثل الجذر : القاف والصاد، مثل : الفاء والراء، حينما نضيف حرفًا من حروف الصفير ينتج الفرز والفرس والفرث، والكل بمعنى الفصل والفرق والقطع، وإضافة حرف من حروف الذلاقة مثل الجذر : والقاف والصاد، حينما نضيف حرفًا ذلقيًّا ينتج القسم والقصر والقصب والقذف والقصل.

ويضيف هؤلاء العلماء طريقًا آخر أيضًا مثل إضافة تاء في الآخر، نحو السين والكاف، ينتج منها السك والسكت.

ومن الطرق أيضًا : تضعيف الثاني وإضافة المد والتاء معًا، نحو الضر والضرورة.

انظر (أصول اللغة العربية) للدكتور توفيق شاهين، الصفحة الخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين وما بعدهما.

وانظر أيضًا: (معجمات عربية سامية) لمرمرج الدرميكي، الصفحة الثامنة والسبعين.

وانظر: (سر الليال في القلب والإبدال) لأحمد فارس الشدياق، الصفحة الثانية والعشرين وما بعدها.

وهذه الزيادة أخذت مواقعَ وتسمياتٍ مختلفةً، فتسمى تتويجًا أو تصديرًا إذا وقعت في أول الكلمة، مثل: جرم، وحرم، وخرم، وشرم، وصرم، وعرم، وغرم، والجذر في كل هذا هو الراء والميم، فكل هذه الكلمات مشتركة في الراء والميم، وفي المعنى العام.

وتسمى تذييلًا أو كاسعًا إذا وقعت في آخر الكلمة، وهذا هو الغالب، مثل: قطب، وقطع، وقطف، وقتل، وقطم، هذه الأمثلة مشتركة في القاف والطاء، وفي المعنى العام وهو الفصل -كما سبق.

وتسمى إقحامًا أو حشوًا إذا وقعت وسطًا، نحو: قحم، كرم، قسم، قصم، قضم، قطم، وقلم، المشتركة في القاف والميم، وفي المعنى العام وهو الشق والقطع.

وقد أجرى أحد الباحثين المؤيدين لفكرة الثنائية، وهو الدكتور أمين محمد فاخر، في كتابه (ثنائية الألفاظ في المعاجم العربية) أجرى دراسةً على مائتين وخمسة وعشرين ثنائيًا مضعفًا، ورأى العلاقة المعنوية واضحة دون تكليف بينها وبين الثلاثي المشترك معه في حرفه، وكانت زيادة الثالث بالتذييل، ومن أمثلته الأصل ثنائي الهمزة والباء؛ حيث يدل بعضه على المرعى، وهذه الدلالة موجودة في الأصلين الثلاثيين: الهمزة والباء والقاف، والهمزة والباء واللام، ومن الأصل الثلاثي الأول: الأبق، وهو نبات تدق سوقه حتى يخلص لحائه فيكون كتّبًا،

ويقال: هو نبات الكتان. ومن الأصل الثلاثي الآخر: الهمزة والباء واللام: الْأَبْل، وهو مصدر أَبَلَتِ الْإِبِلُ تَأْبَلُ أَبْلًا: إذا رعَت في الكَلَأِ. ومنه الآبِل بمعنى الراعي.

راجع: (ثنائية الألفاظ).

وراجع أيضًا: ابن فارس في (مقاييس اللغة) انظر الجزء الأول، الصفحة السادسة والصفحة التاسعة والثلاثين.

كما خلص الباحث نفسه إلى أن هناك ألفاظًا ثنائيةً في المعاجم لا تظهر فيها العلاقة واضحةً بينها وبين الأصول الثلاثية وغيرها؛ وسبب ذلك -في نظره- يرجع إلى أن بعض الثنائيات يقعد الفكر عن فهمها، ولا يمكن أن تكون أصلًا لغيرها، كأن تكون غير عربيةٍ، نحو بخٍ، التي تقال عند الإعجاب بالشيء، أو الفخر، أو المدح، أو تكون حروفًا، أو ضمائر، أو تحكي أصواتًا نحو: أط يئط أطيطًا بمعنى صوّت، أو تدل على أسماء البلدان أو الأماكن أو القبائل، أو حدث في حروفها إبدال نحو قولك: عظته الحرب وعضته.

انظر (ثنائية الألفاظ) الصفحة الثامنة والثمانين بعد المائتين إلى الصفحة الثلاثمائة.

الوجهة الثانية: رأى بعض العلماء أن الثلاثي نشأ عن الثنائي بواسطة المعلّات، فمثلًا العين والباء والثاء مأخوذة من العين والثاء والألف، وأصلها العين والثاء، وكذا العين والباء والدال تعود إلى العين والدال والألف، وأصلها العين والدال؛ إذن الأصل عَثّ يعود إلى عَثَا، ثم من عَثَا يأتي الأصل الثلاثي عَبَثَ، وأيضًا عَدّ أخذ منها عَدَا، ثم من عَدَا يأتي الأصل الثلاثي العين والباء والدال.

وهذا الرأي يتّسم بالتكلف، ولا يستلزم انسلاخَ الحرف الحصين الواقع وسط الكلمة، وهذا غير مقبول، وكيف تبقى المادة لتدلّ على معناها بعد انسلاخه، ولماذا اختصت الباء وحدها بأن تكون هي الزائدة حشوًا؛ إن هذا افتراض وظن.

انظر (مقدمة لدرس لغة العرب) لعبد الله العليلي.

وانظر (فقه اللغة العربية) للدكتور نجا، الصفحة الثالثة والثمانين.

وانظر (اللغة العربية) للدكتور عبد الغفار هلال، الصفحة التاسعة عشرة بعد المائة.

وانظر (أصول اللغة العربية) للدكتور توفيق شاهين، الصفحة الحادية والخمسين.

وانظر أيضًا (دراسات في فقه اللغة) للدكتور صبحي الصالح، الصفحة الثانية والستين بعد المائة.

والدكتور صبحي الصالح يعترض للعليلي، ويرد رأيه، فيقول: والنتيجة التي انتهى إليها العليلي تتلخص في أن مطلق الثلاثي نشأ عن الثنائي على هذه الصورة التي عليها المُعلّات بزيادة حرف من الهجاء غالبًا ما يكون حشوًا في وسط الكلمة، ولكنّه وقع في تكلفٍ عجيبٍ حين أخذ في تطبيق رأيه على بعض الأمثلة، فجعل "عَبَلَ" مأخوذة من "على" المعتلة، وأصلها العين واللام، أما الباء فهي عين الكلمة مكنوفة الفاء واللام، كأنهما سياج لها فسلمت من الحذف مع أنها هي الحرف المحشوّ المزيد، وبذل الحرف المعتل للعوارض حتّى حُذف، فكأنّ حرف الباء الصحيح المحشو تعويض عن حرف العلة الساقط المحذوف، ولو أسقطنا حرف الباء المزيدي قياسًا على سقوط الحرف المعتل؛ لظهرت لنا الكلمة الثلاثية على صورتها الثنائية الحقيقية، فإذا هي العين واللام فقط، فأيّ جامع يجمعها بعد هذا بهاتين المادتين العين والباء الثاء، والعين والباء والدال... وما أشبههما من المواد التي تتوسطها الباء؟ إن "عبث" تعود حينئذٍ إلى "عثّ" وصورتها المعتلة "عثا" أما "عَبَدَ" فتعود إلى "عدّى" وصورتها المعتدلة "عَدَا".

إنما رمينا هذه النظرية بالتكلف ؛ لأن تطبيقها العملي لا يتمّ -كما رأيت في المثال- إلا بتجريد حرف الوسط ، ثم تناول المادة ومعها المعلات التي وقع فيها الحرفان على ترتيبها ، مع أن تجريد مادةٍ ما من حرف الوسط إنما يكون بمنزلة الحذف والإسقاط لذلك الحرف المحشو ، فكيف يسلخ من بنية المادة جزء لا يتجزأ منها ، ثم تظل هذه المادة معبرةً دونه عن غرضها تعبيرًا دقيقًا كاملًا؟

ربّما خيل إلى الباحث أن في وسعه الدفاع عن هذه النظرية بذهابِهِ إلى أن تجريدِ حرفِ الوسطِ على نحو ما رأيت في المثال ليس إلا ضربًا من الافتراض العقلي ، يرد به الثلاثي إلى أصله الثنائي في صورة ذهنية لا واقعية.

ثم يقول الدكتور صبحي : فما هذه النظرية من الواقعية في شيء ، ولا تمت إلى الحقيقة التاريخية بسبب ، وإن الأمر لا يعدو عن الاحتمال والظن ، وإن الظن لا يغني من الحق شيئًا. انتهى كلامه.

وقد رأى بعض أصحاب هذه الوجهة : أن الثلاثيّ أُخِذَ من أصلين ثنائيين على طريق النحت ، وذلك إذا أمكن أن يكون لكل من الأصلين معنًى في نفسه ، نحو القطف الدال على القطع والجمع ، فإنه مأخوذ من القطع الدال على الجمع ، ومن اللّف الدال على الجمع أيضًا ، ونحو القمش ، قمش الشيء يقمشه قمشًا : جمعه من ها هنا وها هنا ، فالقمش دال على جمع ما على الأرض من فتات ، فإنه مأخوذ من القم ، قَمَّ البيتَ ونحوه : كَنَسَ ، القَمُّ الدالُ على الكَنْسِ ، والقش الدال على الجمع ، يقال : قش الإنسان : إذا جمع من هنا وها هنا ، وإذا لم يكن لكلٍّ من اللفظين معنًى في نفسه فلا يخلو إما أن يكون لأحدهما أو لا ، فإن كان الأول كان أحد اللفظين فعلًا والآخر حرفًا زيد اعتباطًا ، وهو في الغالب إما أن يكون لامًا أو ميمًا أو راءً أو نونًا ، وربما توهم الواضع في هذه الزيادة شيئًا من المبالغة أو تنويع الفعل بما يطابق قصده ، نحو فضّ ورفض ، ونحو هب ولهب ،

وإذا لم يكن لأحدهما معنًى في نفسه -أي لا يكون اسمًا ولا فعلًا- فلا يخلو أن يكون حرفًا، مثل لفظة مال بمعنى مقتنيات، فهي مركبة من "ما" الموصولة ولام الإضافة، فكانوا يريدون بقولهم: مالك الذي لك.

ولم يوافق علماء اللغة على هذا الرأي لعدم اطراده في مواد اللغة.

انظر (الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية) لجورجي زيدان، الصفحة الثانية بعد المائة، طبعة دار الهلال.

لقد رأى أصحاب الثنائيّة: أن نظريتَهم تحلّ كثيرًا من المشكلات اللغوية التي لم تستطع النظرية الثلاثية في نظرهم أن تضع لهم حلولًا أو تفسيراتٍ مقبولة، ولقد لخصنا الوجهات الثلاثة التي انتهجها هؤلاء في تنويع المادة اللغوية:

كانت الوجهة الأولى: أن الثنائي صار ثلاثيًّا بزيادة صوت ثلاث منوّع للمعنى العام.

الوجهة الثانية أن الثلاثي نشأ عن الثنائي بواسطة المعلات.

الوجهة الثالثة: أن الثلاثية أخذ من أصلين ثنائيين على طريق النحت.

على أية حال؛ لقد رأى هؤلاء -والجميع مما ذكرت منتمون إلى فكرة الثنائية- أن نظريتهم تحل كثيرًا من المشكلات اللغوية التي لم تستطع النظرية الثلاثية أن تضع لها حلولًا أو تفسيراتٍ مقبولةً، ومن تلك المشكلات تعدّد المعاني للفظ الواحد، إما عن سبيل المشترك أو المتضاد، فأصحاب الثنائية لا يوافقون أصحاب الثلاثية على العوامل التي تسبّب تغير المعنى عند تعدد دلالات اللفظ، وهي الانتقال من الحقيقة إلى المجاز، أو سوء فهم المعنى، أو الاقتراب من لغات أخرى، أو نسيان المعنى العام واستعمال الكلمة في معنى جديد، أو التطور الصوتي، ويرون أن هذه الحلول تدخل في نطاق الفرض والتخمين والاحتمال، وأن القول بالثنائية يفسر التعدد المعنوي للفظ، فمثلًا جاء النهر بمعنى الجري، أو السيلان، والزجر،

والنور، والضياء، والثلاثي النون والهاء والراء ليس أصلًا لهذه المعاني على نسقٍ واحدٍ، بل كل واحد منها آتٍ من ثنائيّ خاصٍّ به بينه وبين الثلاثي الخاص منه صلة معنوية ثابتة، فالثنائي النون والهاء ذيّل بالراء؛ فنجم عنه "نهر" بمعنى "زَجَرَ" والثنائي الهاء والراء توِّج بالنور فنجم عنه "النهر" بمعنى الجري أو السيلان، والثنائي النون والراء أقمح فيه الهاء فنجم عنه "نهر" بمعنى أنار وأضاء، ومنه لفظ نار أي أضاء، والنار الاشتعال، والنور هو الضياء، ويقاس على هذا النمط في المتضاد، فاللفظ طلع جاء بمعنى ظهر وغاب، وتفسيره أن الثنائي الطاء واللام ذيل بالعين فَنَجَمَ عَنْهُ طلع بمعنى ظهر، والثنائي الطاء والعين أقحم فيه اللام فنجم عنه "طلع" بمعنى اطمأن ونزل.

انظر (أصول اللغة العربية) للدكتور توفيق شاهين، الصفحة الثامنة والسبعين.

كما رأى أصحاب هذه النظرية: أنها تتّفق مع الواقع والطبيعة في تدرج الأشياء - كما سبق- ولذا لم يقصروها على العربية أو الساميات، وإنما لاحظوها أيضًا في لغات أخرى كالإنجليزية والفارسية... وغيرهما.

انظر المرجع السابق، وانظر أيضًا (نشوء اللغة العربية) إنستاس الكرملي الصفحة الأربعين بعد المائة. وانظر (فصول في فقه العربية) للدكتور رمضان عبد التواب، الصفحة الخامسة والستين بعد المائتين.

القائلون بثلاثية الأصول

رأى علماء النحو والصرف، وكثير من اللغويين القدامى والمحدثين أن أكثر الأبنية استعمالًا في لغتنا العربية الأبنية الثلاثية، يقول ابن جني في أثناء تعليله إهمال ما أهمل مما تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصورة: الأصول ثلاثة: ثلاثي، ورباعي، وخماسي، فأكثرها استعمالًا وأعدلها تركيبًا الثلاثي؛ وذلك

لأنه حرف يبتدأ به، وحرف يحشا به، وحرف يوقف عليه، وليس اعتدال الثلاثي لقلة حروفه حسبه، لو كان كذلك لكان الثنائيّ أكثرَ منه؛ لأنه أقلّ حروفًا، وليس الأمر كذلك، ألا ترى أن جميع ما جاء من ذوات الحرفين جزء لا قدر له فيما جاء من ذوات الثلاثة، نحو "من، وفي، وعن، وهل، وقد، وبل، وكم، ومن، وإذ، وصه، ومه" ولو شئت لأثبتت جميع ذلك في هذه الورق، والثلاثي عاريا من الزيادة وملتبسا بها مما يبعد تداركه وتتعب الإحاطة به، فإذا ثبت ذلك عرفت منه وبه أن ذوات الثلاثة لم تتمكن في الاستعمال لقلة عدده حسبه؛ ألا ترى إلى قلة الثنائي، وأقل منه ما جاء على حرف واحد كحرف العطف وفائه، وهمزة الاستفهام، ولام: الابتداء والأمر والجر، وكاف رأيتك، وهاء رأيته، وجميع ذلك، دون باب "كم" و"عن" و"صَه"، فتمكن الثلاثي إنما هو لقلة حروفه لعمري، ولشيء آخر وهو حجز الحشو الذي هو عينه بين فائه ولامه؛ وذلك لتباينهما ولتعادي حالهم، ألا ترى أن المبتدأ لا يكون إلا متحركًا -يقصد المبتدأ هنا الحرف الأول المبدوء به- وأن الموقوف عليه لا يكون إلا ساكنًا، فلمّا تنافرت حالاهما وسّطوا العين حاجزًا؛ لئلّا يفجأ الحسّ بضدّ ما كان آخذًا فيه ومنصبًّا إليه. انتهى كلام ابن جني.

وقد ذكر ابن جني: أن ذوات الأربعة مستثقلةٌ غير متمكنة تمكّن الثلاثي، وإذا كان الأمر كذلك في الرباعيّ؛ فلا شك في ثقل الخماسي وقوة الكلفة به، وإذا كان الرباعيّ يقلّب إلى أربعة وعشرين أصلًا، والخماسي إلى مائة وعشرين، فإن المستعمل منهما الأقلّ النذر، غير أن الرباعيّ أحسن حالًا من الخماسي؛ لأنه أدنى إلى الثلاثي.

ولعلة الخفة نفسها لا تجد في الثنائي على قلة حروفها -كما يقول ابن جني- ما أوله مضموم إلا القليل، وإنما عامته على الفتح، نحو: هل، بل، قد، أن،

عن، كم، من، وفي المعتل: أو، لو، كي، أي، أو على الكسر نحو: إن، من، إذ، وفي المعتل: إي، في، هي، ولا يعرف الضمُّ في هذا النحو إلا قليلًا. قالوا: "هو"، وأما "هم" فمحذوفة من "هم"، كما أن "مذ" محذوفة من منذ، وكذلك جميع ما جاء من الكلم على حرف واحد عامته على الفتح إلا الأقل، نحو همزة الاستفهام، وواو العطف وفائه، ولام الابتداء، وكاف التشبيه... وغير ذلك، وقليل منه مكسور كياء الإضافة ولامها ولام الأمر، ولا نجد من الحروف المنفردة ذوات المعاني ما جاء مضمومًا هربًا من ثقل الضم.

انظر (الخصائص) -أيضًا- لابن جني الصفحتان التاسعة والستين والحادية والسبعين.

ولم يَرُقْ لبعض المحدثين من أصحاب الثنائية ما ذكره العلامة ابن جني عن خفة الأصل الثلاثي، ورأى أن كلامه عن اعتدال التركيب الثلاثي يشبه كلام الفلاسفة وتفكير المناطقة، واللغة قامت أول ما قامت بعيدة عن العقل والمنطق، تساير سذاجة البدائيين واعتباراتهم.

انظر الدكتور توفيق شاهين وكتابه (أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية) الصفحة السابعة والستين.

وقد ردّ القائلين بالثلاثية كلَّ ثنائيٍّ إلى أصل ثلاثي سقط ثالثه بعلة، يقول الخليل بن أحمد: وقد تجيء أسماء لفظها على حرفين وتمامها ومعناها على ثلاثة أحرف، مثل اليد، وإنما ذهب الثالث لعلة أنها جاءت سواكن وخلفها السكون، مثل بأيدٍ في آخر الكلمة، فلما جاء التنوين ساكنًا اجتمع ساكنان، فثبت التنوين؛ لأنه إعراب، وذهب الحرف الساكن، فإذا أرادت معرفتها فاطلبها في الجمع والتصغير، كقولهم: أيديهم، ويُديَّه.

انظر الخليل بن أحمد (العين) الصفحة الخامسة والخمسين، بتحقيق عبد الله درويش.

وانظر (أصول اللغة العربية) للدكتور توفيق شاهين.

ولم يَرُق هذا الكلام أيضًا لبعض المحدثين من أصحاب الثنائية؛ إذ رأى أن العلة لا علاقة لها بأصل البناء، بل بالوظيفة النحوية داخل العبارة، فالقول بأن الثنائية جاء وفق صيغةٍ قياسيةٍ ثابتةٍ، وأنه أصيبَ بعلّةٍ ذهبت بعجزه، أمر أقرب إلى الصناعة منه إلى السليقة والطبيعة اللغوية.

انظر (أصول اللغة العربية) للدكتور توفيق شاهين، الصفحة السادسة والستين.

لكن الحاسبات الآلية أيّدت ما لاحظه جمهور العلماء من كثرة الأصول الثلاثية في اللغة العربية؛ حيث بلغت نسبتها في صحاح الجوهري أكثر من خمسة وثمانين في المائة، وبلغت نسبة الأصول الرباعية نحو ثلاثة عشرة في المائة، وبلغت الأصول الخماسية نحو سبعة وستين من مائة في المائة، أي تخطّت النصف في المائة، ولم تبلغ واحدًا في المائة.

وأما الثنائية –أي: الأصول الثنائية- في اللغة العربية فبلغت سبعة وثلاثين من مائة في المائة، أي: لم تصل إلى نصف في المائة، وتمثّل واحدًا وعشرين جذرًا ثنائيًّا فقط.

انظر (إحصاء جذور الصحاح بالكمبيوتر) للدكتور علي حلمي موسى، طبعة الهيئة المصرية للكتاب سنة ١٩٧٨.

وأجريت دراسةٌ آليةٌ لجذور (لسان العرب) وتخطّت الأصول الثلاثيّة فيه نسبة السبعين في المائة؛ مما يدل على كثرة الأصول الثلاثية في اللغة العربية.

انظر أيضًا (إحصاء جذور لسان العرب) للدكتور علي حلمي موسى، منشورات جامعة الكويت.

ولم يرق لبعض المحدثين من أصحاب الثنائية الحكمُ بقلة الجذور الثنائية، قال: ولعل قلّة الثنائي في نظر القدامى والمحدَثين ترجع إلى عدّ الثنائي بدون تضعيف للحرف الثاني، مع أن مضعفات الثنائي في العربية يقابلها في الساميات الثنائي بدون تضعيف، أي أن كل المضعفات في العربية هي في الحقيقة ثنائيات، والثنائي وراد في كل الساميات متّصفًا بمعنًى حقيقي وتام.

انظر (أصول اللغة العربية) للدكتور توفيق شاهين، الصفحة السابعة والستين.

وانظر (ثنائية الألفاظ في المعاجم العربية) للدكتور أمين فاخر، الصفحتين الثامنة والتاسعة.

وقد رأى هؤلاء: أن المفردات الثنائية تفوق في العدد الثلاثيات، وأنها تنتظم الفئات الآتية:

أولًا: أحد عشر فعلًا من الأفعال الناقصة من حيث التصرف والوظيفة النحوية، وهي: كان، وصار، وظل، وبات، وعاد، وغدا، وراح، وما برح، وما دام، وما زال، وليس.

ثانيًا: الأسماء الستة، ولا تخضع لأحكام الإعراب المعروفة؛ لأنها من ذوات المقطع الواحد القصير، ويتطلب إلصاق اللواحق بها من مدّ حركاتها النهائية.

ثالثًا: الأسماء الثنائية عدا الأسماء الستة الوحيدة المقطع، وهي كثيرة في العربية، ويكون أولها:

إما مفتوحًا نحو: القَد، واليَم، واليَد، والدَّم، لتشديد الميم مع أنها لغة في الدَّم، والغَم، والهَم، والكَف، والدَّف -وهو الجنب من كل شيء أو صفحته- والرّف، والخَد، والحَد، والصَّفو، والبَط، والرَّب، والحَج، والضَّب، وهو الحذق والمهارة.

أو مضمومًا نحو: الأُم، والدُّب، والجُب، والخُف، والدُّر -جمع درة، وهي اللؤلؤة العظيمة- والمُر، والحُط، والبُر.

أو مكسورًا نحو: القِط، والهِر، والزِّق، والرِّق، والشِّص -وهو اللص الحاذق- والكِن -وهو الغطاء.

رابعًا: الأسماء الثنائية ذات النهايات الحركية الممدودة، نحو: الفتى، الصبا، الهوى، النوى، الجوى، العَصَا، القَفَا، المها... وهكذا.

خامسًا: الأفعال المعتلة نحو: قال، مَالَ، سَعَى، جَرَى، دَعَا.

وقد رَدَّ أحدُ المحدثين من المدافعين عن ثلاثيةِ أصولِ العربيةِ عَلَى مَن رَأَى أن كل ثنائي مضاعف في العربية يقابله ثنائي غير مضعف في الساميات، إذا يقول: وقد خدعه ما آل إليه المضعف الثلاثي في بعض اللغات السامية بعد أن سكنت أواخر كلماتها؛ لسقوط الحركات الإعرابية وغيرها، فضاع التضعيف منها وصارت على حرفين، فظن أن هذا هو الأصل فيها، ونسي أنه عند إسناد المضعف إلى الضمائر في العبرية والسريانية يظهر التضعيف وقد يفك.

انظر (فصول في فقه العربية) للدكتور رمضان عبد التواب، الصفحة السادسة والستين بعد المائتين.

وقد ردّ بهذا على الأب مرمرج الدرمكي في كتابه (المعجمية العربية في ضوء الثنائية الألسنية السامية).

وبعد هذا الجولة مع فكرتي ثنائية الألفاظ وثلاثيتها، نخلص إلى أننا لا ننكر العلاقة المعنوية التي تربط بين بعض الأصول الثنائية والثلاثية المشتركة معها في حرفين، ومع إيماننا بهذا لا ينبغي أن نبالغ مع أصحاب الثنائية ونؤمن بأن الثنائي في كل ألفاظ اللغة هو الأصل؛ إذ لا يمكننا أن نسلم -كما يقول الأستاذ عبد الله أمين- بأن رجلًا أصله الراء والجيم، وقردًا أصله القاف والراء، وفيلًا أصله الفاء والياء.

انظر (الاشتقاق) لعبد الله أمين، الصفحة التاسعة والخمسين بعد المائة.

و(فصول في فقه العربية) للدكتور رمضان عبد التواب، السادسة والستين بعد المائتين.

كما ينبغي ألّا ننساق وراء ندائهم بإعادة النظرِ في كتب اللغة النحوية والصرفية، وبخاصة أبواب الميزان الصرفي والإبدال والإعلان، لنضع قواعد جديدة على ضوء الثنائية، ونعصف بالتراث الممتد عبر القرون، فالعربية من دون أخواتها الساميات لا نعرف من بدايتها ما نعرفه عن أخواتها؛ لأن لشقيقاتها نصوصًا كثيرةً أوضحت معالم تاريخها، وقد رَبَطَ أصحاب الثنائية ارتقاء الأصول الثنائية إلى الثلاثية وما فوقها بمراحل تاريخية موغلة في القدم لا ندري عنها شيئًا، فهل كانت الكلمات قصيرة ثم طالت أما كانت طويلة ثم قصرت كما يرجح علماء الغرب؛ ولذا فإني أؤيد من دعا إلى إنشاء قسم لدراسة تاريخ اللغة العربية في معاهد اللغة العربية وكلياتها، وتسهّل له كل الإمكانات العلمية والعملية، ويوم أن يتكلّم التاريخ وتظهر الوثائق من بطون رمال الجزيرة العربية سيتّضح كثيرٌ من أسرار هذه اللغة الشريفة، ويكون القول في قضايا الثنائية وغيرها قولًا فصلًا.

توحد العربية وانتشارها

كانت العربية قبل ظهور الإسلام لهجاتٍ متعددةً، ولا تكاد تتوحد إلى في ملتقًى عامٍّ أو سوق مشترك؛ حيث تسود بين الجميع لغة مشتركة، لا تلبث أن يُضرب عنها صفحًا حين تفرق القبائل وعودتها إلى دورها، وكانت العربية لغةً بدويةً لا تعرف من مظاهر الحضارة إلا ما عرفه رعاة الإبل، وفرسان الصحراء، وانظر في أحوالهم في الحكم والسياسية والدين والعلم؛ لتدرك معنى ما أقول، ومع ذلك فإن العربيةَ لم تُحرم الاستعداد، والفطرةُ السليمةُ التي أهلتها لاستقبال كل المظاهر التي أتى بها الإسلام، واستيعاب القرآن الكريم؛ حيث لم يمضِ عليها قرنٌ من الزمان حتى وصلت رايتها إلى أكثر أجزاء الدنيا المعروفة في ذلك الوقت.

وليس من هدفي في هذه المحاضرة أن أستقصيَ ما ترك الإسلام في العربية من أثر، فإن هذا يحتاج إلى وقت أطول، وبحث أكبر، وإنما أحاول أن ألمَّ إلمامةً متواضعةً بأبرز الآثار التي تركها الإسلام في لغته، وأبدأ بتوحد العربية وانتشارها.

دخل العرب في دين الله أفواجًا، والتفوا حول إلهٍ واحدٍ، وكتاب واحد، ورسول واحد، وانعكس ذلك على العربية؛ فتوحدت لهجاتها في إطار لهجة واحدة هي لهجة القرآن الكريم التي ترفعت عن اللهجات المنكرة، وقد رضيها الجميع، وأقبلوا عليها، ولما انتشر في الأرجاء هذا الدين العظيم الذي يحمل أسمى ما تعرف البشرية من مبادئَ وتعاليم، ووجدت العربية نفسها مطالبة بالخروج سريعًا من عزلتها؛ حتى تفيَ بحاجة الأمة في مختلف الجوانب الدينية، والسياسية، والعلمية، والثقافية.

وقد أقبل غير العرب عليها يتعلمونها - لأسباب بعضها ديني وبعضها دنيوي - حتى غدت ابتداءً من الثلث الأخير من القرن الأول الهجري ذات مكانةٍ مرموقة، وطيدةٍ في الدول الإسلامية، وأهم أسباب ذلك: أنها أصبحت اللغة الرسمية للدولة الإسلامية، وصارت لغة الحكام والولاة، وظلت لغة الشعر الذي تعتز به الطبقات الاجتماعية العليا، هذا بالإضافة إلى أنها لغة القرآن والدين بما يشتمل عليه من عبادات ومعاملات.

كل هذا جعل استخدام الفصحى ضروريًّا، ودليلًا على الرقي والمكانة الاجتماعية، وجعل في الوقت نفسه استخدام العربية المولدة دليلًا على دُنوِّ المكانةِ وضعف المنزلة، ولولا الإسلامُ؛ لبقيت العربية محبوسةً في جزيرتها، ولما عرفت طريق المجد، وسبيل السؤدد.

وقد ظَلَّ كثير من العرب في جزيرتهم محتفظين بملكاتهم العربية إلى أواخر القرن الرابع الهجري لبعد العجمة منهم، ثم ضعفت ملكاتهم بعد ذلك؛ لكثرة ترددهم على الحواضر، وصارت اللغة تكتسب بعد ذلك في الجزيرة وخارجها بالتعليم والتعلم.

وقد دخلت، العربية بفضل الإسلام مجال التأليف والثقافة، ولم تعد لغة الشعر فقط، فكان على من يبغي العلم في الدولة الإسلامية أن يترجم إليها، أو يكتب بها، أو يفهم المأثور الذي كتب بها.

وألقي الضوء فيما يلي على العربية في بعض دول المشرق والمغرب:

أولًا: الشام والعراق:

أدى اختلاط العرب بالسكان الأصليين في الشام العراق إلى تعريبهما، وكانت اللهجاتُ الآرامية المختلفةُ منتشرةً فيهما، ولم يكن التحول من الآرامية إلى

العربية أمرًا صعبًا ؛ لقرب اللغتين ، ولكن العربية تأثرت بالآرامية ، واختلفت عن عربية البدو في الجزيرة العربية ، وقد تعربت المناطق السهلية على نحوٍ أسرع من المناطق الجبلية ؛ حيث لم تصل الهجرات العربية إلى هذه المناطق الوعرة ؛ ولذلك لا يزال بعضها محتفظًا ببعض من الألفاظ الآرامية إلى اليوم.

ثانيًا: فارس:

لقد هاجرت قبائل عربية كانت تقيم في منطقة ساحل عمان إلى إيران عن طريق الخليج ، ودخلت موجاتٌ عربية أخرى إلى إيران عن طريق العراق ، وكان العرب المهاجرون إلى هذه المناطق منتمين إلى قبائلَ مختلفة ؛ ففيهم عرب من بكر ، ومن تميم ، ومن عبد القيس ، ومن الأزد. وقد كثر عدد العرب في كاشان ، وهمذان وأصفهان ، وقم ، ولكنّ أكبر تجمع عربي كان في منطقة خراسان حيث هاجر إليها في القرن الأول الهجري عدة آلاف من البصرة ، وعدة آلاف من الكوفة حتى بلغ عددهم في القرن الثاني الهجري مائتي ألف.

وقد حدث صراع لغوي متبادل بين اللغتين ، ولكن قل تمسك العرب بلغتهم عندما أعلن السلجوقيون اللغةَ الفارسيةَ اللغةَ الرسميةَ في إيران في القرن الخامس الهجري ، وبذلك لم يؤدِ تيار الهجرة العربية إلى إيران إلى النتيجة التي أحدثها تيار الهجرة العربية إلى الشام والعراق ، ومع أن الفارسية صارت لغة السياسية والإدارة منذ ذلك الوقت فقد ظلت العربية لغة للتأليف هناك ، بعد أن كانت لغة للتأليف والتعبير ، وعندما حاولوا استخدام الفارسية اعتبروا العربية لغة الأساس أخذوا منها المصطلحات العلمية المختلفة. ولم يقتصر بقاء العربية على كونها لغة للتأليف فقط ، وإنما ظلت أيضًا لغة الدين والفقه الإسلامي ، وهذا جعل دراسة العربية والاهتمام بها وسيلة فهم القرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف.

ثالثًا: مصر:

كانت العربية في مصر لغة العربية والقرآن، وصارت لغة الدواوين في زمن الوالي عبد الله بن عبد الملك المتوفى سنة تسعين من الهجرة، بعد أن كانت باليونانية، وإذا كان انتشار الإسلام عاملًا من عوامل تعريب المصريين؛ إذ حثّ على تعلم لغة القرآن والتعبد، فإن تعريب الدواوين يعد عاملًا آخر؛ إذ حث بعض القبط الذين رغبوا في الاحتفاظ بمناصبهم الإدارية على تعلم الفصحى حتى يستمر في شغلها.

وقد زاد الاختلاط بين العرب والسكان الأصليين في مصر في القرن الثاني الهجري؛ فقد هاجر إلى مصر قبائل عربية من حين إلى آخر في القرون الأولى، وتمثل قبيلة قُضاعة أكبر تجمع قبلي هاجر إلى مصر في عهد عمر بن الخطاب، كما هاجرت عدة قبائل من قيس سنة مائة وتسع في عهد الخليفة هشام بن عبد الملك، كما نزلت قبائل ربيعة في صعيد مصر في العقد الخامس من القرن الثالث الهجري في العصر الطولوني في عصر خلافة المتوكل على الله، كما هاجرت جهينة وبنو هلال وبنو سليم في العصر الفاطمي، وهاجرت ثعلبة وطائفة من جرهم في عهد صلاح الدين.

وإذا كانت نهاية القرن الثالث الهجري قد شهدت رجحان كفت الفصحى، ولهجات القبائل في المجالات الرسمية والتعبدية والتخاطب، فإن القبطية تلاشت تمامًا من الريف والحضر في القرن السادس الهجري أي في أوائل عصر الأيوبيين.

وتحولت النوبة إلى منطقة تابعة لمصر في القرن الثالث عشر الميلادي -أي السابع الهجري- وكان تحول النوبيين من المسيحية إلى الإسلام بطيئًا.

رابعًا: السودان:

ارتبط تعريب السودان بالهجرات الوافدة عبر مصر فلقد تجاوز عدد كبير من القبائل العربية حدود النوبة جنوبًا في النصف الثاني من القرن الثامن الهجري، وهاجرت بطون كثيرة من جهينة إلى السودان، كما هاجرت قبائل يمانية أخرى عبر مضيق باب المندب في البحر الأحمر.

خامسًا: بلاد المغرب:

تعرّب أكثر البربر في المغرب منذ قدومِ عرب الفتح وغيرهم من القبائل إلى بلاد المغرب -وأعني بها برقة وتونس والجزائر والمغرب- وبادر كثير من البربر إلى الإسلام، وانتظموا في جيوش الفتح الإسلامي الزاحف للأندلس، وكانت العلاقات بين الأندلس والمغرب الأقصى تُدعِّمُ مكانة العربية بوصف كونها لغة التخاطب المشتركة فضلًا عن كونها لغة القرآن الكريم، وبذلك أسهمت هذه العلاقات في تعريب المنطقة.

وفي القرن الخامس الهجري، وفي عصر الفاطميين هاجرت قبائل هلال، وبني سليم إلى المغرب، وزاد اندماج العرب بذلك مع البربر، وتعرّب كثير منهم، ونسبوا نفسهم إلى العرب، وتحرك بعضهم من المغرب الأوسط إلى الوجه البحري في مصر في منطقة بحيرة، ثم إلى المنوفية والجيزة، وإلى الوجه القبلي أيضًا، وأسهموا في تعريب مصر، من هذه القبائل قبيلة هوّارة، ولواتة.

ثم مرت العربية بأطوار متعددة عبر القرون، وتعاقب عليها عصور مثل: العصر المملوكي والتركي والحملات الغربية والاحتلال الأوربي، وقد خرجت العربية - من هذا وتلك- تتردد بين القوة والضعف، قوية بالإسلام والقرآن، ضعيفة أحيانًا ببعد أهلها عنها، لكنها ستظل حيةً ما بقي القرآن، قويةً ما دام الإسلام.

وأؤكد أن موضوع العربية والإسلام يحتاج إلى بحثٍ واسع ولكنّ الذي ينبغي أن يكون معلومًا: أنّ الإسلام خدم العربية حيثما حلّ في كل مكان، حتى في المناطق الإسلامية التي لا يتخاطب أهلها بالعربية فهي تظل لغة دينهم الذي يرتبط بحفظ قدر من القرآن، ومعرفة الحديث النبوي، وكل هذا مرتبط بقراءة الخط العربي؛ بذلك لم تسلم لغة مسلم غير عربي من التأثر بالعربية، وهذا ملاحظ في بلاد شرق وغرب وجنوب أفريقيا، وفي بلدان الشرق الأقصى، وجنوب شرق أسيا وغيرها.

نمو ألفاظ العربية ومعانيها

لقد عقد أحمد بن فارس في كتابه (الصاحبي) بابًا بعنوان: باب الأسباب الإسلامية، وعقد السيوطي في (المزهر في علوم اللغة وأنواعها) النوع العشرين بعنوان: معرف الألفاظ الإسلامية، ونقل شيئًا مما كتبه أحمد بن فارس في (الصاحبي) يقول ابن فارس:

"كانت العرب في جاهليتها على إرثٍ من إرث آبائهم في لغاتهم وآدابهم ونسائكهم وقرابينهم، فلما جاء الله -جل ثناؤه- بالإسلام حالت أحوال، ونسخت ديانات، وأبطلت أمور، ونقلت من اللغة ألفاظ عن مواضع إلى مواضع أخر، بزيادات زيدت، وشرائع شرعت، وشرائط شرطت، فعفَّى الآخرُ الأول، وشُغل القومُ -بعد المغاورات، والتجارات، وتتطلب الأرباح، والكدح للمعاش في رحلتا الشتاء والصيف، وبعد الإغرام بالصير والمعاقرة أو المقامرة، والمياسرة- شغل القوم بتلاوة الكتاب العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد، وبالتفقه في دين الله ﷻ وحفظ سنن رسول الله ﷺ مع

اجتهادهم في مجاهدة أعداء الإسلام، فصار الذي نشأ عليه آباؤهم ونشئوا هم عليه كأن لم يكن، وحتى تكلموا في دقائق الفقه وغوامض أبواب المواريث، وغيرها من علم الشريعة، وتأويل الوحي بما دُوِّن وحُفظ حتى الآن" انتهى كلام ابن فارس.

أقول: لقد طرأ نموٌّ على ألفاظ العربية ومعانيها بسبب الإسلام، وأوجزُ أهم مظاهر هذا النمو فيما يلي:

أولًا: انتقاء الألفاظ وتهذيبها:

فقد أخذ العربيُّ ينتقي ألفاظه ويهذبها، في ضوء ما جاء به الأصلان العظيمان - القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف- وما نتج عن ذلك من فكر راقٍ وتقدم حضاري، وقد تمثل هذا الانتقاء في عدة أمور؛ أهمها: إهمالُ كثيرٍ من الألفاظ التي يأباها الذوق اللغوي الجديد؛ لوحشيتها وتنافرها مثل: مستشزرات ونحوها، حيث تأثر العرب بسنن القرآن في ترقيق اللغة وتهذيبها.

كما تمثل الانتقاء في أمر آخر: هو إهمال كثير من الألفاظ التي نهى الشرع عن مضمونها، وقد ذكر السيوطي بعض هذه الأمثلة في الصفحة السادسة والتسعين بعد المائتين من الجزء الأول في الباب الذي ذكرته منذ قليل وهو معرفة الألفاظ الإسلامية، الذي خصه بالنوع العشرين، قال: ومن الأسماء كانت فزالت بزوال معانيها قولهم: المرباع، والنشيطة، والفضول.

المرباع: ربع الغنيمة الذي كان يأخذه الرئيس في الجاهلية، والنشيطة: في الغنيمة لما يغنمه الغزاة في الطريق قبل وصولهم إلى المقصد، أو ما يأخذه الرئيس بخاصة قبل أن يصير إلى بيضة القوم، والفضول: لما بقي بعد قسمة الغنيمة مما لا يصح

قسمته على عدد الغزاة كالبعير والفرس، والصفايا: لما يصطفيه الرئيس لنفسه قبل قسمتها كالسيف والجارية.

يقول السيوطي: ومما ترك أيضًا: الإتاوة، والمكس، والحلوان. وذكر بعض الأساليب أيضًا التي تركت، قال: وكذلك قولهم: أنعم صباحًا، وأنعم ظلامًا، وقولهم للملك: أبيت اللعن، وترك أيضًا قول المملوك لمالكه: ربي، وقد كانوا يخاطبون ملوكهم بالأرباب.

قال: وترك أيضًا تسمية من لم يحج: صرورةً، وتطلق الصرورة أيضًا: على من يترك الزواج تبتلًا، أو تطلق على من يحدث حدثًا، ويلجأ إلى الحرم، ونقل السيوطي قوله ﷺ: ((لا صرورة في الإسلام)).

وتُرك أيضًا قولهم للإبل تساق في الصداق: النوافج؛ حيث كانت العرب تقول في الجاهلية للرجل إذا ولدت له بنت: هنيئًا لك النافجة، أي: المعظمة للمالك؛ وذلك أنه يزوجها فيأخذ مهرها من الإبل، فيضمها إلى إبله فيَنفُجها -أي يرفعها ويكثرها.

ويقول السيوطي: ومما كره في الإسلام من الألفاظ قول القائل: خبثت نفسي؛ للنهي عن ذلك في الحديث، وكره أيضًا أن يقال: استأثر الله بفلان، قال السيوطي: ومما كانت العرب تستعمله ثم ترك، قولهم: حجرًا محجورًا، وكان هذا عندهم لمعنيين؛ أحدهما: عند الحرمان إذا سئل الإنسان قال: حجرًا محجورًا، فيعلم السامع أنه يريد أن يحرِّمه، والوجه الآخر: الاستعاذة كان الإنسان إذا سافر فرأى من يخافه قال: حجرًا محجورًا، أي: حرام عليك التعرض لي، وعلى هذا فسر قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا ﴾ [سورة الفرقان: ٢٢] يقول المجرمون ذلك كما كانوا يقولونه في الدنيا، انتهى ما ذكره ابن فارس كما يقوله السيوطي.

وتمثل انتقاء الألفاظ في أمر آخر: وهو إهمال كثير من الألفاظ، واستبدال غيرها مكانها دفعًا لشبهة أو غرض لا يتفق مع الدين الجديد، نحو أسماء الأيام والشهور التي تتصل بعبادة الأوثان، وقد أطلعنا الفراء على تسمياتٍ قديمة للأيام والشهور عند العرب في كتابه (الأيام والليالي والشهور) فذكر: أن الأحد كان يسمى: الأول، والاثنين: الأهول، والثلاثاء: الجبار، والأربعاء: الدُّبار، والخميس: المؤنس، والجمعة: العروبة، والسبت: الشيار. وذكر أن شهر الله المحرم كان يسمى: المؤتمر، وصفر كان يسمى: الناجر، وربيع الأول: الخوان، وربيع الثاني: البصان، وجماد الأولى: الحنين، وجماد الآخرة: الورنة، ورجب: الأصم، وشعبان: الوعل، ورمضان: الناتق، وشوال: العاذل، وذا القعدة: الهواع، وذا الحجة: البُرَك.

وهكذا أهملت ألفاظ واستبدل بغيرها مكانها تمشيًا مع الدين الجديد.

ثانيًا: التوسع في دلالة الألفاظ:

لقد قضت حياة العرب الجديدة في ظل الإسلام أن يعبروا بألفاظ قديمة عن دلالات لم يكن لهم بها إلف من قبل، فنرى ألفاظًا دينية اكتسبت إلى معانيها القديمة معاني جديدة، وقد ذكر السيوطي في (المزهر) وكذلك ابن فارس في (الصاحبي) عددًا من تلك الألفاظ، يقول السيوطي: فكان مما جاء في الإسلام ذكر المؤمن، والمسلم، والكافر، والمنافق، وإن العرب إنما عرفت المؤمن من الأمان والإيمان وهو التصديق، ثم زادت الشريعة شرائط وأوصافًا بها سمي المؤمن بالإطلاق مؤمنًا. وكذلك الإسلام والمسلم، إنما عرفت منه إسلام الشيء، ثُمَّ جَاءَ في الشرع من أوصافِهِ مَا جَاءَ. وكذلك كانت لا تعرف من الكفر إلا الغطاء والستر، فأما المنافق فاسم جاء به الإسلام لقوم أبطنوا غير ما أظهروه،

وكان الأصل من نافقاء اليربوع، ولم يعرفوا في الفسق إلا قولهم: فسقت الرطبة إذا خرجت من قشرها، وجاء الشرع بأن الفسق الإفحاش في الخروج عن طاعة الله، ومما جاء في الشرع: الصلاة، وأصله في لغتهم: الدعاء، وقد كانوا يعرفون الركوع والسجود وإن لم يكن على هذه الهيئة، قال أبو عمرو: أسجد الرجل: طأطأ رأسه وانحنى، وأنشد:

فَقُلْنَ له: أَسْجِدْ لِلَيْلَى فَأَسْجَدَا ❖ ....

يعني: البعير إذا طأطأ رأسه لتَرْكَبه.

وكذلك الصيام أصله عندهم: الإمساك ثم زادت الشريعة: النية وحظرت الأكل والمباشرة وغيرهما من شرائع الصوم، وكذلك الحج: لم يكن فيه عندهم غير القصد، ثم زادت الشريعة ما زادته من شرائط الحج وشعائره، وكذلك الزكاة: لم تكن العرب تعرفها إلا من ناحية النماء، وزاد الشرع فيها ما زاد.

وعلى هذا سائر أبواب الفقه، فالوجه في هذا إذا سئل الإنسان عنه أن يقول فيه اسمان: لغوي وشرعي، فيذكر ما كانت العرب تعرفه ثم جاء الإسلام به، وكذلك سائر العلوم كالنحو والعروض والشعر، كل ذلك له اسمان لغوي وصناعي، انتهى كلام ابن فارس كما يذكر السيوطي.

ثم قال: وقال في باب آخر -أي قال ابن فارس في باب آخر-: قد كانت حدثت في صدر الإسلام أسماء، وذلك قولهم لمن أدرك الإسلام من أهل الجاهلية: مخضرم، فأخبرنا أبو الحسين أحمد بن محمد مولى بني هاشم قال: حدثنا محمد بن عباس الخشكي عن إسماعيل بن أبي عبيد الله قال: المخضرمون من الشعراء: من قال الشعر في الجاهلية ثم أدرك الإسلام، فمنهم: حسان بن ثابت، ولبيد بن ربيعة، ونابغة بن جعدة، وأبو زيد، وعمرو بن شأس، والزبرقان بن بدر، وعمرو بن معدي كرب، وكعب بن زهير، ومعد بن أوس.

وتأويل المخضرم: من خضرمت الشيء أي: قطعته، وخضرم فلان عطيته أي: قطعها، فسمِّي هؤلاء مخضرمين كأنهم قطعوا عن الكفر إلى الإسلام، وممكن أن يكون ذلك؛ لأن رتبتهم في الشعر نقصت؛ لأن حال الشعر تطامنت في الإسلام لّما أنزل الله تعالى من الكتاب العربي العزيز، وهذا عندنا هو الوجه؛ لأنه لو كان من القطع؛ لكان كل من قطع إلى الإسلام من الجاهلية مخضرمًا، والأمر بخلاف هذا.

على أية حال نرى ألفاظًا سياسية وإدارية أيضًا - علاوة على ما ذكره ابن فارس وذكره السيوطي - لها دلالاتٌ جديدةٌ نحو: الخلافة، والوزارة، والولاية، والدولة، والحكومة، والوظيفة، والحجابة، والسِّكَّة، والتوقيع، والشرطة، والجباية. ونرى ألفاظًا علميةً صارت مصطلحات لها دلالاتٌ جديدة؛ في مجال دراسة اللغة نرى: النحو، والصرف، والفاعل، والمفعول، والرفع، والنصب، والجزم، والاستعارة، والمجاز، والمديد، والخفيف، والطويل... إلى آخره. ونرى في الفقه: الشفعة، والإيلاء، والعتق، والنكاح. وفي علم الكلام نرى: الذات، والصفات، والقدم، والحدوث... إلى آخره. وفي مجال التفسير والحديث نرى: المأثور، والمنقول، والتأويل، والمتواتر، والمرسل، والمنقطع... إلى آخره. وفي فنون الطب نرى: الجراحة، والتشريح، والرطوبة، والمزاجة، والحارة، والباردة، والجافة، واليابسة... إلى آخر. وفي الفلك والرياضة نرى: الرصد، والتعديل، والقوس، والوتر... إلى آخره.

ثالثًا: التعريب، وإدخال ألفاظٍ من اللغاتِ الأخرى:

لقد سلكت العربية سبل غيرها من اللغات في الاستعارة من غيرها؛ فأخذت ما لم تعرفه من قبل في ميادين السياسية، والإدارة، والعلوم، والصناعات،

والديانات غير الإسلامية، وبخاصّة بعد ترجمة التوراة والإنجيل إلى العربية، واستخدام غير المسلمين هذه اللغة في عباداتهم؛ حيث منح الإسلام أهل هذه الديانات حرية التعبير، وجادلهم بالتي هي أحسن، وقد وسعت العربية أفكارهم وفلسفاتهم؛ ولذلك اشتملت العربية على ألفاظ مثل: أنبا وتلميذ وقسيس وكراس وكهنوت ولاهوت وناقوس... إلى آخره ما يعرفه النصارى واليهود.

وانظر مزيدًا من الألفاظ عند السيوطي في (المزهر) الجزء الأول في الصفحة الخامسة والسبعين بعد المائتين، وما بعدها.

وليس معنى أن هذه الألفاظ الأعجمية الأصل، الداخلة في العربية بأثر الإسلام أن كل دخيل منها إنما دخلها عن طريقه، وإنما يراد: أن الألفاظ الأعجمية اتسع ميدانها لشعور العرب بالحضارة في الإسلام شعورًا أعظم من شعورهم في الجاهلية؛ ولأن القرآنَ لم يدع العربية ملكًا للعرب وحدهم؛ بل جعلهم لغة المسلمين عامة، فاقتضت حياة التحضر ألفاظًا لمعانٍ جديدةً لم يمنع من أخذها مانع، ولم تقف دون ذلك عصبيةٌ، وإلا فقد تسربت ألفاظ إلى اللغة في جاهليتها من أمم شتى عن طريق التجارة والاختلاط، وقد جاء بعض ذلك في القرآن الكريم، وقد صقل هذه الكلمات وأمثالها اللسان العربي، وأخضعها لمناهج العربية بحيث لم يعد هناك فرق بينها، وبين الألفاظ الأصيلة؛ لأن أولئك الذين تناولوها بالصقل والتهذيب كانوا عربًا خلصت عربيتهم من شوائب العجمة، فاستطاعوا أن ينقوها من كل ما يحول بينها وبين نسب في الجزيرة صريح.

رابعًا: استحداث ألفاظ جديدة:

أحدث العرب ألفاظًا جديدةً لم يكن للعربية عهدٌ بها في الجاهلية، أو كان لها عهد لكنه غير معروف، وقد سجلت كتب اللغة وكتب غريب الحديث وغيرهما

ألفاظًا لم تسمع إلا من النبي ﷺ أو من بعض أصحابه أو من بعض العلماء المشهود لهم بالفصاحة؛ بل سجلت كتب اللغة أساليبَ أيضًا بجانب الألفاظ، وقد نقل السيوطي في (المزهر) بعضًا من تلك الأساليب والألفاظ؛ منها قوله: وفي (فقه اللغة) للثعالبي: إذا مات الإنسان من غير قتل، قيل: مات حتف أنفه، وأول من تكلم بذلك النبي ﷺ.

قال السيوطي: وفيه -أي وفي (فقه اللغة) للثعالبي- إذا كان الفرس لا ينقطع جريه فهو بحر، شبه بالبحر الذي لا ينقطع ماؤه، وأول من تكلم بذلك رسول الله ﷺ في وصف فرسٍ ركبه.

وقال السيوطي أيضًا: وقال ابن دريد في (المجتبى) باب: ما سمع من النبي ﷺ مما لم يسمع من غيره قبله: أخبرنا عبد الأول بن مريد أحد بني أنف الناقة من بني سعد في إسنادٍ قال: قال عليٌّ > : "ما سمعت كلمة عربية من العرب إلا وقد سمعتها من النبي ﷺ وسمعته يقول: ((مات حتف أنفه)) وما سمعتها من عربي قبله" قال السيوطي: وقال ابن دريد: ومعنى حتف أنفه: أن روحه تخرج من أنفه، بتتابع نفسه؛ لأن الميت على فراشه من غير قتل يتنفس حتى ينقضي رمقه، فخصّ الأنف بذلك؛ لأنه من جهته ينقضي الرمق.

قال السيوطي: قال ابن دريد: ومن الألفاظ التي لم تسمع من عربي قبله، قوله: ((لا ينتطح فيها عنزان)) وقوله: ((الآن حمي الوطيس)) وقوله: ((لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين)) وقوله: ((الحرب خدعة)) وقوله: ((إياكم وخضراء الدمن)) في ألفاظ كثيرة.

يقول السيوطي: في (الصحاح): الجُلْهُمة بالضم الذي في حديث أبي سفيان: "ما كدت تأذن لي حتى تأذن لحجارة الجلهمتين" قال أبو عبيدة: أراد جانبي الوادي،

وقال: لم أسمع بالجَلْهَمَةِ إلا في هذا الحديث، وما جاءت إلا ولها أصل، وقد علق محققو (المزهر) بقولهم: الحديث: إن النبي ﷺ أخر أبا سفيان في الإذن، وأدخل غيره من الناس قبله، فقال: "ما كدت تأذن لي حتى تأذن لحجارة الجلهمتين".

قال السيوطي: وفي (تهذيب الإصلاح) للتبريزي يقال: اجعل هذا الشيء بأجًا واحدًا مهموزة، أي: طريقًا واحدًا، ويقال: إن أول من تكلم به عثمان بن عفان.

قال السيوطي: وفي (شرح الفصيح) لابن خالويه: أخبرنا ابن دريد عن أبي حاتم عن الأصمعي قال: أول ما سمع مصدر فاض الميت من شريح، قال: هذا أوان فوضه، وفي كتاب ليس: لم يسمع جمع الدجال من أحد إلا من مالك بن أنس فقيه المدينة، فإنه قال: "هؤلاء الدجاجلة" وقال محقق (المزهر): الدجال: المموهة، يقال: دجلت السيف: موهته وطليته بماء الذهب.

وأترك أبا عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة مائتين وأربع وعشرين من الهجرة يتحدث عما عَنّى له من بعض الألفاظ الجديدة في الحديث والأثر؛ إذ يقول في قول النبي ﷺ: ((ماذا في الأمرين من الشفاء: الصبر والثُّفاء)) قال أبو عبيد يقال: إن الثُّفاء هو: الحُرَّف، الحُرَّف: حب يسميه أهل الحجاز: الثفاء، وبعض أهل اليمن يسميه: بالحُلّف، كان يظن العرب أنه يشفي من بعض الأمراض، وقال الزمخشري: إنما سمي بذلك لما يتبع مذاقه من لذع اللسان؛ لحدته، من قولهم: ثفاه يثفوه ويثفيه إذا أتبعه، وتسميته: حرُّفًا لحرافته، ومنه: بصل حريف.

يقول أبو عبيد: والتفسير هو في هذا الحديث، ولم أسمعه في غير هذا الموضع، وقد رويتُ أشياء في مثل هذا لم نسمعها في أشعارهم، ولا في كلامهم، إلا أن

التفسير في الحديث، منه قوله: ((إنه نهى عن كسب الزَّمَّارة)) وتفسير الحديث: الزانية.

ومنه حديث سالم بن عبد الله: أنه مر به رجل معه صير، فذاق منه، ثم سأله كيف يبيعه. تفسيره في الحديث: أنه الصَّحْنات، ذكر الجوهري: أن الصحناء بالهمز: إدام يتخذ من السمك يمد ويقصر، والصحنات بالتاء أخص منه. انظر الصاد والحاء والنون في (الصحاح).

يقول أبو عبيد: وكذلك حديثه الآخر: "من اطلع من صير باب ففقئت عينه فهي هدر" قال فتفسيره في الحديث: أن الصير: هو الشق في الباب.

قال أبو عبيد: ومن ذلك حديث عمر > حين سأل المفقود الذي كان الجن استهوته: ما كان شرابهم؟ فقال: الجَدَف، وتفسيره في الحديث: ما لا يغطى، ويقال: إنه نبات يكون باليمن لا يحتاج الذي يأكله إلى أن يشرب عليه الماء، يقول أبو عبيد: وفي هذا أحاديث كثيرة.

وقال أبو عبيد في حديث رسول الله ﷺ حين ذكر الله فقال: ((حجابه النور لو كشفه أحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره)) يقال في السبحة: إنها جلال وجهه ونوره، ومنه قيل: سبحان الله إنما هو تعظيم لله وتنزيهه، وهذا الحرف - قوله: ((سبحات وجهه))- لم نسمعه إلا في هذا الحديث.

والحديث أخرجه ابن ماجه في المقدمة انظر الصفحة الثالثة عشرة، وأحمد في مسندة انظر الجزء الرابع الصفحة الخامسة بعد الأربعمائة، وابن الأثير في (النهاية) انظر الجزء الثاني الصفحة الحادية والخمسين بعد المائة.

وقال أبو عبيد في حديث عائشة: "إن للحم سرفًا كسرف الخمر" قال أبو عمرو: يقال: سرفت الشيء أخطأته وأغفلته، وقال محمد بن عمر: السرف في هذا

الحديث: الضراوة، ويقال للحم: ضراوة مثل: ضراوة الخمر، قال أبو عبيد: وهذا عندي أشبه بالمعنى، وإن لم أكن سمعت هذا الحرف في غير هذا الحديث، والذي يذهب إلى أن السّرف الخطأ يقول إدمانه خطأ في النفقة.

هذا ولم يقتصر توليد الألفاظ على زمن الاحتجاج باللغة، وإنما استمر هذا التوليد إلى الآن، فيما يعرف: بالمولِّدِ تارةً، والمحدث تارةً أخرى، وكتب المعاجم القديمة والحديثة اشتملت على قدر كبير منه، وهذا جدير بأن يعالج في بحث خاص.

من آثار العاميات الإقليمية في العربية

عناصر الدرس

مظاهر الضعف اللغوي في الجامعة وخارجها، وأسبابه

من مظاهر الضعف اللغوي في الجامعة وخارجها:

تعد مشكلة العاميات الإقليمية إحدى مشكلات اللغة العربية في العصر الحديث، وهذه المحاضرة تقدم تفصيلًا لهذه المشكلة، وتقترح الحلول لها؛ فالمعروف أن اللغة ترتبط بالفكر ارتباطًا وثيقًا، والعلاقة بينهما علاقةٌ متبادلةٌ من حيث التأثير والتأثر، فكل منهما يؤثر في الآخر ويتأثر به، ولا نستطيع أن نتكلم بما لا نَقْدِرُ أن نفكر فيه، ولا نستطيع أن نفكر بعيدًا عن قدرتنا اللغوية، هذا هو المشهور عند كثير من علماء اللغة في القديم والحديث.

وهناك اتجاهات أخرى تذهب إلى أكثر من ذلك في الربطِ بين اللغةِ والفكرِ، وعلى أيةِ حالٍ فإن الإنسان المتصف بالقوة اللغوية هو الذي يستطيع التعبير عن فكره بطلاقةٍ توافقُ النظامَ اللغويَ الفصيحَ، والإنسانُ المتصف بالضعف اللغوي هو الذي لا يستطيع التعبير عن فكره بطلاقة، ولا تسمع منه -إن تلفظ- إلا عبارات ركيكة يمجُّها صاحب الذوق السليم.

وإذا نظرنا إلى حال كثير من الناطقين بلغة الضاد في بعض ديار العرب؛ فإننا نرى قصورهم عن الحديث بلغة فصيحة مبرأةٍ من اللحن، وعجزهم عن أن يتعلموا قواعدها، ويحكموا أساليبها، إن كثيرًا منهم يحسون بأنهم لا يملكونَ أداةَ التعبيرِ السليمِ عن أفكارهم وآرائهم، ولا يجيدون النطق الصحيح، يستوي في ذلك العامّة، وبعض المتخرجين في المدرسة أو الجامعة، وقد يصل هذا الأمر إلى بعض الخاصة.

فالمشاهد أن الطالب الضعيف لا يقرأ كما ينبغي له أن يقرأ، ولا يكتب كما ينبغي له أن يكتب؛ بل لا يسمع كما ينبغي له أن يسمع، فقد يستمع إلى محاضرة فلا يتمكن من استصغاء الموضوع الذي تدور عليه في تلخيص بارع دالٍّ، أو تجده منكبًّا على نسخ ما يسمع حسب، وهذا يدل على فقره في الحصيلةِ اللغويةِ، علاوة على عدم تمكنه من التعبير عن الفكرة البسيطة بأسلوب سليم.

إن المتتبعَ لغةَ كثيرٍ من الطلاب في بعض ديار العرب، المصغي إلى قراءاتهم، الناظر إلى كتاباتهم، وعباراتهم في دفاتر إجاباتهم، ومعروضاتهم وغيرها، لَيقف على شيوع كثير من الأخطاء اللغوية لديهم على المستويات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية والإملائية، وهو ما يؤكد ضعف الملكة اللغوية لديهم.

فعلى المستوى الصوتي: نراهم لا يخرجون الأصوات من مخارجها؛ فتسمع القاف كافًا، والصاد سينًا، والطاء تاءً، والذال زايًا... إلى آخره، فضلًا عن أنهم لا يحسنون أداءها على مستوى التركيب والأداء؛ فيقصرون في النبر ونظامه، والتنغيم وقوالبه، وسرعة الكلام وبطئه... إلى آخره.

وعلى المستوى الصرفي: نراهم يخطئون في الأبنية الصرفية على مستوى الضبط أو الصياغة، حيث يعدلون بها عن وجهها الصحيح.

وعلى المستوى النحوي: لا نكاد نجد أثرًا للإعراب في كلمات اللغة.

وعلى المستوى الدلالي: نجد كثيرًا من الألفاظ لا تستخدم في غير المشهور من معاينها.

وعلى مستوى الرسم: نجد الخطب أكثر؛ إذ المعروف أن أحكام الرسم معظمها مبنيٌّ على معرفة النظم الصوتية والصرفية والنحوية. هذا قليل من كثير، ولا يتسع المقام لسرد المزيد؛ ويكفي من القلادة ما أحاط بالعنق.

وإذا امتد بصرنا إلى هؤلاءِ الضعاف -بعد توليهم أمور الأمة- لا تجد مثلًا إلا مذيعًا لا يجيد النطق القويم، أو كاتبًا لا يجيد التعبير المستقيم، أو مدرسًا تخرج من فمه ألفاظ العربية شاكيةً باكية.

إن ديار العرب تختلف في انتشار هذه المظاهر، فقد نراها كثيرة في مكان، وقليلة في آخر، ومما يدل على عموم البلوى: أن أكثر المستمعين قد ألفوا هذه الأخطاء، وتعودت آذانهم وأعينهم أيضًا عليها، فلا تكاد ترى منهم إحساسًا بها، ولا إنكارًا لها، ولا لومًا عليهم.

من أسباب الضعف اللغوي:

للضعف اللغوي في المحيط الجامعي أسباب مختلفة؛ مباشرة وغير مباشرة، فقد يعود بعضها إلى نظام تعليم اللغة العربية وغيرها في الجامعة، أو فيما قبلها، مثل: الأهداف والمقررات وطرائق التدريس والكتب والمعلمين والأنشطة... إلى آخره، وقد يعد بعضها إلى ما يؤثر في الفرد مثل: الأسرة والمجتمع ووسائل الإعلام بأنواعها والخطباء والمحاضرين... إلى آخره.

وسوف نتناول العامية بصفة كونها سببًا قويًّا في ضعف الملكة اللغوية حين يُهتم بها، ويعمل على ترسيخها في أذهان المتعلمين على حسابِ الفُصْحَى، وهذا واقع من نفرٍ غير قليلٍ في محيط التعليم من المعلمين وغيرهم، وفي خارجه من الأسرة والمجتمع ووسائل الإعلام... إلى غير ذلك.

ونفصل القول في الآثار التي يطرقها الاستعمال الطاغي للعامية في الأقاليم العربية على النحو الآتي:

- أثر استعمال العامية في التدريس الجامعي.

- أثر المجتمع والأسرة في الازدواج اللغوي بين الفصحى والعامية.

- أثر وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية في اللغة العربية.

والعناصر التالية توضح وتفصل هذه الآثار، وتقدم سبل علاج ما يؤدي منها إلى ضعف الملكة اللغوية.

أثر استعمال العامية في التدريس الجامعي

تؤكد جل الدراسات أن استعمال العامية في التدريس من أهمِّ أسباب الضعف اللغوي، ويرجع هذا إلى أن العامية ضعيفة في مادتها، فقيرة في ألفاظها، وأن من دأبها التهاون في التعبير، وهذا يؤدي إلى تهاونٍ في التفكير، وهذا التهاون تنشأ عنه عادات لغوية رديئة، وينبني عليه الكسل العقلي، ولا يرى كثير من المعلمين خطورةً في استعمال العامية والتدريس بها؛ ولذا يعتمدون عليها سواءٌ أكان ذلك في المرحلة الجامعية أم فيما قبلها، فتراهم في كثير من البيئات العربية لا يستخدمون الفصحى في قاعات الدرس جهلًا أو ازدراءً، ولا يحاسبون تلاميذهم عليها، بل إن بعض من يقومون بتدريس الفصحى ينطبق عليهم هذا القول، ثم إن ما يتعلمه الطالب من مدرسي اللغة الجادين الملتزمين بالفصحى يهدمه مدرسو المواد الأخرى الذين يستخدمون العامية ويحلونها محل الفصحى دون أدنى غيرة عليها.

إن هذا الاستخدام العامي في التدريس جريمة تربوية تؤدي إلى آثار مضرة بالتكوين اللغوي للطالب، ومستواه الفكري، ومن أهم تلك الآثار ما يلي:

الأثر الأول: القصور في فهم الطالب وإدراكه وتعبيره، وما يترتب عليه من ضعفٍ في المواد الدراسية؛ فالطالب لا يتمكن من معلوماتِهِ في أيِّ فرعٍ من فروع

الدراسة إلا بإتقان التعبير السليم ؛ إذ وضوح الأسلوب يتوقف عليه وضوح الفكرة، والعامية قاصرة عن بلوغ هذه الغاية.

من ناحية أخرى: فإن الفصحى بما تمتاز به من تنوع طرق التعبير، وكثرة المترادفات، ومرونة بالاشتقاق والإعراب تمكن المتعلم من فهم المعلومات والتعبير عنها بوضوح ؛ إذ اللغة والفكر مظهران لعملية ذهنية واحدة، كما يقول كثير من علماء التربية والنفس، ومن هنا تأتي فائدة استخدام الفصحى في التدريس.

الأثر الثاني: ازدراء الطالب للفصحى:

إن الطالب إذا لم يجد للفصحى واقعًا على ألسنة معلميه، ولا أثرًا ملموسًا لما يدرسه من قواعدِهَا، فإنه يزدريها وتهون في نفسه، وإنه من الطبيعي أن يترتب على هوان العربية في نفوس المتعلمين -وبخاصة المقبلون منهم على الدراسة الجامعية- بعدهم عنها وانصرافهم عن أقسامها وكلياتها.

الأثر الثالث: جهل الطالب بمنزلة العربية:

إن استخدام المعلمين للعامية في التدريس يبعد المتعلم عن الفصحى، ويجعله غافلًا عن منزلتها بين علوم الإسلام، وعن أثرها العظيم في تقوية أواصر القربى بين المسلمين سواء كانوا عربًا أو غير عرب.

إن استخدام العامية -علاوة على ما ذكرت- يؤكد ما يظنه كثير من المتعلمين: أن الفصحى مقصورةٌ على مجرد كونها مادةً دراسيةً يؤدون الامتحان فيها بمستوًى أو بآخر، مع أنها أداة نطقهم، وتفكيرهم، ولسان قوميتهم الذي يصلهم بتاريخ أمتهم، وتراث آبائهم وأجدادهم، ويتجاوبون به فكريًّا مع أبناء وطنهم على امتداد أقطارهم.

إن الأمم لا تعتمد على العاميات في التعليم، وهذا يدفعنا إلى ازدرائها لا لقصورها وثراء الفصحى فحسب؛ بل لما تمتاز به عربيتنا على سائر اللغات، وهو ارتباطها بالقرآن الكريم دستور الإسلام والمسلمين.

سبل العلاج:

وفي سبيل ترسيخ الفصحى، وجعلها لغة التدريس في الجامعة وفي غيرها، وعلاج الآثار المترتبة على استخدام العامية اقترح ما يلي:

أولًا: ينبغي أن يراعي المسئولون إعداد مدرسي الجامعة المجودين فيها على اختلاف تخصصاتهم إعدادًا لغويًّا، بحيث يكون في مقدورهم التعبير السليم عن الأفكار المختلفة، وذلك بإجراء دورات تدريبية لهم تعود عليهم وعلى غيرهم بالنفع، وكذا الأمر بالنسبة للمعيدين والمحاضرين قبل انضمامهم إلى عضوية هيئات التدريس؛ إذ ليس من العدل في شيء أن نترك مدرسي المستقبل يعيشون على ذلك القدر اليسير من الدراسات العربية التي تلقوها في الجامعة، أو قبل أن يلتحقوا بها.

وفي هذا الصدد اقترح أن يَدرس الدارسون في الدورات التي تقام لهم معلوماتٍ في اللغة العربية تتناول أصواتها على مستوى الإفراد والتركيب والأداء، كما تتناول نظمها في التصريف والاشتقاق، كما تتناول نظمها في الجملة وبنائها، كما تتناول أدبها الرفيع وبلاغتها الجميلة وأساليبها الراقية، هذا إلى جانب تزويدهم من الثقافة الإسلامية، وتعميق فهمهم بالشريعة.

ورحم الله أبا منصور الثعالبي المتوفى سنة أربعمائة وثلاثين من الهجرة حين قال في كتابه (فقه اللغة وسر العربية) في الصفحة الحادية والعشرين بتحقيق مصطفى السقا وآخرين، وطبعة الحلبي سنة ١٣٩٢ للهجرة، يقول:

"من أحب الله تعالى أحب رسوله محمدًا ﷺ ومن أحب الرسول العربي أحب العرب، ومن أحب العرب أحب العربية التي نزل بها أفضل الكتب على أفضل العجم والعرب، ومن أحب العربية عُني بها، وثابر عليها، وصرف همته إليها، ومن هداه الله للإسلام وشرح صدره للإيمان وآتاه حسن سريرة فيه اعتقد أن محمدًا ﷺ خير الرسل، والإسلام خير الملل، والعرب خير الأمم، والعربية خير اللغات والألسنة، والإقبال على تفهمها من الديانة؛ إذ هي أداة العلم، ومفتاح التفقه في الدين، وسبب إصلاح المعاش والمعاد" انتهى كلامه.

وأقترح أن يكون اجتياز هذه الدورات شرطًا أساسيًّا للدخول في عضويات هيئات التدريس في الجامعات في كافة الأقسام وفي جميع الكليات، ولا يكون هذا الاقتراح غريبًا إذا عرفنا أن بعض الجامعات تجعل اجتياز برنامج الإعداد التربوي شرطًا أساسيًّا للدخول في عضويات هيئات التدريس بها، وإذا كان الإعداد التربوي مهمًّا فإن خطورة الإعداد اللغوي أشد.

ولا يكون الاقتراح غريبًا إذا عرفنا بعض الأمم -كالإنجليز مثلًا- لا يلقون تبعة تعليم لغتهم لأبنائهم على عاتق مدرس اللغة فقط، وإنما يجعلون من كل مدرسٍ في مختلف التخصصات معلمًا للغة بأن يكون قدوةً صالحةً في التعبير السليم والنمط اللغوي الصحيح.

ولا يكون الاقتراح غريبًا إذا عرفنا أيضا: أن المجتمع المسلم يؤمن بعمل المدرس الذي يستمر مدى الحياة، ويسانده طبقًا لذلك، ويوفر له الفرص والإمكانات باستمرار حتى يستمر في طلب المزيد من المعرفة ووسائل التفاهم من أجل تحقيق التقدم في أساليب التعليم، والمسلم مطالب بتحصيل العلم من المهد إلى اللحد.

ثانيًا: ينبغي أن يستخدم المعلمون الفصحى في المحيط الجامعي في قاعات الدرس، والمحاضرات العامة والخاصة، وتعاملهم فيما بينهم، وأحاديثهم مع الطلاب، ويشجعون على ذلك.

إن ممارسة الفصحى، وتحري سلامة اللفظ ودقة الأسلوب، والالتزام بذلك من جانب المعلمين تعين على ترسيخها في أذهان الطلاب، وتساعد على الفهم والتعبير الصحيحين، وتحولها إلى مهارة من المهارات، وعادة من العادات.

وبذلك نكون قد هيئنا مناخًا صحيحًا جامعيًّا للطلاب ينقلهم من العامية ويدفعهم إلى ممارسة الفصحى في أحاديثهم وأنشطتهم داخل القاعات وخارجها، وإلى إكسابهم طلاقة في الحديث، وصحة في التعبير بحيث يستطيعون الإفصاح عن أفكارهم في وضوح ودقة وسلامة لغة.

ثالثًا: ينبغي لمعلم العربية أن يتنبه إلى الأهداف العامة والخاصة من تدريسِ اللغةِ في المرحلةِ الجامعيةِ كي يصل إلى الغاية المنشودة.

الازدواج اللغوي بين الفصحى والعامية في الأسرة والمجتمع

طغيان العامية على الفصحى:

تشير الإحصائياتُ إلى ارتفاع نسبة الأمية في الأمة العربية، ويحاول المسئولون احتواء هذه المشكلة، ولكن الجهد كثير والطحن قليل، ومع أن الأمية غالبة على العرب، فإن الفصحى ما تزال لديهم اللغة المقدسة؛ لأنها لغة القرآن التي يفهمونها، وما هم بحاجة إلى العامية حتى يفهموا ما يلقى عليهم بالفصحى،

فهم يفهمون من القرآن والحديث ما يسهلُ عليهم فهمه، ويفهمون خطب الجمعة، وتفسير القرآن، وشرح الحديث بالفصحى التي لم تكن مغلقة على العربي الأمي.

ولا خطورة من العامية ما دام الأمرُ كذلك، وما دُمْنَا نضيق الفجوة بينها وبين الفصحى كلما استطعنا إلى ذلك سبيلًا، سواء بوساطة وسائل الاتصال بالأمة - الإعلام بفروعه، الخطباء، والمحاضرين... إلى آخره - أو بتهيئة مناخ تستعمل فيه الفصحى داخل دور التعليم أو بغير ذلك.

ومن ناحية أخرى فإن العامية تصبح شر وابل على الفصحى إذا صارت ندًّا لها، وقد باتت أمرات ذلك في كثير من المجتمعات العربية؛ فنرى بعضَ طوائفِ المجتمعِ من المثقفين تعترف بالعامية وتشجعها لغةُ للآدابِ والفنونِ والتأليفِ والتدوينِ، موقنين جهلًا أو حقدًا أن الفصحى جامدة وجافة.

وَنَرَى منهم من يشجعها على مستوى الصغار - ناشئة المسلمين من العرب - فيصدرون لهم الصحف بالعامية؛ ليفسدوا أذواقهم وملكاتهم، وقد كشفت الدراسات عن وجود مفرداتٍ عامية وأعجمية أيضًا في لغة كثير من قصص الأطفال.

ونرى منهم من يدرسها، ويُقَعِّدُ لَهَا، ويدعو إلى المزيد من تلك الدراسات في مجتمعات متعددة رفعة لشأنها، وازدراءً للفصحى.

ونرى منهم من ينتهج نهجًا جديدًا في العقد الأخير؛ حيث بدأ التنظيم للفكر العامي، والثقافة العامية يأخذ طابع المؤسسات ذات التنظيم المالي، والاستقلال الإداري، وذات الصفة شبه الرسمية.

وقد أوصوا بكتابة العاميات، واتباع طريقةٍ موحدةٍ لتدوين النصوص الشعبية، وإعداد المعاجم، والأطالس اللغوية.

ونرى منهم من يتظاهرُ بحبِّ الفصحى، ثم يهتم في الوقت نفسه بالعامية، ويدافع عنها، ويُدرِّسها، ويدعو إلى ذلك بوصف كونها حفيدة شرعية للفصحى، مع أن العاميات العربية متأثرة بلغات أخرى غير عربية؛ فالعامية العراقية متأثرة بالفارسية والتركية، والسورية متأثرة بالسريانية، واللبنانية متأثرة بالفرنسية، والمصرية متأثرة بالتركية والإيطالية.

ونرى وسائلَ الإعلامِ تبثُّ وتنشر كثيرًا من الإعلانات التي يغلب عليها العامية المدعومة أحيانًا بالألفاظ الوافدة الغربية على حساب الألفاظ العربية الرصينة.

ونرى -علاوة على ما تقدم- اعتماد بعض القادة والمسئولين في بعض بلدان العالم العربي على اللهجة العامية عند مخاطبتهم للجماهير، وهذا أمر له أثره الخطير على نفوس الشعوب؛ لما لهؤلاء من مكانة رفعية في نفوسهم.

وهذا يؤدي إلى ازدراء العربية، وانصراف الطلاب وغيرهم عنها، لقد نسي كل هؤلاء -أو تناسوا- أن الدعوة إلى العامية في أصلها دعوة استعمارية، وتلقفها منهم ذيولهم من الصليبيين وغيرهم من الحاقدين على لغة القرآن الكريم، والشريعة الإسلامية.

إن أقطاب الدعوة إلى العامية التي بدأت منذ مائة عام تقريبًا استعماريون حاقدون على العروبة والإسلام، ليسوا ذوي شأن في لغاتهم، وقد صنعوا دعاة نصرانيين، وغيرهم من المستشرقين والعرب حملوا معهم وعنهم تلك الدعوة ظنًّا منهم أن كل ما يدعو إليه أصحاب الحضارة الغربية الزائفة حق يجب أن يقابل بالاحترام، وغير خافٍ على ذي لب هدف هؤلاء وهو: القضاء على لغة القرآن، ومحمد # .

آثار هذا الاستعمال:

إنَّ هَذَا الاعتناء بالعامية يؤثر تأثيرًا خطيرًا على الفصحى، وعلى الأمة بأسرها، ففي تبني العامية في الأمة العربية عودةٌ إلى جاهلية مجتمعنا العربي في الحياة اللغوية، فإذا ما اتخذت العامية لغة الثقافة في كل قطر عربي؛ فإن ذلك سيؤدي إلى تقطيع أواصر الوطن العربي، وتثبيت التجزئة والانفصال بين الأصقاع العربية، والتنكر لتراث أمتنا الحضاري.

إن في تبني العامية: إضعاف للثقافة، وعندئِذٍ يضعف تحصيل الشباب في اللغة العربية، مما يسهل اجتثاثها، وإحلال العامية محلها بحجة أنها لم تعد لغة ثقافةٍ حية يعيشها الناس في واقعهم.

في تبني العامية وانتشارها: إضعاف للتلاميذ على مستوى التعبير والفهم، فما يتعلمه التلميذ من دروس اللغة يهدمه ما يسمعه من عاميةٍ في الجو الاجتماعي المحيط به في الشارع والمنزل وغيرهما.

في تبني العامية وانتشارها: ازدراء الطلاب للعربية، وانصرافهم عن دخول أقسامها وكلياتها.

في تبني العربية وانتشارها: تأكيد لما يظنه كثير من أبناء العربية: أن اللغة العربية ليست إلا وسيلة للتخاطب، وما دام الأمر كذلك؛ فإن الكلام بالفصيح أو الملحون سواء، ومرد هذا الظن إلى العامية التي تدمر الرابطة بين العربية والإسلام.

إننا نؤمن إيمانًا عميقًا بأن اللغة تقوى بقوة الأمة، وتضعف بضعفها، وأن اللغة الصحيحة تدل على مدى تحضر الأمة ورقيها الاجتماعي، وأنه لا جدوى من دراسة اللغة داخل القاعات ما لم يكن لها واقع ملموس في المحيط الاجتماعي.

سبل العلاج:

وأضع فيما يلي مقترحات تعالج آثار هذه الظاهرة:

أولًا: نقرب الفجوة بين العامية والفصحى، ونرتقي بالعامية تدريجيًّا نحو الفصحى، وهذا يقع على عاتق الأسرة والمجتمع.

أما الأسرة: فيمكنها الارتقاء بلغة أفرادها من الأطفال وغيرهم بتشجيعهم على حفظ القرآن الكريم وأحاديث رسول الله ﷺ وأيضًا بالقراءة المفيدة، وتكوين المكتبة المنزلية؛ ليفيد منها الكبير والصغير على السواء.

ويمكن أن يسهم الإعلامُ المسموع والمرئي في حَثِّ الأسرِ -وبخاصة الأسر الأمية- على تنشئة أولادها تنشئة صالحة، وإذا نشأ الطفل على محبة الكتاب النافع لازمه هذا الحب طوال حياته، فتتسع مداركه، وتتهذب لغته.

وأما المجتمع: فيمكن القائمين عليه وذوي المستويات المختلفة أن يهيئوه لممارسة العربية الصحيحة، والارتقاء بالعامية نحو الفصحى، وتضيق الفجوة بينهما؛ إذ الحديث السليم والقراءة الخالية من الأخطاء، والاستماع الصحيح يشجع على ذلك، وهذا يتطلب أمورًا منها:

العمل بإخلاص على محو الأمية لما لها من آثار خطيرة على الأمة لغويًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا، وعلاج هذه المشكلات لن يتأتى إلا إذا عولجت علاجًا شاملًا متكاملًا على مستوى الأمة العربية.

نشر التعليم بمراحله المختلفة، والاعتناء بما يلزم من مدرسين أكفاء، ووسائل أخرى.

تشجيع المكتبات المدرسية في داخل دور التعليم، والمكتبات المركزية خارج تلك الدور، وذلك في الأحياء المختلفة من المدن والقرى والنجوع، حتى يشيع جو الفصحى في أرجاء الأمة، فالقراءة مطلوبة ابتداء بالقرآن الكريم، ومرورًا بأمهات الكتب الدينية والعلمية، وانتهاء بما يميل إليه الشخص من طرائف وقصص وشعر وأدب... إلى غير ذلك، شريطة أن تكون صياغة كل هذا بلغة فصيحة.

علينا أن نعمل على تنمية وعي أبناء الأمة، وترقية أساليب تفكيرهم، وإزالة أسباب ضعف الإقبال على القراءة مثل: الاستخدام المفرط لوسائل الترفيه الحديثة كالألعاب الجماعية والتلفاز والإذاعة وغيرها، وعدم الشعور بالمسئولية القائمة على كل فرد يجب عليه الوعي التام بأمته وخدمتها بكل ما يملك.

ولا يتحقق ذلك إلى إذا شارك العلماء، والمفكرون المصلحون، والكتاب في عملية الإصلاح التام، ويمكن أن تسهم وسائل الإعلام كثيرًا في الوصول إلى هذه الغاية من خلال البرامج المكثفة والهادفة التي تنمي الوعي العام.

وإذا ارتفع وعي الأمة فسيجد أبناؤها متعة التألق الفكري في القراءة، وهي متعة لا تفوقها إلا متعة حلاوة الإيمان، وعندئذ تضمحل العامية وتنزوي.

أيضًا: تبصرة الأمة -فرادى وجماعات- بخطورة الاهتمام بالعامية واستخدامها على حساب الفصحى بسوء نية أو حسنها في الآداب والعلوم والفكر والإعلانات واللافتات والتدوين؛ لأن في تشجيع العامية نصرًا، وتمكينًا لها، ومحاربة لغة القرآن، ومعاذ الله أن يحارب مسلم حق كتاب الله العزيز، إن هذا يتطلب الوقوف بقوة في وجه كل من يحاول اتخاذ العامية لغة للثقافة وغيرها.

يجب أن يعي أبناء العربية أن محاولة رفع مكانة العاميات؛ لتحل محل اللغة الأدبية، إنما هو شعار مدرسة ضالة في الغرب لم يرض عنها جمهرة اللغة في بقية أنحاء العالم.

ويجب أن تعي الأمة أيضًا أثر العربية العظيم في تقوية أواصر القربى بين المجتمعات العربية والإسلامية، وأنها ليست مجرد وسيلة للحديث، وإنما هي ضرورة للعرب المسلمين للحفاظ على دينهم، ومعرفة أحكامه، وضرورة للحفاظ على جنسهم، وحمايته أن يذوب في غيره من الأجناس، وضرورة لغير المسلمين من العرب حتى يحموا أصلهم ويحافظوا على صلاتهم بجيرانهم وشركائهم في الوطن؛ لأن التفريط فيها مع اختلاف الدين يؤديان إلى قصم العرى وقصم الوشائج وتوسيع ما بينهم من هوة.

وضرورة أيضًا للمسلمين من غير العرب؛ لأنها لغة القرآن الكريم، ولغة رسول الإسلام العظيم، بها وصلت إليهم تشريعات السماء، ونقلت إليهم تفاصيل الأحكام؛ فإن طلبوها بغير العربية كان حظهم منها نذرًا، وإن طلبوها بالعربية فازوا بالحظ العظيم، وظفروا بالثواب من رب العالمين، وهي مع ذلك وسيلتهم في اتصالهم بالعالم العربي، ووسيلة في اتصاله بهم، بوساطتها يتبادل الطرفان الحديث والكتابة في شئونهم العامة والخاصة، وعن طريقها يصبح كل طرف مؤثرًا متأثرًا.

التزام اللغة العربية عند التحدث إلى المواطنين مباشرة أو عن طريق الإعلام أو في جميع المحافل بغض النظر عن المتحدث.

أيضًا مواجهة كل الشبهات الموجهة للغة العربية بحزم وعزم، والكشف عن زيغ الاستعمار على أسس عليمة متينة، ورد كل الشبهات التي تحاول صرف بني

العربية عنها، وأن يكون ماضي الأمة عامل إيجاب لها؛ للمضي في دروب الخلق والإبداع.

ومن بين تلك الشبهات: صعوبة العربية، وقصورها عن استيعاب علوم العصر، وصعوبة كتابتها... إلى آخره.

أيضًا دراسة اللهجات العربية الحديثة دراسة علمية، لا لغرض استبدالها بالفصحى -كما هو حاصل- وإنما لغرضين آخرين تفيد منهم الفصحى؛ أحدهما: على المستوى الاجتماعي؛ حيث يتم الكشف عن المفردات الصحيحة المستخدمة في تلك العاميات، ثم المحرفة، ثم المتغيرة الدلالة، ثم الأعجمية، وبعد الاستقصاء والتتبع نقر الصحيح ونصحح المحرف، ونعرف الأعجمي، ويتعاون في نشر هذه الألفاظ كل وسائل الاتصال بالجماهير، ولهذه الفكرة جذور في تراثنا، وقد واكبت حياتنا عبر العصور، وامتدت إلى العصر الحديث، وقد تمثلت في كتب لحن العامة والخاصة؛ للتنبيه على الغلط وتصحيحه.

من ذلك: ما كتبه الكسائي المتوفى سنة مائة وتسعٍ وثمانين في كتاب له يسمى (لحن العوام) وكذلك صنع الأصمعي وابن السكيت في (إصلاح المنطق) وابن قتيبة في (أدب الكاتب) وكذلك صنع أبو بكر الزَّبيدي أو الزُّبيدي المتوفى سنة ثلاث مائة وتسع وسبعين في لحن العامة. وأيضًا صنع ابن خالويه في كتابه المسمى بـ(ليس في كلام العرب) ولأبي هلال العسكري أيضًا: (ما تلحن فيه الخاصة) وابن الجوزي له: (تقويم اللسان) وأبو علي التونسي له (لحن العوام فيما يتعلق بعلم الكلام) وغير هؤلاء كثير.

والغرض الآخر على المستوى التعليمي: حيث يمكن الاعتماد على تلك الألفاظ الصحيحة المشتركة بين العامية والفصحى في تعليم التلاميذ والتأليف لهم في

المرحلة الابتدائية، وفي غيرها من المراحل؛ كي لا يشعروا بالصعوبة في عملية الانتقال من العامية إلى الفصحى. وبذلك ننهض بلغة آبائنا تدريجيًّا إلى مصافِّ الفصحى ونغرس في نفوسهم حبها.

من علاج هذا الأمر أيضًا: بيان ما بين علوم اللغة العربية، والعلوم الدينية من علاقة وثيقة، بها صارت علوم العربية مفتاحًا من مفاتيح علومِ الشريعةِ، لا يستغْنَي عنه من أراد التَّعمق في دراسَةِ القرآن والسنة والمطهرة والتفقه فيها؛ لذا جُعل العلم بكلام العرب وأساليبهم وفهم أسرار العربية شرطًا من شروط المجتهد.

ولك أن تقرأ ما كتبه أحمد بن فارس في كتابه (الصاحبي) في الصفحة الخمسين حين عقد بابًا سماه: باب القول في حاجة أهل الفقه والفتيا إلى معرفة اللغة العربية، قال فيه: أقول: إن العلم بلغة العرب واجب على كل متعلق من العلم بالقرآن والسنة والفتيا بسبب، حتى لا غناء بأحد منهم عنه، وذلك أن القرآن نازل بلغة العرب، ورسول الله ﷺ عربي، فمن أراد معرفة ما في كتاب الله -جل وعز- وما في سنة رسول الله ﷺ من كل كلمة غريبة، أو نظم عجيب، لم يجد من العلم باللغة بدًّا، ولسنا نقول إن الذي يلزمه من ذلك الإحاطة بكلِّ ما قالتهُ العربُ؛ لأنَّ ذلك غير مقدور عليه، ولا يكون إلا لنبي؛ بل الواجب علم أصول اللغة، والسنن التي بأكثرها نزل القرآن، وجاءت السنة، انتهى هذا القدر من كلامه.

وآخر سبل العلاج: الاعتناء بوسائل الإعلام المختلفة لما لها من دور خطير في النهوض بالعربية. وهذا ما سيتضح فيما هو آت.

وسائل الإعلام واللغة العربية

لا يخفى على ذي لبٍّ الدور الخطير الذي تطلع به وسائل الإعلام المختلفة في تثقيف أفراد الأمة وتوعيتهم حين تنشر، أو تذيع الفكر النافع، فهي تهدف إلى الاتصال بالناس، ونقل المعاني والأفكار إليهم، ولها وظائف محددة، وهي كما يقول أحد الإعلاميين: الإعلام والتفسير والتوجيه والتسويق والإقناع والتنشئة الاجتماعية.

مِنْ هَنَا تَكْمُنُ خطورة تلك الوسائل، ومن ثَمّ تكون عاملَ بناءٍ ينهضُ بالعربيةِ حين تغار عليها، وتصوغ فكرها المنشور، أو المذاع بلغة فصيحة، وعندئذٍ تكون أداةَ توجيهٍ للعربِ والمسلمين، وفي الوقت نفسه تكون معول هدم يعصف بالعربية حين تعاديها، علاوة على صياغة فكرها بلغة محرفة، أو عامية ساقطة، وعندئذٍ تكون أداة تفريق.

صورة العربية الآن في الإعلام:

لقد أسهمت بعض دور الإعلام العربية في إشاعة ألفاظ فصيحة عديدة، وحلت محل أخرى دخيلة أو عامية في مجالات مختلفة، معتمدة -تلك الدور- في هذا على ما تمتاز به لغتنا من وسائل الاشتقاق والنحت والنقل... إلى آخره؛ فحل الهاتف مثلًا محل التليفون، والحافلة محل الأتوبيس، والبريد محل البسطة، والمذياع محل الراديو، والجريدة أو الصحيفة محل الجرنال... إلى آخره.

وإذ يسجل لبعض دور الإعلام هذا الدور الذي يصون العربية من هجمة الألفاظ الأعجمية، ويظهرها في صورة اللغة القادرة التي يمكن أن تستوعب كل ما

يستحدث في هذه الحياة المعاصرة، فإننا نسجل في الوقت نفسه عكس هذا الدور لهذه الدور ذاتها حين تخلط عملًا صالحًا وآخر سيئًا، ولدور أخرى لم تحفل بالعربية؛ كما ينبغي لها أن تحفل، فالواقع يشير إلى أنَّ للعَاميةِ نَصيبًا وَافرًا في كثير من وسائل الإعلام المختلفة، مما يدل على استجابة تلك الوسائل لمحبي العامية الذين يحاولون إعاقة الفصحى بحجة جمودها وتخلفها عن التقدم والحضارة، والنهوض بالعامية التي تساعد على الابتكار، وقد غفل هؤلاء على ميزة من ميزات الفصحى، وهي: أنها لغة إعلامية بنيت على نسق الفن الإعلامي بمفهومه الحديث، تعرض مواد مبسطة، يسهل على الجماهير استيعابها وفهمها، كما أنها تتمشى مع قيم المجتمع وعاداته وتقاليده.

فعلى مستوى الصحف والمجلات نرى لغة الكتابة فيها في بعض الديار العربية ركيكة، ومزدحمة بالخطأ النحوي والصرفي واللغوي والإملائي، فما ينشر في الصحف أقرب إلى العامية سواء بسبب السرعة وعدم الاعتناء بالتصحيح، أو ضعف المتخرج، أو آثار النقل والترجمة، أو غير ذلك من الأسباب التي لا مجال لتفصيلها الآن.

ونرى في بعض الصحف أيضًا: موضوعات مصوغة بالعامية، بالإضافة إلى الإعلانات المختلفة عن احتياجات الناس، وتزايدها بشكل بادٍ.

ونرى معظم الصحف - وأيضًا المجلات - تخصص صفحات لنشر الأدب العامي بغيةَ فرضه على الذوق العام، وجذب الناسي إليه بشكل يدل على خطأ في فهم القائمين بهذا النشاط، وضعف في إدراكهم لخطر ما يقومون عليه.

ونرى بعض الصحف - علاوة على ما تقدم - تنشر أحاديث محبي العامية سواء كانوا شعراء أو غيرهم، وتتهم الفصحى بالضعف، وتقلل من قيمتها، وتسخر

من المتخصصين فيها، وتمجد العامية وتعترف بقيمتها الأدبية والعلمية، وتقرر أهميتها التاريخية والاجتماعية، وتدعو إلى أن تكون اللهجات العامية العربية هي لغة وسائل الإعلام، وأهمها المسلسلات المتلفزة.

وعلى مستوى الإذاعتين المسموعة والمرئية نرى كثيرًا من المواد المذاعة يعتمد على العامية في دور عديدة، ومن بين تلك المواد: الإعلانات التي لا يبغي أصحابها إلا الكسب من أية طريق، هذا فضلًا عن إذاعة أحاديث محبي العامية التي تحاول غرسها في القلوب.

وإن تعجب فعجب قول المسئولين: إن الجمهور يريد البث بالعامية، وينفر من البرامج الفصيحة؛ لأن نسبة كبيرة منهم أميون لا يعرفون الفصحى ولا يفهمونها، أفيصحُّ أن نجعل النصيب الأوفر من البرامج بالعامية من أجل الأميين؟ ثم من قال: إن الفصحى تعني: التقعر، والتشدق، واختيار الألفاظ الحوشية، والأساليب الغريبة. إن هذا الجمهور الذي يتهمونه، هو نفسه الذي يستمع إلى خطبة الجمعة بالفصحى السهلة؛ فيفهما ويعيها ولا ينفر منها، وهو نفسه الذي يستمع إلى نشرات الأخبار، وخطب الساسة وغير ذلك، فلا يضيره ذلك، ويفهمها مهما اختلفت لهجاته العامية.

لهذا الواقع آثارٌ غير حميدة على العربية لعل من أهمها: فساد الذوق والشعور، وضياع مكانة العربية ومنزلتها، واعوجاج لسان الأمة، وتقطيع أواصل أبنائها، وانعزال بعضهم عن بعض.

أيضا من الآثار الخطيرة التي تترتب على ذلك: ضعف لغة المتعلمين؛ لأنهم يتأثرون بما يسمعون، ويقرءون ويقلدون النطق الخاطئ والأداء السيئ، والكتابة الركيكة.

أخيرًا سبل علاج هذه الآثار:

نظرًا لخطورة الدور التي تطلع به وسائل الإعلام المختلفة في تحقيق الغاية السالفة الذكر؛ فإني أقترح ما يلي:

- تشديد الرقابة على المؤلفات بالعاميات.
- زيادة الاهتمام بالعربية في معاهد الإعلام التي تعد الصحفيين والمذيعين.
- تشديد الرقابة على الموضوعات الصحفية.
- إلغاء الصحف المخصصة لنشر أدب العامية، وغرس حبها في أذهان القراء، وتخليص المجتمع من شوائب الأمية.
- أيضًا الضبط بالشكل لكل ما ينشر ضبطًا محكمًا بغض النظر عن التكلفة.
- أيضًا إلزام الإذاعات العربية العربية باتباع، ونشر النمط الصوتي الموحد للأصوات العربية، والذي رضي عنه سلفنا الصالح، ووفقًا لما أوصت به المؤتمرات والمجامع اللغوية. إننا دخلنا عصر الأقمار الصناعية، ونستطيع أن نستغل الإذاعتين المسموعة والمرئية أحسن استغلال في خدمة العربية على مستوى ديار العرب أجمعين.

بيان أثر الحركات في اختلاف المعنى وفعلت وأفعلت من فصيح ثعلب

عناصر الدرس

هل الحركات أصوات أصلية في العربية

إن الإجابة عن هذا السؤال تقتضي معرفة الصوت الأصلي من غيره -أعني: الصوت الفرعي- لما كانت لغات البشر ذات أصوات كثيرة، فإن التحليل الصوتي اقتضى الوقوف عليه، وكل لغة تحتوي على أعداد ضخمة من الأصوات المتنوعة، ولذلك فإن مهمة عالم الأصوات تتسم بالصعوبة عندما يواجه تلك الأصوات، ويخضعها للدراسة.

ولقد وجدت اللغة العربية من قام بهذه المهمة - مهمة حصر أصوات اللغة، وإرجاعها إلى عدد محدود- منذ قرون خلت؛ حيث أرجع العلماء هذا الحشد الهائل من أصوات العربية إلى عدد محدود من الأصوات الرئيسة أو الأصلية؛ وأضرب لك بعض الأمثلة مما ننطقه اليوم، لندرك الصوت الرئيس أو الأصلي من غيره؛ ولنتعرف على التنوعات النطقية للصوت الواحد.

فمثلًا: ليست الجيم العربية صورة واحدة، وإنما تأخذ عدة صور تبعًا للسياق الصوتي الذي ترد فيه، وأيضًا للبيئة أو اللهجة، فعندنا جيم كالتي في "جمع" وجيم أخرى مهموسة ينطقها بعض العرب في صورة أقرب إلى الكاف كما في كلمة "مجتمع" وجيم أخرى يقال عنها: قاهرية، كالتي ننطقها في كلمة "جمل" وجيم أخرى أشبه بالشين وهي التي توصف بأنها معطشة، وجيم أخرى أقرب إلى الدال كالتي نسمعها عند بعض أهل الصعيد حين ينطقون كلمة "الجيش" أو كالتي نسمعها عند بعض أهل الوجه البحري حين ينطقون كلمة "العجل" فينطقون الجيم كما لو كانت دالًا.

فهذه خمس جيمات أو خمس صور للجيم.

ولو تتبعنا بالفحص والتحليل كل صوت لغوي لوجدناه في الحقيقة عدة أصوات بناء على عاملي: السياق والبيئة، ولتحقيق اليسر والسهولة التي يحرص عليها العلماء في تعليم اللغة أَرجعوا صور الصوت العديدة إلى صوت رئيس واحد.

فمثلًا: صور الجيم هذه أَرجعت إلى صوت رئيس واحد هو صوت الجيم، وصور القاف -مثلًا- أرجعت إلى صوت رئيس واحد هو صوت القاف، وهكذا.

من هنا، أمكن حصر أصوات اللغة العربية الرئيسة أو الأصلية في أربعة وثلاثين صوتًا، هي: أصوات الهمزة، والباء، والتاء، والثاء، والجيم، والحاء، والخاء، والدال، و الذال، والراء، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والعين، والغين، والفاء، والقاف، والكاف، واللام، والميم، والنون، والهاء، والواو، والياء، والفتحة القصيرة، والفتحة والطويلة التي تسمى بألف المد، والكسرة القصيرة، والكسرة الطويلة التي تسمى أيضًا بياء المد، والضمة القصيرة، والضمة الطويلة التي تسمى بواو المد.

ويسمى الصوت الرئيس عند علمائنا العرب القدامى بـ"الصوت الأصلي" بينما يسمى كل تنوع نطقي له أو كل صورة نطقية له بـ"الصوت الفرعي" بينما يطلق على الصوت الرئيس في الدراسات الصوتية الحديثة مصطلح "فونيم" وعلى الصوت الفرعي مصطلح "فون" أو "الفون".

وتنوعت تعريفات هذا "الفونيم" بتنوع المدارس اللغوية المختلفة، ومن أشهر التعريفات التي قيلت: أن "الفونيم" يعد أصغر وحدة صوتية ذات أثر في الدلالة؛ أي: إذا حلت محل غيرها مع اتحاد السياق الصوتي تغيرت الدلالة، واختلف المعنى؛ فالجيم -بصورها العديدة- تعتبر وحدة صوتية أو "فونيمًا" واحدًا، بإزاء صوت القاف بصوره العديدة، أو بإزاء صوت الميم، أو صوت النون، إلى آخره، بحيث لو وضعت "فونيمًا" بدلًا من آخر تغير المعنى، واختلفت الدلالة.

والأمر نفسه بالنسبة للحركات؛ فالفتحة بنوعيها -سواء كانت قصيرة أو طويلة- تعد أيضًا "فونيمًا" مستقلًّا، بحيث لو حل الطويل منها محل القصير أو العكس يتغير المعنى، وهذا يشير إلى أن الحركات تؤدي دورًا دلاليًّا، من حيث إن الاختلاف في درجات طولها يفرق بين المعاني المختلفة، فانظر إلى الفعل الماضي "حضر" والفعل الآخر "حاضرَ":

الأول: يدل على حدوث الحضور في الزمن الماضي.

والثاني: يدل على المشاركة في الحضور زيادة على المعنى السابق.

فما الذي فرق بين هذين المعنيين؟ الذي فرق بين هذين المعنيين الفتحة القصيرة في الفعل الماضي الأول "حضر" والفتحة الطويلة في الفعل الثاني "حاضر".

أشير أيضًا إلى أن الحركات تؤدي دورًا صرفيًّا ونحويًّا، من حيث إن الاختلاف في درجات طولها يفرق بين الصيغ المختلفة:

فنرى في العربية -مثلًا- فرقًا بين الفعلين "كتب" و"كتبا" فالأول: يدل على حالة الإفراد، والثاني: يدل على التثنية، والذي فرق بينهما وجود الفتحة القصيرة في الفعل الأول، والفتحة الطويلة في الفعل الثاني.

وكما فرقت الحركات بين صيغة المفرد والمثنى، تفرق كذلك بين المفرد والجمع:

مثل: "يذاكر الطالب" و"الطلاب لم يذاكروا" إذ الفعل الأول يدل على المفرد، والثاني يدل على الجمع، والسبب طول الضمة في الثانية، أعني: واو الجمع وقصرها في الحالة الأولى.

هذا بين الفتحة القصيرة والفتحة الطويلة.

والأمر نفسه بالنسبة للكسرة القصيرة والكسرة الطويلة، والأمر نفسه أيضًا بالنسبة للضمة القصيرة والضمة الطويلة.

وعليك أن تزيد، فتقول: إن الفتحة إذا غيرت بكسرة أو بضمة اختلف المعنى؛ لذلك فإن هذه الحركات الست تعد أصواتًا رئيسة أو أصواتًا أصلية، فلقد اعترفت اللغة الفصحى بهذه الحركات الست، وكل حركة منها تعد "فونيمًا" مستقلًّا؛ ثلاث منها قصيرة، وثلاث أخرى طويلة.

وإلى جانب هذه الست توجد حركات أخرى لا تعد أصولًا وإنما تعد فروعًا، أو "فونات" أو تنوعات نطقية لا تدخل ضمن النظام الفنولوجي للحركات في العربية، كالفتحة المفخمة بإزاء الفتحة المرققة، والفتحة الممالة نحو الكسرة بإزاء الفتحة غير الممالة، فلا فرق في المعنى بين قراءتنا: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ [الضحى: 1] "وَالضُّحى" بالإمالة، فالمعنى لا يتغير.

جهود ثعلب في بيان أثر الحركات في اختلاف المعنى، وفعلت وأفعلت

جهود ثعلب في بيان أثر الحركات في اختلاف المعنى:

ثعلب إمام الكوفيين في النحو واللغة، إنه أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن يسار الشيباني، المعروف بثعلب، ولد في الكوفة على رأس المائتين من الهجرة، ونشأ بها، والكوفة يومئذ مدرسة جامعة من مدارس العربية والشعر والأدب والنحو، وعلماؤها لهم منزلتهم العلمية عند العلماء، ومكانتهم الكبيرة في قصور الأمراء والخلفاء والوزراء، أخذ حب العربية يغلب عليه، فعكف على دراستها وتفرغ لها وهو في سن السادسة عشرة، وما بلغ سن الخامسة والعشرين حتى طار صيته في النحو والعربية، وذاع ذكره، واختلف الناس إليه.

أخذ اللغة عن ابن الأعرابي المتوفى سنة مائتين وواحد وثلاثين، وعن سلمة بن عاصم النحوي المتوفى سنة مائتين وسبع وثلاثين، وروى كُتُب أبي زيد الأنصاري عن ابن نجدة، وكتب أبي عبيدة عن الأشرم، وكتب الأصمعي عن أبي نصر، وكتب أبي عمرو بن العلاء عن عمرو بن أبي العلاء، وحفظ كُتُبَ الفراء كلها، ولم يتجاوز الخامسة والعشرين من عمره.

وكان يدرس كتب الفراء والكسائي، وخلف لنا كتبًا كثيرة من أشهرها (الفصيح).

(وفصيح ثعلب) كتاب مشهور في اللغة، مذكور عند العلماء، وشرحه نفر كثير، بل نظمه الإمام البارع الأديب أبو الحكم مالك بن عبد الرحمن الأنصاري، وسمى نظمه (موطأة الفصيح في اللغة) وقد شرح هذه المنظومة العلامة أبو عبد الله محمد بن الطيب الفاسي، وسمى شرحه (موطئة الفصيح لموطأة الفصيح).

والمتصفح لهذا الكتاب يرى اهتمامه بتلك المسألة التي نحن بصددها، وهي: أثر الحركات في اختلاف المعنى؛ حيث قدم لنا أمثلة عربية تثبت تَغَيُّرَ المعنى بتغير الحركة، ونستطيع أن نقدم بعض أبواب (الفصيح) المتصلة بموضوعنا:

الباب الأول: باب "فَعِلتَ" و"فَعَلْتَ" باختلاف المعنى، وقد جاء هذا الباب في الصفحة السابعة عشرة إلى التاسعة عشرة من الطبعة الأولى، بنشر وتعليق الأستاذ الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، سنة ألف وثلاثمائة وثمانٍ وستين من الهجرة، الموافق سنة ألف وتسعمائة وتسع وأربعين من الميلاد.

الباب الثاني: باب المكسور أوله والمفتوح باختلاف المعنى، جاء هذا في الصفحة الثانية والثلاثين في الصفحة الخامسة والخمسين من الكتاب.

الباب الثالث: باب المضموم أوله والمفتوح باختلاف المعنى، جاء في الصفحة الثالثة والستين من الكتاب نفسه.

الباب الرابع: باب المكسور أوله والمضموم باختلاف المعنى، جاء هذا في الصفحة الخامسة والستين.

وفيما يلي توضيح هذه الأبواب.

باب: "فَعِلْتَ" و"فَعَلْتَ" باختلاف المعنى:

هذا الباب عقده ثعلب في (فصيحه)، ويشير هذا الباب إلى أن الفتحة إذا غيرت بكسرة أو الكسرة إذا غيرت بفتحة تغير معنى الفعل؛ لذلك جاء عنوان الباب بـ: فَعِلَ وفَعَلَ، باب: فَعِلْتَ وفَعَلْتَ باختلاف المعنى.

فالفعل الذي وزنه فَعِلَ حينما يتحول إلى فَعَلَ بفتح العين يتغير معناه، وقد جاء تحت هذا الباب ستة عشرة مثالًا، فلنذكرها:

يقول ثعلب: تقولُ: نَقِهْتُ الحديثَ مثل: فهمت في الوزن والمعنى، ونقَهتُ من المرض بفتح القاف، أي: بدأت في البرء في عقب العلة، إذًا نقِه بكسر القاف أو بكسر عين الفعل: يدل على الفَهم، بينما نقَه بفتح القاف أو بفتح عين الفعل: يدل على البدء في البرء في عقب المرض أو في عقب العلة، إذًا اختلف المعنى؛ ولذلك اختلفت الحركة.

المثال الثاني: قَرِرْتُ به عينًا بكسر الراء، والمضارع: أقَرُّ، أي: سررت به، بينما قَرَرْتُ في المكان بفتح الراء أي: ثبتُّ وسَكَنتُ فيه.

المثال الثالث: قَنِعَ الرجل قناعة إذا رضي باليسير مما قسمه الله له، وقَنَعَ بالفتح قنوعًا إذا سأل، إذًا قنِع بكسر النون: رضي، وقنَع بفتح النون: سأل، إذًا اختلف المعنى واختلفت الحركة.

المثال الرابع: لَبِسْتُ الثوبَ بكسر الباء ألْبَسُه المضارع بفتح الباء أي: أدخلت بدني فيه وسترته به، ولَبَسْتُ عليهم الأمر بفتح الباء ألبسه، المضارع هنا بالكسر، أي: عميته وخلطته عليهم، اختلف المعنى واختلفت الحركة.

المثال الخامس: لسِبتُ العسل ونحوَه بكسر السين ألسبُه المضارع، إذا لعقته، ولَسَبَتْهُ العقربُ بفتح السين تلسبُه المضارع، إذا ضربته بشوكتها التي في ذنبها.

المثال السادس: أسِيتُ على الشيء بكسر السين إذا حزنت عليه، آسَى أسًا، آسي آسًا، بينما: أَسَوْتُ الجرحَ وغيرَه إذا أصلحته، المضارع: آسُوه أسوًا، إذًا أَسِيَ آسَى أسًا، إذًا أسِيتُ على الشيء آسي أسًا يدل على الحزن؛ أما أسَوتُ الجرح آسُوه أسوًا: يدل على الإصلاح، اختلف المعنى واختلفت الحركة.

المثال السابع: حَلَا الشيء في فمي يحلُو إذا صار فيه: حُلوًا، وهو ضد المر، وحَلِيَ بكسر اللام: حَلِي بعيني، إذا حسن يحلا حلاوة.

المثال الثامن: عَرِجَ الرجل يعرج: إذا صار أعرجًا أي: ظلع في مشيه ولزمه الظلع فلم يفارقه حتى صار كأنه خِلقة فيه، وعَرَجَ بفتح الراء يعرجُ إذا غمز من شيء أصابه، وزال ذلك عنه، ولم يلزمه، وعَرَجَ في السُّلَّمِ ونحوه بفتح الراء أيضًا: يعرج إذا صَعَدَ، وارتفع فيه.

المثال التاسع: نذَرت النذرَ بفتح الذال: أَنْذِرُه وأَنْذُرُه، أي: أوجبته وجعلته علي لله تعالى، ونذِرتُ بالقوم بكسر الذال: فأنا أنذَرُ إذا علمتَ بهم، فاستعددتَ لهم.

المثال العاشر: عَمَرَ الرجل منزلَه بفتح الميم: إذا بناه وأصلحه وسكن فيه، وعمَر المنزل نفسه بفتح الميم أيضًا ضد خرب، وعَمِرَ الرجل بكسر الميم: إذا طال عمره، أي: بقي وعاش زمانًا طويلًا، وأنشد:

أتروض عِرسك بعدما عمِرت ❖ ومن العناء رياضة الهرِمِ

العرس هنا: هي الزوج.

المثال الحادي عشر: سَخَنَ الماءُ وسخُن بفتح الخاء وضمها إذا حمي، وسخِنتْ عين الرجل بكسر الخاء إذا حَميت من حزن أو مرض، وهو ضد قرت.

المثال الثاني عشر: وأَمِرَ القوم، بكسر الميم: إذا كثروا، وأَمَرَ علينا فلان: بفتح الميم أي: ولِي.

المثال الثالث عشر: مَلَلْتُ الشيء، بفتح اللام، والمضارع أَمُلُّه بضم الميم: إذا دفنته في المُلة -وهو الرماد الحار، أو الجمر- ومَلِلْتُ من الشيء بكسر اللام أَمَلُّ بفتح الميم أي: ضجرت منه وسئمت بعد ملازمته.

المثال الرابع عشر: أَسِنَ الرجل بكسر السين يَأْسَنُ أسنًا: إذا غُشِي عليه من ريح البئر المنتنة الماء، أو الفاسدة الهواء إذا نزلها، أو مات من ريح الحَمأة -أي: الطين الأسود المنتن- وأما أَسَنَ الماءَ بفتح السين: يأسِنُ ويأسُنُ: إذا تغير طعمه وريحه وفسد، فلا يشربه شيء من نتنه.

المثال الخامس عشر: عُمْتُ في الماء بضم الماء أعومُ عومًا أي: سَبَحْتُ، وعِمْتُ إلى اللبن بكسرها أعيمُ عَيْمَةً، والمضارع أيضًا: أَعَامُ أي: اشتهيته.

المثال السادس عشر: وَعُجْتُ إليكم بضم العين أَعُوجُ أي: مِلتُ ورَجَعْتُ، ومَا عِجْتُ بكلامه بكسر العين أعيجُ أي: ما بَاليت به، أو ما رَضِيتُ به، ولا يستعمل إلا في النفي، وشَرِبتُ دواءً فمَا عِجْتُ به بكسر العين أي: ما انْتَفَعْتُ به، انتهى الباب.

فكل هذه الأمثلة التي ذكرها ثعلب، وشرحها أبو سهل محمد بن علي بن محمد الهروي، المتوفى سنة أربعمائة وثلاث وثلاثين في شرحه الذي سماه (التلويح في شرح الفصيح) كل هذه الأمثلة تثبت أن الحركة إذا اختلفت تغير المعنى واختلف.

المكسور أوله والمفتوح، والمضموم أوله والمفتوح، والمكسور أوله والمضموم بـاختلاف المعنى

المكسور أوله والمفتوح باختلاف المعنى:

ذكر ثعلب تحت هذا الباب اثنين وثلاثين مثالًا، وأَذكر منها ما يلي:

تقولُ: امرأة بِكرٌ: للعذراء التي لم تُفضض، ومولود بكر: إذا كان أول ولد أبويه وأمه بكر وأبوه بكر، أنشدني ابن الأعرابي للكُميت:

يا بَكر بكرين ويا خلب الكبد ❖ أصبحتَ مني كذراع من عضد

الخِلبُ: الذي بين الزيادة والكبد، وهو جُليدة رقيقة تكون بينهما، وأما البَكر بفتح الباء: فهو الفَتِيُّ من الإبل، وهو الشاب أول ما يُحمل عليه؛ نلاحظ أن الاسم اختلف معناه باختلاف الحركة بين الكسر في بِكر، والفتح في بَكر.

وكل أمثلة هذا الباب أسماء، وليست أفعالًا.

المثال الثاني: الخَيْطُ بفتح الخاء: الواحدُ من الخيوط، وخِيطٌ من النَّعام بكسر الخاء تعني: القِطَع.

المثال الثالث: الحَبرُ بفتح الحاء: العالِم، والحِبر بكسر الحاء: المِدادُ.

المثال الرابع: القِسمُ بكسر القاف: النَّصيب، والقَسمُ بفتح القاف: المصدر من قَسمتُ الشيء إذا فصلته أجزاء، وأعطيتَ كل واحد منهم ما يخصه.

المثال الخامس: الصَّدقُ بفتح الصاد: الصُّلب، والصِّدقُ بكسر الصاد: خلاف الكذب، وهو الإخبار بالشيء.

المثال السادس: تقولُ: خَلِّي سَربَه بفتح السين أي: طريقه، وهو آمَنٌ في سِربهِ بكسر السين أي: في نفسه.

المثال السابع: الشَّفُّ بفتح الشين: السِّتْرُ الرقيق، والثوب الرقيق أيضًا، والشِّفُّ بكسر الشين: الفضل والزيادة.

المثال الثامن: الدِّعْوةُ بكسر الدال في النسب أي: الانتساب إلى غير الأب، والدَّعْوةُ بفتح الدال الدَّعوة إلى الطعام وغيره، مصدر يراد به المرة الواحدة من الدُّعاء.

المثال التاسع: الحِمْلُ بكسر الحاء: ما كان على الظهر للإنسان والدابة، والحَملُ بالفتح: حَمْلُ المرأة وهو جنينها الذي في بطنها، وحَمْلُ النخلة والشجرة يُفتح ويُكسر، وهو ثمرها الذي يكون عليها.

والمَسكُ بفتح الميم -وهذا هو المثال العاشر-: الجِلد، وأما المِسكُ بكسر الميم: فهو الطيب.

ومن أمثلة الباب أيضًا: الجِدُّ في الأمر بكسر الجيم ضد الهزل، وهو الانكماش وترك التواني فيه، والجدُّ في النسب بفتح الجيم: أبو الأب، وأبو الأم، والجَدُّ: هو الحظ أيضًا.

ومن أمثلة الباب أيضًا: الوِقْرُ بكسر الواو: الحِملُ، والوَقْرُ بفتحها: الثِّقَلُ في الأذن.

ومن الأمثلة أيضًا: النَّعمة بفتح النون: التَّنَعُّم وهو لين العيش والمَسرة، والنِّعمة بكسر النون: اليد، وما أنعم به عليك، أي: أُعطيتَ ورُزقتَ من الخير والفضل.

ومن أمثلة الباب أيضًا: الجِنَّةُ بكسر الجيم: الجِنُّ والجُنون أيضًا، والجَنَّة بفتح الجيم: البستان، وهو كل موضع فيه شجر يُثمر، وأما الجُنَّة بضم الجيم: فهي السلاح، وهو كل ما استتر به من السلاح، والمعروف أن السلاح اسم لما يُستعد به للحرب من آلتها من حديد وغيره.

ومن أمثلة الباب أيضًا: الإِمارة بكسر الهمزة: الوِلاية، والأَمارة بفتحها: العلامة.

ومن الأمثلة أيضًا: الخِرقُ بكسر الخاء: الخِرق من الرجال الذي يتخرق بالمعروف أي: يتوسع بالعطاء والبذل، وهو السَّخي الكريم؛ وأما الخَرقُ بفتح الخاء: الخَرق من الأرض، فهو الذي يتخرق في الفلاة أي: يتسع، وبعضهم يقول: الخَرق الذي تنخرق فيه الريح أي: تهب فيه لسعته.

ومن أمثلة الباب أيضًا -وهو المثال الأخير في الباب-: عِدْلُ الشيء بالكسر أي: مِثله من جنسه؛ وأما العَدْلُ بفتح العين: فهو القيمة، وهي مثله أيضًا، إلا أنها من غير جنسه.

المضموم أوله والمفتوح باختلاف المعنى:

ذكر ثعلب تحت هذا المعنى اثني عشر مثالًا، وتشير في جملتها إلى أن الاسم إذا تغيرت فاؤه من ضم إلى فتح تغير معناه، واختلفت دَلالته:

يقول ثعلب: تقولُ: هي لَحْمَةُ الثوب بفتح اللام: لِمَا يدخل في سَداه من السلوك، ولُحمةُ النسب بضم اللام: وهي القَرابة.

المثال الثاني: الأَكْلَة بفتح الهمزة: الغَداء أو العشاء، وهي مرة واحدة من الأكل، والأُكلة بضم الهمزة: اللُّقْمَةُ.

المثال الثالث: لُجَّة الماء بالضم: معظمه، وهو كثرة الماء، وسمِعتُ لَجَّةَ الناس بفتح اللام تعني: أصواتَهم.

المثال الرابع: الحُمُولة بضم الحاء: الأحْمَال، والحَمُولة بفتح الحاء: الإبل التي يُحمل عليها، وتكون من غير الإبل أيضًا.

المثال الخامس: المُقَامةُ بضم الميم: الإقامة، والمَقامةُ بفتح الميم: الجَماعة من الناس.

المثال السادس: وأخَذَتْ فلانًا المُوتَةُ بضم الميم: إذا أخذه غَشْيٌ، وهو ضرب من الجنون، وأما مُؤْتَة بضم الميم والهمز: فهي أرض بالشام، وهي التي قتل بها جعفر بن أبي طالب < والمَوتَةُ بفتح الميم: من الموت المرة الواحدة.

المثال السابع: الخُلَّةُ بضم الخاء: المودة، أو ما كان حُلوًا من المرعى، والخَلَّةُ بفتح الخاء: الخَصلة أو الحاجة، وهي الفقر.

المثال الثامن: الجُمَّةُ بضم الجيم: الجُمة من الشعر، وهو الكثير المجتمع منه على الرأس، والجُمة أيضًا: القوم، يسألون في الدية، وجَمَّةُ الماء بفتح الجيم: اجتماعه في العين أو البئر، وكثرته فيهما.

المثال التاسع: تقولُ: ما بها شَفْرٌ -بفتح الشين- أي أحد، وشُفْرُ العين بضم الشين: حَرفها الذي ينبت عليه الشعر.

المثال العاشر: تقول: جِئتُ في عُقْبِ الشهر بضم العين وسكون القاف: إذا جئتَ بعدما يمضي، وتقولُ: جئتُ في عَقْبه وعَقِبه بفتح العين وسكون القاف وكسر القاف أيضًا: إذا جئتَ، وقد بقيت منه بقية.

المثال الحادي عشر: الدَّفُّ بفتح الدال: الجَنبُ للإنسان وغيره، والدُّفُّ بضم الدال: الذي يلعب به.

المثال الأخير: وقع في الناس مُوات بضم الميم: أي كثرة موتٍ، وأرض مَواتٌ بفتح الميم: هي التي لا مالك لها من الآدميين، ولا ينتفع بها أحد منهم في زرع ولا غيره.

المكسور أوله والمضموم باختلاف المعنى:

ذكر أبو العباس تحت هذا الباب إحدى عشر مثالًا، وتشير كلها إلى أن الاسم إذا اختلفت حركته بين الكسر والضم اختلف معناه، وتغيرت دلالته:

المثال الأول: الإِمَّةُ بكسر الهمزة: النِّعمة، قال عدي بن زيد -وهو شاعر جاهلي، عاش في الحيرة في بلاط بني المنذر-:

ثم بعد الفلاح والملك والإمـ ❖ ـة وارتهم هناك القبور

والأُمةُ بضم الهمزة: القامة، وهي طول الإنسان إذا كان قائمًا، والأُمة أيضًا: القَرن من الناس والجماعة، والأُمة أيضًا بمعنى: الحين.

المثال الثاني: الخِطبَةُ بالكسر: المصدر من: خَطَبتَ المرأةَ، والخُطبَةُ بضم الخاء: اسم المخطوب به على المنبر وغيره، وهو الكلام الذي يتكلم به عليه من تمجيد الله تعالى ووعظ، وغير ذلك.

المثال الثالث: يقال: بَعير ذو رُحْلَة بضم الراء: إذا كان قويًّا على السفر، وأما الرِّحلة بكسر الراء: فهي الارتحال، وهي اسم الهيئة، والنوع منه، والارتحال: هو السير والذهاب.

المثال الرابع: تقول: حَمَلَ الله رُجلتَك بضم الراء: وهي اسم للمشي راجلًا، والرِّجْلَة بكسر الراء: مطمئن من الأرض، وهو ما انخفض منها وكان مجرًى للماء، وتُطلق أيضًا على البَقْلة، يقال لها: الحَمقاء، وهذه البَقلة سميت حمقاء؛ لأنها تنبت في كل موضع، أو لأنها تنبت في مسيل الماء.

المثال الخامس: الحُبْوَةُ من العطاء: العطية، والحِبوةُ بكسر الحاء: من الاحتباء، تقولُ: احتبَى الرجلُ احتباء، إذا جمع ظهرَه وساقيه بعمامته أو إزاره أو يديه.

المثال السادس: الصُّفْرُ بضم الصاد: النحاس، والصِّفر بكسر الصاد: الخالي من الآنية وغيرها.

المثال السابع: عُشْرُ الدرهم بضم العين: جزء من عشرة، يخفف ويثقل إلى الثلث أي: يسكن الحرف الثاني منه، ويضم في الأجزاء كلها إلى الثلث، فيقال: عُشُر وعُشْر، وثُلُثُ وثُلثْ، وكذلك سائر الأجزاء التي بينهما؛ وفي أَظْماءِ الإبل بالكسر: أي: بكسر الحرف الأول منها، والثاني ساكن لا غير، يقال: العِشْرُ والتِّسْعُ، وكذلك الثِّلْثُ.

المثال الثامن: خِلفُ الناقة بكسر الخاء: هو واحد الأخلاف الأربعة، وهي مخارج اللبن من الضَّرع، ويقال: ليس لوعده خُلف بضم الخاء: أي: أنه صادق فيما يعِدُ به من الخير والإحسان.

المثال التاسع: الحُوارُ بضم الحاء: ولد الناقة حين تضعه أمه إلى أن ينفصل عن أمه، فحينئذ يقال له: فَصيل، والرجل حسن الحِوار بكسر الحاء: تريد المحَاورة، وهي مراجعة الكلام والمجاوبة.

المثال العاشر: عندي جِمامُ القدح ماء بكسر الجيم: وهو مِقدار ما يملؤه إلى رأسه، وجُمَام المكوك دقيقًا بضم الجيم: وهو ما يملؤه ويعلو فوق رأسه.

المثال الأخير: قَعَدَ في عُلاوة الريح وسُفالتها بضم العين، فعُلاوتُها: جهتها التي تهب منها، وسُفالتُها: جهتها التي تنتهي إليها، وتقول: ضربَ عِلاوتَه بكسر العين تعني: رأسَه ما دام في عنقه، والعِلاوة بكسر العين أيضًا: ما علق على البعير بعد حمله، نحو: السقاء، والسَّفُود، وغير ذلك، والجمع: عَلاوى.

فَعَلتُ وأَفْعَلْتُ وجهود العلماء في هذين الفعلين:

تكررت صيغتا: فَعَلتُ وأَفْعَلتُ في كتب اللغة بكثرة، بل هناك كتب تحمل هذا الاسم فَعَلتُ وأَفْعَلتُ، وممن عُني بهذين الفعلين أو بهاتين الصيغتين ابن قتيبة،

حيث ذكر أبوابًا كشَف فيها عن معاني هاتين الصيغتين في كتابه (أدب الكاتب) وكذا صنع ابن دُريد في جمهرته، والقالي في أماليه، ثم جاءت مرحلة أخرى حيث أُلفت كتب ورسائل مستقلة خاصةً بالأفعال عامةً، جاء فيها موضوع: فَعَلتُ وأَفْعَلْتُ كإحدى قضايا الأفعال كما في كتاب (الأفعال) للسرقسطي، وابن القطاع، وابن القوطي.

ثم تطور الجهد، فجاءت مرحلة مستقلة وهي مرحلة الاستقلال بتأليف كتبٍ تحمل عنوان: فَعَلتُ وأَفْعَلْتُ كما فعل الزجاج، وقطرب، والفراء، والسجستاني، وأبو عبيدة، وأبو زيد الأنصاري، والأصمعي، وغيرهم.

وقد طُبع كتاب أبي إسحاق إبراهيم الزجاج المتوفى سنة ثلاثمائة وإحدى عشرة من الهجرة، أكثر من طبعة، ومن ذلك الطبعة التي طبعت بنشر وتعليق الدكتور محمد عبد المنعم خفاجة، سنة ألفٍ وثلاثمائة وثمان وستين من الهجرة، وعُني المحدثون بهاتين الصيغتين أيضًا، وممن عنوا بها الدكتور عطية سليمان أحمد في كتابه (فَعَلتُ وأَفْعَلتُ) دراسة دَلالية وصرفية.

وإن المتتبع لجهود علماء العربية في هاتين الصيغتين يجدهم قد رصدوا أمرين:

الأول: يشير إلى وجود هاتين الصيغتين بمعنًى واحد، والآخر: يشير إلى وجودهما بمعنًى مختلف، لكل صيغةٍ معنًى يختلف عن الأخرى، وللقبائل دور في اختلاف الدلالة؛ من هنا بدء البحث لديهم عن مواضع الاتفاق والاختلاف في استخدامهما، ومعنى كل صيغةٍ منهما، واختلاف اللهجات، أو اتفاقها في المعنى.

فعلت وأفعلت باتفاق المعنى

يقول الخليل بن أحمد الفراهيدي: وقد يجيء فَعَلتُ وأَفْعَلتُ المعنى فيهما واحد، إلا أن اللغتين اختلفتا، فيجيء به قوم على فَعَلتُ، ويلحق قوم فيه الألف، فيبنونه على أَفْعَلتُ، انتهى كلامه.

وقد زاد الأمر وضوحًا ابن دُرستويه فقال: لا يكون فَعَلَ وأَفْعَلَ بمعنًى واحد، كما لم يكونا على بناءٍ واحد، إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين، فأما من لغةٍ واحدةٍ فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد، كما يظن كثير من اللغويين والنحويين، وإنما سمعوا العرب تتكلم على طباعها، وما في نفوسها من معانيها، وعلى ما جرت به عاداتها وتعارفها، ولم يعرف السامعون العلة والفرق، فظنوا أنهما بمعنًى واحد، وتأولوا على العرب هذا التأويل من ذات أنفسهم؛ ثم يقولُ: وليس يجيء شيء من هذا إلا على لغتين متباينتين كما بينا، أو يكون على معنيين مختلفين، انتهى كلامه.

وعلماء غريب الحديث والأثر عُنوا بهاتين الصيغتين من خلال الأمثلة التي صادفوها في الأحاديث والآثار؛ وسجلوا اتفاقَ المعنى في كثيرٍ من هذه الأمثلة، وأكدوا أن الاتفاق لغة من اللغات، وأذكر فيما يلي بعضًا من هذه الأمثلة:

المثال الأول: أَدَمَ وآدَمَ، في حديثه # حين قال للمغيرة بن شعبة -وخطب امرأةً-: ((لو نظرتَ إليها، فإنه أحرَى أن يُؤدَمَ بينكما)) ذكره أبو عبيد بن سلام الهروي في غريب الحديث، انظر الجزء الأول الصفحة الثانية والأربعين بعد المائة، وقال: حدثناه أبو معاوية، عن عاصمٍ، عن بكر بن عبد الله، عن المغيرة، عن النبي ﷺ وذكره الزمخشري في (الفائق) انظر الجزء الأول الصفحة التاسعة والعشرين في الهمزة والدال والميم، وذكره أيضًا ابن الأثير في (النهاية) في الهمزة والدال والميم، انظر الجزء الأول الصفحة الحادية والثلاثين، وأيضًا ابن منظور في (لسان العرب) الهمزة والدال والميم.

وأخرجه النسائي في النكاح، وفيه: ((أجدر)) بدلًا من: ((أحرى)) ((لو نظرت إليها؛ فإنه أجدر أن يؤدم بينكما)).

كما أخرجه ابن ماجه في النكاح، والدارمي في النكاح أيضًا، وأخرجه أحمد في (المسند) انظر الجزء الرابع، الصفحتين الخامسة والأربعين والسادسة والأربعين بعد المائتين، يعني: أن يكون بينكما المحبة والاتفاق، وهو من أَدَمَ الطعام؛ لأن صلاحه إنما يكون بالإدام، وكذلك يقال: طعام مأدُوم، وقد ساق أبو عبيدة حديثين على اسم المفعول:

الأول: رُوي عن ابن سيرين في إطعام كفارة اليمين قال: أَكْلَة مأدُومة حتى يصدوا، والآخر: روي أن دُريدًا أراد أن يطلق امرأته فقالت: أيا فلان أتطلقني؟! فوالله لقد أطعمتُك مأدُومي، وأبثثتك مكتومي، وأتيتك باهلًا، غير ذات صرار، يقال: بَهِلتِ المرأة، إذا خلت من الزوج وليس لها ولد، والصرار: هو المنع.

وذكر أبو عبيد لغةً أخرى في الأَدم، وهي: آدَمَ الله بينهما، يُؤدمُه إيدامًا، فهو مؤدمٌ بينهما، واستشهد عليها بقول الراجز: والبيض لا يؤدمن إلا مؤدمًا أي لا يحببن إلا محببًا، وقد ذكر ابن الأثير الفعلين بالمعنى الأصلي، وهو: خلطٌ، وجعْله في الشيء إدامًا يؤكل.

المثال الثاني: أَلَتَ وآلَتَ، في حديث عبد الرحمن بن عوف الزهري أنه قال في كلامه في أصحاب الشورى: يا هؤلاء، إن عندي رأيًّا، وإن لكم نظرًا، ثم قال: ولا تغمدوا السيوف عن أعدائكم، وتوتروا ثأركم، وتؤلتوا أعمالكم، لكل أجلٍ كتاب، ذكره ابن قتيبة في (غريب الحديث) انظر الجزء الثاني، الصفحة الخامسة والسبعين بعد المائة، وذكره الزمخشري أيضًا في (الفائق) انظر الجزء الأول، الصفحة التاسعة والخمسين بعد المائتين، كما ذكره ابن الأثير في الهمزة واللام والتاء، انظر الجزء الأول، الصفحة التاسعة والخمسين، وكذا ابن منظور في (لسان العرب) في الهمزة واللام والتاء أيضًا.

قال ابن قتيبة: قوله: وتؤلتوا أعمالكم أي: تنقصوها، يريد أنه كانت لهم مع رسول الله ﷺ أعمال في الجهاد، فإذا هم تركوها واختلفوا فيها نقصوها، قال: يقال: أَلِتَه يَألتُه وآلتَه يُؤلِتُه: إذا نقصه، وباللغة نزل القرآن: ﴿وَمَآ أَلَتْنَٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَيْءٍ﴾ [الطور: ٢١] قال ابن قتيبة: ولم أسمع آلَتَ يُؤلِتُ إلا في هذا الحديث، واستدرك عليه ابن الأثير قائمًا، وأثبتها غيره.

وكان ابن قتيبة قد ذكر أن اللغتين المعروفتين: لَاتَ يَلِيتُه لَيتًا إذا نقصه، وأَلَتَ يَألِتُ، وذكر من شواهد اللغة الأولى: ﴿لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا﴾ [الحجرات: ١٤] وتنسب أَلَتَ إلى حمير، انظر (لغات القرآن) لابن عباس الصفحة الخامسة والأربعين، وانظر (المعجم الدلالي للهجات القبائل العربية) للدكتور الموافي، الصفحة الرابعة عشرة بعد الثلاثمائة.

المثال الآخر: لَاتَ وأَلَاتَ، في الدعاء: الحمد لله الذي لا يُفات، ولا يُلَات، ولا تشتبه عليه الأصوات، وهو دعاء لأم هاشم السلوسية كما ذكر ابن قتيبة في (غريب الحديث) في الجزء الثاني، انظر الصفحة السابعة والسبعين بعد المائة؛ وذكره ابن الأثير أيضًا في اللام والياء والتاء، انظر الجزء الرابع الصفحة الرابعة والثمانين بعد المائتين، كما ذكره ابن منظور عن ابن الأعرابي في اللام والياء والتاء.

والمعنى -كما يقول ابن الأثير-: لا ينقص ولا يحبس عنه الدعاء، قال: أَلَاتَ يُوليتُ لغة في لَاتَ يَلِيتُ إذا نقص، واستشهد على الثانية بقوله تعالى: ﴿وَإِن تُطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا﴾ [الحجرات: ١٤] وتنسب لَاتَ يَليتُ إلى قيس عيلان وبني عبس، انظر (اللغات في القرآن) لابن عباس الصفحة الثالثة والأربعين، وانظر (الإتقان) للسيوطي، الجزء الثاني، الصفحة الثالثة والثمانين.

المثال الآخر: أَمَرَ وآمَرَ، في الحديث: ((خير المال سِكة مأبورة، وفرس مأمورة)) ذكره أبو عبيد في (غريب الحديث) انظر الجزء الأول، الصفحة التاسعة والأربعين بعد الثلاثمائة، كما ذكره الزمخشري في (الفائق) السين والكاف والكاف، انظر الجزء الثاني، الصفحة التاسعة والثمانين بعد المائة.

والروايات فيه: ((خير المال سكة مأبورة، ومُهرة مأمورة)) كما ذكره ابن الأثير في (النهاية) انظر الجزء الأول، الصفحة الخامسة والستين، وابن منظور في (لسان العرب) الهمزة والميم والراء، وأخرجه أحمد في مسنده عن سويد، انظر الجزء الثالث، الصفحة الثامنة والستين بعد الأربعمائة، ولفظه: ((خير مال المرء مُهرة مأمورة، أو سكة مأبورة)).

الفرس أو المُهرة المأمورة: الكثيرة النتاج، وفيها لغتان -كما يذكر أبو عبيد-: أمرها الله فهي مأمورة، وآمَرَهَا فهي مؤمرة، ومنه القراءة: "وإذا أردنا أن نهلك قرية آمرنا مترفيها" [الإسراء: ١٦] بالمد وغيره، أي: آمَرْنَا وأَمَرْنَا، فقد يكون: ﴿أَمَرْنَا﴾ بمعنى: أكثرنا، على قوله: ((فرس مأمورة)) و"آمَرْنَا" بالمد بمعنى: أكثرنا على قوله: ((فرس مؤمرة)).

ويروى عن الحسن -كما ذكر أبو عبيد- أنه فسرها: أمرناهم بالطاعة فعصوا، فيكون هذا من الأمر، ومَن قرأ: "أَمَّرْنَا" بالتشديد فهو من التسليط، وقرأ أكثر القراء: ﴿أَمَرْنَا﴾ مقصورة، وروى خارجة عن نافع المد، وسائر أصحاب نافع القصر، وروي عن أبي عمرو التشديد، وسائر أصحابه بالتخفيف والقصر، كما روي عن ابن كثير التشديد، وروي عنه أيضًا بل سائر الناس التخفيف، وأما السكة في الحديث: ((خير المال سِكة)) السكة: هي الطريقة المصطفة من النخل.

المثال الآخر: بَسَّ وأَبَسَّ، في الحديث أنه ﷺ قال: ((يخرج قوم من المدينة إلى اليمن والشام والعراق، يبسون، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون)) ذكره أبو

عبيد في (غريب الحديث) انظر الجزء الثالث، الصفحتين التاسعة والثمانين والتسعين، والزمخشري في (الفائق) في الباء والسين، انظر الجزء الأول، الصفحة السابعة بعد المائة وفيه: ((خرج قوم من المدينة إلى العراق، يبسون...)) إلى آخره.

وذكره أيضًا ابن الأثير في (النهاية) في الباء والسين، انظر الصفحتين السادسة والعشرين والسابعة والعشرين بعد المائة في الجزء الأول، وأيضًا صنع ابن منظور في (لسان العرب) في الباء والسين، وأخرج نحو هذه الرواية البخاري في فضائل المدينة، ولفظه: ((تُفتح اليمن فيأتي قوم يبسون، وتفتح الشام فيأتي قوم يبسون، وتفتح العراق فيأتي قوم يبسون، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون...)) إلى آخره، انظر ابن حجر (فتح الباري) الجزء الرابع، الصفحة السابعة بعد المائة.

كما أخرجه مسلم في الحج، ومالك في (الموطأ).

قال أبو عبيد: ((يبسون)) هو أن يقال في زجر الدابة: بَسْ بَسْ، أو بِس بِس، وأكثر ما يقال بالفتح، وهو صوت الزجر للسَّوْقِ، إذا سُقت حمارًا أو غيره، وهو من كلام أهل اليمن، قال: وفيه لغتان: بسستُ وأبسستُ، فيكون على هذا القياس: يَبسُّون ويُبسُّون، وقد ذكر ابن الأثير وابن منظور ما ذكره أبو عبيد.

المثال الآخر: جَذا وأجذَى أي: ثبت قائمًا: في حديثه ﷺ: ((مثل المؤمن مثل الخامة من الزرع، تَميلها الريح مرةً هكذا، ومرةً هكذا، ومثل المنافق مثل الأَرَزة المجذية على الأرض، حتى يكون انجعافها مرةً)) ذكره أبو عبيد في (غريب الحديث) انظر الجزء الأول، الصفحتين السادسة عشرة والسابعة عشرة بعد المائة، والزمخشري في (الفائق) في الخاء والواو والميم، الجزء الأول، الصفحتين الأربعمائة والأولى بعد الأربعمائة، وذكر الطرف الذي فيه الشاهد ابن الأثير في (النهاية) الجيم والذال والألف، انظر الجزء الأول الصفحة السادسة والخمسين

بعد المائتين، وكذا صنع ابن منظور في (لسان العرب) في الجيم والذال والألف، ورواية الزمخشري: ((تتفيؤها الرياح مرةً هنا ومرةً ها هنا)).

وأخرجه البخاري عن عبد الله بن كعب، عن أبيه، عن النبي ﷺ ولفظه: ((مثل المؤمن كالخامة من الزرع، تفيؤها الريح مرةً وتعد لها مرة، ومثل المنافق كالأرزة لا تزال حتى يكون انجعافها مرةً واحدةً)) انظر ابن حجر (فتح الباري) كتاب المرضى، الباب الأول، وأخرج رواية نحوها في الباب نفسه أيضًا، وفي كتاب التوحيد، وأخرجه أحمد في (المسند) انظر الجزء الثالث الصفحة الرابعة والخمسين بعد الأربعمائة، والجزء السادس، الصفحة السادسة والثمانين بعد الثلاثمائة، وأخرجه مسلم في المنافقين، والدارمي في الرقاق.

وتتفيؤها: أي: تميلها، والأرزة: شجرة الأرز أي: الصنوبر، والانجعاف: مطاوع جعفه إذا قلمه، المجذية: الثابتة في الأرض، يقول أبو عبيد والزمخشري: وفيها لغتان: جذتْ تجذو، وأجذت تجذي.

المثال الآخر: جزى وأجزأ، بمعنى: قضى، في حديث صلاة الحائض: ((قد كن نساء رسول الله ﷺ يحضن فأمرهن أن يجزين)) ذكره ابن الأثير في (النهاية) الجيم والزاي والألف، انظر الجزء الأول الصفحة السبعين بعد المائتين، وكذا أيضًا ابن منظور في (لسان العرب) وأخرجه البخاري، انظر ابن حجر (فتح الباري) كتاب الحيض، ولفظه: ((أن امرأةً قالت لعائشة: أتجزي إحدانا صلاتها إذا طهرت؟ فقالت: أحرورية أنت؟ كنا نحيض مع النبي ﷺ فلا يأمرنا به، أو قالت: فلا نفعله)).

قال ابن حجر: أتَجزي بفتح أوله أي: أتقضي، ويروى بضم أوله والهمز: أتُجزئ أي: أتكفي المرأة الصلاة الحاضرة وهي طاهرة؟ ولا تحتاج إلى قضاء

الفائتة في زمن الحيض؟ والأولى أشهر، وصلاتها على الرواية الأولى مفعول به، وعلى الثانية فاعل، وأخرج الحديث ابن الأثير عن البخاري ومسلم في كتابه (جامع الأصول) انظر الجزء السابع، الصفحة السادسة والخمسين بعد الثلاثمائة.

أمرهن أن يجزين أي: يقضين، ومنه قولهم: جزاه الله خيرًا أي: أعطاه جزاء ما أسلف من طاعة؛ وبنو تميم يقولون: أجزأتْ عنه شاة بالهمز أي: قضت، كما يذكر ابن الأثير عن الجوهري، وقد ذكر أبو حاتم السجستاني هذين الفعلين، انظر كتابه (فَعَلتُ وأَفْعَلتُ) الصفحة الرابعة والثمانين بعد المائة.

المثال الآخر: خَلَقَ وأَخْلَقَ، في حديثٍ لعبد الله بن مسعود: ((لا يَخْلَقُ على كثرة الرد)) ذكره أبو عبيد في (غريب الحديث) انظر الجزء الرابع الصفحة السادسة والخمسين، وأخرجه الترمذي في ثواب القرآن، عن علي > عن الرسول ﷺ من حديثٍ أوله: ((ألا إنها ستكون فتنة، فقلت: ما المخرج منها يا رسول الله؟ قال: كتاب الله، فيه نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم...)) إلى آخر الحديث، كما أخرجه الدارمي في فضائل القرآن.

خَلَقَ وأَخْلَقَ لغتان كما يقول أبو عبيد، وهذا يبين أن القرآن غض أبدًا جديد.

المثال الآخر: حَفَدَ وأَحْفَدَ، في حديث عمر > في قنوت الفجر قوله: "وإليك نسعى ونحفد، نرجو رحمتك، ونخشى عذابك، إن عذابك بالكفار ملحق" ذكره أبو عبيد في (غريب الحديث) انظر الجزء الثالث، الصفحة الرابعة والسبعين بعد الثلاثمائة، وذكره ابن الأثير في (النهاية) في الحاء والفاء والدال، انظر الجزء الأول الصفحة السادسة بعد الأربعمائة، وكذا صنع ابن منظور في (لسان العرب) في الحاء والفاء والدال.

قوله: نحفد: أصل الحفد الخدمة والعمل، يقال: حفَد يحفِد حفدًا، والمعنى في الحديث: إنَّا نعبدك، ونسعى في طلب رضاك، ونعمل بطاعتك، وفيها لغة

أخرى، وهي: أحفَد إحفادًا، كما ذكر أبو عبيد وابن منظور، وشاهد حفَد ما قاله الأخطل:

فد الولائد حولهن وأسلمت ❖ بأكفهن أزمة الأجمال

بحر من الكامل ذكره أبو عبيد، وذكره ابن منظور في الحاء والفاء والدال بدون نسبة، وفيه رواية أخرى، وهي: أسمعت مكان أُسلمت، أراد خدمهن الولائد.

وشاهد أحفد: قول الراعي:

مزائد خرقاء اليدين مسيفة ❖ أخب بهن المخلفان وأحفدا

أي: أخدم.

المثال الآخر: عَذَرْتُ وأَعْذَرتُ، يروى عن حسان بن ثابت أو غيره أنه كان إذا دعي إلى طعامٍ قال: أفي عرسٍ أم خرسٍ أم إعذار؟ فإن كان من واحد من ذلك أجاب، وإلا لم يجب، ذكره أبو عبيد في (غريب الحديث) في الأحاديث التي لا يعرف أصحابها، انظر الجزء الرابع، الصفحة الحادية والتسعين بعد الأربعمائة، ذكره الزمخشري أيضًا في (الفائق) في الفاء والخاء والراء والسين، انظر الجزء الأول، الصفحة السادسة والستين بعد الثلاثمائة، وابن الأثير في (النهاية) في الخاء والراء والسين، انظر الجزء الثاني، الصفحة الثانية والعشرين، وابن منظور في (لسان العرب) في الخاء والراء والسين.

والخُرس: طعام الولادة؛ سمي كذلك لأنه يصنع عند وضع المرأة، وانقطاع صرختها، الإِعْذار: الختان، يقال: عَذرتُ الغلامَ وأَعْذَرتُه، وهما لغتان كما ذكر أبو عبيد، وشاهد اللغة الأولى -كما ذكر- "تلوية الخاتِن فعل المعذور"، من مشطور الرجز، وشاهد اللغة الأخرى: كل طعامٍ يشتهي ربيعة الخُرس والإعذار والنقيعة، وهو من الرجز كما ذكر أبو عبيد، وهو في اللسان في العين والذال

والـراء، وأيـضًا في الخـاء والـراء والسين، وأيـضًا في النـون والقـاف والعـين، والنقيعة: هي الطعام يصنعه الرجل عند قدومه من سفره.

وكتب غريب الحديث حوت أمثلة أخرى:

مثل: أَوَى آوَى بمعنى: الضم، أوى الشيء وآواه ضمه إليه، وبَتَّ وأَبَتَّ بمعنى: القطع، وجَبَر وأَجْبَرَ بمعنى: القهر، وجَمَلَ وأَجْمَلَ جَملتُ الشيء وأجملتُه إذا أذبته واستخرجت دهنه، وجَنَأَ وأَجْنَأ بمعنى: الميل والعطف، وجَهَشَ وأَجْهَشَ، الجهش: أن يفزع الإنسان إلى الإنسان، ويلجأ إليه، وهو مع ذلك يريد البكاء، كما يفزع الصبي إلى أمه وأبيه، جَازَ وأَجَازَ بمعنى: القطع والسير، حَبَسَ وأَحْبَسَ بمعنى: الوقف، حَرَزَ وأَحْرَزَ بمعنى: الحفظ، أحرزت الشيء إذا حفظته وضممته، وحَالَ وأَحَالَ، حالتِ الناقة وأحالتْ إذا حملت عامًا ولم تحمل عامًا، وزَهَا وأَزْهَا، زها النخل يزهو إذا ظهرت ثمرته، وسمَح وأسمَح قالوا: سَمَحَ وأَسْمَحَ إذا جاد وأعطى عن كرمٍ وسخاء، ضَاءَ وأَضَاءَ قَصَرَ وأَقْصَرَ، قَاتَ وأَقَاتَ، أَنْتَجَ ونَتَجَ، أنتجتِ الناقةُ إذا حان نتاجها.

وهكذا، كتب غريب الحديث حوت أمثلةً عديدةً، وقف عندها العلماء، وبينوا أن اتفاق المعنى ناتج من اللهجات، أو من اللغات.

فعلت وأفعلت باختلاف المعنى

عقد أبو العباس ثعلب بابًا في (فصيحه) بعنوان "باب: فَعَلتُ وأَفْعَلتُ باختلاف المعنى" وذكر تحت هذا الباب أمثلةً كثيرةً، زادت عن الأربعين، وإليك أمثلةً منها:

يقال: شَرَقت الشمس إذا طلعت، وأشرَقت إذا أضاءت وصفت، مثال آخر: مشَيْتُ حتى أعييت أي: تعبت، وأنا مُعيٍ، وعَييتُ بالأمر كسر الياء، إذا لم

تعرف وجهه، أي: لم تهتدِ لجهة الخلاص منه، وأنا به عَييٌّ، مثال آخر: حبست الرجل عن حاجته، فهو محبوس إذا منعتَه من التصرف في أموره، وأَحْبَسْت فرسًا في سبيل الله فهو مُحبَس وحبيس، إذا جعلتَه وقفًا على الغزاة يجاهدون عليه، ومنعتَ من بيعه وهبته، مثال آخر: أذِنت للرجل في الشيء يفعله، بكسر الذال، فهو مَأذون له فيه، أي: أطلقتُ له فيه، وآذَنْتُه بالصلاة وغيرها بالمد أي: أعلمتُه بوقتها، فهو مؤذن بها.

مثال آخر: أَهْديتُ الهدية إهداءً إذا أرسلتَها، وأهديتُ وهَديتُ إلى البيت الحرام هَديًا وهَديًّا أي: أرسلت به إليه، والهَدِي والهدْيُّ اسمان لما يرسل ويساق إلى بيت الله الحرام، من الإبل والبقر والغنم؛ لينحر ويذبح بمنًى، ويُتصدق بلحومها، وهَديتَ العروسَ إلى زوجها هِداءً: زففتَها، قال زهير:

فإن تكن النساء مخبآت ❖ فحق لكل مُحصنةٍ هِداء

الهداء هنا: زفاف العروس إلى زوجها، والمحصنة ذات الزوج وهي أيضًا البكر؛ لأن الإحصان يكون بها.

وهَديتُ القومَ الطريق هدايةً أي: عرفتهم إياه، وفي الدين هدىً أي: أرشدتهم، وبينته لهم.

المثال الآخر: سَفَرت المرأة إذا ألقت خمارها عن وجهها أي: كشفته، فهي سافر، وأَسْفَرَ وجهها بالألف يعني: الهمزة، وذلك إذا أضاء، وكذلك أَسْفَرَ الصبح.

المثال الآخر: خَنَسْتُ عن الرجل إذا تأخرت عنه، وأَخْنَسَتُ عنه حقه بالألف: إذا سترته، وأخرَّته.

مثال آخر: أَقْبَسْتُ الرجل علمًا أي: أفدته وعلمته، وقَبَسْتُه نارًا: إذا جئته بقبسٍ منها، أو أعطيته قبسًا، وهي شعلة تأخذها من معظمها.

المثال الآخر: أَوْعَيْتُ المتاعَ في الوعاء: إذا جعلتَه فيه، ووَعَيْتُ العلم إذا: حفظته.

المثال الآخر: قد أضَاقَ الرجلُ أي: قل عليه رزقه، فهو مُضيق، وضاقَ الشيء فهو ضَيْقٌ: إذا قَلّتْ سَعتُه.

المثال الآخر: أَقْسَطَ الرجلُ: إذا عدل فهو مُقسطٌ، وقَسَطَ إذا جَار، فهو قاسط.

المثال الآخر: حَصَرْتَ الرجلَ في منزله: إذا حبَستَه، وأَحْصَرَهُ المرض: إذا منعه من السير.

المثال الآخر: أَفْصَحَ الأعجميُّ: إذا تكلم بالعربية، وحسنت لغته، وفَصُحَ اللَّحان: إذا زال فسادُ كلامه.

المثال الآخر: لَمَمْتُ شَعثَه أَلُمّه لَمًّا أي: جمعتَ ما تفرق من أموره المنتشرة، وأصلحتَ فسادَها، وأَلْمَمْتُ به إلمامًا: إذا أتيتَه وزرتَه، يقال: قد أجبرتُ الرجلَ على الشيء يفعله، فهو مجبر إذا أكرهته عليه، وجَبَرْتُ العظم: إذا داويتَه من كسرٍ به حتى يبرأ، وأيضًا: جَبَرْتُ الفقيرَ: إذا أغنيتَه بعد فقر، فهو مَجبُور.

المثال الآخر: كَنَفْتُ حول الغنم كَنِيفًا: إذا حظرت عليها، حظرت عليها أي: اتخذت عليها حظيرة، والحظيرة: المحيط بالشيء، خشبًا أو قصبًا، وأَكْنَفْتُ الرجلَ: إذا أَعَنْتَه، فهو مُكنف.

المثال الآخر: أَعْجَمْتُ الكتابَ فهو معجم: إذا نقطته فأوضحته وأبنته من العجمة، وعَجَمْتُ العودَ ونحوه: أَعْجُمه إذا عضدته؛ لتعرف صلابته من رخاوته.

المثال الآخر: نَجَمَ القرنُ والنَّبت: إذا طلع، وكذلك السِّنُّ، وأَنْجَمَ السحاب: إذا أقلع، وكذلك البرد أي: ذَهَب.

المثال الآخر: صَدَقتُ الرجلَ الحديثَ أي: أَخْبَرتَه به على حقيقته، وأَصْدَقتُ المرأةَ صَداقًا: إذا أعطيتَها مَهرًا.

وقد تَرِبَ الرجل -هذا مثال آخر أيضًا- تَرِبَ الرجلُ: إذا افتقر، حتى كأنه ألصق بالتراب، وأترَب: إذا استغنى، وصار ماله كالتراب كثرةً.

المثال الآخر: قد نَظَرتُ الرجلَ: إذا انتظرته، حتى رَقِبتَ مجيئه، أو خبره، وأَنْظَرْتُه: إذا أخَّرْتَه في بيعٍ، أو غيره.

المثال الآخر: مَدَّ النهرُ: إذا زاد ماؤه، ومَدَّه نهر آخر: إذا جرى فيه ماؤه وزاده وكثَّره، وأمدَدتُ الجيش بمدد أي: زدتَ فيه قومًا آخرين لم يكونوا فيه، وأمَدَّ الجُرح: إذا صارت فيه المِدة، وهي ما يجتمع فيه من القَيْح.

المثال الآخر: آثَرتُ فلانًا عليك، فأنا أُوثِرُه أي: فضلته وقدمته واخترته، وأَثَرْتُ الحديثَ بالقصر، أثرت الحديث: فأنا آثُرُه أي: ذكرته عن غيري.

المثال الأخير: وعَدتُ الرجلَ خيرًا أو شرًّا، إذا أخبرتَه بفعلٍ ينفعه أو يضره، فإن لم تذكر الخير والشر، قلت في الخير: وعدتُه بغير ألف، وفي الشر أَوْعَدتُه بالألف، فإذا أدخلت الباءَ قلت: أوعدتُه بكذا وكذا، تعني الوعيد.

فكل هذه الأمثلة تشير إلى اختلاف معنى فَعَلَ عن معنى أَفْعَلَ، والسر في اختلاف معنى كل فعلٍ من هذين الفعلين يرجع أحيانًا إلى اختلاف الأصل الاشتقاقي؛ حيث الكلمة تتشابه مع أختها في الجذر، وتختلف في الحركات، ومن هنا يأتي الاختلاف الدلالي بينهما، مثل: جَمَلَ وأَجْمَلَ، قال الزجاج: جَمَلْتُ الشحمَ جَمْلًا: إذا أذبته، وأَجْمَلتُ في الأمر إجمالًا: إذا أتيت فيه بالجميل، فأَجْمَلَ من جَمُلَ، من فعلٍ آخر بفتح الفاء وضم العين.

وقد يرجع الاختلاف في المعنى بين فَعَلَ وأَفْعَلَ إلى تشابه صيغة فَعَلَ مع صيغةٍ أخرى على وزن أَفْعَلَ، ولكنها تعود إلى اسم آلةٍ، أو شيء آخر، فيُظن أنه نوع من التعدد في المعنى، غير أن هذه الصيغة الجديدة للفعل أَفْعَلَ مأخوذة من اسم شيءٍ ما، نحو الفعل بَرى تقول: بَرَيْتُ القلمَ، وأَبْرى تقول: أَبْرَيْتُ الناقةَ جعلتَ لها بُرَه، وهي الحلقة تكون في أنفها من الحديد، فهذا التقاء بين بَريت القلم من الفعل بَرى، وأبريتُ من اسم الآلة وهي الحلقة التي تكون في أنف الناقة من الحديد؛ فالكلمة الثانية من اسم في الأصل، أُخذ منه الفعل أَبْرَيْتُ، والكلمة الأولى فِعل، وليست اسمًا.

وأيضًا: بَأَرَ وأَبْأَرَ، تقولُ: بَأَرْتُ البئرَ: حفرتَها، وأَبْأَرْتُ فلانًا: جعلتَ له بئرًا، فهنا جاء بَأَرَ بمعنى: حفَر، وأما أَبْأَرَ فجاء من البئر، وهو اسم؛ انظر الدكتور عطية سليمان أحمد في كتابه (فَعَلتُ وأَفْعَلتُ) الصفحة الرابعة والأربعين.

العيوب الصوتية في الكلام من خلال (فقه اللغة وسر العربية) للثعالبي

عناصر الدرس

التعريف بالثعالبي وكتابه فقه اللغة وسر العربية

الثعالبي: هو عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي النيسابوري، لُقِبَ بالثعالبي؛ لأنه كان فراءً يخيط جلود الثعالب، وإذا عرفنا من خلال ترجمته أنه كان يؤدب الصبيان في كتابٍ لتحفيظ القرآن الكريم استطعنا أن نرجح أن عمل الجلود لم يكن صناعةً يعيش بها ويحيا لأجلها؛ بل كانت من الأعمال التي يعالجها المؤدبون في الكتاتيب، وهم يقومون بالتأديب والتعليم، وعاش الثعالبي بنيسابور، وكان واعيةً كثير الحفظ؛ فعرف بحافظ نيسابور، وأوتي حظًّا في البيان، برّ فيه أقرانه؛ فلقب بجاحظ زمانه، وعاش بنيسابور حجةً فيما يروي، ثقةً فيما يحدّث، مكينًا في علمه، ضليعًا في فنّه؛ فقصد إليه القاصدون يضربون إليه آباط الإبل بعد أن سار ذكره في الآفاق سير المثل.

أما عن مولده: فإن أبا منصور وُلِدَ سنة خمسين وثلاثمائة، وتوفي سنة ثلاثين وأربعمائة، وقيل: سنة تسعٍ وعشرين، على أية حال فقد قضى الثعالبي نحبه في الثمانين من عمره تاركًا ما يربو على الثمانين مؤلفًا، منها: (يتيمة الدهر) و(يتيمة اليتيمة) و(مفتاح الفصاحة) و(الفصول الفارسية) و(صفة الشعر والنثر) و(سحر البيان) و(سحر البلاغة وسر البراعة) و(أُنس الشعراء) و(التمثيل والمحاضرة) و(التحسين والتقبيح) و(جوامع الكلم) و(ثمار القلوب في المضاف والمنسوب) وغيرها كثير، ومنها كتاب (فقه اللغة وسر العربية).

وكتاب (فقه اللغة) هذا من المعاجم المبوبة، أو من المعاجم الموضوعية التي تجمع الألفاظ المستعملة في موضوعٍ واحد؛ فهو نوع من الكتب التي من شأنها أن تمد الكاتب بعباراتٍ بليغةٍ يستعملها في إنشائه، فقيمته وقيمة أشباهه من المؤلفات

عملية تطبيقية صرفة، وحوى هذا الكتاب على ثلاثين بابًا، كل بابٍ يمثل موضوعًا من الموضوعات، وقد سرد تحت كل بابٍ عددًا من الفصول، وقد سماه (فقه اللغة)، وشفعه بـ(سر العربية)؛ ليكون اسمًا يوافق مسماه، ولفظًا يطابق معناه، ومن هذه الأبواب نختار بعضها؛ لتُظهر لنا بعض العيوب الصوتية في الكلام.

العيوب الصوتية في الكلام

عقد الثعالبي الباب الخامس عشر من كتابه (فقه اللغة) وخصصه للأصول، والرءوس، والأعضاء، والأطراف، وأوصافها، وما يتولد منها، وما يتصل بها ويذكر معها، وتحت هذا الباب ذكر مجموعةً من الفصول؛ منها: الفصل السابع والعشرون، وعنوانه "فصل في حدة اللسان والفصاحة"، ثم جاء الفصل الثامن والعشرون بعنوان "فصل في عيوب اللسان والكلام"، ثم جاء الفصل الثلاثون بعنوان "فصل في ترتيب العي"، أما الفصل السابع والعشرون الذي خصصه بحدة اللسان والفصاحة فجاء فيه:

إذا كان الرجل حادَّ اللسان قادرًا على الكلام فهو ذرب اللسان وفتيق اللسان.

فإذا كان جيد اللسان لسنٌ.

فإذا كان يضع لسانه حيث أراد فهو ذليق.

فإذا كان فصيحًا بيِّن اللهجة فهو حذاقي؛ عن أبي زيد.

فإذا كان مع حدة لسانه بليغًا فهو مسْلاق.

فإذا كان لا تعترض لسانه عقدةٌ ولا يتحيف بيانه عجمةٌ فهو مصْقع - يتحيف أي يتنقص.

فإذا كان لسان القوم والمتكلم عنهم ؛ فهو مِدْرة.

إذن، حوى هذا الفصل على قصره مجموعةً من الألفاظ الدالة على فصاحة المتكلم ذرب اللسان، فتيق اللسان، لسنٌ، ذليق، حذاقي، مِسْلاق، مِصْقع، مِدْره.

ثم جاء الفصل الثامن والعشرون ليحكي ما يشوب الفصاحة، ويذكر عددًا من العيوب اللسانية التي تعرض للمتكلم في أثناء كلامه، قال فيه:

الرُّتة: حُبسة في لسان الرجل، وعجلة في كلامه.

اللُّكنة والحُكلة: عقدة في اللسان وعجمة في الكلام.

الهتهتة والهثهثة -بالتاء والثاء أيضًا-: حكاية صوت العيي والألكن.

اللُّثغة: أن يصيّر الراء لامًا والسين ثاءً في كلامه.

الفأفأة: أن يتردد في الفاء.

التمتمة: أن يتردد في التاء.

اللفف: أن يكون في اللسان ثقلٌ وانعقادٌ.

اللثغ: ألا يبين الكلام عن أبي عمرو.

اللجلجة: أن يكون فيه عيٌّ وإدخال بعض الكلام في بعض.

الخنخنة: أن يتكلم من لدن أنفه، ويقال: هي ألا يبين الرجل كلامه فيخنخن في خياشيمه.

المَقْمقة: أن يتكلم من أقصى حلقه ؛ عن الفراء. انتهى كلامه.

إذن، هذا الفصل حوى عددًا من العيوب اللسانية التي تعرض للمرء في أثناء كلامه: الرتة، اللكنة والحكلة، الهتهتة والهثهثة، اللثغة، الفأفأة، التمتمة، اللفف، اللثغ، اللجلجة، الخنخنة، المقمقة.

ثم جاء الفصل الثلاثون بعنوان "فصلٍ في ترتيب العي" ذكر تحته رجل عيي وعي، ثم حصر، ثم فهّ، ثم مفحم، ثم لجلاج، ثم أبكم.

هذه الفصول الثلاثة التي جاءت ضمن فصول الباب الخامس عشر جاءت في الصفحة الثامنة والعشرين بعد المائة والتاسعة والعشرين بعد المائة والثلاثين بعد المائة، وذلك في الطبعة التي حققها ورتبها ووضع فهارسها مصطفى السقا، وإبراهيم الإبياري، وعبد الحفيظ شلبي، وذلك سنة ألفٍ وثلاثمائةٍ واثنتين وتسعين من الهجرة الموافق لسنة ألفٍ وتسعمائةٍ واثنتين وسبعين من الميلاد، طباعة مصطفى البابي الحلبي، وإني ناظرٌ في هذه العيوب وأسبابها بشيءٍ من التفصيل في العناصر التالية -إن شاء الله.

نظرة عامة إلى مخارج الألفاظ وألقابها

إن عدد الأصوات الرئيسة أو الأصلية أو ما يسمى بالفونيمات في لغتنا العربية أربعة وثلاثون صوتًا رئيسًا، أو أصليًّا، أو فونيمًا، منها ثمانية وعشرون صوتًا صامتًا، أي: يخرج الصوت بالتقاء عضوين من أعضاء النطق التقاءً محكمًا أو غير محكم، يضاف إليها ست حركات، أما الأصوات الصامتة فهي: الهمزة، والباء، والتاء، والثاء، والجيم، والحاء، والخاء، والدال، والذال، والراء، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والعين، والغين، والفاء، والقاف، والكاف، واللام، والواو، والياء.

وأما الحركات الست فهي الفتحة بنوعيها -أعني القصيرة والطويلة وهي ألف مد- والكسرة بنوعيها -أعني القصيرة والطويلة وهي ياء المد- والضمة بنوعيها -أعني القصيرة والطويلة وهي واو المد- ولكل صوتٍ من هذه الأصوات مخرج يخرج منه الصوت، والمَخرج أو المُخرج هو مكان خروج الصوت، أو الحيز أو المولد له.

والدراسة الحديثة تسمي هذا المخرج موضع التدخل أو التحرك، وعلماؤنا حصروا المخارج في عددٍ معينٍ باعتبار تقارب مخارج الأصوات وتباعدها تسهيلًا للعملية التعليمية مع أنهم قد اختلفوا في حصر هذا العدد، ومع تفاوتهم في حصر عدد المخارج قد اتفقوا أو اتفق معظمهم على تلقيب كل مجموعةٍ متميزةٍ من الأصوات بلقبٍ معينٍ تبعًا للمكان الذي تخرج منه كما فعل الخليل بن أحمد وغيره، نظرًا لأن مخارج معظم الأصوات تتم في عضوٍ واحدٍ كاللسان، أو الشفة، أو اللهاة... إلى آخره كما تقول الدراسة الحديثة.

وإذا أخذنا تصور مكيٍ بن أبي طالب في وصف مخارج الأصوات من خلال كتابه الشهير (الرعاية) فإننا نراه يذكر المخارج وألقابها على النحو الآتي:

مجموعة الأصوات الحلقية: عددها ستة أصوات، ومقسمة إلى ثلاثة أقسام: أقصى الحلق ويخرج الهمزة والهاء، ووسط الحلق ويخرج منه العين والحاء، وأدنى الحلق ويخرج منه الخاء والغين، والأقصى والوسط والأدنى بالنسبة إلى اللسان، فأقصى الحلق من اللسان يخرج منه الهمزة والهاء، ووسط الحلق يخرج منه العين والحاء، وأدنى الحلق من اللسان يخرج منه الخاء والغين.

ثم اللقب اللهوي: ويشمل القاف والكاف، أما القاف فتخرج من أقصى اللسان مما يلي الحلق وما فوقه من الحنك، وأما الكاف فتخرج من أقصى اللسان من أسفل مخرج القاف من اللسان قليلًا وما فوقه من الحنك.

وأما اللقب الثالث فقد وضع اسم الشجر، فجاء اللقب الشجري، والشجر هو وسط الفم، أما الأصوات الشجرية فتشمل الجيم، والشين، والياء، وهي تخرج من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك، ثم أضاف مكي لهذه الثلاثة صوت الضاد، وجعله من اللقب نفسه وإن كان ميزه بميزةٍ في خروجه عن الجيم، والشين، والياء؛ حيث رأى الضاد تخرج من أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس.

ثم يأتي اللقب الذلقي: ويشمل اللام، والنون، والراء، أما اللام فتخرج من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرفه، وما بينه وبين ما يليها من الحنك الأعلى، وأما النون فمن طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا -أسفل اللام قليلًا- وأما الراء فتخرج من مخرج النون غير أنها أدخل إلى ظهر اللسان قليلًا.

ثم يأتي المخرج النِّطعي: ويشمل الطاء، والدال، والتاء، وهي تخرج من طرف اللسان وأصول الثنايا.

ثم يأتي اللقب الأسلي: ويشمل الصاد، والسين، والزاي، وهذه الثلاثة تخرج من بين طرف اللسان وفويق الثنايا السفلى.

ثم يأتي اللقب اللثوي: ويشمل الظاء، والذال، والثاء، وهي تخرج من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا.

ثم يأتي اللقب الأخير، وهو اللقب الشفوي: ويشمل الفاء، والباء، والميم، والواو، أما الفاء فتخرج من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا، وأما الباء، والميم، والواو فهي تخرج من بين الشفتين.

وإذا نظرنا إلى الدراسة الصوتية الحديثة فإننا نرى التقاءً، ونرى أيضًا افتراقًا، إذا أخذنا ما ذكره الدكتور كمال بشر في كتابه (الأصوات) في الصفحة التاسعة والثمانين إلى التسعين وما بعدهما فإننا نراه يصنف الأصوات هكذا:

الأصوات الحنجرية: وتشمل الهمزة، والهاء.

الأصوات الحلقية: وتشمل العين، والحاء.

الأصوات اللهوية: وتشمل القاف.

أصوات أقصى الحنك: وتشمل الخاء، والغين، والكاف، والواو.

أصوات وسط الحنك: وتشمل الياء.

الأصوات اللثوية الحنكية: وتشمل الجيم، والشين.

الأصوات اللثوية: وتشمل الراء، والزاي، والسين، والصاد.

الأصوات الأسنانية اللثوية: تشمل الضاد، والتاء، والدال، والطاء، واللام، والنون.

الأصوات الأسنانية: تشمل الثاء، والذال، والظاء.

الأسنانية الشفوية: وتشمل الفاء.

الأصوات الشفوية: وتشمل الباء، والميم، والواو التي ذكرها قبل من أصوات أقصى الحنك؛ لأن للشفتين دور مهم أيضًا في إخراج الواو؛ لذلك فهي تُعدُّ من أصوات وسط الحنك، وفي الوقت نفسه تُعدُّ من الأصوات الشفوية.

على أية حال، إن لكل صوتٍ في العربية مخرجًا محددًا، وإذا انتقل الصوت من مخرجه المعلوم إلى مخرج صوتٍ آخر شُوه وظهر معيبًا، وكذلك إذا فقد الصوت صفةٍ من صفاته، أو تحول من صفةٍ إلى أخرى كأن يكون الصوت مجهورًا فيصير مهموسًا، أو كأن يكون مفخمًا فيصير مرققًا، أو يكون مطبقًا فيصير منفتحًا، أو يكون مستعليًا فيصير مستفلًا، يخرج الصوت في هذه الحالة شاكيًا باكيًا ويخرج منحرفًا، وحينئذٍ يكون الصوت معيبًا.

إذن، حينما يفقد الصوت مخرجه المعلوم، أو يفقد صفةً من صفاته المعلومة؛ فإنه حينئذٍ يخرج مشوهًا ناقصًا معيبًا، ولقد أوقفنا الثعالبي -كما قلت- منذ قليل على عددٍ من تلك العيوب، وسماها عيوب اللسان والكلام، كما ذكر مجموعةً من الألفاظ الدالة على فصاحة الفرد المتكلم في الفصل الذي سماه "حدة اللسان والفصاحة"، يوصف الفرد بأنه فصيح إذا حافظ على أصواته، وخرج كل واحدٍ منها من مخرجه المعلوم، وخرج محافظًا على صفاته، حينئذٍ يوصف الفرد بأنه لسنٌ، ذليقٌ، حذاقي، مِسْلاقٌ، مِصْقعٌ، كل هذا يدل على قدرته على الكلام، وإخراجه فصيحًا معلومًا بينًا يفهمه السامع، أما إن خرج الصوت فاقدًا شيئًا من مخرجه أو صفةً من صفاته فحينئذٍ يوصف بالرُّتة، أو اللُّكنة، أو الهتهتة أو الهثهثة، أو باللثغ، أو باللُّثغة، أو باللجلجة.

هنا نتساءل: إذا كانت المخارج متنوعة بين الحلق، والفم وما يشتمل عليه من لسانٍ وأسنانٍ وشفتين فلمَ خصص الثعالبي تلك العيوب باللسان؟ فقال: عيوب اللسان والكلام مع أن الصوت قد يكون حلقيًّا، ويصاب بنقصٍ في مخرجه أو صفاته، وقد يكون الصوت شفويًّا فيصاب أيضًا بنقصٍ في المخرج أو في الصفة، فلماذا نُسِبَتْ العيوب إلى اللسان مع أن الحلق يشاركه والشفتين تشاركه في الخروج؟ فهي كلها تُعدُّ آلات للمخارج وليس اللسان وحده الذي يخرج الأصوات.

إن اللسان يتدخل في إخراج عددٍ من الأصوات أكثر من الأصوات التي تخرج من الحلق أو تخرج من الشفتين؛ لذلك فإنه يحظى بنصيبٍ وافرٍ في إخراج الأصوات، ولا يقتصر دوره على إخراج الأصوات فحسب، ولكن دوره يتخطى مرحلة المخارج إلى مرحلة الصفات، فله دور في صفة الاستعلاء وضدها الاستفال، وله

دورٌ في صفة الإطباق وضده الانفتاح، وله دورٌ في صفة التفخيم وضده الترقيق، وله دورٌ في صفة الشدة وضدها الرخاوة.

فإذا نظرنا إلى وصف القدماء للأصوات، واستبعدنا الحروف الحلقية الستة -أعني الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء- واستبعدنا أيضًا حروف الشفة الأربعة -أعني الفاء، والباء، والميم، والواو- فإننا نرى اللسان يتحمل إخراج ثمانية عشر صوتًا صامتًا بالإضافة إلى الدور الذي يقوم به في تشكيل الحركات المختلفة: الفتحة، والكسرة، والضمة بنوعيها القصير والطويل.

وإذا نظرنا نظرةً حديثةً إلى المخارج، واستبعدنا صوتي الحنجرة -أعني الهمزة والهاء- وصوتي الحلق -أعني العين والحاء- وأصوات الشفة -أعني الفاء، والباء، والميم- يصير للِّسان واحد وعشرون صوتًا صامتًا بالإضافة أيضًا إلى دوره في الحركات كذلك، معنى هذا أن للسان تكييفات أو صفاتٍ مع كل الأصوات حتى الأصوات الحلقية، والشفوية، وأصوات الحركات، فهو من أبرز الأعضاء التي تتحكم فيما تسميه الدراسة الصوتية الحديثة بالصندوق الرنيني الأمامي في تجويف الفم أو فراغه، فهو بمرونته وقدرته على الحركة المتنوعة يصنع عددًا كبيرًا من صناديق الرنين المختلفة في أشكالها وأحجامها وأطوالها مع الأصوات المختلفة، وتختلف النغمات أو المكونات النغمية للأصوات باختلاف تلك الصناديق، فعندما يستعلي مؤخره توصف بعض الأصوات بالاستعلاء، مثل الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والخاء، والقاف، والغين، وعندما يستفل توصف بقية الأصوات بالاستفال، وعندما يستعلي مؤخره ومقدمه حتى يصير مثل الطبق توصف بعض الأصوات بالإطباق، مثل: الصاد، والضاد، والتاء، والظاء، وعندما يكون بخلاف ذلك توصف بقية الأصوات بالانفتاح،

وعندما يكون على صورة حروف الاستعلاء مع انجذابه إلى الخلف توصف بعض الأصوات بالتفخيم، مثل حروف الاستعلاء، واللام، والراء، وبعض الحركات كالفتحة والضمة في بعض أحوالهما، وعندما يكون بخلاف ذلك توصف بقية الأصوات بالترقيق.

لذلك حُقّ للثعالبي أن ينسب عيوب الكلام إلى اللسان نظرًا لهذا الدور المهم الذي ذكرته، ومّما تجدر الإشارة إليه بالنسبة لأهمية اللسان، فإن تعبيرات اللغة تستخدمه وتريد به اللغة، والقرآن الكريم أطلق اللسان وأراد به اللغة، حيث لم ترد كلمة لغةٍ في القرآن الكريم، وإنما جاء اللسان معبرًا عنها، قال تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَـٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ﴾ [الروم: ٢٢] وقال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾ [إبراهيم: ٤] وهكذا.

تصنيف العيوب الصوتية

لقد أدركنا أهمية مخارج الحروف وأثرها في صحة النطق، وعلمنا أن فساد الكلام من اختلاف تلك المخارج، واختلاف مخارج الحروف، أو العدول عن صفةٍ من صفاتها إلى أخرى يؤدي إلى فسادٍ في اللسان، حيث يقلب الحروف ويبعد بها عن مخارجها، ومن مظاهر هذا الفساد ما سماه الثعالبي بالرُّتة، واللُّكنة، والحُكلة، والهتهتة، والهثهثة، واللُّثغة، والفأفأة، والتمتمة، واللفف، واللثغ، واللجلجة، والخنخنة، والمَقْمقة، ويمكنني أن أرجع تلك العيوب، أو تلك الاضطرابات التي تحدث في التكلم وإخراج المقاطع وتقطيعها تبعًا لمظهرها الأدائي إلى ما يأتي:

- عيوب استبدالية.
- عيوب تشويهية.
- عيوب الخفاء وعدم الوضوح.
- عيوب تتعلق بالتزمين وسرعة الأداء.

أولًا: العيوب الاستبدالية:

وتتحقق هذه العيوب بجعل صوتٍ مكان صوتٍ آخر، ومن تلك العيوب: اللُّثغة، واللُّكنة، واللُّثغة أن تعدل الحرف إلى حرفٍ غيره، والألثغ الذي لا يستطيع أن يتكلم بالراء، وقيل: هو الذي يجعل الراء غينًا أو لامًا، أو يجعل الراء في طرف لسانه، أو يجعل الصاد فاءً، وقيل: هو الذي يتحول لسانه عن السين إلى الثاء، وقيل: هو الذي لا يتم رفع لسانه في الكلام وفيه ثقل، وقيل: هو الذي لا يبين الكلام، وقيل: هو الذي قصر لسانه عن موضع الحرف، ولحق موضع أقرب الحروف من الحرف الذي يعثر لسانه عنه.

وللَّثغة آثار لغوية واجتماعية؛ إذ يترتب على حدوث الاضطراب والتداخل في الألفاظ والمعاني سوء الفهم وصعوبة الإفهام إلى جانب قبح الأداء، وما يترتب عليه من نفور السامع ووحشة المخاطبين.

أما اللُّكنة: فإذا أدخل الرجل بعض حروف العرب في بعض حروف العجم؛ فإنه حينئذٍ يقال: في لسانه لُكنة، وقد أكد ابن منظور هذا حين قال: اللُّكنة عُجمة في اللسان وعيّ، والعيُّ هو العجز عن التعبير اللفظي بما يفيد المعنى المقصود، ونقل ابن منظور عن ابن سيده أن الألكن الذي لا يقيم العربية من عُجمة في لسانه، ونقل أيضًا عن المبرد أن اللُّكنة هي أن تعترض على كلام

المتكلم اللغة الأعجمية، يقال: فلان يرتضخ لُكنة رومية، أو حبشية، أو سندية، أو ما كانت من لغات العجم.

ويرجع السبب في حدوث هذا العيب إلى تأثر المتكلم بنظام لغته التي نشأ عليها عندما يحاول نطق لغةٍ أجنبيةٍ عنه عند تعلمها، أو إلى تأثر المتكلم بنظام لغةٍ غير لغته نظرًا لنشأته وتأثره ببيئة تلك اللغة الأجنبية، ويمكن أن تعتري اللُّكنة كل نظم اللغة صوتيةً كانت، أو صرفيةً، أو نحويةً، أو دلاليةً، ومن من مظاهرها الصوتية لدى الخاصة نطق السين شينًا، ونطق الطاء تاءً، ونطق الشين سينًا، ونطق الحاء أو الخاء هاءً، ونطق القاف كافًا، ومن مظاهرها لدى العامة نطق الذال دالًا، ونطق القاف كافًا، ونطق السين شينًا، ونطق الجيم دالًا.

ثانيًا: العيوب التشويهية:

وهي التي تحدث بتشويه بعض أصوات الكلام، ومن تلك العيوب التي ذكرها الثعالبي: الفأفأة، والتمتمة.

أما الفأفأة: فقد ذكر ابن منظور أنها حُبسة في اللسان وغلبة الفاء على الكلام، ونقل عن المبرد في معناها أن يتردد المرء في الفاء إذا تكلم، وترجع الفأفأة إلى اضطرابات في تقطيع حرف الفاء نتيجةً لاضطرابات في الجهاز العصبي في المخ.

أما التمتمة: فهي رد الكلام إلى التاء والميم كما ذكر ابن منظور، ونقل أقوالًا عديدةً فيها، حيث قال: وقيل: أن يعجل بكلامه فلا يكاد يُفهمك، وقيل: أن تسبق كلمته إلى حنكه الأعلى، والفأفأة: الذي يعسر عليه خروج الكلام، وقال الليث: التمتمة في الكلام ألا يبين اللسان يخطئ موضع الحرف فيرجع إلى لفظٍ كأنه التاء والميم وإن لم يكن بينًا، ونقل عن المبرد أن التمتمة الترديد في التاء.

ثالثًا: عيوب الخفاء وعدم الوضوح:

وهي لا تتحقق فيها الإبانة ولا يظهر فيها ما ينبغي من الوضوح، ومن تلك العيوب: الحُكلة، الحُكلة هي نقصان آلة المنطق وعجزها عن أداء اللفظ؛ حتى لا يعرف معناه إلا القليل، وقال ابن منظور: الحكلة كالعجمة لا يبين صاحبها الكلام.

رابعًا: عيوب تتعلق بالتزمين وسرعة الأداء:

ومن ذلك: الرُّتة، وهي عجلة في الكلام وقلة أناة، أو قلب اللام ياءً، والأرت الذي في لسانه عقدة وحُبسة، ويعجل في كلامه فلا يطاوعه لسانه.

العوارض التي تعرض لألسنة العرب

عناصر الدرس

موقع هذه العوارض من كتاب الثعالبي

العوارض التي تعرض لألسنة العرب، من خلال ما ذكره أبو منصور الثعالبي في كتابه (فقه اللغة وسر العربية).

عقد الثعالبي في كتابه (فقه اللغة وسر العربية) الباب الخامس عشر في الأصول، والرءوس، والأعضاء، والأطراف، وأوصافها، وما يتولّد منها، وما يتصل به ويذكر معها، وجاء تحت هذا الباب عددٌ من الفصول منها الفصل التاسع والعشرون بعنوان "فصلٍ في حكاية العوارض التي تعرض لألسنة العرب"، وهو في الصفحة التاسعة والعشرين بعد المائة من كتاب (فقه اللغة وسر العربية) بتحقيق مصطفى السقا، وإبراهيم الإبياري، وعبد الحفيظ شلبي، وهو مطبوعٌ سنة ألفٍ وثلاثمائةٍ واثنتين وتسعين للهجرة، الموافق سنة ألفٍ وتسعمائةٍ واثنتين وسبعين للميلاد، طبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر.

وتحت هذا الباب يقول أبو منصور: "الكشكشة تعرض في لغة تميم، كقولهم في خطاب المؤنث: ما الذي جاء بشِ، يريدون "بكِ"، وقرأ بعضهم: "قَدْ جَعَلَ ربُّشِ تَحْتَشِ سَرِيّا"، لقوله تعالى: ﴿ قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا ﴾ [مريم: ٢٤].

ويقول الثعالبي: "الكسكسة" تعرض في لغة بكر، وهي إلحاقهم لكاف المؤنث سينًا عند الوقف، كقولهم: "أكرمتكسِ"، و"بكسِ"، يريدون أكرمتكِ، وبكِ.

ويقول الثعالبي: "العنعنة" تعرض في لغة تميم، وهي إبدالهم العين من الهمزة، كقولهم: ظننت عنَّك ذاهب، أي: أنك ذاهب، وكما قال ذو الرُمة:

أَعَن تَوَسَّمت مِن خَرقاءَ مَنزِلَةً ❖ ماءُ الصَبابَةِ مِن عَيْنَيكَ مَسجومُ

ثم يقول الثعالبي: "اللخلخانية" تعرض في لغات أعراب الشحر وعمان، كقولهم: مشا الله كان، يريدون: ما شاء الله كان.

ثم يقول: "الطمطمانية" تعرض في لغة حمير، كقولهم: طاب امهواء يريدون: طاب الهواء.

انتهى كلامه، ونفصل القول في هذه العوارض فيما سيأتي.

الكشكشة والكسكسة

١. الكشكشة:

علمنا أن الكشكشة كما يقول أبو منصور تعرض في لغة تميم، وَأَوَدّ أن أشير إلى أن هذا العارض -أعني: الكشكشة- وأيضًا بقية العوارض من كسكسةٍ، وعنعنةٍ، ولخلخانيةٍ، وطمطمانيةٍ هذه العوارض خارجة عن النظام اللُّغوي العربي الفصيح، وقد رَوَت كتب الغريب -أعني: غريب الحديث- والأثر ما يُشير إلى أن تلك العوارض التي ذكرها الثعالبي، وذكرها غيره من علماء اللغة خارجةً عن النظام الفصيح.

فقد ذكر ابن قتيبة في (غريب الحديث) في الجزء الثاني، انظر الصفحة الرابعة والأربعين كما ذكر الزمخشري في (الفائق في غريب الحديث والأثر) انظر الجزء الثالث الصفحة الثانية عشرة بعد الثلاثمائة، والجاحظ في (البيان والتبيين) الجزء الثالث الصفحة الثانية عشرة بعد المائتين، وابن عبد ربه في (العقد الفريد) انظر الجزء الثاني الصفحة الخامسة والسبعين بعد المائتين، والجزء الثالث أيضًا الصفحة العشرين بعد الثلاثمائة، والبغدادي في (خزانة الأدب) الجزء الرابع الصفحة السادسة والتسعين بعد الخمسمائة، والحريري في (درة الغواص) انظر الصفحة الخمسين بعد المائتين، كل هؤلاء ذكروا ما يلي:

قال معاوية: أيّ الناس أفصح؟ فقام رجل فقال: قوم ارتفعوا عن فراتية العراق، ويروى لخلخانية العراق، وتياسروا عن كسكسة بكر، وتيامنوا عن كشكشة تميم ليست فيهم غمغمة قضاعة، ولا طمطمانية حمير، قال: من هم؟ قال: قومك قريش، قال: ممن أنت؟ قال: من جرم، كما ذكر بعض أطراف هذا الأثر ابن الأثير في (النهاية) الكاف والسين، انظر الجزء الرابع الصفحة الرابعة والسبعين بعد المائة، والصفحة السادسة والسبعين أيضًا بعد المائة الكاف والشين.

وكذلك صنع ابن منظور في مواضع متفرقة الكاف والسين، والكاف والشين، والطاء والميم، والغين والميم، واللام والخاء... إلى آخره.

وأبدأ بالعارض الأول الذي ذكره الثعالبي، وهو الكشكشة، فقد ذكر كثير من العلماء صورتين لهذا العارض، أو لهذه اللهجة كما يُسميها بعض العلماء:

الأولى: إبدال الشين من كاف الخطاب مع المؤنث، وهذا ما ذكره الثعالبي.

أما الصورة الأخرى: فهي زيادة شين على الكاف في الوقف.

ويردّد اللغويون هاتين الصورتين، وبعضهم يخص الصورة الأولى بالوقف، وبعضهم يراهما في الوصل والوقف.

انظر (الكتاب) لسيبويه الجزء الرابع الصفحة التاسعة والتسعين بعد المائة، و(المحكم) لابن سيده الجزء السادس الصفحة السابعة والتسعين بعد الثلاثمائة، وانظر (لسان العرب) الكاف والشين، وانظر(سر صناعة الإعراب) لابن جني الجزء الأول الصفحة السادسة عشرة بعد المائتين، و(المزهرة في علوم اللغة وأنواعها) للسيوطي الجزء الأول الصفحة الحادية والعشرين بعد المائتين.

ويرى بعض العلماء أن هَذِهِ الْكَافَ غَيْرُ مُحَدَّدَةٍ بموضع وغير مقصورةٍ على كاف خطاب المؤنث، ويؤيد هذا أن بعض القدماء، مثل ثعلب تحدث عن إبدال الكاف

المكسورة عمومًا، انظر مجالسه الجزء الأول الصفحة السادسة عشرة بعد المائة، كما يؤيد هذا أيضًا ورود بعض الشواهد التي أُبدل فيها كاف غير المؤنث شينًا.

انظر (مجالس ثعلب)، وانظر (سر صناعة الإعراب) لابن جني الجزء الأول الصفحة السادسة عشرة بعد المائتين وما بعده، وانظر أيضًا (لسان العرب) لابن منظور الكاف والشين.

كما قيل: إن هذه الكاف لم تُبْدَلْ شِينًا خالصة، وإنما أُبْدِلَتْ صَوْتًا مُزْدَوَجًا مُكَوَّنًا من عنصرين؛ أولهما: فيه شدة، وهو يشبه التاء، والآخر فيه رَخَاوة، وهو يُشبه الشين، كما يرى أن سبب هذا الإبدال هو تأثر الكاف بالكسرة بعدها، والكسرة ومعها الفتحة المرققة من أصوات اللين الأمامية، أي تخرج من مقدم اللسان، وصوت اللين الأمامي يؤثر في أصوات أقصى الحنك؛ فتنقلب - أعني أصوات أقصى الحنك تنقلب- إلى نظائرها من أصوات وسط الحنك، أو أصوات الثنايا العليا، وفق قانونٍ صوتي يسميه العلماء بقانون الأصوات الحنكي.

راجعه في (اللهجات العربية) للدكتور إبراهيم أنيس الصفحتين الثالثة والعشرين، والرابعة والعشرين بعد المائة.

كما قيل: إن صور الكشكشة تَمَّتْ عَلَى مَرْحَلَتَيْنِ: الأولى إبدال الكاف صوتًا مزدوجًا "تش"، والأخرى إبدالها شينًا خالصةً؛ بسبب تطور الصوت المزدوج، وقد استند من قال بهذا إلى وجود هاتين المرحلتين إلى الآن في مناطق متفرقةٍ من الجزيرة العربية.

انظر (لغة تميم) للدكتور ضاحي الصفحتين الخامسة والسبعين، والسادسة والسبعين.

وتتفق الكاف، مع صوت الشين أو الصوت المزدوج هذا في الهمس، كما أن الصوت المزدوج يحتفظ بشدة الكاف، ورمى بعض المحدثين القدماء بالوهم في وصف هذا الصوت المزدوج السالف الذكر، حيث سمعوه ولم يستطيعوا كتابته بالضبط، فدلوا عليه مرةً بالكاف والشين، وأخرى بالشين وحدها.

انظر (فصول في فقه العربية) للدكتور رمضان عبد التواب الصفحة الثامنة والعشرين بعد المائتين.

وإذا كان أبو منصور الثعالبي قد ذكر أن هذا العارض - أعني الكشكشة- تعرض في لغة تميم؛ فإن ابن الأثير قد نَسَبَ هَذِهِ الظَّاهِرَةَ إلى تميمٍ، وربيعة، ومضر، كما نسبها غيره إلى أسد، وبكر بن وائل، والمعروف أن أسدًا وبكرًا يرجع نسب كلٍ منهما إلى ربيعة، فأسد هو ابن ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان، وبكر بن وائل هو ابن قاسط بن هنب بن أفصى بن دعمى بن جديلة بن أسد بن ربيعة.

انظر (جمهرة أنساب العرب) لابن حزم الصفحة الثانية والتسعين بعد الأربعمائة، والرابعة والثمانين بعد الأربعمائة.

كما أن أسدًا كانوا بنجد مجاورِين لتميم، وأن بكرًا كانوا باليمامة فيما بينه وبين البحرين إلى أطراف العراق.

انظر (معجم ما استعجم) للبكري الجزء الأول الصفحة السادسة والثمانين.

ومعنى ما قاله البكري أنهم كانوا على قرب من ديار تميم أيضًا، وقد تشكك بعض المحدثين في نسبة الفراء هذه الظاهرة إلى مضر؛ لأن الحجازيين وهم عدنانيون لم ينطقوا به.

٢. الكسكسة:

لقد عرّف الثعالبي الكسكسة بأنها إلحاق "بَكْرٍ" لكاف المؤنث سينًا عند الوقف، كقولهم: أكرمتكسِ، وبكسِ يريدون أكرمتكِ، وبكِ، ومع هذا فإننا نرى ابن الأثير يذكر لها ثلاث صورٍ الأولى إبدال السين من كاف الخطاب، والثانية تقيد تلك الصورة الأولى بكاف خطاب المؤنث، والصورة الثالثة هي زيادة سينٍ بعد الكاف في الوقف كما ذكر الثعالبي، ويردد اللُّغويون هذه الصور. انظر (الصحابي) لابن فارس الصفحة الرابعة والعشرين، و(سر صناعة الإعراب) لابن جني الجزء الأول الصفحة الخامسة والثلاثين بعد المائتين، و(الأساس) للزمخشري الكاف والسين، و(اللسان) لابن منظور الكاف والسين، و(القاموس المحيط) لمجد الدين الشيرازي الفيروزآبادي الكاف والسين، و(المزهر في علوم اللغة وأنواعها) للسيوطي الجزء الأول الصفحة الحادية والعشرين بعد المائتين.

وتفسير الكسكسة هو تفسير الكشكشة عند المحدثين؛ حيث أبدلت الكاف؛ بسبب صوت اللين الأمامي –أعني: الكسرة أو الفتحة المرققة- صوتًا مزدوجًا "تس" وفق قانون الأصوات الحنكي، ويرى بعض المحدثين أن لهذه الظاهرة ثلاث مراحل استنادًا إلى وجودها حتى الآن في اللهجات الحديثة:

الأولى: إبدال الكاف صوتًا مزدوجًا.

والثانية: تطوّر هذا الصوت المزدوج إلى سينٍ خالصة.

والثالثة: تحولها إلى كاف المذكر وعدم اقتصارها على كاف المؤنث.

انظر (لغة تميم) للدكتور ضاحي الصفحة الثامنة والسبعين.

وتتفق الكاف مع السين وكذا مع الصوت المزدوج في الهمس، كما أن الصوت المزدوج يحتفظ بشدة الكاف، أما من ناحية النسبة فقد نسبها الثعالبي لبكر -

لقبيلة بكر- ومع ذلك فإن القبائل التي نُسِبَ إليها الكشكشة هي نفسها التي نُسِبَ إليها الكسكسة أيضًا إلا أسدًا، كما نُسِبَتْ الكسكسة أيضًا إلى هوازن، والمعروف أن كل هذه القبائل متجاورة، حيث تقيم في وسط وشرق الجزيرة العربية.

وللتماثل دور في إبدال أصوات هاتين الظاهرتين -أعني: الكسكسة والكشكشة- فعندما يلتقي صوتان بينهما قرابة في الوحدة الكلامية، ويندمجان معًا؛ فإنه قد يحدث لهذا الدمج ميل إلى التماثل أو التقارب بينهما سواء من ناحية المخرج أو الصفة، ويُطلق المحدثون على هذا التماثل أو المماثلة مصطلح ال"Simulation"، والغرض من ذلك ميل المتكلم إلى السهولة في النطق أو الاقتصاد في الجهد العضلي، وهناك اصطلاحات لعلماء الأصوات في أنواع التأثر الناتجة عن هذا التماثل؛ فإن أثر الصوت الأول في الثاني فالتأثر مقبل أو تقدمي، وإن أثر الصوت الثاني في الأول فالتأثر مدبر أو رجعي.

وحينما ننظر في أمثلة الكشكشة والكسكسة، وننظر في دور التماثل مع أمثلة هذين العارضين فإننا نرى أن الكاف تتأثر بالكسرة بعضها؛ فتتحول إلى صوتٍ لسانيٍّ آخرَ متقدِّمٍ شينٍ أو صوتٍ مزدوجٍ "تش" في أثناء الكشكشة، وسينٍ أو صوتٍ مزدوجٍ "تس" في الكسكسة، وهذا التأثر يدخل ضمن التأثر المدبر أو ما يُسمى بالمماثلة الرجعية.

العنعنة، والطمطمانية، واللخلخانية

١. العنعنة:

لقد ذكر الثعالبي أن العنعنة تعرض في لغة تميم، ثم قال: وهي إبدالهم العين من الهمزة كقولهم: ظننت عنك ذاهب أي: أنك ذاهب، واستشهد أيضًا ببيت ذو الرمة، وهو:

أعَن تَوَسَّمت مِن خَرقاءَ مَنزِلَةً ❖ ماءُ الصَبابَةِ مِن عَينَيك مَسجومُ

واستشهد أبو عُبيد القاسم بن سلام في كتابه (غريب الحديث)، وكذا الزمخشري في كتابه (الفائق) على هذا العارض أو على هذه اللغة بقول ذي الرمة:

أعَن تَرَسَّمت مِن خَرقاءَ مَنزِلَةً ❖ ماءُ الصَبابَةِ مِن عَينَيك مَسجومُ

ويروى من عينيكِ، والبيت في ديوان ذو الرمة الصفحة السابعة والستين بعد الخمسمائة، وهو في (الفائق) الجزء الأول الصفحة الخامسة عشرة، وهو في (غريب الحديث) لأبي عبيد الجزء الثالث الصفحة الخمسين وما بعدها، وفي (اللسان) أيضًا في الراء، والسين والميم برواية ءأن، ورواية ترسمت، أي نظرت إلى رسومها، كما استشهد الزمخشري بقول الشاعر:

.... ❖ وَاَللَّهُ عَن يَشفيكَ أغنى وَأَوسَعُ

أي: والله أغنى وأوسع من أن يضن بشفائك. انظر (الفائق) الجزء الأول الصفحة الخامسة عشرة، والصفحة التسعين بعد المائتين.

تكاد تجمع الدراسات القديمة على أن العنعنة قلب همزة أنّ وأنْ عينًا، انظر مثلًا (تهذيب اللغة) للأزهري العين والنون الجزء الأول الصفحة الثانية عشرة بعد المائة، وانظر (الصاحبي) لابن فارس الصفحة الرابعة والعشرين، و(شرح المفصل) لابن يعيش الجزء الثامن الصفحة الثامنة والتسعين بعد المائة، و(مغني اللبيب) لابن هشام الجزء الأول الصفحتين الثلاثين، والواحدة والثلاثين بعد المائة، طبعة دار إحياء الكتب العربية.

حتى الذين عرفوها بأنها قلب الهمزة عينًا جاءت معظم شواهدهم وأمثلتهم على هذين الحرفين. انظر (العين) للخليل الصفحة الرابعة بعد المائة بتحقيق الدكتور عبد الله درويش، و(جمهرة ابن دريد) الجزء الثالث الصفحة السادسة والسبعين،

و(تهذيب اللغة) للأزهري الجزء الأول الصفحة الحادية عشرة بعد المائة، و(صحاح الجوهري) العين والنون، و(المحكم) لابن سيده الجزء الأول الصفحة التاسعة والأربعين، و(لسان العرب) لابن منظور، و(الصاحبي) لابن فارس الصفحة الخامسة والثلاثين.

وجاء بعض الشواهد حول غير هذين الحرفين أحيانًا، مثل ما ذكر ابن دريد في (الجمهرة) انظر الجزء الأول الصفحة الستين بعد المائة، والسابعة والثلاثين بعد المائتين، والثامنة والثلاثين بعد المائتين، والثامنة والثلاثين بعد المائتين أيضًا، وانظر الجزء الثالث الصفحتين السادسة والسبعين، والسابعة والسبعين، وانظر (تاج العروس) لمحمد مرتضى الزبيدي الجزء السادس الصفحة الخامسة بعد المائتين، و(المزهر) للسيوطي الجزء الأول الصفحة الثانية والستين بعد الأربعمائة.

فهل هذا يرجع إلى أن استقراء الرواة لأمثلة هذه الظاهرة الصوتية كان ناقصًا؟

لقد مال إلى هذا بعض الباحثين وعلى رأسهم الدكتور إبراهيم أنيس.

انظر في (اللهجات العربية) الصفحة العاشرة بعد المائة.

ومن خلال ما ذكره العلماء من أمثلة هذه الظاهرة، وما قرأناه من روايات (غريب الحديث والأثر) يوضح أن قلب الهمزة عينًا تخطّى اللفظين "أنّ وأنْ" إلى غيرهما من الألفاظ، فمن أمثلة ما جاء في كتب غريب الحديث والأثر لفظ "الصدأ" الذي نُطِقَ صدعًا، حيث ورد في حديث عمر > حين سأل الأُسْقُف عن الخلفاء؛ فحدثه حتى انتهى إلى نعت الرابع - أي: إلى نعت الخليفة الرابع- "فقال: صدعٌ من حديد، فقال عمر: وا دفراه".

انظر (غريب الحديث) لأبي عبيد الجزء الثالث الصفحة الخامسة والثلاثين بعد المائتين، وانظر أيضًا (فائق) الزمخشري الصاد، والدال، والعين الجزء الثاني

الصفحة التسعين بعد المائتين، وابن الأثير في (النهاية) الصاد والدال والهمزة، والصاد والدال والعين، وكذا صنع ابن منظور في (لسان العرب) في المادتين نفسيهما الصاد والدال والهمزة، والصاد والدال والعين، وأخرجه أبو داوود عن الأقرع مؤذن عمر بن الخطاب > وأخرجه ابن الأثير في (جامع الأصول).

وقد جوز الزمخشري أن تكون العين في "الصدع" مبدلةً من الهمزة في "الصدأ"، والصدأ هو السهك، والسهك ريحٌ كريهة تجدها من الإنسان إذا عرق، والسهك أيضًا قبح رائحة الفمِ إذا خَنِز، فهذا يوضح أن قلب الهمزة عينًا تخطى اللفظين أنّ وأنْ إلى غيرهما من الألفاظ، غير أن لقب العنعنة كان خاصًّا بهذين الحرفين لكثرة إبدال الهمزة فيهما عينًا بالنظر إلى إبدالها في غيرهما، ويؤيد هذا ما ذكره ابن جني؛ فقد قال في باب العين من كتابه (سر صناعة) الإعراب.

انظر الجزء الأول الصفحة السابعة والثلاثين بعد المائتين: قولهم عنعنة مشتق من قولهم عن عن عن في كثيرٍ من المواضع، ومجيء النون في العنعنة يدل على أن إبدالهم إياها، إنما هو في همزة أنّ دون غيرها، وقد اشتقت العرب أفعالًا ومصادر من الحروف، وذكر من هذه المشتقات - ذكر ابن جني من هذه المشتقات- لا ليت قلت: لا، ولو ليت إذا قلت: لولا، وبأبأ الصبي أبوه إذا قال له: بأبي، وبأبأه الصبي إذا قال له بابا، وصهصهت إذا قلت: صهٍ صهٍ، وحاحيت، وعاعيت، وهاهيت إذا صحت بها حاء، وعاء، وهاء، ثم ذكر أنهم أبدلوا عينًا في غير أن أو في غير أن وذكر أمثلةً لهذا.

انظر الصفحة الأربعين بعد المائتين من الجزء الأول، وقد مال إلى هذا بعض الباحثين أيضًا. انظر (لغة تميم) للدكتور ضاحي الصفحة الحادية والتسعين.

أما من ناحية النسبة ؛ فقد نسب الثعالبي العنعنة إلى تميم، بينما نسبها كثيرٌ من القدماء إلى تميمٍ، وقيس عيلان، وأسد.

انظر (تهذيب اللغة) للأزهري العين والنون، وكذا (لسان العرب) لابن منظور، و(تاج العروس) للزبيدي.

كما يعرف هذه الظاهرة أيضًا بنو كلاب، كما يذكر أبو زيد في (النوادر) انظر الصفحتين الثامنة والعشرين، والتاسعة والعشرين في طبعة بيروت سنة ألفٍ وتسعمائةٍ وسبعٍ وستين من الميلاد، وبنو كلاب فرعٌ من قضاعة ترددت مساكنهم من تخوم الشام وما يقرب من بلاد العراق، ويرى بعض المحدثين أن نطق الهمزة عينًا يمثل أعلى مرحلةٍ في تحقيق الهمز. انظر في (اللهجات العربية) للدكتور أنيس الصفحة الثانية عشرة بعد المائة.

والمبالغة في تحقيق الهمز على هذا النحو من سمات البدو الذين يميلون إلى الأصوات الواضحة في السمع، وهو قريبٌ مما ذكره ابن الأثير، وهو يعقب على حديث حصين بن مشمت أخبرنا فلانٌ عنّ فلانًا حدّثه أي أنّ فلانًا حدثه، قال: كأنهم يفعلونه لبححٍ في أصواتهم، والبحح غلظ الصوت وخشونته.

انظر (النهاية في غريب الحديث والأثر) العين والنون، وكذا (لسان العرب) لابن منظور العين والنون، وانظر (خصائص لهجتي تميم وقريش) للدكتور موافي الصفحتين السادسة والستين، والثامنة والستين.

٥. الطمطمانية:

لقد عرف الثعالبي هذا العارض، فقال: الطمطمانية تعرض في لغة حمير كقولهم: طاب امهواء يريدون طاب الهواء، فلم يذكروا التعريف صراحةً،

ولكن من خلال المثال الذي ذكره نرى أن الطمطمانية تطلق على إبدال اللام في أداة التعريف ميمًا، وفي كتب اللغة وغريب الحديث والأثر أمثلة أخرى من ذلك: قوله ﷺ يخاطب بعض الحميرين: ((ليس من أمبر أمصيام في أمسفر)) أي: ليس من البر الصيام في السفر.

انظر (غريب الحديث) لأبي عبيد الجزء الرابع الصفحة الثالثة والتسعين بعد المائة، و(النهاية في غريب الحديث والأثر) لابن الأثير العين والميم، الجزء الثالث الصفحة الثالثة بعد الثلاثمائة.

ومن أمثلة ذلك أيضًا: أن أبا هريرة دخل على عثمان > وهو محصورٌ قال: "الآن طاب أمضرب" فأمره عثمان أن يلقي سلاحه، أي: حلّ القتال، أراد: طاب الضرب؛ فأبدل لام التعريف ميمًا.

انظر (غريب الحديث) لأبي عبيد الجزء الرابع الصفحة الرابعة والتسعين بعد المائة، و(غريب الحديث) لابن قتيبة الجزء الثاني الصفحة السادسة بعد الأربعمائة، و(النهاية) لابن الأثير الطاء، والياء، والباء في الجزء الثالث الصفحة الخمسين بعد المائة.

وقد سيقت بعض الشواهد الشعرية على هذه اللغة، من ذلك: قول الشاعر وقد نسبه ابن بري إلى بُجير الطائي:

ذاك خليلي وذو يعاتبني ❖ يرمي ورائي بامسهم وأمسلمة

يريد بالسهم والسّلِمَة، والسّلِمَة: هي الحجر واحد السِّلام، والمسوغ الصوتي لهذا الإبدال هو اشتراك الصوتين في صفتي الجهر والتوسط بين الشدة والرخاوة، بالإضافة إلى أنهما من الأصوات المتوسطة الشبيهة بأصوات اللين، والمعروف أنهما أكثر الأصوات شيوعًا في اللغات السامية ومعهما النون.

انظر في (اللهجات العربية) للدكتور إبراهيم أنيس الصفحتين الحادية والأربعين، والثانية والأربعين بعد المائة، وقد نُسِبَتْ هذه الظاهرة إلى أهل اليمن أو حمير كما ذكر الثعالبي.

٦. اللّخْلخانية:

اللّخْلخانية تعرض في لغات أعراب الشِّحر وعمان كما يذكر الثعالبي، كقولهم: مشا الله كان، يريدون: ما شاء الله كان، وهذا يدخل فيما يُسمى في الدراسة الصوتية بالنقصان الصوتي؛ حيث أُنقص صوت ومقطع كامل من ما شاء، فما مقطع مكون من صوت صامت وهو الميم وألف المد وهو حركة طويلة، فاختصر هذا المقطع المتوسط المفتوح إلى مقطعٍ قصير من ما إلى ما، وصار صوتًا صامتًا وهو الميم، وفتحةً قصيرةً فقط، فتحول من مقطعٍ طويلٍ إلى مقطعٍ قصيرٍ ما، ثم شاء أُنقصت الهمزة المفتوحة، والهمزة المفتوحة "ءَ" هي مقطعٌ قصيرٌ مفتوحٌ مكونٌ من صوت الهمزة وصوت الضمة القصيرة؛ فتحول المقطع من شاء إلى: شا.

وبعد حذف هذا المقطع، وتحول المقطع الأول من مقطعٍ متوسط الطول "ما" إلى مقطعٍ قصير وهو "م" صار النطق أعراب الشِّحر وعمان: مشا الله كان، بينما غيرهم يُتم الأصوات، ولا ينقص المقاطع ولا يحذفها؛ فيقولون: ما شاء الله كان؛ لذلك كانت هذه اللغة عارضًا من العوارض التي تعرض لألسنة العرب كما ذكر العلامة أبو منصورٍ الثعالبي.

تداخل الأصول

عناصر الدرس

الهدف من التداخل عند ابن جني وأمثلة تداخل الأصول الثلاثية

لقد عقد ابن جني -أبو الفتح عثمان- بابًا في الجزء الثاني من (خصائصه) عنوانه: تداخل الأصول الثلاثية والرباعية والخماسية، وبدأ بذكر الثلاثي منفردًا بنفسه، وهو ما جعلناه عنوانًا لهذه المحاضرة: "تداخل الأصول الثلاثية بعضها في بعض".

الهدف من هذا الباب:

أراد ابن جني من هذا الباب أن يثبت عدة أمور:

الأمر الأول: تقارب الأصول الثلاثية في معانيها سبب لتقاربها في ألفاظها.

الأمر الثاني: هذا التقارب بين الأصول الثلاثية في ألفاظها ومعانيها قد يوهم أمرين:

الأول: يوهم أن أحد الأصلين الثلاثيين من أصل صاحبه، والصحيح أنه من أصل غيره.

الثاني: أن هذا التقارب قد يوهم الوقوع في التجنيس، والصحيح أنه ليس بتجنيس، والوهم هو ما يقع في الذهن من الخاطر، ويقال: وَهِم في الحساب وغيره يوهم وهمًا غلط فيه وسها، والأمثلة التي ذكرها أبو الفتح وسنسردها بعد قليل توضح وتكشف عن هذا الهدف.

قال ابن جني: اعلم أن الثلاثي على ضربين، أحدهما: ما يصفو ذوقه، ويسقط عنه التشكك في حروف أصوله، أو في حروف أصله، كضرب، وقتل، وما تصرف منهما، فهذا ما لا يرتاب به في جميع تصرفه، نحو: ضارب ويضرب ومضروب، وقاتلٍ وقتالٍ واقتتل القوم ونحو ذلك، فما كان هكذا مجردًا واضح

الحال من الأصول فإنه يحمي نفسه وينفي الظنة عنه، إذن: لا مشكلة في هذا الضرب من الأصول الثلاثية.

يقول ابن جني: والآخر: أن تجد الثلاثي على أصلين متقاربين والمعنى واحد، فها هنا يتداخلان، ويوهم كل واحد منهما كثيرًا من الناس: أنه من أصل صاحبه، وهو في الحقيقة من أصل غيره.

إذن: أمثال هذه الأصول الثلاثية تتداخل حتى يظن الظان أن أمثلة هذه الأصول تعود إلى جذر واحد، والحق أنها بخلاف ذلك.

وقد أوضح ابن جني هذا الأمر بأمثلة كثيرة بلغت نحو ثلاثة عشر مثالًا، وفيما يلي توضيح لهذه الأمثلة:

المثال الأول: رِخْوٌ ورِخْوَدٌ:

يقول ابن جني: كقولهم شيء رخو ورخود، الرخو والرخود: اللين، ويقال: رجل رخود، إذا كان لين العظام رخوها، يقول ابن جني: فهما -كما ترى- شديدًا التداخل لفظًا، وكذلك هما معنى، أي: تقاربًا من حيث المعنى فتقاربا من حيث اللفظ.

يقول ابن جنى: وإنما تركيب "رخو" من الراء والخاء والواو، وتركيب "رخود" من الراء والخاء والدال، وواو "رخود" زائدة لذلك يوزن بـ: "فعلو" كما يقال علود للرجل غليظ الرقبة، وعسود للقوي الشديد التقارب في اللفظ واضح.

يقول ابن جني: والفاء والعين من رخو ورخود متفقتان، لكن لاماهما مختلفتان، نعم لام رخو واو، ولام رخود دال، فنظرًا لتقارب اللفظين في الراء والخاء؛ حيث فاء الكلمة وعينها في اللفظين واحد، الفاء فيهما راء والعين فيهما خاء تقاربا من حيث المعنى.

يقول ابن جني: فلو قال قائل: كيف تحقِّر رخودًا على حذف الزيادة لقلت رخيد بحذف الواو وإحدى الدالين، ولو قال لك: كيف تبني من "رخو" مثل جعفر؟ لقلت: رخوًا ومن رخود رخدد، كل هذا يثبت أن أصل الرخو راء وخاء وواو، وأن أصل الرخود راء وخاء ودال.

يقول ابن جني: أفلا ترى إلى ازدحام اللفظين مع تماس المعنيين؟ يقصد بازدحام اللفظين اشتراكهما في الراء والخاء، أي: اتفاقهما في الفاء والعين، ويوضح ابن جني تماس المعنيين فيقول: وذلك أن الرخو الضعيف والرخود المتثني، والتثني عائد إلى معنى الضعف، فلما كانا كذلك أوقعا الشك لمن ضعف نظره، وقل من هذا الأمر ذات يده، أي المرء قد يختلط عليه الأمر لهذا التداخل فيظن خطأ أن أصل اللفظين واحد، وهو الخاء والراء والواو، والصحيح أن الرخو من الراء والخاء والواو، وأن الرخود من الراء والخاء والدال، إذن: الخطأ أن يظن الظان أن أحد الثلاثيين من أصل صاحبه، والصواب أن أحد الثلاثيين من أصل غير صاحبه.

المثال الثاني: يقول ابن جني: ومن ذلك قولهم: رجل ضياط وضيطار.

والضياط والضيطار يطلق على عظيم الجنبين، يقول ابن جني: فقد ترى تشابه الحروف، والمعنى مع ذلك واحد، فهو أشد لإلباسه وإنما ضياط من تركيب الضاد والياء والطاء، وضيطار من تركيب الضاد والطاء والراء، معنى هذا: في كل من المثالين ضاد وطاء، إلا أن الضاد في ضياط فاؤها، والطاء في الكلمة نفسها لامها، بينما الضاد في كلمة "ضيطار" هي فاؤها أيضًا، أما الطاء فهي عينها، ليس المهم اختلاف المواقع، ولكن المهم أن في كل من اللفظين "ضياط" و"ضيطار" ضاد وطاء، والضاد في ضيطار زائدة، وقد استشهد العلامة أبو الفتح

على أن ضيطار من الضاد والطاء والراء بلفظ مؤاخ لضيطار وهو "ضوطرى" حيث جاء في قول جرير:

تَعُدُّون عَقرَ النيب أفضلَ مجدِكُم ❖ بَني ضوطرى لولا الكميَّ المُقنَّعا

جرير يهجو بهذا الفرزدق وقومه، وكان غالب أبو الفرزدق بارى سحيم الرياحي في عقر النوقِ تكرمًا، ويقال للقوم إذا كانوا لا يغنون غناء، بنو ضوطر والكمي هو الشجاع أو لابس السلاح، والمقنع المغطى بالسلاح.

تَعُدُّون عَقرَ النيب أفضلَ مجدِكُم ❖ بَني ضوطرى لولا الكميَّ المُقنَّعا

والنيب جمع ناب، وهي الناقة المسنة، فضيطر وضيطار أصلهما واحد، وهي الضاد والطاء والراء.

ولم يفت على ابن جني أن يذكر ثلاثة أوجه في وزن "ضياط" فقال: ضياط يحتمل مثاله ثلاثة أوجه: أحدها: أن يكون فعالًا كخياط ورباط، والآخر: أن يكون فيعالًا كخيطام وهو لغة في الخاتم، وغيداق ويطلق على الكريم، والثالث: أن يكون فوعالًا كتوراب، التوارب هو التراب، ففي كل هذه الأحوال وفي كل هذه الأوجه اللفظ عينه ياء.

ثم يذكر ابن جني أمثلة أخرى، يقول: ومن ذلك لوقة وألوقة.

اللوقة أصلها اللام والواو والقاف والألوقة أصلها الهمزة واللام والقاف، واللوقة والألوقة طعام طيب يكون من الزبد والرطب.

ومن أمثلة ذلك أيضًا صوص وأصوص، الصوص والأصوص البخيل، مع أن كتب اللغة تثبت معنى مختلفًا لكل واحد من هذين اللفظين، فالصوص البخيل، بينما الأصوص الناقة الكريمة الموثقة الخلق، ولذلك تقول العرب: ناقة أصوص

أي ناقة كريمة، عليها صوص أي عليها بخيل، ولذلك رأى الشيخ النجار محقق كتاب (الخصائص) لابن جني رأى أن هذين المثالين لا يكونان من هذا الباب، حيث قال: وإذ كان معنياهما مختلفين كما رأيت لا يكونان من هذا الباب، على أية حال: لفظ صوص أصله صاد وواو وصاد، بينما لفظ أصوص أصله همزة وصاد وصاد.

ومن الأمثلة أيضًا: ينجوج وألنجوج.

الينجوج والألنجوج عود طيب الريح يتبخر به، وينجوج أصله النون والجيم والجيم، وكذا أثبته ابن منظور في النون والجيم والجيم، وألنجون -وفيه لغة أخرى بالياء يلنجوج- أصلهما لام وجيم وجيم، وكتب اللغة أيضًا -ومنها (لسان العرب) لان منظور- قد أثبت الألنجوج واليلنجوج في اللام والجيم والجيم.

ومن الأمثلة أيضًا: ضيف وضيفن في قول أبي زيد، أي: يكون أصل ضيفن أو الضاد والفاء والنون، بينما الضيف أصله ضاد وياء وفاء، فاللفظان مشتركان في الضاد، ومشتركان في الفاء، وإن اختلف موقع الفاء في المثالين، فالفاء في الضيف هي لام الكلمة، بينما اللام في الضيفن عينها.

ومن الأمثلة التي ذكرها ابن جني أيضًا: حية وحواء.

يقول ابن جني: فليس حواء من لفظ حية، كعطار من العطر، وقطان من القطن، بل حية من لفظ الحاء والياء والياء، من مضعف الياء، وحواء من تركيب الحاء والواو الياء كشواء وطواء، ويدل على أن الحية من مضعف الياء ما حكاه صاحب (الكتاب) -يعني: سيبويه- من قولهم في الإضافة إلى حية بن بهدلة حيوي، وحية بن بهدلة قبيلة عربية.

يقول ابن جني: فظهور الياء عينًا في حيوي، قد علمنا منه كون العين ياءً، وإذا كانت العين ياءً واللام معتلة فالكلمة من مضعف الياء البتة، ألا ترى أنه ليس في كلامهم نحو حيوت وهذا واضح، إذن: الحية من الحاء والياء والياء، وحواء من الحاء والواو والياء، إذن: اتفقا اللفظان في فاء الكلمة، ثم جاءت الياء مشتركة بينهما، إلا أن موقعها في حية عين الكلمة، وفي حواء لامها، بينما عين حواء واو.

ثم يذكر ابن جني أمثلة أخرى؛ حيث قال: ومن ذلك قولهم: عدد طيس وطيسل، العدد الطيس والطيسل الكثير، يقول ابن جني: فالياء في طيس أصل، وتركيبه من الطاء والياء والسين، وهي في طيسل زائدة، وهو من تركيب الطاء والسين واللام، إذن: اتفقا اللفظان في الطاء وفي موقعها، فهي في كل منهما فاء، اشتركا اللفظان أيضًا في السين، إلا أن السين تمثل لام كلمة طيس، بينما السين تمثل عين كلمة طيسل، هذا التداخل قد يوهم أن الطيس والطيسل من أصل واحد، وهو الطاء والياء والسين، بينما الأمر بخلاف ذلك، فالياء في الطيسل زائدة، مما يدل على أن أصل الطيسل طاء وسين ولام، بينما أصل الطيس طاء وياء وسين.

ثم يذكر ابن جني من أمثلة هذا التداخل: الفيشة والفيشلة.

الفيشة والفيشلة أعلى الهامة، وقد سوى ابن جني بينهما في المعنى، وإن كانت الفيشلة تطلق على رأس كل مملس ومدور، كما تطلق على الحشفة، وهو ما يكشف عنه الختان في عضو التذكير.

على أية حال: يقول ابن جني: ومثل طيس وطيسل الفيشة والفيشلة حالهما في ذلك سواء.

ثم يذكر ابن جني مثالًا آخر، وهو: العنسل.

والعنسل الناقة السريعة يقول ابن جني: وذهب سيبويه في عنسل إلى زيادة النون، وأخذها من قوله –أي: من قول لبيد أو من قول النابغة الجعدي- كما ذكر الشيخ النجار ناظرًا مادة العين والسين واللام في (لسان العرب) يقول لبيد أو النابغة الجعدي:

عسلان الذئب أمسى قاربًا ❖ برد الليل عليه فنسل

عسلان الذئب بمعنى: عدوه واهتزازه في أثناء عدوه، ونسل أي: أسرع.

يقول ابن جني: وذهب محمد بن حبيب في ذلك إلى أنه من لفظ العنس، أي أن النون أصلية، وأن اللام زائدة، على عكس ما ارتآه سيبويه.

يقول ابن جني يقصد محمدًا بن حبيب: وذهب بها مذهب زيادتها في ذلك وأولالك وعبدل وبابه، يقول ابن جني: وقياس قول محمد بن حبيب هذا أن تكون اللام في فيشلة وطيسلة زائدة، وما أراده إلا أضعف القولين؛ لأن زيادة النون ثانية أكثر من زيادة اللام في كل موضع، فكيف بزيادة النون غير ثانية وهو أكثر من أن أحصره لك.

والعنس الذي جاء في قول محمد بن حبيب معناه: الناقة القوية، شبهت بالصخرة لصلابتها، والعنس يطلق أيضًا على الصخرة في الماء، لغة في العنز بالزاي، كما يطلق العنس أيضًا على العقاب، وهو الطائر الكاسر المعروف.

وقد تضمنت أمثلة ابن جني هذه مجموعة من الأمثلة يوقع التقارب في ألفاظها ومعانيها في الحكم بالتجنيس، والصحيح: أنها ليست من بابه.

يقول ابن جني: نعم، وقد يعرض هذا التداخل في صنعة الشاعر، فيرى أو يرى أنه قد جنّس وليس في الحقيقة تجنيسًا، وذكر من شواهد ذلك قول القطامي:

تَسائِلُ عَن قَرمٍ هِجانٍ سَمَيدَعٍ ❖ لدى اليأسِ، مغوارِ الصباحِ جسورِ

مستحقبين فؤادًا ما له فادي ❖ ....

هذا عجز بيت، وصدره:

.... ❖ كنيّة الحي من ذي الغيضة احتملوا

نية الحي: بعده وتحوله عن منتجعه إلى آخر، وذي الغيضة: موضع، ومستحقبين من استحقب يقال: أحقب الفؤاد أردفه، يقول الشاعر:

ودعنني وبعِدن -أو بعُدن- عني كبعد هذا الحي إذ احتملوا من ذي الغيضة.

واحتملوا أي: رحلوا، يقصد بقوله في هذا البيت: إنهم استحقبوا معهم واحتملوا أسيرًا لا فداء له من الأسر، يعني: نفسه، وقع أسيرًا لمن سلبت فؤاده من الحي.

مستحقبين فؤادًا ما له فادي ❖ ....

فتضمن عجز البيت لفظين، هما: فؤاد وفادي، يقول ابن جني: ففؤاد من لفظ الفاء والهمزة والدال، وفاد من تركيب الفاء والدال والياء، لكنهما لما تقاربا هذا التقارب دنوا من التجنيس، تقارب اللفظان في الفاء، وتقاربا في الدال، إلا أنهم اتفقا في موقع الفاء، فالفاء في الفؤاد وفي فادي فاء الكلمة، بينما اختلف موقع الدال، فالدال في الفؤاد هي لام الكلمة، بينما الدال في فادي عينها، ومع ذلك: فإن اشتراك اللفظين في الدال والفاء وتداخلهما على هذا النحو قد يوقع الإنسان في القول بالتجنيس، والأمر بخلاف ذلك.

ثم يذكر ابن جني مثالا آخر مستشهدا بقول الحمصي عبد السلام بن رغبان المعروف بديك الجن:

.... ❖ وتسويف العداة من السوافي

التسويف هنا إذا سوف الأمر إذا قال: سوف أفعله، والعداة جمع عدة وهي الموعد والأمنية، والسوافي جمع السافي وهو الريح التي تسفي التراب، أو هو التراب نفسه، وقد ضربه مثلًا لما يبعث الأذى.

يقول ابن جني: فظاهر هذا يكاد لا يشك أكثر الناس أنه مجنس، وليس هو كذلك، وذلك أن تركيب تسويف من السين والواو والفاء، وتركيب السوافي من السين والفاء والياء، لكن لما وجد في كل واحد من الكلمتين سين وفاء جرى في بادئ السمع مجرى الجنس الواحد.

تداخل الأصول الثلاثية والرباعية، وأمثلة ذلك

يقول ابن جني في الباب الذي عقده في (خصائصه) انظر الجزء الثاني الصفحة التاسعة والأربعين، والباب عنوانه: تداخل الأصول الثلاثية والرباعية والخماسية، انظره من الصفحة الرابعة والأربعين إلى الصفحة الخامسة والخمسين.

يقول ابن جني في الصفحة التاسعة والأربعين: فأما تداخل الثلاثي والرباعي لتشابههما في أكثر الحروف فكثير، والهدف من هذا الباب هو أن يثبت ابن جني أمورًا منها: أن تقارب هذه الأصول في المعاني سبب في تقاربها في الألفاظ، ومنها: أن هذا التقارب بين الأصول في الألفاظ والمعاني قد يوهم أن أحدهما من أصل صاحبه، والصحيح: أنه من أصل غيره، ومنها: أن بعض العلماء قد وقع في هذا الوهم، فسجل ابن جني لنفر منهم بعض السقطات، والعناصر التالية تكشف عن هذه الأهداف.

أمثلة لتداخل بين الأصلين الثلاثي والرباعي:

منه قولهم: سبط وسبطر.

يقول ابن جني: فهذان أصلان لا محالة، ألا ترى: أن أحدًا لا يدعي زيادة الراء؟ معنى هذا: أن لفظ سبط من السين والباء والطاء، وأن لفظ سبطر من السين

والباء والطاء والراء، فأصله رباعي، بينما أصل السبط -بفتح الباء أو بسكونها أو بكسرها أيضًا- ثلاثي، والمعنى فيهما واحد، فالسبط من الرجال الطويل، والسبطر أيضًا: الطويل، ويقال: شعر سبط وسبطر، مسترسل غير جعد، وتداخل اللفظان في السين والباء والطاء، فقد يوهم هذا التداخل أن أصل السبطر ثلاثي، من السين والباء والطاء، والأمر بخلاف ذلك، فأصل السبطر رباعي، بينما أصل السبط ثلاثي.

مثال آخر: دمث ودمثر، وآخر حبج وحبجر.

الدمث والدمثر يطلقان على السهل واللين، وتداخلا في الدال والميم والثاء، وهذا التداخل قد يدفع الناظر إلى أن الدمثر أصله ثلاثي، وهو الدال والميم والثاء، بينما أصله رباعي وهو الدال والميم والثاء والراء.

وكذلك الأمر في حبج وحبجر، وهما يطلقان على الرجل المنتفخ السمين، والحبج أصله ثلاثي وهو الحاء والباء والجيم، والحبجر أصله رباعي وهو الحاء والباء والجيم والراء، هذا التداخل في المعنى وفي اللفظ قد يدفع الناظر إلى أن الحبجر أصله ثلاثي، والأمر بخلافه، فهو من أصل رباعي.

ومن الأمثلة أيضًا -أعني الراجعة إلى أصلين متداخلين ثلاثي ورباعي- قولهم: زرم وازرأم، أي انقطع، وأيضًا خضل واخضأل، أي: ابتل وندي، وأيضًا أزهر وازهأر، وأيضًا ضفد واضفأد، إذا كان الرجل كثير اللحم ثقيلًا في حمق، وأيضًا زلم وازلأم، يقال: زلم القوم وازلأموا، أي: أسرعوا وارتحلوا، وأيضًا: زغب الفرخ وازلغب، أي طلع ريشه.

يقول ابن جني: ومنه قولهم: مبلع وبلعوم، وحلق وحلقوم، وشيء صلد وصلادم، وسرطم وسرواط، السرطم والسرواط الذي يبتلع كل شيء، وقالوا للأسد: هرماس يقال للأسد الجريء الشديد العادي على الناس: هرماس، كما يقال أيضًا لولد النمر هرماس.

يقول ابن جني: وحدثني أبو علي عن الأصمعي أنه يقول في هرماس: إنه من الهرس، أي: أنه يرجع اللفظ إلى أصل ثلاثي، وهو الهاء والراء والسين، يقال: هرس الشيء هرسًا إذا دقه دقًا شديدًا.

ويسهل عليك أن تنظر في كل الأمثلة التي ذكرتها لتفصل بين أصل كل زوجين منها، فأصل زرم الزاي والراء والميم، وأصل ازرأم الزاي والراء والهمزة والميم، فأصل زرم ثلاثي، وأصل ازرأم رباعي، وخضل من أصل ثلاثي، وهو الخاء والضاد واللام، بينما اخضأل من أصل رباعي وهو الخاء والضاد والهمزة واللام، وأصل أزهر ثلاثي وهو الزاي والهاء والراء، بينما أصل ازهأر رباعي وهو الزاي والهاء والهمزة والراء، وأصل ضفد ثلاثي هو الفاء والضاد والدال بينما أصل اضفأد رباعي وهو الضاد والفاء والهمزة الدال، وأصل زلم ثلاثي الزاي واللام والميم، بينما أصل ازلأم الزاي واللام والهمزة والميم فهو رباعي، وأصل زغب ثلاثي، وهو الزاي والغين والباء، بينما ازلغب من أصل رباعي وهو الزاي واللام والغين والباء، وأصل مبلع ثلاثي وهو الباء واللام والعين، بينما البلعوم من أصل رباعي وهو الباء واللام والعين والميم، وكذا الأمر بالنسبة للحلق والحلقوم، فأصل الحلق الحاء واللام والقاف، بينما أصل الحلقوم رباعي الحاء واللام والقاف والميم، وكذا الصلد والصلادم، فالصلد أصله ثلاثي وهو الصاد واللام والدال، بينما الصلادم من أصل رباعي وهو الصاد واللام الدال والميم، والسرطم من أصل رباعي وهو الصاد والراء والطاء والميم، بينما السرواط من أصل ثلاثي وهو السين والراء والطاء.

فكل هذه الأمثلة المتداخلة في الألفاظ، وفي المعاني قد توقع الناظر في الحكم الخاطئ أحيانًا، فيردها إلى أصل واحد، بينما الصحيح: أنها من أصول مختلفة أحدها ثلاثي والآخر رباعي.

يقول ابن جني: وحدثنا -يقصد أبا علي الفارسي- أيضًا أنهم يقولون: لبن قمارص هو الحامض في مقابل القارص، والقمارص من أصل رباعي، وهو القاف والميم والراء والصاد، بينما القارص من أصل ثلاثي وهو القاف والراء والصاد.

وقالوا أيضًا: دلاص ودلامص ودمالص الألفاظ الثلاثة في معنى البراق -كما يقول الشيخ النجار محقق (الخصائص)- والدلاص من أصل ثلاثي وهو الدال واللام والصاد، بينما الدلامص أو الدمالص على القلب من أصل رباعي، وهو الدال والميم واللام والصاد.

ومن هذا أيضًا: قولهم: بعير أشدق وشدقم، البعير الأشدق والشدقم الواسع الشدق، وواضح أن الأشدق من أصل ثلاثي، وهو الشين والدال والقاف، بينما الشدق من أصل رباعي وهو الشين والدال والقاف والميم؛ لذلك يؤكد ابن جني على اختلاف الأصلين فيقول: وينبغي أن يكون جميع هذا من أصلين ثلاثي ورباعي.

إذن: لكل لفظ من هذين اللفظين أصل مختلف عن الآخر، فأصل التسويف سين وواو وفاء، وأصل السوافي سين وفاء وياء، فاتفقا اللفظان في السين وموقعها فاء الكلمة، بينما اشتركا اللفظان في الفاء مع اختلاف موقعها، فالفاء في التسويف لام الكلمة، بينما الفاء في السوافي عينها، ومع ذلك فإن اشتراك الأصلين في السين والفاء، وتداخل اللفظين على هذا النحو قد يجعل الناظر فيهما يحكم بالتجنيس، والأمر بخلاف ذلك. ومن أمثلة الحكم بالتجنيس خطأ لفظ السرى والسراء؛ حيث جاء في قول الطائي الكبير:

ألحد حوى حية الملحدين ❖ ولدن ثرى حال دون الثراء

فيمن رواه هكذا: حوى حية الملحدين، أي: قاتل المشركين، حيث يروى برواية أخرى لم يذكرها ابن جني، وإنما ذكرها محقق (الخصائص) وهي جثة الملحدين "ألحد حوى جثة الملحدين" يقول الشيخ النجار: والملحدون في هذه الرواية الأخيرة الذين ألحدوه في قبره ووضعوه في لحده وهم المشيعون، بينما الملحدون في رواية ابن جني الكافرون، وحيتهم: مهلكهم، كما يهلك الحية من لدغه، ألحد حوى حية الملحدين ولدن ثرى، اللدن الناعم، والثرى هنا تراب القبر، وهو من إضافة الصفة للموصوف.

والمعنى: معنى: لدن ثرى حال دون الثراء، أي: أيحول الثرى -وهو تراب القبر- دون الغنى والوفر الحالين فيه بحلول المرثي، إذن: عندنا ثرى، وعندنا ثراء، فالثرى من الثاء والراء والياء، والثراء من الثاء والراء والواو، فاللفظان مشتركان في فائهما وعينهما، فالفاء والعين فيهما ثاء وراء، ومختلفان في اللام، فلام الثرى ياء، ولام الثراء واو.

يقول ابن جني موضحًا هذا: فجاء به مجيء التجنيس، أي: جاء الشاعر فجاء به مجيء التجنيس، وليس على الحقيقة تجنيسًا صحيحًا، وذلك أن التجنيس عندهم أن يتفقا اللفظان ويختلفا أو يتقاربا المعنيان، كالعقل والمعقل والعقيلة والمعقلة وهي الدية.

يقول ابن جني: وعلى ذلك وضع أهل اللغة كتب الأجناس، وليس الثرى من لفظ الثراء على الحقيقة، وذلك أن الثرى -وهو الندى- من تركيب الثاء والراء والياء؛ لقولهم: التقى الثريان، يقال ذلك إذا جاء المطر فرسخ في الأرض حتى يلتقي هو وندى الأرض، وأما الثراء لكثرة المال، فمن تركيب الثاء والراء والواو؛ لأنه من الثروة، ومنه الثريا؛ لأنها من الثروة لكثرة كواكبها مع صغر

مرآتها، فكأنها كثيرة العدد بالإضافة إلى ضيق المحل، ومنه قولهم: ثرونا بني فلان نثروهم ثروًا، إذا بلغت ثروتنا أكثر منهم فاللفظان -كما ترى- مختلفان، فلا تجنيس إذن: إلا للظاهر، وقد ذكرت هذا الموضع في كتاب في شرح المقصور والممدود عن ابن السكيت، هكذا يقول ابن جني.

ثم يقول: وأن الفراء تسمح في مثل ذكر هذا على اختلاف أصوله، وأن عذره في ذلك تشابه اللفظين بعد القلب، يريد: أن الفراء ذكر الثرى والثراء في كتابه (المقصور والممدود) فالثراء إذن: للثرى أصل يختلف عن أصل الثراء كما ذكرت.

تداخل الأصلين الرباعي والخماسي

هذا النوع من التداخل قليل جدًّا -كما يرى ابن جني- بالمقارنة مع تزاحم الرباعي مع الثلاثي.

فقد قال في تزاحم الرباعي مع الثلاثي: وهو كثير جدًّا فاعرفه، بينما يرى في تزاحم الرباعي مع الخماسي غير ذلك، فيقول: وأما تزاحم الرباعي مع الخماسي فقليل، وسبب ذلك: قلة الأصلين جميعًا أي: قلة الأصول الرباعية والخماسية، مقارنة بالأصول الثلاثية.

يقول ابن جني: فلما قل ما يعرض من هذا الضرب فيهما، يعني: قل التداخل بينهما، إلا أنّ منه قولهم: ضبغطى وضبغطرى، كلمة يفزع بها الصبيان، وضبغطى من أصل رباعي، وهو الضاد والباء والغين والطاء، بينما ضبغطرى من أصل خماسي، وهو الضاد والباء والغين والطاء والراء، هذا التداخل بين اللفظين قد يوهم أن ضبغطرى من ضبغطى، أي: يرجعان إلى أصل رباعي واحد، بينما ضبغطى من أصل رباعي، وضبغطرى من أصل خماسي.

ومن الأمثلة التي ذكرها ابن جني على تداخل الأصلين الرباعي والخماسي ما جاء في قول الشاعر:

قد دردبت والشيخ دردبيس ❖ ....

حيث وقع لفظان في هذا الشطر دردب ودردبيس، وقبله:

أم عيال قحمة تعوس ❖ قد دردبت والشيخ دردبيس

أم عيال قحمة أي: متقدمة في السن، وتطلق القحمة من النخل على الكبيرة الدقيقة الأسفل القليلة السعف، وتعوس: أي تطوف بالليل، فالعوس هو الطوفان بالليل أو إصلاح المعيشة، قد دردبت: الدردبة الخضوع والذل، قد دردبت والشيخ دردبيس، الدردبيس هنا: الفاني من الشيوخ، وجاء الرجز في (لسان العرب) انظره في الدال والراء والدال والباء والسين.

يقول ابن جني: فدردبت أو دردبت رباعي، أي: من أصل رباعي، وهو الدال والراء ثم الدال والباء، ودردبيس خماسي يعني أصله الدال والراء والدال والباء والسين، ثم يقول: ولا أدفع أن يكون استكره نفسه على أن بنى من دردبيس فعلًا، فحذف خامسه يقصد السين، كما أنه لو بنى من سفرجل فعلًا عن ضرورة لقال: سفرج، ولم يذكر ابن جني على التداخل بين الأصول الرباعية والخماسية إلا هذين الزوجين من الأمثلة ضبغط وضبغطرى، ودردب ودردبيس.

بهذا يتبين لنا: أن ابن جني ذكر هذا الحشد من الأمثلة ليثبت أن أصولها قد تقاربت، وأن تقاربها في المعاني سبب في تقاربها في الألفاظ.

وتبين لنا: أن التقارب بين هذه الأصول في الألفاظ والمعاني قد يوهم أن أحدهما من أصل صاحبه، والصحيح أنه من أصل غيره، سواء على مستوى الأصول الثلاثية التي تتداخل مع الأصول الرباعية أو بالنسبة إلى الأصول الرباعية التي تتداخل مع الأصول الخماسية.

ولم ينجُ من هذا الوهم نفر من مشاهير العلماء، منهم: الخليل بن أحمد الذي حكم بزيادة الميم في دلامص وهي أصل عند ابن جني والمازني، ومنهم أيضًا: أحمد بن يحيى ثعلب الذي رد الزغدب -وهو هدير البعير- إلى أصل ثلاثي وهو الزاي والغين والدال، وحكم بزيادة الباء بينما هي أصل عند ابن جني، وحكم على كلامه بأنه كلام تمجه الآذان، وتضيق عن احتماله المعاذير.

ومن مشاهير العلماء الذين وقعوا في هذا الوهم: أبو إسحاق الزجاج الذي ذهب إلى القول بأن الزغدب والسبطر والدمثر وغيرها تعود إلى أصول ثلاثية، وهي من أصول رباعية؛ حيث يقول ابن جني: فارتكب أبو إسحاق مركبًا وعرًا وسحب فيه عددًا جمًّا، وفي هذا إقدام وتعجرف.

الإبدال سبب في تردد اللفظ بين أصلين ثلاثيين أو ثلاثي ورباعي

نعم، قد يكون الإبدال سببًا في تردد اللفظين بين أصلين ثلاثيين، فيوقع الباحث في حيرة من أمره، وذكر ابن جني مثالًا يكشف عن هذا السبب، وهو مرمريت، المرمريت يطلق على الداهية، يقول ابن جني: وليس بالبعيد أن تكون التاء بدلًا من السين، كما أبدلت منها في ست، وفيما أنشده أبو زيدٍ من قول الشاعر:

يا قاتلَ الله بني السعلات
عمرو بن يربوع شرار النات
غير أعفاء ولا أكيات

فأبدل السين تاءً، السعلات: هي الغول أو ساحرة الجن، وجعل الشاعر أمهم كالغول، أو كالساحرة الجنية، يريد بالنات: الناس، والأكيات: الأكياس، فأبدل السين تاءً، هذا الإبدال قد يوهم أن اللفظ أصله: الميم والراء والتاء، وهو في الحقيقة الميم والراء والسين.

يقول ابن جني: فإن قلت: فإنا نجد للمرمريت أصلًا يحتازه إليه وهو المرت، والمرت هو المكان لا نبت فيه، قيل: هذا هو الذي دعانا إلى أن قلنا إنه قد يجوز أن تكون التاء في مرمريت بدلًا من سين مرميس، ولولا أن معنى مرتًا لقلنا فيه: إن التاء بدل من السين البتة، كما قلنا ذلك في: ست والنات وأكيات.

إذن: اللفظ مرمريت قد يعود إلى الميم والراء والتاء، وقد يعود إلى الميم والراء والسين، والقول بالإبدال جائز كما ذكر ابن جني.

وقد نقل ابن منظور أن المرمريس الداهي من الرجال، قال: وتحقيره مرمريس إشعارًا بالثلاثية، قال سيبويه: كأنهم حقروا مراسًا، ثم نقل عن ابن سيدة قوله: وقال: مرمريت فلا أدري لغة أم لثغة؟ ثم نقل قول ابن جني الذي سقناه آنفًا، وهو ليس من البعيد أن تكون التاء بدلًا من السين كما أبدلت منها في ست، وفي النات وفي أكيات.

الإبدال سبب في تردد اللفظ بين أصلين ثلاثي ورباعي:

يقول ابن جني: وتابع أبو بكر -يقصد ابن السراج- البغداديين في أن الحاء الثانية في "حثحثت" بدل من ثاء، وأن أصله حثثت، إذن: حثحث من أصل ثلاثي، وهو الحاء والثاء والثاء وأبدلت أولى الثاءات حاءً فصارت "حثحثت" فإن تجهل الإبدال عاد اللفظ إلى أصل رباعي وهو الحاء والثاء والحاء والثاء، وإن تنبه إلى الإبدال كان أصل حثحث حثث أي: ثلاثي وهو الحاء والثاء والثاء.

وتابع ابن السراج البغداديين في القول بهذا البدل، وكذلك قال في نحو: ثرة وثرثارة، إن الأصل فيها ثرارة، فأبدل من الراء الثانية -هكذا يقول ابن جني ثاء- فقالوا: ثرثارة، وكذلك طرد هذا الطرد، لكن هذا الإبدال -الذي يرجع

الصورة المبدلة إلى الصورة الأصلية- لم يرق لابن جني، قال: هذا وإن كان عندنا غلطًا لإبدال الحرف مما ليس من مخرجه؛ حيث أبدلت الثاء في حثث حاء، وأبدلت من الراء الثانية في ثرارة فاء، يقول ابن جني: وإن كان عندنا غلطًا لإبدال الحرف مما ليس من مخرجه ولا مقاربًا في المخرج له فإنه شق آخر من القول، ولم يدع أبو بكر فيه تكرير الفاء، وإنما هي عين أبدلت إلى لفظ الفاء، فإما أن يدعي أنها فاء مكررة فلا.

إذن: الإبدال قد يجعل الناظر في أمثلته يحكم بأنها من أصل –أي: من أصل الصورة الأصلية- بينما يرى ابن جني أن الحكم بالإبدال لا يصح، ووصفه بالغلط للبعد بين الحرفين المبدل والمبدل منه؛ حيث تباعدا مخرجًا؛ حيث أن الحاء صوت حلقي والثاء صوت لساني لثوي، وبالنسبة للراء والثاء أيضًا الراء من المخرج الذلقي والثاء من المخرج اللثوي، وبينهما بُعد، كما يرى ابن جني.

ثم يعقب ابن جني على تداخل الأصلين الرباعي مع الخماسي بقوله: فهذا طريق تزاحم الرباعي مع الثلاثي، وهو كثير جدًّا فاعرفه، وتوق حمله عليه، أو خلطه به.

سقطات بعض العلماء

لقد سجل ابن جني بعض الأحكام الخاطئة لبعض العلماء؛ حيث أوقعهم التداخل بين الأصول في الحكم خطأً بإرجاع بعض الألفاظ إلى أصول غير أصولها الصحيحة.

من ذلك ما وقع فيه أحمد بن يحيى -المعروف بثعلب- يقول ابن جني: وذهب أحمد بن يحيى في قوله -أي: قول العجاج- يرد قلخًا وهديرًا زغدبًا، يرد هكذا

الرواية في أصول (الخصائص) كما يذكر الشيخ النجار بينما الرواية في (اللسان) يلج والرواية في (سر صناعة الإعراب) لابن جني يمد، يرد قلخًا وهديرًا زغدبًا، القلخ والزغدب بمعنى واحد، وهو هدير البعير.

يقول ابن جني: وذهب أحمد بن يحيى إلى أن الباء زائدة، وأخذه من زغد البعير يزغد زغدًا في هديره، بينما يرى ابن جني: زغدبًا من أصل رباعي وهو الزاي والغين والدال والباء وزغد البعير من أصل ثلاثي، وهو الزاي والغين والدال، يقول ابن جني: وقوله -أي قول أحمد بن يحيى- : إن الباء زائدة في زغدب كلام تمجه الآذان، وتضيق عن احتمال المعاذير، وأقوى من يذهب إليه فيه أن يكون أراد أنهما أصلان مقتربان كسبط وسبطر، وإن أراد ذلك أيضًا فإنه قد تعجرف، يقال تعجرف الأمر: أقدم عليه دون أن يتروى فيه، هكذا يقصد ابن جني أو نفهم هذا المعنى من عبارة ابن جني هذه: فإنه قد تعجرف من تعجرف الأمر، أي: أقدم عليه دون أن يتروى فيه، وليس من قولهم: تعجرف على القوم تكبر، وركبهم بما يكرهونه.

ثم أضاف سقطة أخرى لثعلب؛ حين قال: ولكن قوله في أسكفة الباب إنها من استكف الشيء أي: انقبض أمر لا ينادى وليده، روينا ذلك عنه أسكفة الباب: عتبته، وهي من أصل ثلاثي السين والكاف والفاء، بينما استكف من أصل ثلاثي آخر وهو الكاف والفاء والفاء، وأيضًا: يقول ابن جني: وروينا عنه — أي: عن ثعلب- أنه قال في تنور: أنه تفعول من النار، وروينا عنه أيضًا أنه قال: الطيخ الفساد، قال: فهو من تواطخ القوم، وسنذكر ذلك في باب سقطات العلماء -بإذن الله- هكذا يقول ابن جني.

ومن العلماء الذين سجل لهم فهمًا خطأً في إرجاع بعض الألفاظ إلى أصول غير صحيحة أبو إسحاق إبراهيم بن سهل الزجاج المتوفى سنة ثلاثمائة وإحدى عشرة

من الهجرة؛ حيث ذكر أن أبا إسحاق ذهب في نحو "قلقلٍ" أو في نحو: قلق، وصلصل، وجرجر، وقرقر، إلى أنه "فعفل" وأن الكلمة لذلك ثلاثية.

جاء هذا في أثناء ذكر ابن جني لبعض الأمثلة الراجعة إلى أصلين ثلاث ورباعي، إذ يقول: ومن الأصلين الثلاثي والرباعي المتداخلين قولهم: قاع قرق وقرقر، أي: أملس مستوٍ، قرق من أصل ثلاثي وهو القاف والراء والقاف، بينما القرقر من أصل رباعي وهو القاف والراء والقاف والراء، وقولهم: سلس وسلسل، فالسلس من أصل ثلاثي وهو السين واللام والسين، والسلسل من أصل رباعي وهو السين واللام والسين واللام، وقلق وقلقل، القلق من أصل ثلاثي وهو القاف واللام والقاف، بينما القلقل من أصل رباعي وهو القاف واللام والقاف واللام، يقال: قلقل.

ثم ذكر أن أبا إسحاق ذهب في نحو: قلقل وصلصل وجرجر وقرقر إلى أنه "فعفل" وأن الكلمة لذلك ثلاثي، حتى كأن أبا إسحاق لم يسمع في هذه اللغة الفاشية المنتشرة بزغد وزغدب، وسبط وسبطر، ودمث ودمثر، وإلى قول العجاج:

.... ❖ ركبت أخشاه إذا ما أحبجا

والضمير في أخشاه إلى لفظ المهمه الوارد قبل هذا؛ حيث قال العجاج:

.... ❖ ومهمه هالك من تعرجا

والمهمه المفازة البعيدة أو البلد المقفر.

.... ❖ ركبت أخشاه إذا ما أحبجا

أحبجا أي: بدا واعترض في قوة وهول، فقوله أحبجا -أي قول العجاج أحبجا- يتداخل مع قول العربي "وتر حبجر" والوتر الحبجر القوي الممتلئ، يقول ابن

جني: نعم، وذهب -يقصد أبا إسحاق الزجاج- وذهب إلى مذهب شاذ غريب في أصل منقاد عجيب، ألا ترى إلى كثرته في نحو زلز وزلزل؟ زلز من أصل ثلاثي وهو الزاي واللام والزاي، بينما زلزل من أصل رباعي وهو الزاي واللام والزاي واللام.

يقول ابن جني: ومن أمثالهم "توقري يا زلزة" والزلزة هي الطيّاشة الخفيفة، يقول: فهذا قريب من قولهم: قد تزلزلت أقدامهم، إذا قلقت فلم تثبت.

ومنه هوة وهوهاءة، يعني: الأحمق، وغوغاءٌ وغوغاءُ؛ لأنه مصروف رباعي، غوغاءٌ مصروف رباعي، وغوغاءُ غير مصروف ثلاثي، يذكر الشيخ النجار توضيحًا للمصروف وغير المصروف، يقول: يريد -أي: يريد ابن جني-: أنك إذا صرفت غوغاء كان أصله غوغاو من مضعف الفاء والعين، فأبدلت الواو الأخيرة همزة، والوجه الآخر أن تجعل الهمزة للتأنيث، فيكون غوغاء كحمراء.

ثم يذكر ابن جني مزيدًا من الأمثلة التي يرد بها على أبي إسحاق الزجاج فيقول: ومنه رجل أدرد، أي: ذهبت أسنانه، فهو من أصل ثلاثي وهو الدال والراء والدال، وقالوا: عض على دردره، الدردر أيضًا منبت الأسنان، ودردوره فهو من أصل رباعي مضعف الفاء والعين، أعني: الدال والراء ثم الدال والراء.

يقول ابن جني: ومنه: صلّى وصلصل، وعجّ وعجج، فصلى من أصل ثلاثي وصلصل من رباعي، وكذلك عج من ثلاثي وعجج من رباعي.

يقول ابن جني: ومنه: عين ثرة وثرثارة، إذن: الأول أصله ثلاثي والآخر أصله رباعي، وقالوا: تكمكم من الكمة وهي القلنسوة المدورة، وتكمكم أي لبس، تكمكم من الكمة، وحثحثت وحثثت، حثحث رباعي وحثث ثلاثي، ورقرقت ورققت رقرق من أصل رباعي ورقق من أصل ثلاثي، قال الله تعالى: ﴿ فَكُبْكِبُوا۟ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ ﴾ [الشعراء: ٩٤].

ليثبت أن كبكبوا من أصل رباعي، وهي الكاف والباء والكاف والباء، أي: مضعف الفاء والعين، ﴿ فَكُبْكِبُواْ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُونَ ﴾ [الشعراء: ٩٤] الآية الرابعة والتسعين من سورة الشعراء.

ويقول ابن جني: وهذا باب واسع جدًّا ونظائره كثيرة، فارتكب أبو إسحاق مركبًا وعرًا، وسحب فيه عددًا جماً، وفي هذا إقدام وتعجرف، تعجرف بمعنى: الإقدام على الأمر دون أن يتروى فيه، ولو قال ذلك في حرف أو حرفين -كما قال الخليل في دلامص بزيادة الميم- لكان أسهل؛ لأن هذا شيء إنما احتمل القول به في كلمة عنده شاذة أو عزيزة النظير، فأما الاقتحام بباب منقاد في مذهب معتاد ففيه ما قدمناه، إنه -أي إن ابن جني- يقسو على أبي إسحاق الزجاج أكثر من قسوته على الخليل بن أحمد، فالخليل قد ذهب إلى أن الميم في لفظ "دلامص" زائدة، معنى هذا: أن الدلامص -وهو بمعنى البراق- من أصل ثلاثي عند الخليل وهو الدال واللام والصاد، بينما الميم عند ابن جني أصلية، ويرجع اللفظ إلى أصل رباعي وهو الدال واللام والميم والصاد.

يقول ابن جني: إنما احتمل القول به في كلمة عند الخليل شاذة أو عزيزة النظير، فأما الاقتحام بباب منقاد في مذهب معتاد ففيه ما قدمناه، أي أن أبا إسحاق الزجاج قد أرجع كثيرًا من الألفاظ إلى أصول غير صحيحة.

والأصمعي نفسه حينما أرجع الهرماس -وهو الأسد الجريء أو ولد النمر- إلى أصل ثلاثي، وهو الراء والهاء والسين، وجعله من الهرس وهو دق الشيء دقًّا شديدًا لم يرق لابن جني ما ذهب إليه الأصمعي، وانتصر لقول أبي عثمان المازني الذي أرجع زرم وازرأم، وخضل واخضأل، وأزهر وازهأر، وضفد واضفأد، وزلم وازلأم، وزغب وازلغب، ومبلع بلعوم، وحلق وحلقوم،

وصلد وصلادم، وسرطم وسرواط، وهرماس، وقمارص وقارص، ودلاص ودلامص، وأشدق وشدقم- أرجع كل هذا إلى أصلين، أحدهما ثلاثي، والآخر رباعي، ولذلك يقول ابن جني وهو قياس قول أبي عثمان -يقصد المازني- : ألا تراه قال في دلامص: إنه رباعي وافق أكثره حروف الثلاثي، كسبط وسبطر، ولؤلؤ ولآل، فلؤلؤ رباعي ولآل ثلاثي، ثم تعرض لمذهب الخليل في دلامص، وذكر أن الميم عنده زائدة، بينما هي على مذهب أبي عثمان أصل.

الشذوذ اللغوي ومقياس الفصاحة

عناصر الدرس

جهـود العلمـاء في الـشذوذ اللغـوي

اهتمام العلماء بالشذوذ اللغوي، وموقفهم منه:

لقد اهتم العلماء بقضية الشذوذ، والنادر، والقليل في اللغة، كما عنوا بالمطرد وغيره من كلام العرب، ومن هؤلاء أبو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري المتوفى سنة مائتين وستٍ وسبعين من الهجرة، اهتم بهذه المسألة ضمن مسائل كثيرةٍ في اللغة، اهتم بها في كتابه المعروف بـ(أدب الكاتب) كما اهتم بها في كتابه المعروف (بغريب الحديث) وأبو عبد الله بن قتيبة من المؤلفين الذين وضعوا أدب الكاتب لبيان ما يجب أن يكون عليه كاتب الديوان، وما يحتاج إليه في صناعة الكتابة من مختلف العلوم والثقافة.

وصلة ابن قتيبة بالوزير عبيد الله بن يحيى بن خاقان، وزير المتوكل العباسي قد هيأت له وضع كتاب (أدب الكاتب) وهو مظهر من مظاهر العناية بطبقة كتاب الديوان التي كان يرأسها هذا الوزير في ذلك الحين، ويذكر كتاب ابن قتيبة باسم (أدب الكاتب) كما ذكره الأزهري في (تهذيب اللغة) باسم (آداب الكتبة) وسماه آخرون بـ(أدب الكتاب) وليس هناك من فرقٍ بين التسمية بصيغة الجمع أو المفرد، و(أدب الكاتب) أو (أدب الكتاب) أحد الكتب الأربعة التي كان شيوخ ابن خلدون يعدونها أصولًا لفن الأدب وأركانه، وهذه الكتب هي: مؤلف ابن قتيبة هذا سواء سمي بـ(أدب الكاتب) أو (آداب الكتبة) أو (أدب الكتاب) و(الكامل) للمبرد، و(البيان والتبيين) للجاحظ، و(النوادر) لأبي علي القالي.

وجاء عالم أندلسي في القرن الخامس الهجري وشرح أدب الكاتب، إنه العلامة أبو محمد عبد الله بن محمد بن السّيدِ البطليوسي المولود سنة أربعٍ وأربعين بعد

الأربعمائة من الهجرة، والمتوفى سنة واحد وعشرين بعد الخمسمائة للهجرة، وسمَّى شرحه بـ(الاقتضاب في شرح أدب الكتاب) وطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب هذا الاقتضاب بتحقيق الأستاذين: مصطفى السقَّا، وحامد عبد المجيد، سنة ألفٍ وتسعمائةٍ وواحدٍ وثمانين من الميلاد، وجاء في ثلاثة أجزاء، وقد اشتمل الجزء الثاني على كثيرٍ من المسائل اللغوية، ومنها: باب في شواذ الأبنية، جاء هذا في الصفحة الثالثة والعشرين بعد الثلاثمائة كما أتبعه بشواذ التصريف، جاء هذا في الصفحة الرابعة والثلاثين بعد الثلاثمائة، فيقول ابن قتيبة في شواذ التصريف.

قال الفراء: العرب إذا ضمت حرفًا إلى حرفٍ فربما أجروه على بنيته، ولو أفرد؛ لتركوه على جهته الأولى، من ذلك قولهم: إني لآتيه بالغدايا والعشايا، فجمعوا الغداة على غدايا؛ لما ضمت إلى العشايا، ثم فسر ابن السيد كلام ابن قتيبة، بقوله: قد حكى ابن الأعرابي أنه يقال: غدية على وزن عشية، ثم يقول: فعلى هذه اللغة يقال في الجمع: غدايا على غير وجه الازدواج، ويجوز لقائلٍ أن يقول هذا أيضًا جاء على وجه الازدواج، فقال: غديات لقوله عشيات؛ فيكون بمنزلة قولهم: الغدايا والعشايا.

وحكى بن الأعرابي أيضًا عن المفضل أنه قال: يقال ندًى وأندية، وباب وأبوبة، وقفًا وأقفية، وحكى أبو حاتم عن الأصمعي في (المقصور والممدود) قال: يقال قفًا وأقفية، ورحًى وأرحية، وندًى وأندية، ثم ذكر عدة مسائل تحت شواذ التصريف منها: المسألة السابعة، قال فيها: قال ابن قتيبة: قال غير واحد، كل أفعل فالاسم منه مفعل بكسر العين نحو: أقبل فهو مقبل، وأدبر فهو مدبر، أي أن اسم الفاعل يصاغ من الفعل الذي يجيء على وزن أفعل بالإتيان بالمضارع مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة، وكسر ما قبل الآخر. يقول ابن قتيبة:

فالاسم منه مُفعِل بكسر العين، نحو: أقبل فهو مقبل، وأدبر فهو مدبر، ثم يقول: وجاء حرف واحد لا يعرف غيره، قالوا: أسهب الرجل فهو مسهَب بفتح الهاء، ولا يقال: مسهِب بكسرها.

فسر ابن السيد كلام ابن قتيبة قائلًا: قال أبو علي البغدادي: أسهب الرجل فهو مسهَب بفتح الهاء إذا خرف وذهب عقله، وتكَلَّمَ بما لا يعقل، فإذا تكلم بالصواب فأكثر قيل: أسهب فهو مسهِب.

إذن ما حكم به ابن قتيبة أبطله ابن السيد؛ نقلًا عن أبي علي البغدادي، يعني حينما قال ابن قتيبة: ولا يقال مسهب بكسرها، قال ابن السيد عن أبي علي البغدادي: إذا تكلم الرجل بالصواب فأكثر قيل: أسهب فهو مسهِب بالكسر.

ثم ذكر المسألة الثامنة تحت شواذ التصريف، وبدأها بقول ابن قتيبة: وأما قولهم: أحببته فهو محبوب، هنا جاء اسم المفعول على وزن مفعول من فعلٍ غيرِ ثلاثيٍّ، والقاعدة بخلاف هذا، يقول ابن قتيبة: وأما قولهم: أحببته؛ فهو محبوب، وأجنه الله فهو مجنون، وأحمه الله فهو محموم، وأزكمه الله فهو مزكوم، ومثله: مكزوز، ومقرور؛ فإنه بُني على فُعِل؛ لأنهم يقولون في جميع هذا فُعِل بغير ألف، يقولون: حب، وجن، وزكم، وحم، وكز، وقر، قال ابن قتيبة: ولا يقال: قد حزنه الأمر، ولكن يقال: أحزنه، ويقولون: يُحزنه، فإذا قالوا: أفعله الله فكله بالألف، ولا يقال: مفعل في شيءٍ من هذا إلا في الحرف، قال عنترة:

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ ❖ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمُكْرَمِ

ثم فسر ابن السيد ما قاله ابن قتيبة بقوله: هذا كله نادر، خارج عن القياس؛ لأن فعل إذا رد إلى صيغة ما لم يسم فاعله؛ لم يجب فيه أكثر من تغيير الحركات، وأما أن يكون مع المفعول الذي لم يسم فاعله ثلاثيًّا، ومع الفاعل

رباعيًّا؛ فغير معروف إلا ما شذ من هذه الألفاظ، وقد جاء بعضها على القياس؛ فقد حُكي حزنه الأمر وأحزنه، وقد قرأت القراء بهما جميعًا: ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِيَ﴾ [يوسف: ١٣] الآية الثالثة عشرة من سورة "يوسف" ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِيَ﴾ و"إِنِّي لَيُحْزِنُنِي".

يقول ابن السيد: وقد حكي حببت الرجل وأحببته، وقرأ أبو رجاء العُطاردي: "فَاتَّبِعُونِي يَحْبِبْكُمُ اللّهُ" [آل عمران: ٣١] بفتح الياء، واستشهد بشعرٍ منه قول الشاعر:

وأقسم لولا تَمْره ما حببته ❖ وكان عياض منه أدنى ومشرق

وفي باب شواذ الأبنية في المسألة الحادية عشرة تعرض فيها لقول الأصمعي: ليس في الكلام "فِعلَل" بكسر اللام، وفتح اللام إلا حرفان، وهما "درهم" و"هجرة" للطويل المفرط الطول، ثم قال بإثر ذلك: وقال سيبويه: وقِلعن، وهو اسم، وهِبلع، وهو صفة.

ثم عقب ابن السيد بقوله: هذا الكلام يوهم أنه ليس في الكلام اسم على فعلل إلا هذه الأربعة، ولم يقطع سيبويه في كتابه أنه ليس في الكلام غير هذه الألفاظ، إنما قال: ويكون على "فِعلل" بمعنى الاسم والصفة، فالأسماء نحو: قلعم، ودرهم، والصفة: هِجرع، وهبلع، وقد حكى ابن الأعرابي أنه يقال: سرجع بمعنى هجرع، وقد حكى: ضفدع، وصندد اسم موضعٍ، والمشهور صِندد بكسر الدال، ثم عقد ابن قتيبة مسألةً جاءت في كتاب (شرح أدب الكتاب) لابن السيد البطليوسي، قال فيها: وحكي في هذا الباب عن أبي عبيدة أنه قال: لَم يَأْتِ "مفعيل" في غير التصغير إلا في حرفين: مُسيطر، ومبيطر، وزاد غيره، ومُهيمن.

وقد عقب ابن السيد قائلًا: قد جاءت ألفاظ أُخر غير هذه قالوا: هيلل الرجل فهو مهيلل إذا قال: لا إله إلا الله، وقالوا: المجيمر في اسم أرضٍ، وقالوا: بيقر الرجل فهو مبيقر إذا لعب البقَّيْرى، وهو لعبة للصبيان؛ يجمعون ترابًا ويلعبون به، وبيقر أيضًا إذا هاجر من أرضٍ إلى أرض، وبيقر إذا أعيًا، وبيقر الدار إذا أقام به، وبيقر إذا خرج من العراق إلى الشام، وبيقر إذا رأى البقر فتحير، كما يقال: غزل إذا رأى الغزال فلهي، واسم الفاعل من جميعها مبيقر، وقالوا: هينم؛ فهو مهينم، وهو شبه قراءةٍ غير بينة.

نخلص مما ذكره ابن قتيبة، وفسره وعقب عليه ابن السيد- نخلص إلى أن قضية الشاذ والقليل قد شغلت أذهان العلماء، ولي تعقيب على هذا الشذوذ سنفصله في العنصر الثاني.

المطرد وغيره من كلام العرب

لقد جعل علماء العربية ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة: مطردًا، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره: شاذًا؛ حملًا لهذين الموضعين على أحكام غيرهما.

انظر (الخصائص) لابن جني الجزء الأول، الصفحة السابعة والتسعين.

كما استخدموا ألفاظًا للنوع المطرد، مثل: الأكثر، والكثير، والغالب، والأصل، والباب، وأشباهها مما يفيد الكثرة، والقوة، كما استخدموا ألفاظًا أخرى للنوع غير المطرد، مثل: الشاذ، والقليل، والأقل، والنادر، وأشباهها مما يفيد القلة، والضعف، كما وصفوا النوع المطرد بالقياسي، والنوع الآخر بالسماعي.

وحاول ابن هشام -المتوفى سنة سبعمائةٍ وواحد وستين من الهجرة- أن يفسر المراد من بعض ألفاظ هذين النوعين، فقال: فالمطرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دونه، والنادر أقلُّ من القليلِ، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثةٍ وعشرين غالب، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر.

انظر كلام ابن هشام في (المزهر) للسيوطي، انظر الجزء الأول الصفحة الرابعة والثلاثين بعد المائتين.

وانظر أيضًا كتابه (الاقتراح) الصفحة التاسعة والسبعين بتحقيق الدكتور محمد قاسم، الطبعة الأولى في مطبعة السعادة.

كما ذكر السيوطي فوارق بين الشاذ، والنادر، والضعيف؛ فالشاذ ما كَانَ من كلامٍ يحتج به على خلاف القاعدة المطردة، سواء كان قليلًا، أو كثيرًا في نفسه، والنادر ما قل وجوده، سواء وافق القياس أو خالفه، والضعيف ما يكون في ثبوته كلام، كقُرُطاس بالضم أعني ضم القاف، والراء أيضًا قرُطاس.

انظر (الأشباه والنظائر) للسيوطي، الجزء الأول الصفحة الحادية عشرة بعد المائتين بتحقيق طه عبد الرءوف سعد، طبعة الكليات الأزهرية سنة ألفٍ وتسعمائةٍ وخمسٍ وسبعين من الميلاد.

وقد تحدث ابن جنيٍّ في الجزء الأول من الصفحة السابعة والتسعين إلى التاسعة والتسعين من (الخصائص) عن المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال، والمطرد في الاستعمال الشاذ في القياس، والشاذ في القياس والاستعمال جميعًا، وجعل هذه الأنواع الثلاثة من الشاذ في مقابل المطرد في القياس والاستعمال جميعًا.

ومع تعدد أنواع الشذوذ، واختلاف الألفاظ الدالة عليه؛ فهو كلام مسموع عن العرب الفصحاء، مثل النوع الذي سموه مطردًا، إلا أن هذا الشذوذ حرم الكثرة والشيوع؛ فمن أمثلة ما رأوه مطردًا في القياس شاذًّا في الاستعمال ماضي "يَدَعُ" في نحو قوله تعالى: "مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى" في قراءة من قرأ: "ودع" بفتح الدال، وهو ماضي "يَدَعُ" الآية الثالثة من سورة "الضحى" قرأ بـ"وَدَعَكَ" قرأ بها عروة بن الزبير، وابن هشام، وأبو حيوة.

وراجع أيضًا (البحر المحيط) لأبي حيان الجزء الثامن، الصفحة الخامسة والثمانين بعد الثلاثمائة، الطبعة الأولى بمطبعة السعادة.

وأيضًا اسم الفاعل مُبقل من الفعل أبقل في قولهم: مكان مبقل، والأكثر في السماع باقل، وأيضًا مجيء مفعول عسى اسمًا صريحًا في نحو قول الشاعر:

أَكْثَرْتَ في العَذْلِ مُلِحًّا دائِمًا ❖ لا تعذلا إنّي عَسَيْتُ صائِمًا

ومنه المثل السائر: "عسى الغوير أبؤسًا".

ومن أمثلة ما رآه مطردًا في الاستعمال شاذًا في القياس، مجيء بعض الألفاظ على الأصل دو ن إعلال نحو قوله تعالى: ﴿ ٱسۡتَحۡوَذَ عَلَيۡهِمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ ﴾ [المجادلة: ١٩] وقد ورد المضارع أيضًا في قوله تعالى في سورة "النساء" في الآية الحادية والأربعين بعد المائة: ﴿ قَالُوٓاْ أَلَمۡ نَسۡتَحۡوِذۡ عَلَيۡكُمۡ ﴾ [النساء: ١٤١].

يقول ابن جني: وقولهم أخوص الرمش، واستصوبت الأمر، وأغيلت المرأة، - أغيلت المرأة ولدها، أي: أرضعته وهي حامل- واستنوق الجمل، واستتيست الشاة، ونحو استخول المال في قول زهير:

هنالك إن يُستخول المال يخولوا ❖ وإن يسألوا يعطوا وإن ييسروا يغلوا

استخول المال، أي: أن يسأل ناقةً عاريةً للبنها وأوبارها، أو فرسًا للغزو عليها، وذكر أيضًا الحوكة، والخونة، والخول، والدول.

وانظر أيضًا في هذا (اللغة والنحو بين القديم والحديث) للأستاذ عباس حسن، الصفحة الثانية والخمسين في طبعة دار المعارف سنة ألفٍ وتسعمائةٍ وستٍ وستين من الميلاد.

ومن أمثلة ما رآه ابن جني شاذًا في القياس والاستعمال معًا تتميم مفعول فيما عينه واو، نحو ثوب مصْوُون، ومسك مدووف، مسك مدووف أي مخلوط أو مبلول، ومسك مدووف، وفرس مقوود، ورجل معوود من مرضه، ونحو حذف نون التوكيد من الفعل اضرب في قول الشاعر:

اضرب عنك الهموم طارقها ❖ ضربك بالسيف قونس الفرس

القونس ما بين أذني الفرس، وقيل: مقدم رأسه، ونحو حذف الواو، وتبقية الضمة من كأنه في قول الشاعر:

له زجل كأنه صوت حادٍ ❖ إذا طلب الوثيقة أو زمير

وهذه الأنواع غير المطردة لا يسوغ حرمانها من الكثرة والشيوع ردها، أو نبذها وعدم استعمالها، أما القياس عليها؛ فقد رفضه كثير من العلماء، منهم ابن جني الذي حذر من اتباع هذا القياس، وأوجب استعمال ما سمع، وتقديمه على ما توجبه القواعد؛ فيقول في الجزء الأول من خصائصه في الصفحتين الخامسة والعشرين، والسادسة والعشرين بعد المائة: واعلم أنك إذا أداك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياسٍ غيره؛ فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه؛ فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته؛ فأنت فيه مخير، تستعمل أيهما شئت؛ فإن صح عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت؛ كنت

على ما أجمعوا عليه البتة، وأعددت ما كان قياسك أداك إليه لشاعرٍ مولد، أو لساجع، أو لضرورة؛ لأنه على قياس كلامهم، بذلك وصى أبو الحسن.

وقد أكد ابن جني رأيه هذا في الشاذ، وبخاصةٍ فيما شذ عن القياس واطرد في الاستعمال: فإذا تعارض السماع والقياس نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره، وذلك نحو قول الله تعالى: ﴿ ٱسۡتَحۡوَذَ عَلَيۡهِمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ ﴾ [المجادلة: ١٩] فهذا ليس بقياس، لكنه لا بد من قبوله؛ لأنك إنما تنطق بلغتهم، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم، ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره، ألا تراك لا تقول في استقام: استقوم، ولا في استباع استبيع.

انظر (الخصائص) الجزء الأول الصفحة السابعة عشرة بعد المائة، وانظر أيضًا الجزء نفسه الصفحة السابعة والتسعين.

وقد جرى أكثر العلماء المتقدمين، والمتأخرين على رأي ابن جني فلم يستسيغوا استعمال القياس مع ما يعارضه من السماع، ولم يقيسوا على ما ورد من كلام العرب القليل أو الشاذ.

انظر (الأشباه والنظائر) للسيوطي، الجزء الثالث الصفحة التاسعة والأربعين.

ولا نعدم في الوقت نفسه من ينتصر للقياس ويأخذ به، ويفتح ما أغلقه غيره؛ فأباح استخدام صورة أخرى للفظ بإزاء الصورة المسموعة، واستخدام أمثلةٍ تجري وفق القليل المسموع، وتناظره وتقاس عليه.

فمن النوع الأول: إباحة الخليل جمع ابن لبون، وابن مخاض جمعًا مذكرًا على بني لبون، وبني مخاض، مع أن العرب يقولون: بنات لبون ذكور، وبنات مخاضٍ ذكور، يقول: ولو حمله النحوي على القياس فذكر المذكر، وأنث المؤنث كان صوابًا. انظر العين، النون والعين والشين.

وكذا إباحة سيبويه تحقير ما أفعله، مع أن المسموع المصغر من أفعل كلمتان هما: أميلح، وأحيسن.

انظر (الكتاب) لسيبويه، الجزء الثاني الصفحة الخامسة والثلاثين بعد المائة، طبعة بولاق، وانظر (صحاح الجوهري) الميم واللام والحاء.

ومن الشعر الذي جاء فيه تصغير ما أفعله، أي: تصغير أفعل في صيغة التعجب على أفيعل قول الشاعر:

يا ما أُميلِحَ غِزلاناً عطون لنا ❖ مِن هَؤُلَيّاءَ بَينَ الضالِ وَالسَمُرُ

ذكره ابن منظور في (لسان العرب) الميم واللام والحاء، وذكره الأستاذ عباس حسن في (اللغة والنحو) انظر الصفحتين التاسعة والثمانين، والتسعين، وكذا إباحة ابن قتيبة فتح عين اسم المكان من المسجد، والمسكن، والمطلع؛ لأن مضارعها مضموم العين، فبناءً على ما أباحه يقال: المسجد، والمسكن، والمطلع.

انظر (أدب الكاتب) لابن قتيبة الصفحة الخامسة والأربعين بعد الأربعمائة، الطبعة الرابعة في مطبعة السعادة سنة ألفٍ وتسعمائةٍ وثلاث وستين من الميلاد.

ومن النوع نفسه ما ذكره ابن منظور من القول بالإعلال فيما صحت عينه في نحو: استحوذ؛ فنقول: استحوذ واستحاذ، واستصوب واستصاب، واستجوب واستجاب، ونحوها مما اطَّرد في الاستعمال دون القياس.

انظر (لسان العرب) الحاء والواو والذال.

وكذا لا نعدم من المحدثين من يقر قياسية هذه الصور وأمثالها متى انتفت الشبهة في فصاحتها كأن يتكلم بها ثقة، أو ترد في القرآن، أو الحديث.

انظر القياس في اللغة للشيخ محمد الخضر حسين، الصفحة الرابعة والأربعين طبعة القاهرة سنة ألفٍ وثلاثمائةٍ وثلاثٍ وخمسين من الهجرة.

كما لا نَعدمُ أيضًا من يقرُّ هذا القياس، ويقصره على متن اللغة وبنيتها، دون الإعراب؛ حتى لا يحدث فوضى واضطراب في بناء هيكل الكلمة، وضبط حروفها، وفهم المراد منها ومن الجملة، فإذا رأينا جمع مؤنث سالم منصوبًا بالفتحة، أو اسما من الأسماء الخمسة مرفوعًا بالألف، أو خبرًا لإن منصوبًا؛ وجب عدم التفكير في محاكاته، وإنما نقتصر فيه على الوارد المسموع، دون أن نقيس عليه، ودون أن نترك الغالب من أجله.

انظر (اللغة والنحو) لعباس حسن الصفحة السادسة والخمسين إلى الثامنة والخمسين. وانظر أيضًا الصفحة الحادية والتسعين.

ومن النوع الثاني: إباحة الأخفش القياس على قولهم هَداوى في جمع هدية، في كل ما كان لامه ياءً، مع أن هذه الكلمة شاذة عن السماع والقياس عند جمهور العلماء، وكذا إباحة المبرد القياس على نحو قول بعض العرب: ثوب مصوون، ومسك مدووف في اسم المفعول المأخوذ من الثلاثي المعتل العين بالواو.

انظر القياس في اللغة العربية للشيخ محمد خضر حسين الصفحتين التاسعة والثلاثين والأربعين.

وكذلك إباحة ابن بري -المتوفى سنة خمسمائةٍ واثنتين وثمانين للهجرة- إباحته مجيء انفعل مطاوعًا أفعل على حد ما جاء من قولهم أعجزت الطائر فانزعج، فيقال: انضاف الشيء وانفسد.

انظر (المعيار في التخطئة والتصويب) للدكتور عبد الفتاح سليم الصفحتين التاسعة والثمانين والتسعين بعد المائة طبعة دار المعارف سنة ألفٍ وتسعمائةٍ وواحدٍ وتسعين من الميلاد.

وقد أقر المجمع اللغوي القاهري صيغتي "انفعل" و"افتعل" مطاوعتين للثلاثي المتعدي الدال على معالجةٍ حسية، وأقر تفاعل مطاوعة لما كان على "فاعَل" وأقر أيضًا "تفعَّل" مطاوعةً لما كان على "فعَّل" وأقر أيضًا "تفعلل" مطاوعةً لما كان على "فعلل" للدلالة على الطلب أو الصيرورة، كما قاس المجمع التعدية بالهمزة والتضعيف، وأقر أيضًا الصوغ على فعال للدلالة على الاحتراف، أو ملازمة الشيء، كما جعل المصدر الصناعي قياسي، كما أباح تكملة فروع المادة اللغوية التي لم تذكر بقيتها.

راجع مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا الصفحات الثامنة عشرة إلى الحادية والعشرين، والتاسعة والثلاثين إلى الثانية والأربعين، والخامسة والخمسين إلى السادسة والخمسين.

وقد حمد بعض المحدثين هذا النوع من التيسير، والتوسعة؛ لأن له سندًا في تراث القدماء، وبخاصةٍ ابن جني الذي رأى صحة استعمال الفعل الثلاثي الذي لم يرد عن العرب من المصدر، أو اسم المفعول.

انظر (الخصائص) الجزء الأول الصفحة الحادية والعشرين بعد المائة، والثامنة والخمسين بعد الثلاثمائة، والثانية والتسعين بعد الثلاثمائة، وانظر (المعيار في التخطئة والتصويب) للدكتور عبد الفتاح سليم الصفحة الثانية والتسعين بعد المائة.

ويبدو أن مسألة الكثرة والقلة التي بنيت عليها أحكام القياس والشذوذ مسألة اجتهادية خضعت لتقدير كلِّ عالمٍ واجتهاده، وما له من حسٍ لغوي، بعد مراجعة ما جمع، فما يراه أحدهم كثيرًا ربما لا يراه غيره كذلك على حسب ما عند كل واحد من شواهد لغوية، كما يبدو أيضًا أن تلك الكثرة تمت بمقارنة الأشباه والنظائر في الظاهرة النحوية، أو اللغوية الواحدة؛ فقد تكون الظاهرة

كثيرةً في نفسها، لكن مقابلها مما يقع موقعها أكثر منها، فيقاس على ما هو أكثر، ويبقى الكثير مقصورًا على السماع.

انظر (المعيار في التخطئة والتصويب) للدكتور عبد الفتاح سليم الصفحة السادسة والثمانين بعد المائة.

وهذا يدل على دقة القدماء، وحرصهم على صيانة اللغة وبقائها ونقائها، كما يفسر لنا الظواهر التي وردت أمثالها في كتب اللغة، ولكن العلماء أبقوها عند حد السماع، مثل النسب إلى ما كان على وزن "فعيل" أو فعيل فقالوا في النسب إلى ثقيف ثقفي، وفي قريش قرشي، وسليم سلمي، ويمنع سيبويه أن يقاس على هذا؛ فلا يقال في سعيد: سعدي، ولا في كريم: كرمي. انظر (الخصائص) لابن جني الجزء الأول الصفحة السادسة عشرة بعد المائة، كما يفسر لنا أيضًا ما جاء قليلًا ولكن العلماء أباحوا القياس عليه؛ لأنه جميع ما جاء، فلم يرد عن العرب مثلًا من النسب إلى ما كان على وزن "فعولة" غير شنوءة فقالوا: شنئي، ومع هذا أباح كثير من العلماء القياس عليه؛ فتقول في النسب إلى قتوبة: قتبي، وإلى ركوبة: ركبي، وإلى حلوبة: حلبي.

وقد علل ابن جني هذه الإباحة في القياس بأنهم أجروا فعولة على مجرى فعيلة لمشابهتها إياها في الجذر الثلاثي: الفاء والعين واللام، وفي ثالث كل منهما حرف لين يجري مجرى صاحبها، يقصد الواو والياء، وفي كل منهما تاء تأنيث، وفي اصطحابهما على الموضع الواحد نحو: أثيم وأثوم، ورحيم ورحوم، ومشي ومشو، ونهي عن الشيء ونهو.

وقد نقل ابن جني عن الأخفش سعيد ابن مسعدة أبي الحسن أن شنوءة هي جميع ما جاء في باب فعولة، واستحسنه، ثم عقب قائلًا: فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء، وكان أيضًا صحيحًا في القياس مقبولًا؛ فلا غرو ولا ملام.

انظر الخصائص الجزء الأول الصفحتين الخامسة عشرة، والسادسة عشرة بعد المائة، و(الاقتراح) للسيوطي الصفحتين التاسعة والتسعين، والمائة.

والمعروف أن الأخفش وقف بهذا اللفظ عند حد السماع، كما يفسر اجتهاد العلماء في مسألة الكثرة والقلة ما يبدو من تناقض في عبارات ابن جني نفسه تجاه الشذوذ، فنراه مثلًا يقول عما ضعف في القياس وقل في الاستعمال، بأنه مرذول مطرح، غير أنه يجيء منه الشيء، إلا أنه قليل. ندقق في العبارة نجد أنه يقول: مرذول مطرح، ثم يقول: قد يجيء منه الشيء إلا أنه قليل. فكيف يكون مطرحًا، وفي الوقت نفسه يستعمل بقلة؟ ثم يقول عنه أيضًا: وما يَرِدُ في هذه اللغة مما يضعف في القياس، ويقل في الاستعمال كثير جدًا، وإن تقصيت بعضه طال، ولكن أضع لك منه ومن غيره من أغراض كلامهم ما تستدل به، وتستغني ببعضه من كله -بإذن الله وطوله.

الضعيف في القياس، القليل في الاستعمال رآه ابن جني كثيرًا جدًّا.

انظر الجزء الأول من (الخصائص) الصفحتين السادسة والعشرين بعد المائة، والثالثة والثلاثين بعد المائة.

وقد ترتب على اختلاف القدماء في قبول القليل، والقياس عليه اختلافهم في بعض القراءات القرآنية، وروايات الأحاديث النبوية المخالفة للكثير الوارد؛ فبعضهم حكم القواعد فيهما، ورفض القياس عليهما، بل خطأهما، وبعضهم قبلهما، ودافع عنهما، واحتج بهما.

وقد رأى الأستاذ عباس حسن في كتابه (اللغة والنحو بين القديم والحديث) -انظر الصفحة الأربعين- رأى: أن مسألة القلة والكثرة غامضة، ورمى القدماء بالاضطراب فيها، وفيما ترتب عليهما من الحكم بالقياس، أو عدمه؛ إذ لم

يوضحوا المراد بالكثرة، أهي الكثرة العددية بين أفراد القبيلة الواحدة، أم الكثرة العددية بين القبائل؟ ثم أهي القبائل المتوغلة في البداوة، أم هي القبائل التي تتجاوزها إلى غيرها من القبائل المختلطة بالشعوب الأخرى؟

على أية حال إني أرى أن مسألة الكثرة والقلة مسألة اجتهد فيها العلماء -كما تقدم- ورأوا بحسهم ما هو كثير، وما هو قليل؛ فقد جابوا الصحاري، وضربوا أكباد الإبل إلى البوادي، وشافهوا الأعراب، وسمعوا منهم؛ فكانوا أقرب إلى العربية الخالصة منا.

مقياس الفصاحة القائم على كثرة الاستعمال

لقد ذكر السيوطي الحوشي، والغرائب، والشواذ، والنوادر، وقال: هذه الألفاظ متقاربة، وكلٌ خلاف الفصيح، ثم ذكر ترادف الحوشي، والغرائب نقلًا عن الجوهري، كما ذكر أن اللفظة الحسنة المستغربة لا يعلمها إلا العالم المبرز، والأعرابي القح نقلًا عن ابن رشيق.

انظر (المزهر) الجزء الأول الصفحة الثالثة والثلاثين بعد المائتين، وهنا أتساءل: كيف تكون اللفظة حسنةً عربيةً قحَّةً، غير فصيحةٍ؟ وهل غرابتها وعدم شيوع استعمالها يبعدها عن الفصاحة؟ وهل العربي القح يتحدث بلفظةٍ غير فصيحة؟

يرى بعض اللغويين، مثل ثعلب، والجاروردي، والسيوطي: أن مدار فصاحةِ الكلمةِ على كثرةِ استعمالِ العربِ لها، قال ثعلب في أول فصيحه: هذا كتاب اختيار الفصيح مما يجري في كلام الناس وكتبهم؛ فمنه ما فيه لغة واحدة، والناس على خلافها؛ فأخبرْنا بصواب ذلك، ومنه ما فيه لغتان، وثلاث، وأكثر

من ذلك ؛ فاخترْنا أفصحهن ، ومنه ما فيه لغتان كثرتا ، واستعملتا فلم تكن إحداهما أكثر من الأخرى ؛ فأخبرنا بهما.

انظر (فصيح ثعلب) بتحقيق الدكتور عاطف مدكور ، طبعة دار المعارف.

وقال الجاروردي على ما ذكره السيوطي في (المزهر) الجزء الأول الصفحة السابعة والثمانين بعد المائة ؛ فإن قلت : ما يقصد بالفصيح؟ وبأي شيء يعلم أنه غير فصيح ، وغيره فصيح؟ قلت : أَنْ يكونَ اللفظُ على ألسنةِ الفصحاء الموثوق بعربيتهم أدور ، واستعمالهم لها أكثر. وسار كثير من علماء البلاغة على هذا المقياس أيضًا ، يقول السيوطي : رأى المتأخرون من أرباب علوم البلاغة أن كل أحدٍ لا يمكنه الاطلاع على ذلك لتقادم العهد بزمان العرب ؛ فحرروا لذلك ضابطًا يعرف به ما أكثرت العرب من استعماله من غيره.

انظر (المزهر) الجزء الأول ، الصفحة الخامسة والثمانين بعد المائة.

ويقوم المقياس البلاغي لفصاحة الكلمة على ما يلي :

أولًا : خلوصها من تنافر الحروف المؤدي إلى عسر اللفظ بها ؛ بسبب تقارب المخارج ، ورتبوا بناءً على هذا رتبًا للفصاحة.

ثانيًا : ظهور معناها ؛ فلا تكون غريبةً يحتاج في معرفتها إلى أن ينقر عنها في كتب اللغة ، ولا وحشيةً تكره الأذن سماعها.

ثالثًا : عدم مخالفتها للقياس اللغوي ، وقيد بعضهم هذه المخالفة بقلة الاستعمال ؛ حتى يخرج من هذا القيد ما جاء في القرآن مخالفًا للقياس.

رابعًا : خلوصها من الابتذال ، إما لتغيير العامة لها إلى غير أصل الوضع ، وإما لسخافتها في أصله.

خامسًا: توسطها بين قلة الحروف، وكثرته، والتوسط ثلاثة أحرف، وهنالك أمور أخرى للفصاحة ذكرها البلاغيون، منها ألا يشارك معنى الكلمة آخر: يكره ذكره، وإثباتها مصغرة إلا تطلب المقام تقليلًا، أو تحقيرًا.

انظر سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي، الصفحة الرابعة والخمسين وما بعدها.

مقياس الفصاحة المؤسس على كثرة لم تتفق عليه كلمة علماء اللغة، إذ وجدنا بعضهم يخالفه، ومن هؤلاء: ابن درستويه الذي سنخصص لكلامه العنصر القادم -إن شاء الله.

مقياس الفصاحة عند ابن درستويه والموقف من ذلك

رأى ابن درستويه -المتوفى سنة ثلاثمائةٍ وسبعٍ وأربعين من الهجرة- أن الفصاحة ليست في كثرة الاستعمال، ولا قلته، ولكن في الفصح عن المعنى، انظر كتابه (تصحيح الفصيح) الصفحة العاشرة بعد المائة؛ فقد عاب على ثعلبٍ اختيار الكسر في: ينفر، ويشتم من كل مستقبل "فَعَل" الذي لم تكن عينه، أو لامه من حروف اللين أو الحلق، ورأى أنه يجوز في مستقبله ضم العين وكسرها، كما رأى أن الذي أوقع ثعلبًا في هذا الاختيار أنه وجد الكسر أكثر استعمالًا عند بعضهم أفصح من الذي قل استعماله عندهم، ثم قال: وليست الفصاحة في كثرة الاستعمال، ولا قلته، وإنما هاتان لغتان مستويتان في القياس والعلة، وإن كان ما كثر استعماله أعرف وآنس لطول العادة به؛ لذا رأى أن مذهب ثعلبٍ لا علة له ولا قياس، بل هو نقض لمذهب العرب والنحويين في هذا الباب.

وأيد ابن درستويه ما ذهب إليه بقول أبي زيد: طفت في عليا قيسٍ، وتميمٍ مدة طويلة أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم؛ لأعرف ما كان منه بالضم أولى،

وما كان بالكسر أولى ؛ فلم أجد لذلك قياسًا ، وإنما يتكلم به كل امرئ منهم على ما يستحسنه ويستخف ، لا على غير ذلك.

وقال ابن درستويه موثقًا قول أبي زيد : أخبرنا محمد بن يزيد عن المازني ، والرياشي عن أبي زيد الأنصاري ، وأخبرنا به أيضًا أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري عنهم ، وعن أبي حاتم ، وأخبرنا به الكسروي عن بن مهدي ، عن أبي حاتم ، عن أبي زيد.

ثم أكد ابن درستويه فصاحة ما يعد شاذًّا قليلًا خارجا عن القواعد المقاس عليها بقوله : وقد يلهج العرب الفصحاء بالكلمة الشاذة عن القياس البعيدة من الصواب ؛ حتى لا يتكلموا بغيرها ، ويدعوا المنقاس المطرد المختار ، ثم لا يجب لذلك أن يقال هذا أفصح من المتروك ، من ذلك قول عامة العرب : أيش صنعت ، يريدون : أي شيء صنعت ، وقولهم : لا بشانيك ، يعنون : لا أب لشانيك ، وقولهم : لا تبلي ، أي : لا تبال يا هذا.

ومثل تركهم استعمال الماضي ، واسم الفاعل من يذر ، ويدع ، واقتصارهم على ترك ، وتارك ، وليس هذا لأن ترك أفصح من ودع ، ووزر ، وإنما الفصيح ما أفصح عن المعنى واستقام لفظه على القياس ، لا ما كثر استعماله ، وليس قول النبي ﷺ : ((ارجعن مأزورات غيرَ مأجورات)) دليلًا على أن الألف في مأزورات أفصح من الواو ؛ لأن الأصل من الوزر ، ولكنه دليل على أنه اختار الألف للتزويج بين مأزورات ، وبين ما بعده ، وهو مأجورات ، والتقريب بين لفظيهما ؛ لأنه ضرب من النظم والتأليف ، والسجع يستعمله الخطباء والبلغاء طلبًا للوزن ، وتقريبًا للمنطق ؛ فإنما هذا انتقال عن الأصل ، وعدول عن الصواب لعارض من العوارض.

وكذلك قولهم: أيش، إنما غيروه عن الأصل والصواب؛ لأنه كلام يكثر استعماله، وقد اجتمعت فيه ياءات وهمزات فخففوه فحذفوا حركة الإعراب من أي مع إعرابه، وحذفوا الهمزة من آخر شيء، ثم حذفوا الياء التي قبل التنوين لاجتماع الساكنين؛ فصار أيش، ولو فعل مثل هذا بكل ما أشبهه لفسد كلام كثير. انظر (تصحيح الفصيح) لابن درستويه الصفحة الحادية عشرة بعد المائة، وانظره مختصرًا في (المزهر) للسيوطي الجزء الأول الصفحة الثامنة بعد المائتين.

ويفهم من كلام ابن درستويه: أنه قد يعدل عن الصواب، والأصل لعلل، منها طلب التجانس الصوتي، والتخفيف من الثقل مع كثرة الاستعمال، ومع ذلك لا يقل هذا الخارج فصاحةً عن أصله، كما لا يقل الأصل المتروك فصاحةً عما خرج عليه، كما أكد فصاحة قلة المستعمل المؤدية إلى تركه بقوله: فليس كل ما ترك الفصحاء استعماله بخطأ؛ فقد يتركون استعمال الفصيح؛ لاستغنائهم بفصيحٍ آخر، أو لعلةٍ غير ذلك، كما نراه يؤكد هذا في قوله: قول العامة حرِصت - بالكسر- أحرص لغة معروفة صحيحة، إلا أنها في كلام العرب الفصحاء قليلة، والفصحاء يقولون بالفتح في الماضي، والكسر في المستقبل، يقصد حرص يحرص.

انظر (تصحيح الفصيح) الصفحتين الخامسة عشرة، والسادسة عشرة بعد المائتين.

وما ذهب إليه ابن درستويه له سند من أسلافه، وتأييد من لاحقيه؛ فقد ورد أن أبا زيدٍ الأنصاري -شيخ سيبويه- كان يجعل الفصيح، والشاذ سواء انظر (القياس في اللغة العربية) للشيخ محمد الخضر حسين، الصفحة الحادية والأربعين، و(اللغة والنحو بين القديم والحديث) لعباس حسن الصفحة الخامسة والأربعين.

كما أن المذهب الكوفي بصفةٍ عامةٍ يجيز القياس على المثال المسموع، ويعتبر اللفظ الشاذ دون اعتبارٍ بما كثر أو قل، كما وردت في كتب التراث نصوصًا تؤكد فصاحة الشاذ، يقول أبو إسحاق الشاطبي - المتوفى سنة سبعمائةٍ وتسعين من الهجرة- عن النحاة، ومبينًا ما قد يفهم عنهم خطأً: وربما يظن من لم يطلع على مقاصد النحاة أن قولهم شاذ، أو لا يقاس عليه أو نحو ذلك ضعيف في نفسه، أو غير فصيح، وقد يقع مثل ذلك في القرآن؛ فيشنعون عليه، وهم أولى بالتشنيع والتجهيل والتقبيح؛ لأن النحويين لما استقرءوا الكلام؛ وجدوا كلام العرب قسمين: قسمًا يسهل عليهم وجه القياس فيه، ولم يعارضه معارض لشهرته في الاستعمال، أو لكثرة النظائر فيه، فأعملوه بإطلاق علمًا بأن العرب كذلك تفعل في قياس، وقسمًا لم يظهر لهم فيه وجه القياس، أو عارضه معارض لقلته، وكثرة ما يخالفه، فمتى قالوا: شاذ، أو موقوف على السماع، أو نحو ذلك؛ فمعناه: أنا نتبع العرب فيما تكلمت به من ذلك، ولا نقيس عليه غيره؛ لأنه غير فصيح؛ بل لأنَّا نعلم أنها لم تقصد بذلك القليل أن يقاس عليه أي يغلب الظن ذلك، وترى المعارض له أقوى، وأشهر، وأكثر في الاستعمال، ثم ذكر ضابط اللغة الضعيفة الذي يبعدها من مواطن الفصاحة، ثم قال: إذا كان هذا قصدهم، وعليه مدارهم؛ فهم أحق أن ينسب إليهم المعرفة بكلام العرب ومراتبه في الفصاحة، وما من ذلك الفصيح قياسي، ومنه ليس بقياسي، ولا تضر العبارات إذا عرف الاصطلاح.

انظر كلام الشاطبي في (القياس في اللغة العربية) للشيخ محمد الخضر حسين، الصفحة الحادية والثلاثين.

كما ذكر النص كاملًا عباس حسن في (اللغة والنحو) انظر الصفحتين المائة، والأولى بعد المائة، وذكره عن (المواهب الفتحية) انظر الجزء الأول من (المواهب)

الصفحة السادسة والأربعين نقلًا عن الشاطبي على الألفية، والأستاذ عباس حسن في نفسه أشياء من نص الشاطبي هذا، انظر (اللغة والنحو) من الصفحة المائة إلى الثالثة بعدها، أهمها غموض مفهوم الكثرة والقلة عند القدماء، وعدم قياسهم على القليل الفصيح، وبخاصةٍ الوارد في القرآن، ومنها: غموض حقيقة القياس عندهم.

والحق أن نفسي أشياء من مقياس الفصاحة القائم على كثرة الاستعمال، كما رأى كثير من اللغويين، ومن نهج منهجَهم من علماء البلاغة، فهل غموض معنى اللفظ يبعده عن الفصاحة؟ إن هذا اللفظ المحكوم عليه بالغرابة أدى وظيفته في بيئته على لسان ناطقه ساعتئذٍ محققًا الفهم والإفهام، أنجرده من الفصاحة إن أبعده أبناء العرب عن الاستعمال عبر الأزمان؛ حتى غمض معناه وانزوى من الاستعمال؛ فلا نعرفه إلا بعد التنقير في كتب اللغة؟ ثم قد يغمض معنى لفظٍ في القرآن، أو الحديث مما أطلق عليه الغريب في اصطلاح علماء الغريب، ألا ترى إلى قول الخطابي في كتابه (غريب الحديث) انظر الجزء الأول الصفحتين السبعين، والحادية والسبعين بتحقيق عبد الكريم الغرباوي- ألا ترى إلى قوله: والغريب من الكلام يقال به على وجهين:

أحدهما: أن يراد به بعيد المعنى غامضه، لا يتناوله الفهم إلا بمعاناة فكر.

الوجه الآخر، أن يراد به كلام من بعدت به الدار، ونأى به المحل من شواذ قبائل العرب، فإذا وقعت إلينا الكلمة من بلغاتهم؛ استغربناها، وقد ذكر حاجي خليفة نص الخطابي هذا بشيءٍ من الاختصار، انظر (كشف الظنون) الجزء الثالث الصفحة الثالثة بعد الألف والمائتين.

وسار على رأي الخطابي هذا من أتى بعده كابن الأثير، وأبي حيان، لقد ذكر ابن الأثير أن الألفاظ المفردة في الحديث النبوي قسمان:

أولهما: عام يشترك في معرفته جمهور أهل اللسان العربي مما يدور بينهم في الخطابات.

والآخر: خاص بالألفاظ الغريبة الحوشية التي لا يعرفها إلا من عني بها، وحافظ عليه واستخرجها من مظانها. انظر (النهاية) لابن الأثير الجزء الأول الصفحتين الثالثة، والرابعة.

وكذا ذكر أبو حيان، ذكر أن ألفاظ القرآن الكريم قسمان: قسم يكاد يشترك في فهم معناه عامة المستعربة وخاصتهم، كمدلول السماء، والأرض، وفوق، وتحت، وقسم يختص بمعرفته من له اطلاع وتبحر في اللغة العربية، وهو الذي صنف أكثر الناس فيه، وسموه غريب القرآن. انظر (تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب) لأبي حيان الصفحتين السابعة والعشرين، والثامنة والعشرين بتحقيق الدكتور أحمد مطلوب، وخديجة الحديثية، طبعة بغداد.

فهل نعد كل ما غمض من الكلام في كتب غريب القرآن، والحديث، والأثر بعيدًا عن الفصاحة؟ لقد اتفق العلماء على فصاحة رسول الله ﷺ وذكروا ما يؤثر من حسن بيانه، وضروب فصاحته، وجعلوا فيها تكلمه بألفاظٍ اختص بها لم تسمع من العرب قبله، مثل تكلمه بالغريب الوحشي الذي يعيا به قومه وأصحابه، وعامتهم أعراب فصحاء، لسانهم لسانه، ودارهم داره. انظر غريب الحديث للخطابي الصفحة الرابعة والستين.

كما اتفق العلماء: على أن أحاديث رسول الله ﷺ تلي القرآن الكريم في الفصاحة، وكل هذا يتناقض مع الحكم بنفي الفصاحة عن الغريب، وبدلًا من وصم هذه الألفاظ الغامضة المعنى بالشذوذ، أو نفي الفصاحة عنها، فإننا ننتهج نهج علماء غريب القرآن، والحديث في إزالة غموضها، والحض على

استعمالها؛ إذ يقول ابن الأثير؛ فكان الاهتمام بمعرفة هذا النوع الخاص من الألفاظ أهم مما سواه، وأولى بالبيان مما عداه، ومقدمًا في الرتبة على غيره، ومبدؤًا في التعريف بذكره؛ إذ الحاجة إليه ضرورية في البيان لازمة في الإيضاح، والعرفان. انظر (النهاية) لابن الأثير الجزء الأول الصفحة الرابعة.

ولم يكن من الغريب أيضًا أن يفسر علماء الغريب اللحن بمعنى غريب اللغة ونحوها في قول عمر > : "تعلموا السنة والفرائض واللحن كما تعلموا القرآن" قال ابن قتيبة: اللحن -هاهنا- اللغة، يقول: تعلموا اللغة يعني: الغريب، والنحو كما تتعلمون القرآن؛ لأن في اللغة علم غريب القرآن، ومعانيه، ومعاني الحديث والسنة، ومن لم يعرف اللغة لم يعرف أكثر كتاب الله ولم يقمه، ولم يعرف أكثر السنة، فهل قول عمر يشير إلى وقوع الغريب في عهده؟ نعم، بل يذكر الخطابي أن غريب الحديث وقع في حياته ﷺ ويذكر ثلاثة أسباب لكثرته:

السبب الأول: جوامع كلمه ﷺ وضروب بيانه.

السبب الثاني: اختلاف عباراته ﷺ عن أمره، ونهيه، وتشريعه، وإفتائه، وتكرير بيانه فيها ليكون أوقع للسامعين، وأقرب إلى فهم من كان أقل فقهًا، وأقرب بالإسلام عهدًا؛ فيجتمع في اللفظة الواحدة عدة ألفاظ تحت معنًى واحد، وذلك كقوله ﷺ: ((الولد للفراش وللعاهر الحجر)) وفي رواية: ((الإثلب)) وقد مر بسامعي -والقول للخطابي- ولم يثبت عندي -أي عند الخطابي- و"للعاهر الكِثكِث".

السبب الثالث: اختلاف عبارات الصحابة باختلاف لغاتهم ومراتبهم في الحفظ والإتقان، والمعبرة عما يسمعونها من رسول الله ﷺ في حضرته، فيجتمع في الحديث الواحد إذا تشعبت طرقه عدة ألفاظٍ مختلفةٍ موجبها واحد.

وهذا كما يُروى: ((أن رجلًا كان يهدي إلى رسول الله ﷺ كل عامٍ راوِيةَ خمر؛ فأهداها عامَ حرِّمت فقال إنها حرمت؛ فاستأذنه في بيعها؛ فقال له: إن الذي حرم شربها حرم بيعها، قال: فما أصنع بها؟ قال: سُفْها في البطحاء، قال: فسفتها)) وفي رواية: ((فهِتَّها)) وفي أخرى: ((فبِقَّها)) والمعنى واحد.

انظر (غريب الحديث) للخطابي الجزء الأول، الصفحة الثامنة والستين إلى السبعين.

وقوله: ((سُفْهَا في البطحاء)) من قول العرب: ساف فلان، وغيره ضربه بالسيف، والبطحاء المكان المتسع يمر به السيل؛ فيترك فيه الرمل والحصى الصغار، و"هتها" من قول العرب: هت الشيء كسره وفتته، وقوله: "بقها" من قولهم: بق الجراب ونحوه: شقه وأخرج ما فيه، فالمعاني متقاربة قربًا شديدًا، أو كما يقول الخطابي: المعنى واحد.

ويتفق ابن الأثير مع الخطابي في وقوع الغريب أيام رسول الله ﷺ حيث كان الصحابة يعرفون أكثر ما يقوله، وما جهلوه سألوه عنه؛ فيوضحه لهم، ولكن ذكر أن زيادته بدأت في عهد الصحابة حين فتحت الأمصار، وتداخلت اللغات، ونشأ أولاد تعلموا من اللسان العربي ما لا بد لهم في الخطاب منه، وتركوا ما عداه لعدم الحاجة إليه، ثم بلغت ذِروته في عهد التابعين، وما انقضى زمانهم إلا واللسان العربي قد استحال أعجميًا أو كاد، فلا ترى المستقل به والمحافظ عليه إلا الآحاد، فجهل الناس من هذا المهم ما كان يلزمهم معرفته، ثم هب العلماء يجمعون ما رأوه غريبًا، وكان أولهم أبو عبيدة معمر بن المثنى -المتوفى سنة مائتين وعشرة من الهجرة- وقد ذكر ابن الأثير سبعة عشر عالمًا بينه وبين أبي عبيدة اهتموا بجمع هذا الغريب وتوضيحه.

ومع أننا نلمح شيئًا من المبالغة في كلام ابن الأثير المتصل بعصر التابعين، إلا أننا لا ننكر أن الغريب كان موجودًا، وبعض العلماء لم يرتضِ أن نطلق لفظ الغريب على ما غمض معناه؛ حتى لو كان هذا الغامض لفظًا ينتمي إلى شواذ قبائل العرب، إذ يقول الخطابي عن لغات تلك القبائل: وإنما هي كلام القوم وبيانهم، ويؤيد ما ارتآه بقوله: وعلى هذا ما جاء عن بعضهم. وقال له قائل: أسألك عن حرف من الغريب فقال: هو كلام القوم، إنما الغريب أنت وأمثالك من الدخلاء فيه.

انظر (غريب الحديث) للخطابي، الجزء الأول، الصفحة الحادية والسبعين.

ولذلك لم يكن غريبًا أن نجد من أسرة أبي السعادات المبارك ابن الأثير أخًا له أصغر كاتبًا، وأديبًا هو ضياء الدين المتوفى سنة سبعٍ وثلاثين بعد الستمائة من الهجرة- يرى أنه ليس من شرط الوحشي أن يكون مستقبحًا، كما يرى بعض المنتمين إلى صناعة النظم والنثر، بل أن يكون نافرًا لا يألف الأنس، وتارةً يكون حسنًا، وتارةً يكون قبيحًا.

ورأى أن الغريب الحسن ما تداول استعماله الأول دون الآخر، ويختلف في استعماله بالنسبة إلى الزمن وأهله، فلا يعاب استعماله عند العرب؛ لأنهم لم يكن عندهم وحشيًا، وهو عندنا وحشي، وأشار إلى تضمن القرآن والحديث كلمات منه فيما يطلق عليها غريب القرآن، وغريب الحديث.

وأما الغريب القبيح عنده فهو الوحشي الغليظ المتوعر الذي يجمع عيبين غرابة الاستعمال، وثقله على السمع واللسان، ورأى أن العرب لا تلام على استعمال الغريب الحسن بخلاف الآخر، كما رأى أن الغريب الحسن يسوغ استعماله في الشعر، بخلاف الخطب والمكاتبات.

انظر (المثل السائر) لضياء الدين بن الأثير الجزء الأول الصفحة الخامسة والسبعين بعد المائة بتحقيق الدكتور الحوفي وطبانة، طبعة نهضة مصر، وراجع (مقاييس البلاغيين في فصاحة الكلمة) للدكتور الشحات محمد أبو ستيت من الصفحة الحادية والستين إلى السابعة والستين الطبعة الأولى سنة ألفٍ وأربعمائةٍ وإحدى عشرة من الهجرة، الموافق لسنة ألفٍ، وتسعمائةٍ وواحدٍ وتسعين من الميلاد، وقد سار على نهج ابن الأثير بعض البلاغيين المتأخرين.

هل يتناقض مخالفة اللفظ لقياس المعنى مع الفصاحة

لقد قرر نفر من علماء اللغة والبلاغة هذا، أي قرروا مخالفة اللفظ لقياس العلماء، وتناقضها مع الفصاحة. لقد سبق أن ذكرنا أن الكوفيين، وعلماء آخرين اعتدوا باللفظ الشاذ وقاسوا عليه، وهنا نسأل البلاغيين: لقد وقعت هذه المخالفة في القرآن، والحديث مثلَ ما وقعت في كلامٍ عربيٍ آخر ثبت وروده من ثقة؛ ولذلك لا نعدم من البلاغيين -أنفسهم- من يحس بالحرج من هذا الشرط، ويحكم بالفصاحة على ما جاء في القرآن مخالفًا لقياس العلماء، ورآه كثيرًا غير قليل.

انظر (المزهر) للسيوطي، الجزء الأول، الصفحة الثامنة والثمانين بعد المائة.

ثم إن الدراسات الحديثة لا تخلو من الاعتداد بفصاحة كل ما جاء في القرآن الكريم والأحاديث النبوية المروية بلفظها مخالفًا قواعد العلماء، وكذا القياس عليه والنسج على منواله.

انظر (اللغة والنحو) لعباس حسن، الصفحة السابعة بعد المائة إلى الصفحة السادسة عشرة.

ولا تخلو تلك الدراسات أيضًا من الدعوة إلى تصفية النحو القديم، ووضع قواعد نحوية جديدةٍ موحدةٍ مستقاةٍ أولًا من القرآن الكريم بوصف كونه أسمى الصور العربية البليغة، ثم نكملها بقواعد مستقاةٍ من نصوصٍ قديمةٍ موافقةٍ لكلام القبائل، أو أغلبه؛ دفعًا للغموض، ومنعًا للبلبلة في الضبط، وخروجًا من تناقض المذاهب. كما تتضمن تلك الدعوة عدم الاقتصار على القرآن الكريم، والنص القديم فيما يتصل بألفاظ العربية ودلالتها، وصورها الصرفية فنحاكي كل كلامٍ عربيٍ أصيل، ونقيس عليه، سواء كان قرآنًا أو غير قرآن؛ توسعة في أصول اللغة، وتنمية مواردها.

أما قصر الفصاحة على الكلمة الثلاثية؛ لأن الثلاثي أحسن من الثنائي، والأحادي، ومن الرباعي، والخماسي؛ ففيه نظر، نعم إن الكلمات ذات الجذور الثنائية، والرباعية، والخماسية أقل في اللغة من الكلمات ذات الجذور الثلاثية، لكن أنسلب الفصاحة عنها لقلتها -مع أن بعضها قد يكون في نفسه- وأكثر دورانًا على الألسنة من بعض الكلمات الثلاثية؟

والأغرب من هذا أنهم لا يسلبون الفصاحة عن الكلمات الطويلة في أصل وضعها فحسب، وإنما يسحبون هذا على الكلمات الثلاثية التي تطيلها الضمائر والزيادة؛ ولذلك رأوا "أَعاضَهاكَ" غير فصيحةٍ في قول أبي الطيب المتنبي:

خَلَتِ البِلادُ مِنَ الغَزالَةِ لَيلَها ❖ فَأَعاضَهاكَ اللَهُ كَي لا تَحزَنا

ذكر هذا السيوطي في (المزهر) انظر الجزء الأول الصفحة المائتين، وكذا ما جاء على "استفعل" وما اشتق منها، نحو المصدر من استسمج استسماجًا، رأوا هذا في قول أبي تمام:

فلأذربيجان اختيال بعدما ❖ كانت معرس عبرةٍ ونكال

سمجت ونبهَنا على استسماجها ❖ ما حولها من ندرة وجمال

انظر (سر الفصاحة) لابن سنان الخفاجي، الصفحة الثامنة والسبعين، وما بعدها، ونلاحظ أنهم أبعدوا الفصاحة عن: فلأذربيجان؛ لطولها، وليس لكونها أعجمية، ولو سلمنا بهذا لنفينا الفصاحة عن أمثال قوله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ [هود: ٢٨] و﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧] ﴿إِن يَسْأَلْكُمُوهَا﴾ [محمد: ٣٧] ﴿فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ﴾ [الحجر: ٢٢] ﴿زَوَّجْنَاكَهَا﴾ [الأحزاب: ٣٧] ﴿لَأَرَيْنَاكَهُمْ﴾ [محمد: ٣٠] وغيرها من الكلمات ذات الأصول الثلاثية التي وصلت مقاطعها بالزيادة، والضمائر إلى خمسة مقاطع، أو ستة، أو سبعة.

وكما كان ضياء الدين ابن الأثير ثاقب النظر تجاه الغرابة؛ نجده ثاقب النظر تجاه هذا الشرط، ورأى أن الألفاظ الطوال الواقعة في القرآن الكريم حسنة؛ فلا عبرة بالطول والقصر، إنما العبرة بتأليف الألفاظ من حروفٍ يسهل النطق بها. انظر (المثل السائر) الجزء الأول الصفحتين الرابعة، والسادسة بعد المائتين، و(مقاييس البلاغيين في فصاحة الكلمة) للدكتور الشحات محمد أبو ستيت الصفحتين الثامنة والخمسين، والتاسعة والخمسين.

الموقف من مقياس الفصاحة عند ابن درستويه:

أما مقياس الفصاحة عند ابن درستويه، قال: إن الكلمة الفصيحة هي التي تفصح عن المعنى، بخلاف غير الفصيحة التي جعل من أسبابها صدورها من صبيٍ من الصبيان، أو مجنونٍ من المجانين، أو من عربي على وجه الغلط، أو القصد إلى تحريف اللغة، أو من عربيٍّ كثر اختلاطه بالأعاجم لقرب موطنه منهم، أو تردده عليهم، أو ترددهم على موطنه، أو ما يشبه؛ فقد وقع في كلام العرب المجموع شيء من كلام الصبيان، والمجانين؛ فلم يشترطوا في العربي الذي

يحتج بقوله البلوغ، بل رووها واحتجوا بها، كما يقول السيوطي في معرفة من تقبل روايته ومن ترد.

انظر (المزهر) الجزء الأول الصفحة الأربعين بعد المائة.

كما يجوز للعربي القح أن يقع في الخطأ متى قصد إلى تغيير الكلمة عن وضعها المعروف لهزلٍ ونحوه، انظر (القياس في اللغة العربية) للشيخ محمد الخضر حسين، الصفحتين الثالثة والأربعين، والرابعة والأربعين، وقد علَّلَ أبو علي الفارسي لوقوع الأغلاط بأن العرب ليست لهم أصول يراجعونها، ولا قوانين يعتصمون به، وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون؛ فربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد.

انظر (الخصائص) لابن جني، الجزء الثالث الصفحة الثالثة والسبعين بعد المائتين، وقد ذكر ابن جني مجموعة من الأغلاط في باب عنون له بباب في أغلاط العرب أنظره في الجزء الثالث الصفحة الثالثة والسبعين بعد المائتين إلى الثانية والثمانين بعد المائتين.

وقد أكد هذا ابن السراج من قبل أبي علي- أكَّدَ وقوعُ الغلطِ من العربيِّ القح على أن هذه المسألة قد جذبت العلماء ما بين مؤيد، ومعارض انظر (المعيار في التخطئة والتصويب) للدكتور عبد الفتاح سليم الصفحة الثامنة والعشرين إلى الحادية والأربعين.

كما رفض العلماء الاستشهاد بشعر مجموعةٍ من الشعراء ثبت كثرة اختلاطهم بالأعاجم، أو بمن اختلط بهم، وربط العلماء بين الفصاحة والبداوة يؤيد مقياس ابن درستويه لخلو كلام البدو من الألفاظ الأعجمية، والأخطاء اللغوية الناتجة من الاختلاط بالأعاجم.

قائمة المراجع العامة

١. (**الاشتقاق**)

عبد الله أمين، مكتبة الخانجي، ٢٠٠٠م.

٢. (**فقه اللغة**)

عبد الواحد وافي، مصر، دار نهضة، ١٩٦٧م.

٣. (**الاشتقاق**)

عبد القادر المغربي، مطبعة الهلال، ١٩٠٨م.

٤. (**اشتقاق أسماء الله**)

عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق عبد الحسين المبارك، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م.

٥. (**اشتقاق الأسماء**)

أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق رمضان عبد التواب، وصلاح الدين الهادي، طبعة الخانجي، ١٩٨٩م.

٦. (**الممتع في التصريف**)

أبو الحسن بن عصفور الأشبيلي، بيروت، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٩م .

٧. (**اللغة العربية خصائصها وسماتها**)

عبد الغفار هلال، دار الفكر العربي، ١٩٩٨م

٨. (**فصول في فقه اللغة**)

رمضان عبد التواب . مكتبة الخانجي ، ١٩٨٠م .

٩. **(في فقه اللغة)**

عبد الله ربيع محمود، عبد العزيز علام، مكتبة الرشد، ٢٠٠٤م.

١٠. **(مقاييس اللغة)**

أحمد بن فارس، بتحقيق عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٨٩هـ .

١١. **(فقه اللغة وخصائص العربية)**

محمد المبارك، دار الفكر، ١٣٨٨هـ .

١٢. **(فقه اللغة العربية)**

إبراهيم محمد نجا، دار الكتاب العربي، ١٩٥٩م .

١٣. **(النهاية في غريب الحديث والأثر)**

أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، دار إحياء التراث العربي، ١٩٦٣م.

١٤. **(من أسرار اللغة)**

إبراهيم أنيس، طبعة الانجلو المصرية، ١٩٧٨م

١٥. **(فقه اللغة وسر العربية)**

أبو منصور الثعالبي، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، طبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٩٢هـ.

١٦. **(سنن ابن ماجه)**

أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، طباعة دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٣م.

١٧. (**المذكر والمؤنث**)

أبو بكربن الأنبا ري، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية التابع لوزارة الأوقاف، ١٩٨١م.

١٨. (**ثنائية الألفاظ**)

أمين فاخر، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٧٨م.

١٩. (**سر الليال في القلب والإبدال**)

أحمد فارس الشدياق، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٦م .

٢٠. (**الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية**)

جورجي زيدان، طبعة دار الهلال، ١٩٦٩م.

٢١. (**إحصاء جذور الصحاح بالكمبيوتر**)

علي حلمي موسى، طبعة الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٨م.

٢٢. (**فصيح ثعلب**)

أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة التوحيد، ١٩٤٩م.

٢٣. (**الاقتضاب في شرح أدب الكتاب**)

أبو محمد عبد الله بن محمد البطليوسي ، تحقيق الأستاذين: مصطفى السقَّا، وحامد عبد المجيد، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩١٨م.

٢٤. (**الاقتراح**)

عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي ، بتحقيق الدكتور محمد قاسم، مطبعة السعادة، ١٩٧٦م.

٢٥. **(الأشباه والنظائر)**

عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، تحقيق طه عبد الرءوف سعد، طبعة الكليات الأزهرية، ١٩٧٥م .

٢٦. **(اللغة والنحو بين القديم والحديث)**

عباس حسن، القاهرة، طبعة دار المعارف، ١٩٦٦م.

٢٧. **(القياس في اللغة للشيخ)**

محمد الخضر حسين، القاهرة، طبعة القاهرة، ١٣٥٣م.

٢٨. **(الوجيز في فقه اللغة)**

محمد الأنطاكي، بيروت، مكتبة دار الشروق، ١٩٦٩م .

٢٩. **(تأويل مشكل القرآن)**

عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق سيد أحمد الصقر، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٤م .

٣٠. **(معاني القرآن)**

أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م .

٣١. **(لغة تميم دراسة تاريخية وصفية)**

ضاحي عبد الباقي، مؤسسة روز اليوسف، ٢٠٠٦م.